الجمهورية الجزائرية الطيمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
و علوم التسيير – قسم علوم التسيير

أثر تقلبات أسعار النفط على توجيه سياسة الإنفاق العام في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1986-2015)

أطروحة مقدمةضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه علوم
تخصص: علوم التسيير

إعداد الطالب:

سعد الدين عبد الجبار

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2021/06/06 أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الرقم	الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	على بن ساحة	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	رئيسا
2	عبد اللطيف مصيطفى	أستاذ	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
3	بوحفص رواني	أستاذ محاضر أ	جامعة غرداية	مناقشا
4	أحمد لعمى	أستاذ	جامعة ورقلة	مناقشا
5	طلال عمراني	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مناقشا
6	آدم حديدي	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	مناقشا

السنة الجامعية 2020م – 2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

لكل شيء
إذا ما تم
نقصان

الاهداء

الحمد لله أولا وأخراً

إلى روح من غمرتني بعطفها وحنانها ... أمي الغالية.

إلى الشخص الذي إذا نظرت إليه يطمئن قلبي ... أبي العزيز.

إلى من تحملتني وعانت الأمرين في كل شؤوني ومازالت... الزوجة العزيزة حرمنا المصون.

إلى اجنحتي إلى الجنة، وعكَازي في الدنيا، فلذات قلبي وكبدي ...

مريم، أبو بكرالصديق، انفال، المختار، وأميرة.

إلى من عشت معهم وبينهم، ولطالما ساندوني ووقفوا إلى جانبي ... إخوتي الفضلاء.

إلى رفقاء دربي، وزملاء دراستي الذين ما فرطوا في نصحي ورشدي.

إلى أسرة التربية والتعليم التي أتشرف بالانتماء إليها.

إلى الأسرة الجامعية في التراب الوطني مؤطرين وإداريين وعمالا.

إلى كل من أنار طريقي و دربي.

وعذراً لمن وسعهم قلبي ولم يذكرهم قلمي....

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع عسى الله أن ينفع به.

والحمد لله رب العالمين

سعدالدين عبدالجبار

شكر وعرفان

أول الشكر لله وحده، احمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و اشكره على نعمه التي اغدقني بها ما ظهرا منها وما بطن، وأن وفقني الى إنجاز هذا العمل، و اسأله أن يرزقنا الإخلاص فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قال رسول االله صلى االله عليه وآله و سلم " من أتى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تعلموا أن قد كافأتموه "

رواه احمد، وابوداود، وصححه الالباني

وعملا بهذا الحديث واعترافا بالفضل لأهله اتقدم بالشكر الجزيل إلى:

الأستاذ الدكتور عبداللطيف مصيطفى الذي قبل الاشراف على هذا العمل وتابعنا بآرائه السديدة وإرشاداته القيمة ونصائحه المفيدة

حفظه الله وأطال عمره وجزاه عنا خير الجزاء

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة

كما أود أن اشكر الأساتذة :

د.لعقاب محمد، أستاذ بجامعة الجلفة، المهندس الحقيقي للشق القياسي للرسالة.

د.حديدي آدم، د.هزرشي طارق،د.مراد عبدالقادر ، د.رابحي المختار، د.شتاتحة عمر

على ما أسدوه من نصح وتوجيه ودعم.

الأستاذ سعد الدين بن الطيب المدقق الإملائي واللغوي.

الأستاذ سعد الدين رابح على ما بذله من جهد لإخراج البحث في أحسن حلة.

إلى كل هؤلاء وإلى كل من لم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم أتقدم لهم بالشكر الجزيل.

سعد الدين عبد الجبار

ملخص الدراسة

برغم الاستفادة التي حققها الاقتصاد الجزائري جراء ما نتج عن الصدمات الايجابية للنفط،والتي استطاع من خلالها أن يعود بوفورات مالية معتبرة، ساهمت إلى حد كبير في تطوير بنيتها التحتية، إلا أنها لم تستطع أن تحقق معدلات تنموية طموحة تساهم في النهضة الاقتصادية والاجتماعية المرجوة للبلاد، ولا حتى داعمة لباقي القطاعات، بل بقيت حبيسة القطاع النفطي لتلحقها لعنة الموارد الطبيعية

إن الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان النامية المصدرة للنفط ومنها الجزائر يعزى إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار النفط، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات النفط وإيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الوطني من حيث أنها أصبحت أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار النفط إلى باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية، من هنا كانت إشكالية الدراسة التي عكست نتائج مفادها أن أسعار النفط تتأثر كأي سلعة أخرى بالعرض والطلب، غير أن هذا غير كافٍ لتفسير تقلبات أسعار النفط، بل هناك عوامل أخرى تجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة خارج السوق "سياسة –تكنولوجيا-بيئة-منظمات دولية طاقوية – كوارث طبيعية – أحفوريات جديدة....، من جهة أخرى ضعف العلاقة بين الإنفاق العام والمتغيرات الكلية المختارة كواجهة للاستقرار الاقتصادي في الجزائر حيث أظهرت النمذجة القياسية : الأثر المحدود وغير ذي أهمية للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وكوقع ايجابي نسبي ومؤقت نجد الأثر القياسي الضعيف للإنفاق العام على معدلات التضخم، في حين أظهرت النتائج العلاقة العكسية بين الإنفاق العام كعامل مؤثر ورصيد الميزان التجاري ونسب البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك لتعارض مبدأ مضاعف الإنفاق مع المرونة الضعيفة للجهاز الإنتاجي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:اسعار النفط، الانفاق العام، الاستقرار الاقتصادي،نموذج ARDL

Study summary

Despite the benefit achieved by the Algerian economy as a result of the positive shocks to oil, through which it was able to bring significant financial savings, which contributed greatly to the development of its infrastructure, it was not able to achieve ambitious development rates that contribute to the desired economic and social renaissance of the country. Not even supportive of the rest of the sectors, but remained trapped in the oil sector, to be inflicted by the curse of natural resources.

The weak economic performance of oil-exporting developing countries, including Algeria, is due to the way the fiscal policy responds to oil price shocks. However , the large correlation between oil revenues and public budget revenues has led to the instability of public spending policy in the national economy ,as it has become the most important channel through which oil price fluctuations are transmitted to the rest of the macroeconomic variables, hence the problem of the study, which reflected the results that like any other

commodity , oil prices are affected by supply and demand, but this is not sufficient to explain the fluctuations in oil prices .Thus, there are other factors that make them fluctuate and change according to the prevailing conditions outside the market : politics , Technology ,environment ,international energy organizations , natural disasters , new fossils..etc . On the other hand, there is a weak relationship between public spending and the macro variables selected as an interface for economic stability in Algeria; for standard modeling has shown limited and insignificant impact of the total public spending on GDP , regarding the inflexibility of the production system.

In fact , and as a positive relative and temporary impact, we noticed the weak record impact of public spending on inflation rates, while the results have shown that public spending as an influential factor is highly related to the trade balance and unemployment rates in Algeria during the study period, that is due to the conflict between the principle of the expenditure multiplier with the weak flexibility of the productive system in Algeria.

Key-words : oil prices , public spendings , economic stability , sample :ARDL

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الجداول والأشكال	-
مقدمة عامة	أ - ط
الفصل الأول:مدخل إلى الصناعة النفطية وأثرها على النشاط الاقتصادي العالمي	**57-16**
تمهيد	17
المبحث 1: : أساسيات حول النفط	18
المطلب1: السلعة النفطية وأنواعها	18
المطلب 2: الاهمية اللوجستيكية للنفط	21
المطلب 3: المخزونات النفطية العالمية	24
المبحث 2: المنظومة المؤسسية للسوق النفطية العالمية، وأثرها على اسعار النفط	28
المطلب 1: تعريف السوق النفطية وأنواعها	28
المطلب 2: الفاعلون في الاسواق النفطية	33
المطلب 3: ميكانيزمات التسعير في السوق النفطية	38
المبحث 3: اثر تقلبات اسعار النفط على الاقتصاديات العالمية	47
المطلب 1: اثار تقلبات اسعار النفط على اقتصاديات الدول النفطية	47
المطلب 2: اثر تقلبات اسعار النفط على اقتصاديات الدول المستهلكة	52
المطلب 3: تحليل تطورات اسعار النفط في السوق العالمية للفترة 1973-2015	54
خلاصة الفصل الاول	57
الفصل الثاني:الخطوط الارشادية الاساسية لتوجيه سياسة الانفاق العام	**104-58**
تمهيد	59
المبحث 1: موقع سياسة الانفاق العام من السياسة المالية	60
المطلب 1: الاطار النظري للإنفاق العام	60
المطلب 2: المنطلقات الاساسية لإعداد سياسة الانفاق العام	65
المطلب 3: سياسة الانفاق العام والمقدرة المالية للدولة	69
المبحث 2: اثر سياسة الانفاق العام على الاستقرار الكلي للاقتصاد	75
المطلب 1: اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي	75

المطلب 2: موقع سياسة الانفاق العام من سياسات التشغيل	80
المطلب 3: اثر سياسة الانفاق العام على التضخم	82
المطلب 4: اثر سياسة الانفاق العام على التوازن الاقتصادي الخارجي	85
المبحث 3: الاسس النظرية لترشيد الانفاق العام في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة	89
المطلب 1: التأصيل النظري لترشيد الاتفاق العام	89
المطلب 2: دواعي ترشيد الإنفاق العام	92
المطلب 3: التوجهات الحديثة لسياسة الإنفاق العام	97
المطلب 4: أهداف ترشيد الانفاق العام	100
خلاصة الفصل الثاني	104
الفصل الثالث: تحليل الاثر الكمي للإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر	**159-105**
تمهيد	106
المبحث 1: تحليل هندسة النفقات العامة ضمن الميزانية العامة في الجزائر، ومدى ارتباطها بتقلبات اسعار النفط	107
المطلب 1: دراسة نظرية لهيكلة النفقات العامة ضمن الميزانية العامة في الجزائر وفق منظور اقتصادي	107
المطلب 2: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر	110
المبحث 2: تحليل اثر سياسة الانفاق العام على الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة المدروسة	119
المطلب 1:تحليل اثر سياسة الانفاق العام على مكونات العرض الكلي في الجزائر	120
المطلب 2: تحليل اثر سياسة الانفاق العام على مكونات الطلب الكلي في الجزائر	123
المطلب 3: تحليل اثر سياسة الانفاق على التضخم والتوازن الخارجي في الجزائر	128
المبحث 3: دراسة نظرية تحليلية لمدى انضباط سياسة الإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر	137
المطلب 1: الآليات العامة لإعداد وتقييم السياسة المالية العامة في الجزائر في ظل تقلب أسعار النفط	138
المطلب 2:الخيارات المطروحة في الجزائر لإدارة طفرة موارد النفط المالية المحققة	145
المطلب 3: تقييم رشادة توظيف النفقات العامة في الميزانية العامة للجزائر	151
خلاصة الفصل الثالث	158
الفصل الرابع: الدراسة القياسية وتحليل النتائج	**211-160**
تمهيد	161
المبحث1: دور العوائد النفطية في توجيه معالم السياسة الانفاقية في الجزائر	**162**

المطلب1: دور قطاع النفط في صناعة أهم أحداث التطورات الاقتصادية الجزائرية قبل الألفية الثالثة	162
المطلب2: دور قطاع النفط في صناعة أهم التطورات الاقتصادية الجزائرية بعد الألفية الثالثة	169
المطلب3: تَوَجَّهات سياسات الحكومة الجزائرية الانفاقية للنهوض بالاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات السعرية النفطية	174
المبحث2: نمذجة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق في الجزائر (1986-2018)	**182**
المطلب1: دراسة تحليلية وصفية لمتغيرات النموذج باستعمال طريقة ACP	183
المطلب2: دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على تقسيمات الإنفاق في المدى القصير	190
المطلب3: دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على تقسيمات الإنفاق في الأجل البعيد	194
المبحث3: دراسة أثر الإنفاق على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر (1986-2018)	**197**
المطلب1: دراسة تحليلية وصفية لمتغيرات النموذج باستعمال طريقة **ACP**	197
المطلب2: دراسة قياسية لأثر الإنفاق على مؤشرات التوازن في الجزائر (1986-2018)	205
خلاصة الفصل الرابع	211
خاتمة عامة	**212**
المصادر والمراجع	**225**
الملاحق	**241**

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
1-1	تصنيف النفط حسب درجات API	21
2-1	تطور مستويات المخزونات النفطية المختلفة وكفايتها بعدد أيام الاستهلاك للفترة 2002-2011	25
3-1	أهم الدول النفطية لسنة 2008	48
4-1	ترتيب أهم عشر دول نفطية منتجة	48
5-1	وتيرة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لأهم الدول النفطية للفترة 2004- 2007	49
6-1	تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لأهم الدول النفطية خلال الفترة"2004-2007"	50
7-1	تطور نسبة الصادرات النفطية الى إجمالي الصادرات لأهم الدول النفطية للفترة 2004-2007	51
8-1	ترتيب اهم عشر دول مستهلكة للنفط ونسبها من الاستهلاك العالمي	53
1-2	فعالية سياسة الانفاق الحكومي على التوازن الخارجي في ظل نظام الصرف الثابت والمرن	87
1-3	تطور النفقات العامة والناتج الإجمالي المحلي خلال 1986-2019	111
2-3	تطور عناصر النفقات العامة مقارنة بأسعار النفط للفترة 2008-2014	117
3-3	تطور هيكل النفقات العامة 2015-2017	118
4-3	نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي من اجمالي الاستثمار الكلي لعينة 1990-2007	125
5-3	فائض الطلب المحلي في الجزائر للفترة 1990-2018	129
6-3	الصادرات النفطية وغير النفطية للجزائر 2010-2015	134
7-3	تطور حجم الدين العام المحلي للجزائر ما بين 2002-2008	146
8-3	موارد واستخدامات صندوق ضبط الإرادات للفترة 2002-2012	148
9-3	تسيير صندوق ضبط الإيرادات لتمويل عجز الميزانية بعد تعديل أهدافه سنة 2006	149
1-4	حصة القطاع البترولي من الناتج الداخلي الخام قبيل الاستقلال	164
2-4	بنية الصادرات خلال فترة حرب التحرير الجزائرية	165
3-4	الإنتاج الجزائري من المحروقات 1962-1984	166
4-4	النسبة المئوية للمحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام والصادرات والإيرادات في سبعينيات القرن الماضي	166

5-4	تطورات الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 1980-1970	166
6-4	تطور خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات الجزائرية خلال فترة الإصلاحات	168
7-4	الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة	183
8-4	خصائص إحصائية لمتغيرات الدراسة	187
9-4	مصفوفة الارتباطات	188
10-4	نتائج اختبار استقرارية المتغيرات حسب اختبار (ADF)	190
11-4	نتائج اختبار استقرارية المتغيرات حسب اختبار (PP)	191
12-4	نتائج تحليل التباين	192
13-4	نتائج نبض الاستجابة	193
14-4	نتائج تحديد النماذج واختبارات الحدود	194
15-4	نتائج اختبارات دراسة صلاحية النماذج	195
16-4	نتائج تقديرات العلاقة على المدى البعيد	196
17-4	الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة	198
18-4	نتيجة اختبار Bartlett	203
19-4	خصائص إحصائية لمتغيرات الدراسة	203
20-4	مصفوفة الارتباطات	204
21-4	نتائج اختبار استقرارية متغيرات التوازن حسب اختبار (ADF)	206
22-4	نتائج اختبار استقرارية متغيرات التوازن حسب اختبار (PP)	206
23-4	نتائج تحديد النماذج واختبارات الحدود	207
24-4	نتائج اختبارات دراسة صلاحية النماذج	208
25-4	نتائج تقديرات العلاقة على المدى البعيد	209

قائمة الأشكال

رقم الشكل	محتوى الشكل	الصفحة
1-2	المفهوم المصطلحي للإنفاق العام	61
2-2	الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام	63
3-2	الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام	64
4-2	خطوات الإدارة الحسنة والاحترازية للفوائض المالية النفطية	65
5-2	المبادئ الرئيسية لتحديد الموقف المالي للدولة	66
6-2	المنطلقات الأولى لإعداد سياسة إنفاق العام في إطار البعد قصير الأجل	68
7-2	الحصيلة الضريبية المثلى عند مستوى القدرة التحمّلية للدخل	70
8-2	لغز الادخار والطلب الكلي	71
9-2	مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل للإنفاق الحكومي	79
10-2	الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق على مستوى التشغيل	81
11-2	تأثير الإصدار النقدي المستجد على الطلب الكلي	83
12-2	فعالية سياسة الإنفاق الحكومي في التحكم في مستوى الأسعار	84
13-2	تحليل الحركة النسبية لرؤوس الأموال في ظل نضام صرف ثابت	86
14-2	تحليل الحركة النسبية لرؤوس الأموال في ظل نضام صرف مرن	86
15-2	موقع مؤشري الكفاءة والفعالية في عملية الترشيد الانفاقية	91
1-3	تطورات النفقات العامة والناتج المحلي في الجزائر للفترة 86-2018	112
2-3	النسبة المئوية للنفقات العامة إلى الناتج المحلي في الجزائر للفترة 86-2018	114
3-3	العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الخام للفترة 1986-2013	121
4-3	نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي من إجمالي الاستثمار الكلي لعينة 1990-2007	126
5-3	فائض الطلب الكلي المحلي في الجزائر للفترة 1990-2018	130
6-3	موقع الإنفاق العام في منظومة تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية	154
7-3	أمثلة عن التحليل الاقتصادي الكلي حسب رباعي كاليدور KALIDOR للاقتصاد الجزائري	156
1-4	مخطط توجيهي للاقتصاد الجزائري على المدى المتوسط	**179**
2-4	التطور التاريخي للإنفاق العام في الجزائر (1986-2018)	**184**
3-4	التطور التاريخي لنفقات التسيير في الجزائر (1986-2018)	**185**
4-4	التطور التاريخي لنفقات التجهيز في الجزائر (1986-2018)	**186**
5-4	التطور التاريخي لأسعار النفط في الجزائر (1986-2018)	**187**

6-4	التمثيل البياني للمتغيرات وفترة الدراسة (1986-2018)	**189**
7-4	تطور الإنفاق العام في الجزائر (1986-2018)	**198**
8-4	تطور رصيد الميزان الخارجي في الجزائر (1986-2018)	**199**
9-4	تطور معدلات البطالة في الجزائر (1986-2018)	**200**
10-4	تطور معدلات التضخم في الجزائر (1986-2018)	**201**
11-4	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (1986-2018)	**202**
12-4	التمثيل البياني للمتغيرات وفترة الدراسة (1986-2018)	**205**
13-4	نموذج الدراسة	**215**

مقدمة

مقدمة

على اعتبار أن الدولة من أهم الأعوان الاقتصاديين كونها المسؤولة الأولى عن تنفيذ وجهي الميزانية العامة للبلاد – إيرادات ونفقات – فإنها تمثل بذلك المشرّع الأول لسياسة الإنفاق العام، ومنوط بها بالدرجة الأولى تمويل هذا الإنفاق، وفي ذلك سير على منهج التحليل المالي للفكر الكينزي الذي يعتبر أهم من أشار إلى فعالية السياسة المالية من خلال آلية النفقات العامة في دعم الإنعاش الاقتصادي، وهذا تبعا للدور الهام الذي وجب أن تضطلع به الدولة في النشاط الاقتصادي والتي تفرض أن الإنفاق العام من المكونات الرئيسية للطلب الكلي الذي من شأنه التأثير على العرض الكلي في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال آلية المضاعف.

تعتبر سياسة النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة بالخصوص في الدول النامية، والتي تستهدف تدعيم حركية النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم العمالة، غير أن هذه المقاربة تقوم على افتراض أساسي وهو مدى الاستجابة السريعة للآلة الإنتاجية المحلية للطلب الإضـــافي على السلع و الخدمات الناتجة عن زيادة الإنفاق الحكومي، ومدى توفر اقتصاد البلد على فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية والخدمات المرتبطة بها.

إن حجم الإنفاق العام وكيفية توزيعه على النشاطات الاقتصادية المختلفة داخل الدولة له تأثير على تلك النشاطات، وكذلك التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به، وقد يكون الإنفاق الإجمالي ثابت أي بدون زيادة أو نقصان ولكن إعادة توزيعه على الأنشطة الاقتصادية لها بالغ الأثر على التوليفة الاقتصادية للوطن، حيث وعلى سبيل المثال يتم خفض الإنفاق على الطرق و الإنشاءات الكبرى وزيادة ما تم خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلاً، وقد يكون في زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب آخر فيه تحفيز للاقتصاد وبالمقابل قد يتم خفض الإنفاق على التعليم وتحويل ما تم خفضه لإيجاد نشاطات استثمارية تستوعب وتستهدف ظاهرة البطالة مثلا، وعليه فانه في حالة عدم زيادة الإنفاق الكلي فإن الإنفاق على نشاط معين يكون حتما على حساب نشاط آخر، ويتم رسم هذه السياسة حسب متطلبات وخطط الدولة.

جاء تطور النفقات العامة كنتيجة لتطورات الفكر الاقتصادي ونظرته لمدى جدوى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومن ثم لمدى أهميتها في التأثير على آلية سير النشاط الاقتصادي، وفي هذا الصدد فإن تطور النفقات العامة تركّز في نظريتين رئيسيتين كان لهما الأثر الأبرز فيما يخص طبيعتها وهيكلتها.

فبالنسبة للفكر الكلاسيكي بقيادة "آدم سميث" فإن آلية السوق تتميز بتلقائية التوازن عن طريق ما سمي بـ"اليد الخفية" دون الحاجة لتدخل الدولة لتصحيح الاختلال في النشاط الاقتصادي، إذ ينطلق من مبدأ "الإيديولوجية الفردية" كأساس لقيام النشاط الاقتصادي، والذي يشير إلى سعي الأفراد لتعظيم مصالحهم الخاصة انطلاقا من تمتعهم بالحرية الاقتصادية مع اقتصار دور الدولة فقط على تهيئة الظروف المناسبة لأنشطتهم، وذلك بتوفير الأمن، حماية الحدود وتحقيق العدالة مع القيام ببعض المشاريع المساعدة، ومن ثم فإن النفقات العامة للدولة - حسب آدم سميث - تتركز في: نفقات الأمن،نفقات العدالة،ونفقات بعض المشاريع العامة المساعدة لتطوير نشاط القطاع الخاص كتهيئة الموانئ والطرق ومؤسسات التعليم والتدريب.

ونتيجة لأزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وعجز الفكر الكلاسيكي عن إيجاد مخرج لها وثبوت عدم صحة فرضية التوازن التلقائي للسوق عن طريق اليد الخفية التي جاء بها "سميث"، ظهر الفكر المالي الكينزي

الذي أوضح كيف أن آلية السوق تتميز بالعديد من الإخفاقات في تسير النشاط الاقتصادي، والمتمثلة خصوصا في عدم التخصيص الأمثل للموارد؛ اللّا عدالة في توزيع الدخول والآثار الخارجية السلبية، وبالتالي فإن تدخل الدولة عن طريق نفقاتها العامة يعتبر أمرا ضروريا لتصحيح تلك الإخفاقات ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وترتكز آلية المضاعف بشكل عام على جميع أوجه الطلب الكلي، حيث يقصد بها العملية التي بموجبها يكون هنالك تغير في حجم الناتج بسبب التغير في أحد مكونات الطلب الكلي انطلاقا من تغيرات الإنفاق الاستهلاكي كمتغير وسيط في الربط بين التغير في الطلب الكلي والناتج، ومن ثم فإن قيمة المضاعف ترتبط بعدد من العوامل التي من شأنها التأثير على الطلب الاستهلاكي للأفراد، وعلى هذا الأساس فإن مضاعف الإنفاق العام يشير إلى تلك الزيادة في حجم الناتج نتيجة الزيادة في حجم النفقات العامة.

يعتبر البترول موردا حيويا ناضبا ومصدرا للدخل الوطني بالنسبة للعديد من الدول في العالم، ويرتبط بالأمن الوطني للدولة وقوتها وهيبتها، خاصة تلك الدول التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من ضرائب ودخل يعتمد على عائدات البترول، والتي يؤدي انخفاضها إلى اختلالات في اقتصاديات تلك الدول بما يهدد وحدة كيانها وسيادتها.

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول المنتجة للبترول، فقد أدى قطاع المحروقات فيها دورا بارزا ومهما في بناء وإرساء قواعد اقتصادها الوطني وكذا في تمويل مشاريعها التنموية.

كما أن الجزائر ومنذ تأميمها لقطاع المحروقات مع بداية السبعينات من القرن الماضي مثلت صادرتها النفطية أكثر من 95 بالمائة بالرغم من تركيزها على الصناعة في تلك الفترة، ما ساهم في زيادة الإيرادات من العملة الصعبة، إلا أن التبعية الكلية للاقتصاد الجزائري للبترول أصبحت نقمة عليه وذلك منذ الانخفاض التدريجي لأسعار النفط مع بداية الثمانينات وصولا إلى الانهيار التام للأسعار سنة 1986م، ما أدى إلى تراجع الاقتصاد الجزائري واختلال هيكلي مزدوج في الميزانية وميزان المدفوعات، كما أدى هذا الانهيار إلى ارتفاع نسبة الديون الخارجية، والأسوأ من كل ذلك ما ترتب عنه من آثار اجتماعية و سياسية، إذن فهناك علاقة تشابكية بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات، جسدتها معاملات الإرتباط المرتفعة بين الكثير من المؤشرات وأسعار النفط.

وبهدف تصحيح الاختلالات المالية والتخفيض من عجوزات الميزانية استمرت الحكومة في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني عامة والمتعلقة بالسياسة المالية خاصة، وقد اتخذت الحكومة سياسة الإنفاق العام كأداة فعالة من أدوات الإدارة الكلية، أما سياسة الإيرادات فتميزت باعتمادها على الجباية البترولية، حيث مثلت هذه الأخيرة أكبر من 60 % من الإيرادات الإجمالية، في حين أنّ الجباية العادية عرفت نوعا من التحسن من خلال الإصلاحات الضريبية المنتهجة، والشيء الملاحظ هو أن نسبة زيادة النفقات العامة لم تناسبها بالمعنى الرياضي زيادة في الإيرادات العامة، مما أدى إلى نتيجة تمثلت في عجز الميزانية في أغلب سنوات فترة الدراسة. وبالتالي أصبح التوازن الداخلي مختلا، راجع إلى تأثره بالمتغيرات الخارجية لارتباطه الصريح بالإيرادات النفطية.

و منذ بداية الألفية الجديدة اتخذت الجزائر منحى جديدا في سير السياسة الاقتصادية تجلى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة، وقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها

الجزائر -نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة- دور هام في اتباع هذه السياسة التي كان لها على غرار البعد الاقتصادي بعدا اجتماعيا كبيرا، خصوصا وأن الفترة التي سبقتها شهدت ترديا كبيرا في شتى مناحي الحياة، ولأدلل على ذلك، تراوح متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1995-2000 في حدود 28% بشكل يعكس الوضعية الصعبة التي كان عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر، وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة 2001-2009 في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامجين الخماسيين 2010-2014 و 2015-2019 .

طرح الاشكالية:

من خلال عرض الحال السابق نما إلى ذهننا العلاقة الوثيقة بين الإنفاق العام كأداة سياسة مالية، ومؤشر على النشاط الاقتصادي في الجزائر وبين أسعار النفط كمورد هام لهذا الإنفاق، في حين لا تزال تقلبات أسعار النفط تثير العديد من الأسئلة بشأن أسبابه وعوامله وآثاره، خاصة وأن الانهيار الأخير والمفاجئ لا يتواءم مع منطق وآليات السوق؛ من جانب آخر اتجهت البلدان المنتجة للنفط ومن بينها الجزائر إلى انتهاج ضخ مفتوح للأموال لتسيير ميزانية الدولة من خلال سد عجزها، او في ضوء سياسة إنفاق عام لتفعيل عجلة الاقتصاد في البلاد، هذه المقاربة تنحو بنا إلى طرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى تؤثر تقلبات أسعار النفط على رسم وتوجيه سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر؟**

من أجل الإحاطة بجوانب هذا التساؤل بالقدر الكافي والمفيد، فقد لاحظنا أن هذه الإشكالية تنضوي تحتها مجموعة من الأسئلة تثير فعلا التفكير ندرجها على النحو التالي:

- ما العوامل الحقيقية والمحددات الفعلية المؤثرة في أسعار البترول؟
- الى اي بعد تبلغ مخاطر وإشكالات تذبذب أسعار النفط على إعداد ميزانية الدولة؟
- كيف يكون الدور الذي يؤديه النفط في إرساء قواعد الاقتصاد الجزائري؟
- ما علاقة الإنفاق الحكومي بالمؤشرات الكلية خاصة في الدول ذات الاقتصاد الريعي؟
- ما هو موقع الإنفاق الحكومي في الجزائر ضمن سياستها المالية؟
- ما السياسات الذي انتهجتها الجزائر للتصدي للانخفاضات المتتابعة لأسعار النفط ؟
- كيف يمكن وصف العلاقة بين أسعار النفط والإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

بغية الإجابة على إشكالية الدراسة، واحاطة بحيثيات وخبايا اصل الموضوع ارتأينا وضع الفرضيات التالية كإجابات مبدئية عن الأسئلة الفرعية :

- بالاضافة الى العرض والطلب على السلعة النفطية كعامل اولي في تحديد سعر النفط، هناك محددات اساسية اخرى لاسوقية" سياسية ، بيئية، ..." مارست ضغطها على أسعار النفط .
- لطالما كانت مداخيل النفط الخيار الوحيد لتمويل التنمية في الجزائر.
- تعتبر السياسة المالية أهم أداة سمحت للجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- هناك ارتباط تام للاقتصاد الجزائري وسياسة إنفاقها بالإيرادات النفطية.

- الارتباط الحاصل بين أسعار النفط والإنفاق العام له الأثر السلبي على معدلات التضخم والأثر الايجابي على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الأخرى(النمو، البطالة، وتوازن ميزان المدفوعات).

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في استعراضها لمجموعة نقاط انشغل بها الكثير من الباحثين الاقتصاديين وغيرهم، ونتمنى أن تعطي إضافة حقيقية إلى مجهودات متعددة سابقة في ميدان الدراسات الاقتصادية في الجزائر، خاصة ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي على المستوى الكلي، وذلك بالتركيز على المفارقة القائمة في الجزائر والمتمثلة في الخضوع الريعي لاقتصادها، مع تقييم السياسات الاقتصادية خلال الفترات المختلفة من خلال النظر فيما إذا تحققت الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية ضمن ما يعرف بالمربع السحري لكالدور.

وتأتي هذه الدراسة في وقت أصبحت فيه عائدات النفط مؤشرا هاما للنشاطات الاقتصادية خاصة في البلدان التي تنحصر صادراتها في المواد البترولية، وليس هذا فحسب بل تعدى ذلك إلى أن تبنى سياسات الدول الاقتصادية على أسعار النفط سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو حتى بعيدة المدى، ولعل أهمية الدراسة تبلغ مداها عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد الجزائري وتخبطه داخليا وخارجيا، و تأكد هشاشة هيكله وارتباطه كليا بمؤشر أسعار النفط

وسنحاول ، من خلال إبراز الجوانب التي تعالجها الدراسة في مجال السياسات الاقتصادية و التحول نحو اقتصاد السوق أو التوسع ألإنفاقي ، أن نشير إلى أن الدراسة تتناول موضوعا ليس مستحدثا بل يعد من الموضوعات الهامة التي شغلت بال الباحثين و متخذي القرار وراسمي السياسات و في العديد من بلدان العالم في السنوات الأخيرة و ذلك لفك رموز التوليفة السحرية بين الإيرادات الدولة ونفقاتها . و نظرا للآثار الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية التي تترتب عن هذه العملية، ونظرا لاتجاه الجزائر منذ الأزمة النفطية لسنة 1986 و حتى الآن للأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي الذاتية و المدعومة من جهات خارجية، لذا كان من الضروري تقييم هذه السياسات بالنظر إلى الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية.

وعموما تستمد الدراسة أهميتها من النقاط التالية:

1- الدراسة التحليلية لآليات سوق النفط، والمكانيزمات المتحكمة في أسعاره.

2- استقراء للمراحل المختلفة التي مرت بها السياسات الاقتصادية و الإصلاحات المعتمدة لتحسين أداء الاقتصاد الوطني.

3- تناول الدراسة لنقطة هامة وهي أسباب العجز المالي وكيف كان تدخل الدولة لمعالجة هذا الخلل.

4-الإشارة إلى تأثر الاقتصاد الوطني بالعوامل الخارجية من خلال الارتباط الوثيق بسوق المحروقات.

5- توجه الدراسة نحو ربط سياسة الإصلاحات الاقتصادية بمدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية (النمو، البطالة، التضخم، وتوازن ميزان المدفوعات).

اهداف الدراسة:

الأهداف التي نتوخى تحقيقها من وراء إنجاز هذه الدراسة يمكن تسطيرها على كذا مستوى فتكون كمايلي :

- **الأهداف العلمية** :يكتسي موضوع الدراسة في جانب منه أهمية علمية نتوخى تحقيقها، إذ نود بهذه المساهمة التي لا تخلوا بطبيعتها من بعض الثغرات إثراء البحث الجامعي في ميداني سوق الطاقة العالمي وتمويل وتسيير ميزانية الدولة، وكذا إثارة الاهتمام بمختلف جوانب الموضوع الذي تفتقر المكتبة الجزائرية للكثير منها، فمثل هذه الدراسات الأساسية أو الكلية، من شأنها أن تسهم في تطوير معارفنا وتوسيع مجالات التسيير المالي للدولة بصفة عامة ، وسياسات الإنفاق الحكومي وقواعد المسؤولية المالية، والعلاقة السببية لكل ذلك بأسعار النفط.
- **الأهداف العملية** : تتناول الدراسة الجوانب المختلفة لطرق تسيير النفقات العامة للدولة، وسبل تفعيل تدخلها في الحياة الاقتصادية لدولة كالجزائر جُلُّ مداخيلها المالية من ريعها النفطي؛ ونحاول فيها أيضا إبراز الآلية التي اعتمدتها الجزائر في سياستها التوسعية للإنفاق الحكومي مع البحبوحة المالية التي شهدتها ودور ذلك في تحقيق تنمية مستدامة؛ كما نحاول فهم آليات سوق النفط العالمية وإدراك كل الشركاء الفاعلين في هذه السوق

الأهداف الاقتصادية : تكتسي الدراسة أهمية اقتصادية حيث تعتبر الجزائر دولة من الدول السائرة في طريق النمو ويعاني اقتصادها من مشاكل وإكراهات تعوق عملية التنمية التي يُتوخى تحقيقها، لكن ما القيمة الاقتصادية التي يمكن أن نفهمها من العلاقة التناسبية بين أسعار النفط وسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

منهج الدراسة وأدوات التحليل الاحصائي المستخدمة:

تحقيقا لهدف البحث وتصديقا لنتائجه، وفي ضوء طبيعة الدراسة وأهميتها، وانطلاقا من فروض البحث وحدوده، وحتى نتمكن من الإجابة عن أسئلته واختبار صحة فرضياته، وفي ظل ما توفر لدينا من بيانات وإحصاءات استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب وطبيعة الدراسة كما يلي :

- **المنهج التحليلي:** سنحاول بما توفر عندنا استخدام المنهج التحليلي الوصفي عند استعراض السياسات الاتفاقية خلال الفترة المحددة للدراسة وذلك من اجل تحليل البيانات والإحصاءات الرسمية المتوفرة لهذه الفترة.
- **أدوات التحليل الإحصائي:** يستند التحليل في جانب منه على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري (1986-2018)، والسلاسل الزمنية لاسعار النفط العامية، وسوف يتم الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية، و نخص بالذكر نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي VAR (Vector Auto Regression Models) ودوال الاستجابة الدفعية (Impulse response functions) و أيضا تحليل التباين (Variance decomposition)، وذلك باتبع منهجية ARDL لاختبار أثر صدمات الإيرادات البترولية على الإنفاق العمومي وإسقاط ذلك على كل من : النمو الاقتصادي، معدلات البطالة،نسب التضخم، مستويات التوازن الخارجي مملة في ارصدة الميزان التجاري.

طريقة الدراسة وجمع البيانات:

بعد تحديد مشكلة البحث كان لا بد من الاعتماد على نوعين من الأدوات من أجل جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث قام الباحث بما يلي:

- إجراء عملية مسح للتراث الفكري ؛ أي للمراجع التي تتصل من قريب أو من بعيد بالبحث، وهذا لتأطير الفكر عموما والغوص في أغوار متغيري الدراسة –أسعار النفط،الإنفاق الحكومي- بالشكل الذي يضفي على البحث الجدية والمصداقية، ويعتبر هنا عرض الدراسات السابقة من الخطوات المنهجية الهامة لإثراء البحث والوصول إلى نتائجه المرجوة .
- تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ووزارة المالية والبنك المركزي، بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (IFS) و البنك العالمي (WDI).
- الإبحار عبر الشبكة العنكبوتية، واستغلال كل الوسائط الالكترونية المتاحة لجبر مرامي البحث.
- الاعتماد على مجموعة من البرامج المتخصصة في مجال الاقتصاد القياسي مثل برنامج (EViews) الإصدار المتقدم، أو برنامج (Stata) الإصدار الثاني عشر، وتحليل البيانات ،و لتحليل التباين سوف نستخدم برنامج (EViews) الإصدار الواحد والعشرين .

الدراسات السابقة:

سنحاول أن نوصل هذه الدراسة إلى أن تكون أحد الإسهامات التي نسعى من خلالها إلى إضافة شيء جديد لما سَبَقَنا إليه باحثون آخرون، و لا شك أننا سنستفيد كثيرا من تلك الدراسات على المستوى النظري و المنهجي، وكما جرت عليه العادة قمنا بمسح أولي لاحظنا فيه أن هناك العديد من الدراسات تناولت موضوع الإنفاق ولكن كمتغير مستقل يؤثر في المؤشرات الاقتصادية كالنمو والتضخم والبطالة ... ، أما تناول الإنفاق العام كمتغير تابع لإيرادات النفط انطلاقا من مؤشر أسعاره فلم يأخذ حقه من البحث والتمحيص اللازمين خصوصا في الجزائر ، و نقدم هنا بعض الإسهامات لباحثين معاصرين و التي تصب فيما أوردناه سابقا :

دراسة لـ هاشم جمال:

"أسواق المحروقات العالمية وانعكاساتها على سياسات التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1997.

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إبراز مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بتقلبات أسوق النفط العالمية، وجاءت الدراسة في جزأين كبيرين، تحدث الأول عن الأسواق العالمية للمحروقات وتطلعاتها المستقبلية، والثاني أوضح فيه الباحث العلاقة السببية بين تقلبات الأسعار في أسواق المحروقات وسياسات التنمية والإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في:

- للسوق النفطية العالمية تأثير ذو حدين على المنتجين والمستهلكين لهذه المادة، وكرونولوجيا السوق النفطية تثبت ذلك.
- للسوق العالمية للمحروقات أثار ايجابية على الاقتصاد الجزائري وتمويل التنمية خلال فترة السبعينات، بينما في منتصف الثمانينات والتسعينات كان الأثر سلبيا.

- لم تستثمر الجزائر في القيمة المضافة للعوائد النفطية نتيجة الضعف المستمر للجهاز الإنتاجي.

دراسة لـ قويدري قويشح بوجمعة:

"أثر تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر" ، ورقة بحثية منشورة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا»، العدد السابع، سكيكدة، الجزائر، 2010.

عمدت هذه الدراسة إلى البحث في مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وتبنى صاحب البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال إثارة الأزمات البترولية التي تعرض لها العالم منذ الأزمة البترولية، خلال الفترة الممتدة بين 1986-2007، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى لدراسة الأثر قصير الأجل بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في: الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، والميزانية العامة للدولة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- أن التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى نقص الإمدادات، وإنما إلى عوامل أخرى ليس للدول المصدرة دخل فيها.
- التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط مما يؤدي إلى زيادة الفوائض المالية التي بدورها تسبب نمو المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحسن الميزان التجاري، وانخفاض الدين، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة لـ مسعود دراوسي:

"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004" ، رسالة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة الجزائر،2006.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تمكن السلطة المالية من تحقيق المستويات المثلى والمقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك والتراكم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على الاختلالات الهيكلية وتحقيق التوازن الاقتصادي العام، خلال الفترة 1990-2004 محاولة تبيين المراحل الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي تنعكس حتما على السياسة المالية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها :

- تبني الدول النظام الاقتصادي الحر لا يقلل من أهمية تدخل الدولة وهذا ما تؤكده زيادة النفقات العامة في المصالح العمومية بالجزائر،
- إن زيادة النفقات تمثل السبب الرئيسي في عجز الموازنة،
- ضرورة ترشيد الإنفاق العام ونفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق العام غير الضروري.
- العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال

دراسة لـ نعيمة حمادي:

"تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة **1986-2008**" رسالة ماجستير غير منشورة2009،عن جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

اتجه الباحث في هذه الدراسة إلى إبراز أثر تقلبات أسعار النفط على تمويل التنمية في الدول العربية،خلال الفترة الممتدة بين 1986إلى 2008،من خلال منهج وصفي تحليلي، بالإضافة إلى المنهج التجريبي الذي سعى إلى إعطاء تصور وقياس العلاقة بين المتغير المستقل المتمثل في أسعار النفط والمتغير التابع المتمثل في حجم تكوين رأس المال الإجمالي لـ 17دولة عربية، وقد تم تقدير نموذج الانحدار البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى، توصلت الدراسة إلى النتائج أهمها:

- وجود علاقة طردية بين ارتفاع أسعار النفط والموارد المالية بالنسبة للدول العربية النفطية.
- كما خلصت إلى أن معظم الدول الخليجية وليبيا والجزائر من بين أكثر الدول العربية تأثرا بتقلبات أسعار النفط.
- تنخفض درجة التأثر بالنسبة للدول الغير نفطية والمنتجة للنفط كسوريا، اليمن، السودان ومصر، ويكون هذا التأثير محدودا جدا بالنسبة للدول الغير نفطية.

دراسة لـ احمد حسين علي الهيتي، وبختيار صابر محمد:

"أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي"، ورقة بحثية منشورة في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4 ، العدد 7، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تقلبات أسواق النقط على مؤشرات أداء الأسواق المالية الخليجية، كون أغلبها يعتمد وبصورة كبيرة على القطاع النفطي وعوائده كسلعة أساسية لتمويل برامجها التنموية ، وتم تناول دولتين كمثالين هما السعودية والإمارات العربية، خلال الفترة الممتدة بين 2005 و1980، و ارتكزت الدراسة على مجموعة من المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج والمكونة من سعر الصرف وعرض النقد ومعدل التضخم، وعوائد الأسواق النفطية، بالإضافة إلى المتغيرات التابعة والمتمثلة في القيمة السوقية للأسهم، وحجم التداول بالإضافة إلى المؤشر العام لأسعار الأسهم، وانتهج الباحث في ذلك طريقة المربعات الصغرى،وكانت أهم النتائج كالآتي :

- إن عوائد أسواق النفط لها تأثير معنوي وايجابي في أداء الأسواق المالية الخليجية عينة الدراسة، وذلك كون ارتفاع أسعار النفط الخام ومن ثم عوائده يترك أثرا موجبا على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبالتالي على أداء الأسواق المالية.
- المتغيرات الخارجية والمتمثلة في عرض النقد وسعر الصرف وتقلبات العوائد النفطية لها تأثير مباشر وغير مباشر على أداء الأسواق المالية.
- ضرورة توجه دول الخليج نحو تنويع وتوسيع القاعدة الاستثمارية في دول الخليج العربي بغرض تشجيع المدخرين على التعامل في هذه الأسواق وتأمين توظيف الأموال في الداخل، وذلك لتخفيف عبئ التبعية المفرطة للقطاع النفطي.

دراسة لـ براهيم بلقلة:

"تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة2000-2009"، ورقة بحثية منشورة في مجلة الباحث، العدد12،عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

حاولت هذه الدراسة تقديم تحليل ومتابعة للتطورات التي مست أسعار النفط ومدى تأثير انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009، من خلال تقديم وصف وشرح للتطورات الحاصلة لكل من أسعار الصرف والأسباب الداعية إلى تقلب هذه الأخيرة في فترة الدراسة وما مرت به من ارتفاع وانخفاض، بالإضافة إلى تقديم شرح مفصل نوعا ما للسياسة الموازنية للدول العربية، بما يتعلق بإيراداتها ونفقاتها. وقد تم تخصيص اقتصاد الدول العربية بالتحليل كعينة للدراسة نظرا لاعتماد أغلبها على القطاع النفطي ، كدخل يوصف بالأساسي للتدفقات المالية من الخارج كونها دول ريعية تعتمد عليه بصورة أساسية في بناء مخططاتها وسياساتها التنموية، وقد خلصت الدراسة في النهاية إلى التحليل التالي:

الانعكاسات الايجابية الواضحة والناتجة عن ارتفاع أسعار النفط خلال فترة الدراسة، مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الواردة لهذه الدول، والتي نجم عنها زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق مساهمة بذلك في تحسين أداء النشاط الاقتصادي، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، والتي تتناسب طرديا مع وتيرة النشاط الاقتصادي. مما كان له انعكاس ايجابي على الموازنة العامة للدول العربية والتي عرفت تطورا في رصيدها. بعد ذلك سجلت تراجعات حادة نتجت عن انخفاض الأسعار النفطية بسبب تداعيات الأزمة المالية لسنة 2008 ،لتتنامى المخاوف حول التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد اضطرها إلى اتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية، وتمثلت تلك السياسات بزيادة حجم الإنفاق العام، وعليه تكبدت موازناتها العامة انخفاضات كبيرة.

دراسة لـ بوالكور نور الدين وصوفان العيد:

"أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016"، ورقة بحثية منشورة في مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الثاني، 2017.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثار تقلبات أسعار البترول في الجزائر على الإنفاق الحكومي،في المدى القصير والمدى الطويل، وذلك باستخدام نماذج (ARIMA(p,q,d، ARMA(p,q)منهجية بوكس . جانكينيس، نماذج ARCH،دوال الاستجابة للصدمات، و تحليل التباين .

وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر تتميز بخاصية الدورية، فالصدمة الموجبة في تقلبات سعر البترول يكون لها أثر ايجابي على الإنفاق الحكومي، والعكس في حالة الصدمة السالبة، أو بعبارة أوجز : يعتبر سعر البترول من أهم محددات الإنفاق الحكومي في الجزائر،و كانت أهم نتائج الدراسة:

- لتقلبات سعر البترول قوة تفسيرية للتقلبات المستقبلية التي تحدث في الإنفاق الحكومي، الأمر الذي يبين مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بصورة عامة وعائدات القطاع بصفة خاصة، كما أنه يبين توسع دائرة الإبهام التي تواجه صانعي السياسات الاقتصادية الكلية و القائمين على التخطيط في الجزائر في المدى الطويل خاصة في ظل عدم الاستقرار الذي تعرفه أسعار البترول.
- تتميز السياسة المالية في الجزائر بخاصية الدورية، حيث نجد أن سياسة الإنفاق العام تكون توسعية أثناء الانتعاش نتيجة زيادة المداخيل و تكون انكماشية في فترات الركود نتيجة انخفاض المداخيل، مما يفقد السياسة المالية دورها في دعم الأنشطة الاقتصادية في حالة الركود الاقتصادي.

- بينت نتائج اختبار السببية لـgranger أن لتقلبات سعر البترول تأثير مباشر على الإنفاق الحكومي، و يبدأ ظهور هذا الأثر في المدى القصير، و يستمر على المدى الطويل.

دراسة لـ داود سعد الله:

"أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**2000-2010**" ، مذكرة ماجستير ،عن جامعة الجزائر3، 2012.

جاء في هذه الدراسة تحليل مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، للفترة 2000-2010 بمنهج وصفي تاريخي من أجل سرد التطور التاريخي لصناعة النفط في ظل تقلبات أسعار النفط، واعتمد على المنهج التحليلي أيضا بهدف تحليل وتفسير المنحنيات والعوامل المتسببة في عدم استقرار سوق النفط، وأخيرا تم اتباع المنهج القياسي من خلال وضع نموذج توقعات لمستويات الأسعار التي من الممكن أن يشهدها القرن الواحد والعشرين، وقياس الآثار المترتبة عن تلك التقلبات على أداء السياسة المالية الوطنية، مستخدما نموذج VAR مجموعة من المتغيرات والمتمثلة أساسا في الإيرادات والنفقات العمومية، ومعدل النمو، ومعدل التضخم ومعدل الفائدة، حيث قام بدراسة مدى استجابة كل هذه المتغيرات الكلية للصدمة بالنسبة للإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية، وتمثلت أهم نتائج لهذه لدراسة في:

- ضرورة التفكير في إعادة توجيه الإنفاق العام، من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وتمكن من تحسين الطاقة الإنتاجية الموجودة وذلك بمحاولة استغلال الوفرة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي.
- ضرورة تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وهذا بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية.

دراسة لـ زرواط فاطمة الزهراء و بورواحة عبد الجميد:

"أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة الممتدة1980-2014 " ، ورقة بحثية للمؤتمر الدولي الأول و الموسوم بـ"السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الإحتياجات الدولية، جامعة سطيف1،الجزائر،2015.

ركزت الدراسة في الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، خلال الفترة الممتدة من 1980إلى 2014 مستخدما كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، موضحا ما يزخر به الاقتصاد الجزائري من عوائد نفطية وغازية ومدى اعتماد هذا الأخير عليها في مخططاته التنموية. أما النموذج القياسي فقد تم اعتماد 34مشاهدة زمنية للمتغيرات الاقتصادية المتمثلة في أسعار النفط، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وإجمالي الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة، معتمدين في ذلك على تحليل التكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى مايلي :

- وجود علاقة سببية في المدى القصير بين سعر النفط وإجمالي الاستثمارات من جهة وبين سعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.
- وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة وإجمالي الاستثمارات.

- ضرورة تحديد استراتيجيه بعيدة المدى من أجل تنمية مصادر الطاقة البديلة النظيفة، بالرغم من أن التحول عن البترول في المدى القريب والمتوسط غير ممكن لأسباب تقنية واقتصادية.

دراسة لـ عية عبد الرحمان:

"دور عوائد الصادرات النفطية في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية 2000-2011" دراسة مقدمة في مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 5 جوان 2011.

أبرزت الدراسة دور عوائد الصادرات النفطية في رسم مختلف الخيارات الاستراتيجية المعتمدة كسياسة اقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال، وأشار الباحث إلى أن من أهم دوافع هذه السياسات هو عدم استقرار أسعار النفط.

دراسة لـ Mansour, Fereydoon, Reza

analysis Relationship between oil revenues and government expenditure using wavelet method: Evidence from Iran

سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الإيرادات البترولية والنفقات الحكومية في الاقتصاد الإيراني، بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة من 1996- 2007وقد استخدم الباحثون نموذج VAR لدراسة الأثر طويل وقصير الأجل، من خلال مجموعة من المتغيرات: الإنفاق الحكومي والإيرادات البترولية من خلال أسعار البترول. وخلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للإيرادات البترولية على النفقات الحكومية في مختلف الفترات، وعليه فان الدراسة توصلت إلى وجود علاقة تبادلية قوية بين كل من الإيرادات البترولية والنفقات الحكومية على مدار فترة الدراسة .

دراسة لـ Tan Juat Hong

impact of Oil Price Shocks on Government Revenue and Expenditure: Evidence for Malaysia

سعت هذه الورقة البحثية لدراسة أثر صدمات أسعار البترول على كل من الإيرادات والنفقات الحكومية بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة 1970-2008 وقد استخدم الباحث نموذج VAR لدراسة الأثر قصير وطويل الأجل، من خلال المتغيرات الاقتصادية التالية: أسعار البترول، النفقات الحكومية، الإيرادات الحكومية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن وجود علاقة متبادلة بين كل من تقلبات سعر البترول والسياسة الموازنية، حدوث صدمة ايجابية في أسعار البترول سيكون لها أثر سلبي كبير على النفقات الحكومية وبالتالي الإيرادات، بينما حدوث صدمة بترولية سلبية سيكون له أثر سلبي على الإيرادات الحكومية وبالتالي على النفقات الحكومية.

دراسة لِ نيلوي بوس، امانويل هاك و دنيس اوزبورن:

"النفقات العامة والنمو الاقتصادي للدول النامية" لسنة 2003 ، واستهدفت الدراسة 30 دولة نامية خلال الفترة السبعينات والستينات انطلاقا من إشكالية مؤداها : ما هي مكونات الإنفاق العام التي ترتبط إيجابا مع النمو الاقتصادي؟، وانتهت الدراسة بنتائج منها:

- نسبة الإنفاق العام الرأسمالي إلى الناتج المحلي ترتبط إيجابا مع النمو الاقتصادي.
- يعتبر أثر الإنفاق الجاري على النمو الاقتصادي غير واضح بالنسبة للعينة المختارة.

- دراسة لـ Sajjad Faraji Dizaji ,

Nexus in The Effects of Oil shocks on Government Expenditures and Government Revenue Iran (as a Developing Oil-Export Based Economy)

ورقة عمل بحثية رقم 540،2012 عن المعهد الدولي للدراسات.

تعالج هذه الورقة البحثية أساسا في العلاقة الديناميكية بين كل من الإيرادات والنفقات الحكومية في الدولة الإيرانية، لمعرفة ما إذا كانت الإيرادات والنفقات تستجيب لصدمات أسعار البترول وقد استخدم مجموعتين من المتغيرات وفترتين مختلفتين. فبالنسبة للمجموعة الأولى تمثلت في: أسعار البترول، إيرادات البترول بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي النفقات الحكومية بالنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، بالإضافة إلى متغير وهمي والمتمثل في الحرب على العراق باستخدام نموذج VARخلال الفترة الممتدة بين 1970-2008، وقد توصلت الدراسة إلى :

- وجود علاقة سببية بين الإيرادات البترولية والنفقات الحكومية.

أما بالنسبة للمجموعة الثانية فتحتوي على المتغيرات التالية: الإيرادات البترولية، النفقات الحكومية، الإيرادات الحكومية الإجمالية، نفقات رأس المال، عرض النقد، مؤشر أسعار المستهلك باستخدام نموذج VAR بالاعتماد على بيانات ربع سنوية للفترة الممتدة بين 1990-2009 ، وقد توصلت الدراسة إلى:

- وجود علاقة سببية من الإيرادات الحكومية إلى النفقات الحكومية.
- وجود تأثير للإيرادات البترولية على جميع المتغيرات المدروسة.

بيان الاستفادة من الدراسات السابقة:

كانت الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها –وغيرها- توطئة هامة لولوج صحيح للموضوع، وذلك من خلال الاختيار الأمثل للمتغيرات الفاعلة في الموضوع، إضافة إلى ما خلصت إليه هذه الدراسات من استنتاجات وما طرحته من توصيات لإعطاء خلفية وإطار مفاهيمي متين لحيثيات الدراسة، ولا ننكر أبدا دفعتها القوية لنا لبناء منهجية سليمة وبلورة تصور عام لبحثنا، من خلال تحديد المشكلة الأم التي بُني عليها الموضوع، بالإضافة إلى بناء نموذج لقياس تقلبات أسعار البترول وأثرها في توجيه السياسة الإنفاقية للاقتصاد الجزائري الذي يمكن اختباره وتمكين معطياته من التفسير الاقتصادي المفيد.

أما ما يميز دراستنا عن باقي الدراسات السابقة-حسب رأينا- فيمكن توضيحه من خلال النقاط التالية:

1. تعد هذه الدراسة مميزة من خلال ربطها ثلاث متغيرات بشكل مرحلي حيث اعتمد البحث في البداية المتغير المستقل أسعار النفط والمتغير التابع الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري كمتغيرات تابعة، وفي مرحلة ثانية الإنفاق العام كمتغير مستقل وأهداف السياسة الاقتصادية حسب وصف كالدور كمتغيرات تابعة، وباختصار يمكن وصف الإنفاق العام كمتغير وسيط يخدم فكرة قناة تصريف الجباية البترولية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.
2. تحاول الدراسة ،بوصفها دراسة قياسية جزائرية ، أن تقدم بنتائجها وتوصياتها مساهمة متواضعة لاقتصاد جزائري أكثر نجاعة ،و كذا لاقتصاديات نفطية وخاصة في عالمنا العربي ، بتسليط الضوء على

القرارات الانفاقية التي تتخذها الدولة ،لما لهذه السياسة من أهمية بالغة وملموسة في الحياة الاقتصادية وبالتالي النظر في تنشيط القطاعات غير النفطية.

3. تحاول هذه الدراسة أن تسلط الضوء أكثر عن خطورة الاعتماد الكلي على الثروة النفطية وما لذلك من آثار سلبية انعكست على الاقتصاد الجزائري، خصوصا في الفترة الأخيرة وما سببه الانهيار السعري للنفط في نهاية 2014 محاولة للدفع بصانعي القرار إلى تحسين أداء السياسة المالية التي كانت ولا تزال رهينة التغير السعري للنفط.

من خلال الطرح السابق فإن الاهمية الحقيقية لهذه الدراسة تنطوي على مجموعة من الركائز والكفاءات العلمية التي يمكن ان تكون مطية لمشاريع بحث متقدمة او إرهاصات ومعالم توجيهية لمنظري السياسات المالية :

- ❖ من قراءاتنا اتضح جليا أن عملية تسعير النفط الخام لم تعد في متناول الدول المنتجة، بل إن المتحكم الرئيسي فيها هو الطرف القادر على تخزين النفط، وتسويقه، دون إهمال العوامل غير الاقتصادية «سياسة –تكنولوجيا-بيئة-منظمات دولية طاقوية- كوارث طبيعية- أحفوريات جديدة....»؛
- ❖ على الدول توجيه سياسات انفاقها العام و فق معايير يفترض بها التقليل من الهدر المالي و تسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية، و من هنا فإن الاتجاهات المحبذة لسياسة ترشيد الانفاق العام تتمحور في ثلاث زوايا هي:

  تخفيض الإنفاق

  إعادة توجيه الإنفاق العام

  تخطيط و ضبط الموازنة العامة
- ❖ انطوت الدراسة -بشكل أساسي- إلى قياس وتحليل مدى تأثير تقلبات اسعار النفط على سياسة الإنفاق الحكومي كمتغير وسيط لمتغيرات نهائية ذات الصفة الكلية في الاقتصادي في الجزائري ممثلة في مكونات رباعي كالدور الشهير.

وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية في جانبيها اللذان اعتمدناهما كنسق عام لإبراز هذا الاثر على:

اولا: مستوى الارتباط العالي بين تقلبات اسعار النفط والإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، فالعائد المالي الريعي يمثل المورد الغالب لخزينة الدولة والممول الأعظمي للاقتصاد الوطني

ثانيا: الدراسة اكدت

- ان سياسة الانفاق العام ترتبط بشكل هيكلي مع تغيرات اسعار النفط وهو العامل الذي ينأى ان يكون عنصر تحكم محلي، الامر الذي زاد من هشاشة الاقتصاد الجزائري
- هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام ومعدل البطالة في الجزائر، أدى التوسع في النفقات الى انخفاض معدلات البطالة؛
- توجد علاقة طرديه ضعيفة بين النفقات العامة ومعدل التضخم في الجزائر ،حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضئيلة في ارتفاع الأسعار؛

- توجد علاقة طرديه ضعيفة جدا بين النفقات العامة ومعدل النمو في الناتج المحلي الخام في الجزائر، حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضئيلة جدا في ارتفاع الناتج المحلي؛
- هناك علاقة عكسية واضحة بين الانفاق العام ونسبة رصيد الميزان التجاري ؛

مبررات اختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الأسباب دفعتنا لاختيار الموضوع نجملها في الآتي :

1/- شكل موضوع سياسة التوسع الإنفاقي للجزائر بداية القرن 21 منعرجا هاما في سياسة الدولة الحديثة وبالتالي سنحاول – ولو بالقدر اليسير – استقراء هذا التحول وكل الجوانب المتعلقة به مقارنة بفترات سابقة.

2/- دافع الفضول العلمي لفهم سوق النفط، وفهم العوامل المتحكمة فعلا في الأسعار، وتحديد الشركاء المؤثرين في هذه السوق.

3/- محاولة رفع اللبس عن المفارقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق الحكومي.

4/- إرتباط هذا الموضوع بنوع التخصص الذي أدرس فيه، وكذلك أهمية هذا الموضوع الذي يدرس على مستوى الاقتصاد الكلي ومالية الدولة وعلاقة ذلك بالسوق النفطية، حتى نربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد العالمي.

علاوة على الدوافع الموضوعية السابقة ، أمكننا أن نستزيد من المعارف الشخصية للمواضيع المتعلقة بالمالية العامة للدولة ومحاولة التعرف على الجوانب المتصلة بها و المعارف التي تخدمها ، بالإضافة إلى أهم الانشغالات التي تحيط بسياسات الإنعاش الاقتصادي بجميع جوانبه.

<u>حدود الدراسة:</u>

- **الحدود النظرية** :تعتبر السياسة الإنفاقية من بين المواضيع المفتوحة التي يمكن دراستها من عدة زوايا، إلا أننا ارتأينا أن ندرسها من جانبين مهمين في نظرنا ، الأول يتطرق لكرونولوجيا تطور الإنفاق الحكومي منذ العام 1986 ، والثاني يراعي أثر الطفرات المالية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط على مستوى الإنفاق العام للدول المصدرة لهذه المادة خاصة الجزائر .
- **الحدود المكانية** : صحيح أن الدراسة تتمركز في الجزائر ، إلا أن البحث يتعدى ذلك إلى الأطراف المنتجة والمصدرة للنفط سواء كانت هذه الأطراف دولا أو هيئات تنظيمية دولية، أو حتى شركات نفطية متعددة الجنسيات.
- **الحدود الزمنية** : بالنسبة للدراسة النظرية سيكون تركيزنا على تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1962-2015) وذلك عندما نشير إلى سياسة التخطيط المنتهجة في نهاية الستينات وحتى الثمانينات، ثم مرحلة التوجه إلى السوق المفتوح على العالم الخارجي في التسعينات، لنركز على سياسات دعم الاقتصاد الجزائري بداية القرن الواحد والعشرون، ومن جهة أخرى سنحاول اتباع تشكل سوق النفط منذ اكتشاف الأهمية الصناعية والتجارية لهذه المادة ، أما ما يخص الدراسة التطبيقية والخاصة بتتبع أثر أسعار النفط على سياسة الإنفاق العام في الجزائر فقد استهدفنا الفترة (1986-2015) ; أي منذ الإ \

- نهيار الكارثي للأسعار في الثمانينات، مرورا بالوفرة المالية التي عاشتها الدول المصدرة للنفط -ومن بينها الجزائر- بداية القرن 21، وحتى الانهيار الأخير الذي يشهده العالم بداية من العام 2014.

هيكلة الدراسة:

يمكن النظر ، مبدئيا ، إلى الموضوع من زاوية مفادها الاتجاه الموضوعي للأثر المتوقع وهو من مؤشرات تقلبات الأسعار كمتغير مستقل نحو سياسة الإنفاق الحكومي العام المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية كمتغير تابع بما يحويه من مكونات، وما ينجر عنه اقتصاديا واجتماعيا، لذا ارتأينا أن يكون تقسيمنا للدراسة إلى ثلاثة أبواب مرتبة على النحو التالي:

الباب الأول: والموسوم بالعنوان " سوق النفط، الآليات والمرتكزات المتحكمة في الأسعار" و يكون هذا الباب مقسم إلى فصلين، نتحدث في الأول عن المواد الطاقوية عموما وصولا إلى كرونولوجيا تشكل السوق النفطية، أما في الثاني فنأتي فيه على ذكر ميكانيزمات السوق والآليات الفعلية المتحكمة في أسعار النفط، دون إهمال الظروف والسياسات التي تحكمها الأطماع والمصالح الخاصة.

الباب الثاني:وهو تحت عنوان : " مكانة سياسة الإنفاق العام من السياسة المالية في الجزائر" ومبدئيا يجسد في فصلين، نسوق في أولهما ما يتعلق بالسياسة المالية في الجزائر ومكانة الإنفاق الحكومي فيها منذ الاستقلال، أما الفصل الثاني فنتطرق فيه إلى السياسة الإنفاقية التوسعية بداية القرن 21 بما شاع تسميته البرامج الإنعاشية والتدعيمية للاقتصاد الوطني وما رصد له من مخصصات مالية رافقت الانتعاشة القوية لأسعار النفط.

الباب الثالث:وفيه الخلاصة المرجوة من البحث متمثلة في الدراسة القياسية التحليلية لمجموعة من السلاسل الزمنية لفترة الدراسة 1986-2015 . والباب يحوي فصلين، نحاول في الأول إثبات العلاقة الترابطية بين متغيري العلاقة السببية (أسعار النفط- الإنفاق الحكومي)، بينما نسعى في الثاني اختبار صحة فرضيات الدراسة.

وفي الأخير نختم هذا البحث بعرض أهم النتائج المتوصل إليها مبدئيا، وعلى ضوء ذلك سيتم وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تبدو مناسبة و مفيدة، ثم نختم بمجموعة من التطلعات والأفاق بغية مواصلة البحث والدراسة في هذا المجال.

الفصل الاول

مدخل إلى الصناعة النفطية وأثرها على النشاط الاقتصادي العالمي

تمهيد

أمام فرضية صعوبة انفصال النشاط الاقتصادي العالمي عن التبعية الطاقوية، وبالنظر لمتطلبات المسايرة والمواجهة لزخم التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي و متغيراته، برز البترول بأهميته اللوجستيكية المتزايدة على مسرح الطاقة الدولية كمورد كفيل لمجابهة هذه التطورات والمتغيرات، لامتلاكه خصوصيات كثيرة بدءا من طبيعته، مرورا بتركيبته و تواجده وانتهاء بسوق تداوله.

من جهة مُقابلة، ومُذ ظهورها سيطرت الشركات العالمية للنفط-التي تمتلكها الدول الصناعية المتقدمة- سيطرة مطلقة على إنتاج النفط الخام، كما تسيطر على تسويقه وتسعيره، فكانت هذه الشركات ترتبط بشبكة واسعة من شركات النقل والتأمين والتكرير والخدمات المختلفة للدول ذات المصلحة.

وللعلم، فإن السوق العالمية للنفط تخضع إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب فيه، حيث أن السوق النفطية ذو طبيعة خاصة تأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق، و تسعى الدول المنتجة للبترول جاهدة إلى محاولة الحفاظ على الارتفاع الدائم لأسعاره كونه يعد مضخة هامة تضخ من خلالها العائدات المالية والتي تبنى على أساسها السياسات والقرارات المهمة والداعمة لتنميتها الاقتصادية، وبالمقابل فالدول المعتمدة على النفط كوقود لصناعتها هي الأخرى تتأثر ولكن بشكل سلبي نتيجة ارتفاع أسعاره وبالتالي تحاول وبشتى الطرق في التخفيض منها.

في خضم كل ذلك، مثّل النفط العربي المخزن المثالي، والمحّرك الأساسي لهذه السوق، مقابل ما تمثل عوائده من مضخة لمداخيل الكثير من الدول العربية حتى أصبحت تسمى بالاقتصاديات الريعية، و تحوّلت اقتصادياتها من فرضية اليد العليا بامتلاكها للنفط إلى اليد السفلى نتيجة انحياز عوائدها المالية عن مسارها الحقيقي للتوظيف و الاستدامة، هذا فضلا عن إشكالية المصدر الواحد للمداخيل.

من هذه الإرهاصات، يتسنى لنا بوضوح إدراك الأهمية اللوجستيكية للصناعة النفطية في توجيه الفكر العالمي نحو الاستعمار والتمكّن الاقتصادي من خلال السيطرة على الوقود الذي يحرك هذا الميكانيزم المتمثل في آلية تسعير النفط.

ومن أجل فهم هذه الآلية ، كان تقسيمنا لهذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: أساسيات حول النفط.

المبحث الثاني: المنظومة المؤسسية للسوق النفطية العالمية، وأثرها على أسعار النفط.

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات العالمية.

المبحث الأول :أساسيات حول النفط

اخذت الثروة النفطية -من حيث اهميتها الطاقوية- المكانة التي احتكرها لوقت طويل الفحم الحجري كمحرك للثورة الصناعية في اوروبا، وداعم قوي للقفزات النوعية التي حققتها، فكان النفط البديل الامثل للفحم بالنسبة للصناعة العالمية، ومن ثم العامل الرئيسي للتنمية الاقتصادية، ولا احد ينكر دور الموارد النفطية و إسهامها الكبير في الموازنة التجارية العالمية، والدفع القوي من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة من خلال ارتباطها الحصري بكل القطاعات الاقتصادية -على الأقل في الوقت الحاضر- من صناعة وزراعة ونقل...وغيرها. وقد كان لها من الوصف الكثير المتشابه ، فتسمى عند خبراء الطاقة ب : "الثروة الناضبة"، ويسميها الإقتصاديون : "رأس المال التشغيلي المتحرك"،لذا واصلت الدول استغلالها لهذه المادة وجعلتها مطية أساسية لبناء الثروات الدائمة التي لا تنقطع[1].

وعلى الرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أن النفط لا يزال عصب الاقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه اقتصاديات الدول المتقدمة لاسيما في قطاع النقل والصناعات الثقيلة، كما أن النمو الاقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الاعتماد عليه. والحقيقة أن أهميته وتأثيره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية جعله يوصف بالمصدر الأول والأساسي للطاقة.

المطلب الأول :السلعة النفطية وأنواعها

لا يختلف اثنان في أن النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها إنسان العصر الحديث، وصار المصدر الأول والأساسي للتنمية الاقتصادية، لذا سنتطرق في هذا المطلب إلى عموميات حول النفط وأنواعه.

الفرع الأول :الظاهرة النفطية من باطن الأرض إلى الاستغلال الصناعي

إن الصناعة النفطية تعني تحويل النفط من شكله الخام إلى مواد جاهزة للاستعمال الصناعي أو الاستهلاك الطاقوي لتحريك ماكنة الصناعة. وبصورة أوضح وأعم ،فإن الصناعة النفطية هي مجموعة العمليات الفيزيوكيميائية المتعلقة باستغلال الثروة النفطية، بتحويلها من شكلها الخام -بعد استخراجها من باطن الأرض أو أعماق البحار- إلى منتجات وسلع مختلفة جاهزة للاستعمال أو الاستهلاك المباشر أو غير مباشر عن طريق عمليات التكرير.

ولقد تزامن استغلال النفط مع اشتداد الحاجة لمصدر طاقوي بديل للفحم الحجري الذي اثقل كاهل الثورة الصناعية في أوربا، لهذا كان استهلاك هذا المورد كبيرا في العالم الغربي بحكم حاجة الثورة الصناعية للطاقة، ومع هاته الحاجة الكبيرة لهذا المورد تطورت الصناعة النفطية ،فبدأ بذلك العصر الاقتصادي للبترول في العالم الجديد وبالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية فكانت بذلك البداية الأولى لصناعة البترول حين اكتشفت أول بئر بترولية في العالم[2].

---

1 عبد الكريم العلوجي،"نفط العراق لعنة الأرض وآبار الدماء تتدفق"،مكتبة جزيرة الورد،القاهرة،مصر،2010،ص11.

2 سهيلة زناد،"إستراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية، دراسة حالة قطاع البترول الجزائري"،مذكرة ماجستير، إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس سطيف،2010-2011،ص8،بتصرف

ولقد كان نمو الصناعة البترولية بطيئا نوعا ما في القرن الثامن عشر ميلادي وحتى نهاية القرن التاسع عشر ميلادي، وهذا نظرا للمتطلبات المحدودة للكيروسين ومصابيح الزيت، ومع بداية القرن العشرين وعند بداية استخدام محركات الاحتراق الداخلية وزيادة طلب الصناعة على البترول أصبحت الصناعة النفطية مسألة قومية، فبدأت الشركات البترولية بالظهور إلى الوجود، وزادت بذلك فعالية إنتاج النفط، وقد أدى نشوب الحرب العالمية الأولى 1914-1918إلى اشتداد الطلب على المشتقات النفطية وقد أدت التطورات الصناعية والسياسية إلى زيادة تطور الصناعة النفطية بحكم الطلب المتزايد الذي أعقب الحرب العالمية الثانية، وظهور الشركات متعددة الجنسيات العملاقة،التي فرضت منطقها وسيطرتها على الصناعة النفطية العالمية، وفتحت لها فروعا عبر مختلف مناطق العالم، ووصلت إلى السيطرة تقريبا على جميع منابع النفط وأسواق التوزيع عبر العالم،كل هذا أدى إلى تطور رهيب للاستغلال الصناعي للذهب الأسود و لا يزال هذا التطور مستمرا إلى يومنا هذا[1].

يتكون زيت النفط من خليط للمركبات الهيدروكربونية التي تكونت من بقايا مواد حيوانية ونباتية ترسبت خلال العصور الجيولوجية القديمة، ويتكون النفط في مراحل متتالية وبصورة تدريجية وليس دفعة واحدة، ففي أولى مراحل تكونه تتحول البقايا العضوية إلى ما يعرف باسم الكيروجين Kerogen، وهي مادة هلامية تمثل النفط غير تام التكوين، ويبدأ زيت النفط في التكون ويتحول الكيروجين إلى الإسفلت وهو أردئ أنواع النفط لأنه أقلها تكونا أو نضجا -إن صح التعبير-، الذي يتحول بدوره إلى الزيت الثقيل ثم الزيت الخفيف البارافيني(الشمعي)الذي تزداد درجة خفته بطول فترات تكونه حتى يتحول إلى غاز طبيعي، و يترسب النفط بعد تكونه خلال الطبقات الأرضية المسامية التي تتسم بارتفاع نسبة الرمل والجير بها ويتجمع في النطاقات المعروفة بمصايد النفط بكميات وفيرة[2].

ويمكن أن نوجز أهم العمليات والنشاطات التي تشمل عليها الصناعة النفطية فيما يلي[3]:

عملية الاستطلاع والاستكشاف: وتشمل هذه المرحلة عمليات المسح الجيولوجي و الجيوفيزيائي للمناطق المختلفة وتحليل الطبقات الصخرية وذلك من أجل تحديد المنطقة التي ستجرى فيها نشاطات البحث؛

عملية التنقيب والحفر: وتشمل كل النشاطات الخاصة بتنظيف المكان وتسوية الأرض وشق الطرق ونقل أجهزة ومعدات الحفر وبعد ذلك تبدأ عملية الحفر؛

---

1 وحيد خير الدين،"اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد النفطي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-حالة الجزائر-"،مذكرة ماجستير،اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013،ص ص16-17،بتصرف

2 محمد خميس الزوكي، جغرافية الطاقة(مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2001،ص ص73-74

انظر ايضا الى:

CHOUTARD Sophie,Geopolitique et petrole,Ed,Studyrama ,2007 ,p.11 .

محمد أحمد الدوري ":محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ، ص8

صلاح حياوي ، فاروق الصوفي "أساسيات في تصنيع النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية ،د ت، الجزائر، ص1.

حسين عبدالله، "اقتصاديات البترول"دار النهضة العربية، القاهرة ،1979، ص 3.

3 خالد أمين عبد الله،"محاسبة النفط"،دار وائل للنشر،عمان، الأردن،2001،ص ص16-24 .

عملية الإنتاج والنقل: وفي هاته المرحلة يتم إنتاج النفط بشكله الخام وتشمل هاته العملية جميع المصاريف التي تنفق على الزيت الخام من وقت استخراجه من الآبار وحتى شحنه ونقله إلى معامل التكرير؛

عملية التكرير: حيث أنه ليس من الممكن استخدام الزيت الخام بالصورة التي يوجد بها في باطن الأرض بل لابد من تكريره للحصول على المشتقات البترولية التي تستعمل في حياتنا المعاصرة اليومية؛

هذه العمليات المتعلقة بحفر الآبار البترولية تعتبر عملية غاية في التعقيد، فهي تتطلب دراسات متخصصة وخبرات تقنية وهندسية و أبحاث معمقة، بالإضافة إلى مهارات فنية عالية هذا كله بعد الحصول على التراخيص الأولية للاستغلال تجعل تكاليف الحفر وإنتاج الخام عملية مكلفة جدا، والغريب في الأمر أن هذا العامل –عامل التكاليف- ليس بتلك الحظوة للتأثير على أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن الجائز القول أن عرض النفط يعتمد على كلفة البرميل وسعر النفط ، ويتحدد الإنتاج عند التساوي بين السعر والكلفة الحدية؛ أي كلفة البرميل الأخير. وتعتمد الكلفة بدورها على حجم الإنتاج ومتغيرات أخرى منها : الأجور وأسعار مدخلات عمليات الإنتاج التشغيلية ومتغيرات أخرى مثل: التكنولوجيا؛فعندما ينخفض السعر يفترض أن الإنتاج يتوقف في الحقول التي تتجاوز فيها كلفة البرميل السعر الجديد.

الفرع الثاني: أنواع النفط

إن تواجد النفط في الطبيعة إما يكون على شكل سائل وقد يكون صلبا أو حتى غازا، فإذا تغلبت المركبات الصلبة على غيرها في الخليط يكون البترول ثقيلا وأقرب إلى عجينة لينة منه إلى سائل، وإذا قلت فيه نسبة المركبات الصلبة وكثرت فيه المركبات السائلة فيكون خفيفا، وإذا حدث وأن تغلب الغاز على السوائل تكون هذه الأخيرة محملة فيه ويعتبر الحقل حقل غاز لا حقل بترول، وهذه الحالة نجدها في حاسي الرمل حيث يعمل هناك على فصل السوائل من الغاز الرطب للحصول على الغاز الجاف[1].

وعادة ما ينسب تصنيف النفط إلى درجة الكثافة API وهو المقياس الذي وضعه معهد البترول الأمريكي ، فالكثافة تدل على محتوى النفط من المنتجات عالية القيمة [2] ، حيث[3] :

$$API = (114,5 / d) - 131,5$$

d = الكثافة النوعية للبترول = $\rho_{النفط}/\rho_{الماء}$

ρ = الكتلة الحجمية = m/v و

درجات كثافة API تتحرك في نفس اتجاه المحتوى الحراري للبترول، اي ان درجة كثافة API عالية تقابل محتوى طاقوي اكبر.

وحسب درجة API فإن أصناف النفط الخام ثلاثة كما هو واضح في الجدول:

---

1 مصطفى ديبون،"ما هو البترول؟"، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائ،تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر رقم -280 80،ماي1981 ص12.

2 علي رجب،" تطور فروقات الأسعار بين النفط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية "،مجلة النفط والتعاون العربي،دورية فصلية تصدر عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول OAPEC، العدد123، خريف 2007، ص12

3 International Energy Agency Publication, "Energy Statistics MANUAL ",2005,Availabel Online :WWW.iea.org/stetes/docs/statistics manual pdf ,p 72 , 2018/05/31 اطلع عليه يوم

الجدول (1-1): تصنيف النفط حسب درجات API

	مجال درجة API
نفط خفيف	API ›38
نفط متوسط	38 › API›22
نفط ثقيل	22› API

Sourse : IEA Publication,Energy Statistics MANUAL ",2005,Availabel Online : WWW.iea.org/stetes/docs/statistics manual pdf ,p 72 , 2018/05/31 اطلع عليه يوم

إن النفط الخام تتمايز أيضا فيما بينها من حيث الشوائب التي تعلق بها ونسب الكبريت المرتبطة بجزيئاتها ، و ذلك ينعكس على تكاليف تنقيتها ومعالجتها ومن ثمّ جودة هذه الخامات، وقد يُنظر إلى هذه الخامات بمنظور منطقة الإنتاج وهذا المعيار مشتق في الأصل من المعيار السابق API والذي يؤدي دورا هاما في تحديد سعر البترول في الأسواق المالية على النحو التالي:

خام غرب تكساس ، منطقة أمريكا

خام برنت ، منطقة أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط

خام عربي خيف ، منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني : الأهمية اللوجستيكية للنفط

يعتبر النفط أهم مورد ديناميكي للدورة الاقتصادية خاصة بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظلّ يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من إقتصاد بترولي إلى إقتصاد نقي متجدد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو حتى العودة للفحم... الخ، بسبب محدودية مصادر هذه الطاقة البديلة، وارتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول.

كما تزايدت أهميته أيضا انطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي وفي جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات الطاقوية والبترولية تحديدا من جهة، وفي طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت سوق تداولها مميزات خاصة من جهة أخرى.

ويتفق المفكرون ان هذا الوقود لهذه العجلة الاقتصادية أصبح يحمل صفة الربط الازدواجية الحتمية بين الاقتصاد والسياسة، الاقتصاد والحياة المجتمعية....الخ.

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للنفط

لقد غيرت الثروة النفطية مسار الحياة البشرية بشكل لم يسبق له مثيل، حيث استخدمت مشتقات البترول في إنتاج الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع وتحلية مياه البحار وتحريك الميكنة الزراعية، وتسيير المواصلات وتنظيم تنقل الأفراد والسلع ومنه تنمية القطاع السياحي والتجاري والخدمي، وغيرها من القطاعات الاقتصادية، فلا يمكن أن يكون هناك اقتصاد من دون نفط، هذا النفط والذي بعد تكريره يتم الحصول من خلاله على عدد من المنتجات المهمة لتسيير التقنية في حياتنا اليومية، فمن البديهي على الأقل في الفترة الحالية أن نشهد سيطرة هذه السلعة على ساحة الموارد الاقتصادية في العالم، لذلك فإن أهمية النفط الاقتصادية تكمن فيما يلي:

النفط كمصدر رئيسي للطاقة :الطاقة احد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى المز ايا التي يتمتع بها :

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي مصدر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواجد و العشرين.
- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.
-النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية)

النفط مادة أولية أساسية في الصناعة :ما يميز النفط كمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه، والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعات البتروكيمياوية(صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المستحضرات الطبية...)، ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية للصناعات الحيوية، يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع وبدونه ستتوقف الصناعة وبشكل شبه تام، مما يؤدي إلى خلق أزمات خطيرة، تزعزع الاقتصاد الدولي[1].

النفط مصدر للإيرادات المالية :تتضح هذه الأهمية بصفة اكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي تمويل برامج التنمية الاقتصادية؛ والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقاته النفطية.

النفط أهم سلعة في التبادل التجاري :يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادارت النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، ومن هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا مطلقا على النفط.

أهمية الثروة النفطية في القطاع الزراعي: إن الميكنة الزراعية هي التي ساهمت وإلى حد بعيد في توفير الوقت والجهد ورفع الإنتاج إلى حدوده القصوى، ولكن كل هاته الميكنة الزراعية تتحرك بالطاقة والتي مصدرها الثروة النفطية، فماذا لو انقطعت إمدادات النفط ولأي سبب كان؟ فالأكيد هو أن الزراعة ستعود بقرون إلى الوراء، وتنخفض بذلك الإنتاجية ويعجز القطاع الزراعي على توفير الغذاء للبشر ، حيث تشير معظم التقديرات إلى أن عدد السكان في العالم سيرتفع في غضون 2030 إلى حوالي 8,5 مليار نسمة[2]، هنا يمكننا القول بأنه لو انقطعت

---

1 حافظ برجاس،" الصراع الدولي على النفط العربي"، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت لبنان، ط1 ،2000، ص ص 74 – 83 بتصرف.

2 حافظ برجاس،المرجع السابق ، ص 75.

الإمدادات النفطية ستتوزع دائرة المجاعات بنسبة كبيرة جدا لتشمل مناطق أكثر في العالم نتيجة تراجع الصناعات الغذائية.

دور النفط في تنشيط الأسواق المالية :توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية .

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للنفط

لا يمكن إغفال الأهمية الاجتماعية للمشتقات النفطية، لأنها بكل الأحوال تزيد وترفع من القيمة الاقتصادية للنفط، ونلمس هذه الأهمية خلال المظاهر التالية:

النفط وقطاع المواصلات :إن كل القطاعات الاقتصادية وبدون استثناء لا يمكنها الاستمرار بدون توفر وسائل النقل وتوفر شبكة مواصلات داخلية وخارجية تربط بين مختلف مناطق العالم، ذلك أن قطاع النقل والمواصلات يعتبر الجزء المكمل لكل عمليات الإنتاج السلعي ، فأي توسع في الإنتاج يتطلب توسعا مماثلا في خدمة النقل والمواصلات ، وتبرز أهمية الثروة النفطية في هذا القطاع من جهة انه المصدر الأساسي للوقود، والذي تتحرك بواسطته جميع وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، فأصبح النفط بمثابة الدم بالنسبة لوسائل النقل الحديث[1]، ففي الولايات المتحدة مثلا والتي تعتبر أكبر مستهلك للنفط في العالم، قد بلغ استهلاكها من النفط في قطاع النقل في سنة 1950 ما يعادل% 54 من مجمل استهلاكها النفطي وفي عام 1970 قفزت النسبة إلى% 60 وفي عام 1990 بلغت النسبة%67 وفي عام 2001 وصلت إلى حدود[2]%69

دور المشتقات النفطية في الحياة اليومية :تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي، والأسمدة ... دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة :نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة، فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا و رأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية :تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي عموما مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم، وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي.

لا تقتصر الأهمية اللوجستيكية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل تتعداه إلى أبعد من ذلك، إذ تُعتبر السيطرة على تواجد حقول و احتياطات النفط، أو التحكم في مقاليد التجارة النفطية من أهم أهداف الدول الصناعية الكبرى، ومن ذلك نرى جليا سياسات هذه الدول والقرار السياسي[3] الذي ينجر

---

1 حافظ برجاس، المرجع السابق ، ص74 .

2 إيان راتليج،" العطش إلى النفط -ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟"،ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت -لبنان،ط1،2006، ص30

3 انظر: محمد طاقة، مأزق العولمة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1 ،2007،ص75.
انظر ايضا : إيان راتليج، مرجع سبق ذكره، ص17

عنه غالبا التدخل العسكري، وبالمقابل نجد أن الدول المنتجة لهذه المادة قد تستعمل النفط كسلاح ضغط للوصول إلى مآربها السياسية.

المطلب الثالث : المخزونات النفطية العالمية

تحتوي الكرة الأرضية على كل المقومات التي تسمح بتواجد واستمرار الحياة فوقها، ومن بين هاته المقومات والخيرات التي أنعم الله سبحانه وتعالى بها على البشر نجد مختلف مصادر الطاقة، التي خلقت لتوفر للإنسان مبررات ضمان استمرار تواجده ، وتعتبر الثروة النفطية أهم هاته المصادر الطاقوية، فهذا السائل الأسود ومنذ اكتشافه سمح للإنسان بالتطور والرقي، ومنافعه بلغت درجات لم يكن احد يتوقعها ، وبسبب هاته المنافع الكثيرة والجمة بلغ الصراع لأجل السيطرة على منابعه أشده بين مختلف القوى الدولية، وقد أصاب " تشرشل" السياسي البريطاني الشهير عندما قال : "من يملك النفط يملك العالم" هاته المقولة توصلنا إلى نتيجة ترسم لنا صورة عن حقيقة الصراع العالمي السائد حاليا.

يجب التمييز،ابتداء، بين الموارد النفطية والاحتياطات. فالموارد النفطية هي مجموع الموارد النفطية المتاحة تحت القشرة الأرضية سواء كانت هاته الموارد مكتشفة أو غير مكتشفة، أما الاحتياطات النفطية فهي ذلك الجزء من الموارد القابلة للاسترجاع والاستخراج والتسويق في ظل الشروط الحالية للسوق[1] ،لذا فإن الاحتياطي لا يعني مجرد الكمية المتاحة للاستغلال على المدى القصير وإنما تعني البعد السوسيولوجي للمعروض مستقبلا، وبالتالي فالاحتياطي النفطي يخضع لثلاث متغيرات هي:

-التطور التقني لطرق الاستكشاف والاستخراج.

-الشروط التي تفرضها السوق النفطية ؛

-البعد السياسي للظرف المكاني والزماني؛

الفرع الأول :ماهية المخزونات النفطية العالمية

تعتبر المخزونات النفطية ذات أهمية كبيرة في جانب العرض لهذه السلعة، فهي ذات تأثير إيجابي في أسواق الاستهلاك المحلية للدول المستهلكة ، وهذا عن طريق تغطية احتياجات السوق المحلية عند حدوث ندرة في الأسواق النفطية العالمية، وبالتالي فالمخزونات النفطية تستعمل لتجنب مخاطر نقص الإمدادات أو توقع ارتفاع طارئ للأسعار.

واليوم نشهد انحرافا لتأثير المخزونات النفطية عن الأهداف الأساسية التي وجدت من أجلها، فأصبحت بذلك من المؤشرات ذات التأثير الواسع في الأسواق النفطية العالمية، وأصبحت تأثر في أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضا ،فزاد تأثيرها حتى على المؤشرات الاقتصادية والسياسية.

وتعرف المخزونات النفطية على أنها عبارة عن كميات كبيرة من النفط تغطي احتياجات البلاد المستهلكة للنفط ومشتقاته لفترة زمنية معينة تتراوح بين 30 إلى 90 يوما، وهذا في حالة تعرض الإمدادات النفطية لانقطاع لسبب من الأسباب.

---

[1] Institut francais du petrole, techniq recherche et production du petrole et du gaz, reserves, couts et contrats ¨paris¨ :, 2002, pp 94-95

ويعود تأسيس المخزونات النفطية للدول المستهلكة للنفط إلى عام 1973 حين تعرضت امتدادات النفط القادمة من الدول العربية إلى تقلبات حادة حيث استخدم النفط كسلاح من طرف الدول العربية المنتجة للنفط ضد العالم الغربي المتضامن مع إسرائيل في حرب أكتوبر1973 ، وفي عام 1975 سن الكونغرس الأمريكي تشريعات تلزم الحكومة الفدرالية بإنشاء مواقع لتخزين كميات من النفط الخام تكون كافية لتأمين الطلب عليه في حال تعرض الإمدادات لأي نوع من المخاطر الحادة، وبالإضافة إلى المخزونات الفيدرالية تقوم الشركات العاملة في مجال الطاقة بتخزين كميات توازي في مجملها كميات المخزون الفيدرالي[1] .

الفرع الثاني: مستويات المخزونات النفطية وأثرها على النشاط الاقتصاد العامي

يعتبر هذا الارتفاع والانخفاض في مستوى المخزون النفطي أهم العوامل التي تساهم في إحداث خلل في مستويات أسعار النفط و أن مستويات المخزونات النفطية دائمة التعرض للارتفاع والانخفاض، وغالبا ما يرجع هذا للظروف السائدة في السوق النفطية العالمية، كما أن المخزون النفطي ليس دائما مستوردا من الخارج، فقد تعمد الدولة المنتجة أو المستهلكة للنفط تخزين نفطها في وحدات تخزين خاصة لحين الحاجة إليها، و مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتج حوالي 8,5 مليون برميل يوميا ، بينما تستهلك حوالي 19 مليون برميل يوميا وهذا ما يجعلها دائمة الاحتفاظ المخزونات النفطية [2] لأنها تعتبر أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم ،والجدول الموالي يبين تطور مستويات المخزونات النفطية للمجموعات الدولية للفترة 2002-2011

الجدول (1-2):تطور مستويات المخزونات النفطية المختلفة وكفايتها بعدد أيام الاستهلاك للفترة 2002-2011

الوحدة مليون برميل في نهاية السنة

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
أمريكا الشمالية	1150	1145	1200	1245	1259	1231	1305	1315	1320	1289
أوروبا	883	939	927	949	942	931	991	977	971	899
منطقة المحيط الهادي	407	424	430	396	394	404	407	390	391	389
إجمالي الدول الصناعية	2440	2508	2557	2590	2595	2566	2703	2682	2682	2576
بقية دول العالم	1127	1109	1221	1247	1252	1394	1397	1451	1550	1364
نفط على متن الناقلات	838	896	966	935	935	924	955	1007	952	905
مخزون في الكاريبي	47	78	71	77	77	63	66	78	79	76
إجمالي المخزون التجاري	4452	4591	4815	4849	4859	4947	5121	5218	5263	5192
*المخزون الإستراتيجي	1364	1421	1514	1548	1548	1644	1682	1757	1763	1775
**إجمالي المخزون العالمي	5816	6012	6329	6397	6407	6591	6803	6975	7026	6966

1 http //www. Fxeverest, com/ 12/8- مصطلحات اقتصادية / 3 /html, consulté le 1-06-2018 .

2 عبد الفتاح دندي، "دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الاوبك"، مجلة النفط والتعاون العربي، صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة .للبترول، المجلد السابع والثلاثون، العدد 136 شتاء 2011 ، ص 72

كفايةإجمالي المخزون العالمي			83,8	85,1	85,7	85,9	85,5	87,9	93,5	
كفاية المخزون التجاري	64,6	65	65,2	65,1	64,8	66	70,4	71,3	70,8	69,4
كفاية مخزون الدول الصناعية								52,5	57,9	
***المخزون القابل للتصرف	811	831	964	996	1008	1097	1269	1367	1411	1340
كفايته بعدد الأيام	11,5	11,8	13,3	13,6	13,6	14,6	17,5	18,7	15,6	12,9

*في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الثلاثين و جنوب إفريقيا

**باستثناء روسيا والصين.

***الزائد عن المستوى التشغيلي(55يوما)

المصدر :أعداد مختلفة من التقارير الشهرية للتطورات البترولية العالمية الصادرة من منظمة الأوباك 2002-2011 .

انظر أيضا :عبد الفتاح دندي ، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية و الانعكاسات على الدول الأعضاء في أوباك،مجلة النفط والتعاون العربي العدد 136شتاء 2011ص ص105 .، 104، 103

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن المخزون التجاري(وهو المخزون الذي يدخل في عمليات الإنتاج والتكرير في البلدان الصناعية يستحوذ على% 54,80 من إجمالي المخزون التجاري العالمي لعام 2002 بمقدار 2440مليون برميل من أصل 4452 مليون برميل ، استحوذت بلدان أمريكا الشمالية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على% 25,83 من إجمالي المخزون التجاري العالمي ، وهي بذلك تخزن حوالي نصف إجمالي المخزون النفطي للدول الصناعية وذلك بنسبة% 47,13 بينما بلغت حصة البلدان الأوربية 36,18%من المخزون النفطي للدول الصناعية و% 19,83 من إجمالي المخزون التجاري العالمي ، بينما بلغت حصة بلدان آسيا والمحيط الهادي% 16,68 من المخزون النفطي للدول الصناعية و % 9,14 فقط من إجمالي المخزون النفطي العالمي.

ومن خلال تتبع مستويات المخزون التجاري في الدول الصناعية خلال الفترة2002 - 2007نلاحظ بشكل عام بأنه يتميز بنوع من الاستقرار حيث كانت ارتفاعاته السنوية طفيفة نوعا ما فقدر سنة 2002 بـ 2440 مليون برميل، و سنة 2007قدر ب 2566 مليون برميل أي بزيادة قدرها 126 مليون برميل فقط خلال فترة 5 سنوات بمتوسط زيادة سنوية قدرها 25,2 مليون برميل سنويا، بنسبة زيادة سنوية قدرت ب % 1,03 أما خلال الفترة 2008 الارتفاعات السنوية معتبرة للمخزون التجاري للدول الصناعية حيث وصلت سنة 2008 إلى 2703 مليون برميل أي بزيادة قدرت بـ 137 مليون برميل عن سنة 2007 بنسبة زيادة قـــدرها% 5,33 خلال سنة واحدة وهذا راجع إلى الأزمة المالية -أزمة الرهن العقاري -نتيجة تخوف المختصين في الدول الصناعية من حدوث ندرة في المعروض النفطي العالمي، خاصة بعد ارتفاع سعر برميل النفط الخام ووصوله إلى أعلى مستوى له في تاريخ الأسواق النفطية العالمية خلال الربع الثاني من سنة 2008مسجلا سعرا قدر بـ$ 117,6 ، لهذا ازدادت مخزونات الدول الصناعية تحسبا لأي طارئ يزيد الطين بلة ، وفي عام 2011 وبعد استقرار الأوضاع نسبيا ، انخفض المخزون النفطي للدول الصناعية لسنة 2011 حيث قدر ب 2577 مليون برميل عن مستوى المخزون النفطي للدول الصناعية لسنة 2010 حيث كان يقدر ب 2682 مليون برميل مسجلا تراجعا قدر بـ 105 مليون برميل وهذا بنسبة انخفاض قدرت بحوالي%4 ، أما بالنسبة للمخزون التجاري لبقية دول العالم فهو يشكل نسبة تتراوح بين 24%إلى% 28 من إجمالي المخزون التجاري العالمي، وبنسبة تتراوح بين 18 إلى 22% من إجمالي

المخزون النفطي العالمي 2010، وهذا يبين أن بقية دول العالم تسعى هي الأخرى لتخزين النفط على مستواها تحسبا لأي طارئ، وما زاد على هذا هو عدم الاستقرار العالمي بسبب الثورات العربية من جهة، والتهديدات الإيرانية المستمرة بغلق مضيق هرمز.

المبحث الثاني: المنظومة المؤسسية للسوق النفطية العالمية، وأثرها على أسعار النفط

مرت الصناعة البترولية بتغيرات متلاحقة لازمتها اتساع في رقعة مراكز القوى وصنع القرارات فيها، وقد صاحب هذه التغيرات تطورات هامة في قواعد ومعاملات تسعير البترول وأسواقه، الأمر الذي كرس ميزة عدم الاستقرار للسوق النفطية،و فهم معاملاته وإدراك خباياه أمور من الصعب فهمها، الأمر الذي صّعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية.

إن الأسواق النفطية العالمية تشغل بتقلباتها اهتمام العالم بأسره، فالكل أصبح يتحدث عن أسعار النفط اليومية في الأسواق العالمية، فتأثير أسعار النفط لم يعد يؤثر فقط على المشتقات النفطية الطاقوية، بل أصبح يؤثر حتى في أسعار الغذاء، وبالتالي فالأسواق النفطية العالمية بلغ تأثيرها المباشر على استمرارية الحياة فوق الأرض، هذه الأسواق تتميز دائما بعدم الاستقرار وبالتقلبات الشديدة والحادة والتي تعكس الصراع الدولي الحاصل حول عصب الحياة الاقتصادية العالمية والمتمثل في الثروة النفطية.

ونظرا للأهمية التي يحظى بها النفط وأسعاره على المستوى العالمي سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية الأسواق العالمية لهذا المورد الهام: تعريفها، أنواعها، أهم الخصائص التي يتميز بها، والأطراف المؤثرة في هذه الأسواق، وذلك محاولة منا لفهم عملية تسعير هذه السلعة.

المطلب الأول : تعريف السوق النفطية وأنواعها

بسبب الصراعات الجيوسياسية التي ما فتئت تظهر على الساحة العالمية منذ اكتشاف الفائدة الصناعية للنفط بين الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للزيوت النفطية في البداية والذي كان هدفه سيطرة النفوذ على آبار النفط في العالم، لينتقل هذا الصراع بين الدول المستهلكة والمنتجة بهدف السيطرة على مكانيزمات التسعير في السوق العالمية، كان لابد من قيام منظومة مؤسسية تنظم القطاع النفطي العالمي من جهة، وتحاول أن تتحكم في متغيرات السوق النفطية العالمية، والتي تختلف كل الاختلاف عن أسواق السلع والمواد الأخرى، والأسعار فيها تخضع لمتغيرات كثيرة وعديدة، مما جعل الأسعار في هذه السوق تتميز بعدم الاستقرار، والتذبذب الشديد، وهو ما خلق آثارا كثيرة على اقتصاديات مختلف الدول، سواء كانت دولا منتجة أو مستهلكة للثروة النفطية.

الفرع الأول:لمحة تاريخية عن تطو ر سوق النفط العالمي

بداية، تعد الشركات العالمية الكبرى عامة والشركات الأمريكية خاصة الطرف الأول في نشأة سوق النفط بسبب ولادة الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859 م حيث ترعرعت هذه الصناعة وتطورت في أحضان النظام الر أسمالي، وتميزت هذه الفترة بالتحكم الاستغلالي والاحتكاري على اقتصاديات البلدان النفطية النامية من جهة ، وعلى سوق النفط العالمية من جهة أخرى ، حيث ترتب عن هذه السيطرة عدة آثار وخصائص ميزت سوق النفط العالمي في تلك الفترة صبت كلها في خدمة مصالح الشركات النفطية العالمية، وأضرت بمصالح وموارد واقتصاديات البلدان النفطية النامية[1]

[1] انظر:حمادي نعيمة،"تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة1986-2008"، مذكرةماجستير علوم اقتصادية،غ م، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص ص 52-53.

أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وما تلاها كانت بداية فترة مرحلة جديدة، مرحلة التحول والتغير في ظاهرة التركيز الاحتكاري المنفرد وكذلك الحد والتقليص من الآثار الناتجة عن ذلك، نتيجة لنمو وظهور قوى وعوامل جديدة لعبت دورا مؤثرا وفعالا في تغيير صورة سوق النفط العالمي، من سوق مغلقة مسيطر ومتحكم فيها من قبل الشركات السبع الكبار إلى سوق مفتوحة تؤثر بها أطراف جديدة

أما في السبعينيات، فقد بدأ سوق النفط العالمي يتصف بالتوازن في مجال الاحتكار، وأصبح لدى الدول المنتجة والمصدرة للنفط السلطة في عملية التسويق وتسعيرة النفط خاصة بعد تشكيل التكتلات الاقتصادية مثل الأوبك والأوبك التي عملت على تقليص سلطة ونفوذ واحتكار الشركات السبع إلى حد كبير ، وهذا ما حدث في أزمة1973 ، أما الدول المستوردة والمستهلكة للنفط فسيطرت على نسبة قليلة من التسعير، وبطرق غير مباشرة، من حيث أنها كانت الأقوى من جهة الإستراتيجية والتكنولوجيا وعمليات التصنيع بشتى وسائلها .

انعكست هذه الحركية المضطردة للسوق النفطية إيجابا على حجم وتطور التجارة العالمية للنفط حيث ارتفعت التجارة العالمية إلى نحو 33 مليون ب/ي سنة 1974 لتبلغ ذروتها عند 35 مليون ب/ي سنة 1979 ، وقد ذهب جانب كبير من الواردات سنة 1979 للتخزين في الدول الصناعية الغربية التي قامت باستخدامه للضغط على الأسعار خلال النصف الأول من الثمانينات إلى أن انتهى الأمر بانهيار الأسعار إلى اقل من النصف سنة 1986 [1]

وفي مطلع الألفية الثانية شهدت تقلبات حادة في أسعار النفط لم يألفها السوق النفطي منذ السبعينيات من القرن الماضي إذ بعد أن استقرت الأسعار عند معدل 25 دولار للبرميل خلال الأعوام الممتدة من 2000إلى 2003 وهي الفترة التي عمدت خلالها منظمة الأقطار المصدرة للنفط بالدفاع على نطاق سعري يتراوح بين 22 و 28 دولار للبرميل باعتباره السعر الذي يمكن أن يحقق التوازن في الأسواق،لكن اختلفت هذه الصورة تماما بدءا من عام 2004 مع ارتفاع الأسعار الذي بلغ ذروته عام 2006 حيث وصل 68.9 دولار للبرميل، وما فتأت الأسعار بالتراجع عام 2006 لارتفاع المخزونات التجارية خصوصا وقود التدفئة، ليستقر نحو 58 دولار للبرميل، تواصل هذا التدهور حتى عام 2014 و انعكس بتغيرات شكلية مهمة في السوق النفطية التي دخلت حقبة سجل فيها العرض نموا اقوي من الطلب.

الفرع الثاني: مفاهيم عامة للسوق النفطية

يمثل السوق المكان الفعلي أو الاسمي لتفاعل(مباشرة أو عبر وسطاء) لكل من المشترين والبائعين، حيث تعمل قوى العرض والطلب، لتجارة السلع والخدمات، أو العقود أو الصكوك، من أجل المال أو المقايضة، ويتضمن السوق آليات أو وسائل لتحديد ثمن السلعة المتداولة، وإيصال المعلومات المتعلقة بالأسعار، وتسهيل الصفقات والمعاملات، وتفعيل التوزيع[2]

---

1 أمينة مخلفي،" اثر تطور المنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2012 - .2011 ، ص-ص،49-51، بتصرف

2 Steven T.Call, William L.Holahan," Micro economics",Wadsworth Publishing Company, Belmont, California, second edition, united states of America, 1983, P11

ولا ينأى مفهوم السوق النفطية عن المفاهيم المعلومة في النظريات الاقتصادية على أنه المجال المكاني والزماني لتواجد ثلاث أطراف فاعلة : البائع(عرض) ،السلعة ،المشتري(طلب) . لكن السؤال الذي يفرض نفسه ما علاقة شكل السوق النفطية بمستوى الأسعار؟

أولا: تعريف الأسواق النفطية

إن الميزة التي يتصف بها سوق النفط هي انه سوق احتكار القلة؛ أي وجود عدد قليل من المنتجين ينتج كل منهم حجما كبيرا في الناتج الكلي بالدرجة التي تجعل كلا منهم يؤخذ بنظر الاعتبار عند تحديد السياسية الإنتاجية أو السعرية سياسيات تنافسية، أي أن كل منهم له القدرة على التأثير في السوق عن طريق زيادة أو تخفيض منتجاته، ولذلك يمكن سرد التعريفات التالية عن السوق النفطية:

«السوق النفطية هي عبارة عن سوق هيكلية مكونة من عدد قليل أو محدود من البائعين الذين يقدمون سلعة متشابهة آو متطابقة، كما يميز أو يعرف عنهم بأنهم صناع للأسعار (Price Maker)[1]» .

وهي السوق «التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى ، كالعوامل السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية »[2].

ومما سبق نستخلص سياقا فيه أن السوق النفطية تتميز بـ:

- ظرف مكاني؛
- ظرف زماني؛
- أطراف متبادلة بائعون أو عارضون و مشترون أو طالبون بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛
- السلعة المتبادلة هي النفط الخام؛
- وسائل و أدوات مسهلة و مكملة لعملية التبادل؛
- وجود السعر المعلوم أو المحدد في زمن ما ومقداره الأسمي أو الفعلي؛
- يخضع لقانون العرض والطلب كأساس اقتصادي، وعوامل أخرى لأهمية المادة المبادلة؛

فهي بذلك -أي السوق النفطية- " المكان الظرفي لتواجد العارض لعرض منتوجه النفطي مقابل الطالب له"

من المعلوم في النظرية الاقتصادية العامة التي تحكم الأسواق بمختلف أنواعها، محلية أو دولية، هو ان سعر أي سلعة يتحدد في الأسواق بناءا على قانون العرض والطلب، فكلما زادت الكميات المعروضة من طرف المنتجين عن الكميات المطلوبة من طرف المستهلكين انخفض سعر السلعة المتداولة، والعكس صحيح. إلا أن تجارة البترول الدولية تختلف عن تجارة السلع الأخرى، فالنفط ليس مجرد سلعة اقتصادية عادية، وإنما هو سلعة .إستراتيجية تحكمها ظروف خارجة عن ظروف العرض والطلب التقليدية[3]

---

[1] N.Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, "Economics", Thomson Learning, UK, 2006, P320.

2 انظر : سارة حسين منيمة،" جغرافية الموارد والانتاج"،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،لبنان،1992،ص 38

3 ضياء مجيد الموسوي،" ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005 ، ص 29

إن تجارة البترول الدولية أو العالمية تتعدى وتتجاوز تأثيرات الدول المنتجة و المستهلكة إلى الدور الفاعل للشركات المتعددة الجنسيات، وبالتالي فأسعار النفط تخضع لصراع حاد وشرس بين مختلف القوى الدولية، حيث لا تخضع لمعايير المنافسة التامة وآلية العرض والطلب فقط، بل لمحددات أخرى سنعرض لها في حينها.

وفي الأخير نخلص إلى أن السوق العالمية للنفط تخضع إلى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تتداخل فيها العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في السوق.

ثانيا: أنواع الأسواق النفطية

يرجع عدم استقرار السوق البترولية إلى تنامي أهمية البترول في الاقتصاد العالمي نظرا للاعتماد الكلي عليه في كل المجالات من جهة، ومن جهة أخرى عدم استقرار الأسعار بسبب تغيرات العرض والطلب ، ففي الوقت الذي يزداد فيه إنتاج البترول ويزداد المعروض منه نجد أن الأسعار تزداد ارتفاعا كما تتفاقم التقلبات في السوق بسبب العوامل السياسية، المضاربات والتلاعب في السوق النفطية والتي تترك آثارا واضحة على الأسعار، ما لزم السوق البترولية العالمية نظرياً أن تكون أكثر شفافية بسبب ظهور وتطور الصفقات لأجل، و أصبح من الضروري توفير المعلومات اللازمة والكافية حول العرض والطلب من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن تذبذب الأسعار، وصار من الضروري عند التكلم عن أسواق النفط التّفريق بين سوق التبادل المادي، وسوق المشتقات المرتبطة بالسلعة النفطية.

سوق المبادلات المادية :

يتم التبادل المادي للنفط الخام بين المنتجين والمستهلكين، أو بين التجار، إما من خلال السوق الفورية أو من خلال العقود طويلة الأجل[1]:

العقود طويلة الأجل:

وهي عقود يتم التفاوض حولها لتسليم شحنات النفط خلال فترة زمنية معينة، تبلغ السنتين كحد أقصى، وحاليا تحوز هذه الطريقة على 90%-95% من النفط المتاجر به عالميا[2]، وتتميز هذه العقود بالسماح للمنتجين بضمان منافذ لخاماتهم ، كما تمكن المشتري صاحب المصفاة من التأكد من تواجد النفط الخام اللازم لنشاطه[3] .

1 Bassam Fatouh, "An Anatomy of the Crud Oil Pricing System",Oxford Institute for Energy ,January 2011, P 20.

2 Platts Publication, "The Structur of Globale Oil Markets",June2010, متوفر على الموقع « www .platts .com /oil markets .pdf ,p 3» اطلع عليه يوم 06-06-2018

3 Bassam Fatouh,OP.Cit ,P 20

السوق الفورية :

تعرف السوق الفورية على أنها اتفاق لبيع أو شراء شحنة نفط بسعر متق عليه في وقت التعاقد، وتنطبق عادة على صفقة واحدة[1] ، ويمكن تسعير الشحنة بسعر ثابت وقت الاتفاق أو الاعتماد على سعر عائم (Flating Price) ، والذي يكون وقت تحميل الشحنة أو تسليمها[2] ، غير أن نسبة مشاركة السوق الفورية في التجارة العالمية للنفط ليست كبيرة جدا، حيث تتراوح بين 5%-10%[3] .

إن علاقة هذين النوعين من الأسواق بالتسعير النفطي علاقة لا تخلو من الارتباط المفضي إلى تصريف السلعة النفطية بالشكل الذي يناسب المنتج والمستهلك من خلال ضبط السعر من جهة، والاستفادة من وضعية الأسعار من جهة أخرى، فسوق العقود الآجلة وجد للتّحوط من الارتفاعات المفاجئة للأسعار المستقبلية، وضمان تدفق النفط للمصافي لفترات طويلة هذا بالنسبة للمستوردين، أما ما يخص المنتجين فكان ذلك سببا مقنعا لفرض فرص لوفورات مالية مستمرة تبنى عليها حتى السياسات المالية للدول المصدرة، في حين ظلت السوق الفورية متواجدة كضرورة ملحة لتصريف بصفة فورية آنية الفائض من النفط الذي لم يشمله التعاقد الآجل لكلا الطرفين وذلك بالسعر الحالي.

أسواق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط

كان الهدف من هذه السوق توفير إمكانات للتحوط، وتقليل المخاطرة الناجمة عن تقلبات الأسعار مستقبلاً

أسواق العقود الآجلة Forward contracts:

و هي سوق مالي، هذا لان العمليات لا تقع على منتجات مادية، بل على عقود استحدثت لهذه الغاية[4] ولذلك يطلق عليها اسم سوق براميل النفط الورقية؛ وفيها يتم تداول عقود نفطية تحدد وبدقة المواصفات المطلوبة في الشحنة المادية من اسم للشركة، نوعية النفط وتاريخ ومكان المعاملة، وينحصر التفاوض فقط حول السعر.

سوق العقود المستقبلية Futures contracts

يشترك سوق العقود الآجلة مع سوق العقود المستقبلية في حملهما للصفة المستقبلية، إلا انه يمكننا ملاحظة بعض الفروق الجوهرية،منها أن سوق العقود المستقبلية عقود نمطية جدا تتوافر على تفاصيل دقيقة جدا تتعدى حتى إلى تحديد التسبيقات المالية الخاصة والابتدائية، إضافة إلى عامل المدة الزمنية في العقود المستقبلية والتي قد تصل إلى تسع سنوات، في حين لا يتجاوز ستة أشهر في العقود الآجلة، بالإضافة إلى مكان التداول، إذ تتميز العقود المستقبلية بأنها تتداول داخل البورصة المنظمة فقط.

---

1 IBID ,P 20

2 Platts Publication, OP.Cit, P 2

3 IBID ,P2

4 وسام ملاك،"البورصات والأسواق المالية العالمية"،ج 2،دار المنهل اللبناني،لبنان، 2003،ص 128.

عقود الاختيار Option contracts

في عقود الخيارات نميز بين خيار الشراء وخيار البيع، وهو عموما يعطي الحق في شراء أو بيع أصل ما بسعر معين خلال فترة زمنية (الخيار الأمريكي)،او حدود زمنية مستقبلية (الخيار الأوروبي) لقاء مقابل مادي يدفع للبائع يسمى سعر الخيار[1]

عقود المبادلات Swaps contracts

وهي مبادلة للتدفقات (الوضعيات) المالية [2] ؛ أي أنها عقود ملزمة لتسوية الصفقات بدفع الفروقات المالية الناجمة عن التغيرات السعرية بعيدا عن التسليم المادي للنفط.

ساهمت الأسواق المالية المرتبطة بالنفط دورا مهماً تحريك الأسعار، فزيادة نشاط المضاربة فيها شجع الدوافع المتعلقة بالتوقعات بشأن تحقيق عوائد مالية مرتفعة، فخلال السنوات القليلة الماضية بدأت التعاقدات في السوق المستقبلية للبترول ترتفع من سنة إلى أخرى، إذ فاقت كمياتها الافتراضية الكميات الفعلية للإنتاج أو الاستهلاك العالمي هذا ما أدى بالضرورة إلى خلق طلب وهمي على البراميل الورقية للنفط ما دفع مستخدمي الصنعة النفطية الفعليين للتحوط من تقلبات الأسعار عن طريق دعم عمليات التخزين ، ويتزامن عفويا باختلالات في العرض والطلب النفطي ، ويؤدي ذلك إلى ضغط متذبذب على الأسعار صعودا ونزولا[3]

المطلب الثاني:الفاعلون في الأسواق النفطية

تتكون السوق النفطية العالمية بشكل عام من المنتجين والمتمثلين خصوصا في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك والدول خارج الأوبك والدول الأعضاء في الأوبك، في إطار شركاتها النفطية الوطنية وذلك محاولة منها بسط سيطر ونفوذها على السوق النفطية العالمية، والمستهلكين والمتمثلين في عموم الدول الصناعية والدول النامية، والدول السائرة في طريق النمو، حيث عمدت الدول الصناعية في بداية الأمر إلى استعمال ما اصطلح عليه بالشقيقات السبع، ثم الشركات المتعددة الجنسيات من أجل السيطرة على منابع النفط الكبرى في العالم، ثم قامت أيضا بتأسيس الوكالة الدولية للطاقة EAI ،وعلى هذه الصفة من التقسيم سيكون ولوجنا لهذه النقطة.

الفرع الأول: الجهات المنتجة للنفط

لما كانت أسعار النفط وتجارته لها آثار عالمية على كل من الدول التي تعرض النفط والدول التي تطلبه،ضلّ الصراع متواصلا حول السيطرة على سوقه وامتيازاته، فأخذت مختلف دول العالم تتركز في شكل منظمات تسعى من خلالها للدفاع عن مصالحها، كالدول المنتجة والمصدرة للنفط من خلال منظمة الأوبك، الدول الصناعية المستوردة للنفط من خلال منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي

---

1 مفتاح صالح،" المالية الدولية "،محاضرات منشورة باسم جامعة بسكرة،2005-2006،ص 90

2 نفس المرجع، ص 109.

3 انظر:كرستوف السوب، سام فتوح،"تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية"، مجلة النفط والتعاون ا لعربي تصدر عن منظمة أوبك،الكويت،العدد136،مجلد37،شتاء 2011،ص 49.

انظر كذلك :الطاهر زيتوني"التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، مجلة النفط والتعاون ا لعربي تصدر عن منظمة أوبك،الكويت،العدد132،مجلد36،شتاء 2010،ص ص 44-45.

أولا :منظمة الأوبك

هي منظمة ذات كيان دولي، تم إنشاؤها بناء على المبادرة التي دعا على أساسها العراق بعض الدول المنتجة إلى عقد اجتماع في بغداد بين10 - 14سبتمبر[1] 1960 ، وهي تنظيم احتكار المنتج مشابه للكارتل الاحتكاري(الذي كان سيطر على صناعة النفط قبل هذا التاريخ الممثل في الشركات العالمية النفطية الشقيقات السبع) ، حيث تعتمد المنظمة في تسعير النفط على سعر برميل سلة الأوبك والتي كانت تضم سبع أنواع من النفط الخام هي مزيج صحاري الجزائر 44 ، خام ميناس الأندونيسي 34 ، نفط بوني خفيف النيجري37 ، عربي خفيف السعودي 34 ،نفط دبي39 ،نياجوانا الفنزويلي 31 ، وأستيوموس المكسيكي 33 ، وأصبحت في 2005 تضم 11 نوعا من الخامات النفطية ، وهي تركيبة تعكس معدل نوعية أنواع النفط الداخلة في هذه السلة، التي تبلغ درجة API لها 32.7 وهي ذات محتوى كبريتي يقدر بـ ٪1.77[2] ، ويتم احتسابها على أساسها المعدلات الموزونة لأنواع النفط الداخلة فيها، حسب نسبتها في الإنتاج والصادرات في الأسواق الأساسية للنفط.

ثانيا: الدول المنتجة خارج أوبك

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول أوائل سنة 1988، أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك بخطورة الوضع ، فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك للاجتماع في القاهرة، حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر ، المكسيك ، أنغولا ، ماليزيا ،الصين وكولومبيا، وهكذا أكدت المجموعة بعدها في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للبترول، و أن حماية مصالحها الفردية والمشتركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع أوبك ، ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي ، والذي أطلق عليه اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول وقد تم في هذا الاجتماع وضع اللبنات الأساسية لإقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة ، بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية كل ستة أشهر وأن تستضيفه كل مرة دولة متطوعة.

ثالثا : منظمة الأوابك

هي منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أوبك (oabec) وهي منظمةإقليمية عربية متخصصة ، تضم الدول العربية التي تنتج البترول وتصدره، تهدف إلى التعاون فيما بينها، لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية، وللاستفادة من مواردها وإمكاناتها ، ولإقامة المشروعات المشتركة، وخلق صناعة بترولية متكاملة، وتأمين وصول البترول إلى الأسواق العالمية بشروط عادلة ومعقولة.

تم إنشائها والتوقيع على ميثاقها في 09 جانفي 1968 ، في بيروت بين كل من السعودية وليبيا والكويت ، كما تم اختيار الكويت مقرا لها، وتبقى العضوية في المنظمة مفتوحة لأي دولة عربية مصدرة للنفط، شريطة التزامها بميثاق المنظمة ، وأن يكون للنفط دور مهم في اقتصادها، وقد حققت الجهود التي بذلت من طرف منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط العديد من النجاحات، وتجسدت من خلال إعطاء القرارات الصادرة

---

1 محمد أزهر السماك،" اقتصاديات النفط" ، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981 ، ص 146

2 عبد الفتاح دندي،" تقلبات أسعار صرف الدولار وإنعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء"، مجلة النفط والتعاون العربي، .المجلد 34،العدد125 ، 2008،ص 28

في مجال النفط قوة تفاوضية على المستوى الدولي، أما على الصعيد الاقتصادي فقد انبثقت عن المنظمة أربع شركات نفطية عربية[1]

رابعا: الشركات الوطنية

استكمالا للتحرر الاقتصادي الذي عمدت إليه الدول المنتجة للبترول بمجرد تحررها السياسي، وتجسيدا لسياسة مستقلة تحمي مصالحها، بزغت إلى العلن فكرة إنشاء شركات وطنية للبترول كطرف ثانٍ لعقد المشاركة، أو كمراقب للمقاولات النفطية الممنوحة للشركات الأجنبية ، وقد يتعدى ذلك.

تمتعت هذه الشركات بدعم ومساندة حكوماتها سياسيا وماليا ، وإنتاجيا على أراضيها، وحتى خارجيا من خلال ضمان استغلال حقول نفطية وتحقيق أسواق خارجية[2]

ساعدت عملية إنشاء شركات النفط الوطنية الدول المنتجة على تأميم النفط، فقدمت لها الوسائل التقنية والتنظيمية الكافية، لتتولى تسيير قطاع النفط، ومن ثم تصبح الدولة هي المشرفة الوحيدة على حقولها[3]

وأهم أثر للشركات الوطنية، إحداث تغيير في شكل السوق البترولية الدولية، من سوق مُتحكّم فيها من قبل الاحتكار البترولي للشركات السبع إلى سوق مفتوحة، وتؤثر بها إطراف جديدة [4].

في الجزائر أُنشأت شركة سونا طراك وهي شركة عمومية جزائرية مئة بالمائة، شُكّلت لاستغلال الموارد البترولية فيها، وهي الآن تنشط حتى خارج الجزائر: في مالي، وتونس وليبيا، والنيجر ومصر والبيرو ، والولايات المتحدة الأمريكية واسبانيا، وايطاليا ،وفرنسا....الخ، وتشمل أنشطتها جميع جوانب الإنتاج من الاستكشاف و الاستخراج إلى النقل والتكرير، وهي تنتج حتى البتر وكيمياويات بمختلف أنواعها وأشكالها، أُسست سونا طراك بعد الاستقلال مباشرة عام1963 ، ولكن موقعها لم يتعزز كبطل إلا بعد التأميم الكامل للمحروقات عام 1971 وبذا أصبحت سوناطراك المؤسسة الوطنية الوحيدة في الجزائر التي تملك صلاحيات ممارسة النشاط البترولي[5]

خامسا: منظمة اوبيك بلاس +opec

جاء المصطلح ابيك + على خلفية اتفاق ضم 23 دولة مصدرة للنفط منها 13 دولة عضوفي منظمة اوبيك في 30 نوفمبر 2016 بهدف اساسي هو خفض انتاج البترول في السوق العالمي ، لتحسين اسعار النفط والتحكم في الحصة السوقية للدول المعنية بتصدير النفط.

ان محصلة تطبيق استراتيجية منضمة الدول المنتجة للنفط opec للحفاظ على حصة السوق خلال الفترات المتعثرة للتسعير النفطي ابانت عن فشلها وضررها المتكرر على الدول المنتجة للنفط، في ضل تواجد منتوج هائل من البترول في السوق خارج نطاق تحكم دول اوبيك، مما اجبر الشركاء المنتجين الى اتخاذ خطوة

---

1 محمود عبد الفضيل،" النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت -لبنان، 1981 .ط3 ، ص 131.

2 محمد الدوري ، مرجع سابق، ص 104 بتصرف.

3 قاليري مارسيل،" عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط،"، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ، بيروت، لبنان، 2006 ، ص 48

4 محمد الدوري،مرجع سابق ، ص 114.

5 يسري محمد أبو العلا،" نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 ، ص : 456

الاتفاق على تخفيض الانتاج العالمي من اجل تبديد التخمة العالية من المعروض النفطي العالمي، والاكيد ان لهذه الاتفاقية تبعات كثيرة بغض النظر عن الاثر الاقتصادي، سلبية اولا في صعوبة الحفاظ على ميزان الطاقة العالمي، وانخفاظ مستويات الاستثمارات النفطية لدى الدول المنتجة للنفط اوبيك، واجابية ثانيا ممثلة في التطور الحثيث للطاقات البديلة واحلالها بدل الوقود الاحفوري من اجل ملء هذا الفراغ الطاقوي المتزايد[1].

الفرع الثاني:الجهات المستهلكة للنفط

منذ أول ظهور للنفط كقوة اقتصادية سنة 1859، وظهر ما أُطلق عليه صناعة النفط العالمية، كانت السيطرة على هذه الثروة بمثابة غاية سعت لها وتنافست عليها الشركات النفطية العالمية ، اصطلح على تسميتها تاريخيا في صناعة النفط بالشقيقات السبع كما عرفت أيضا بشركات النفط الكبرى BIG OIL ،وما فتأت أن صار ت الصناعة البيتروكيائية تعمل في واسع على الصعيد العالمي في إطار شبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية والسياسية اللامحدودة .

أولا: وكالة الطاقة الدولية

أنشأت وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency)، عام 1974 كرد فعل لسيطرة دول الأوبك على سوق البترول بشكل فعال في الفترة ما بين عامي 1970 و 1974 وتتكون المنظمة من 28 دولة من الدول الصناعية المستهلكة للبترول، وتركز المنظمة منذ نشأتها على ترشيد استهلاك الطاقة بهدف تخفيض الطلب على البترول وتقليل استيراده وتشجيع مصادر الطاقة البديلة، ومراجعة سياسات الطاقة في الدول الأعضاء من خلال العمل على إحلال مصادر الطاقة البديلة محل البترول والبحث عن البترول في مناطق خارج أراضي الدول الأعضاء في الأوبك، وزيادة المخزون الاستراتيجي من النفط لدى كل دولة عضو بحيث يعادل 90 يوما من الواردات البترولية الخاصة بكل دولة .وفي عام 1977 أقرت دول منظمة الطاقة الدولية هدفا محددا يقضي بتخفيض الطلب على البترول إلى 26 مليون برميل في اليوم بحدود 1985 ، الأمر الذي يوضح الهدف الرئيس للمنظمة وهو تخفيض حجم الطلب على البترول من دول الأوبك عن طريق الاكتشافات البترولية الجديدة فضلا على عمليات التخزين التي تقوم بها الدول لخام البترول، وقد بلغ المخزون في معظم دول المنظمة على الأرض أو فوق الماء على ظهر السفن نحو 6 مليارات برميل في الربع الثالث من سنة 1998 [2].

ومنه يتبين أن الهدف الأساسي والمباشر لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول، وكذا تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير منه، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض البترولي .

---

[1] انظر:سلسلة دراسات المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،"معضلة اوبيك بين حصة السوق وتحديد الانتاج"، قطر، مارس 2017، ص ص 13-16 بتصرف.

2 لطفي علي، "الطاقة والتنمية في الدول العربية،" بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ط 2، القاهرة، 2010 .، ص ص 80-81

ثانيا:الشركات الاحتكارية الكبرى

شركات النفط العالمية هي أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تنشط في قطاع معين ألا وهو قطاع الطاقة وبالأخص في مجال النفط. حيث تسيطر هذه الشركات العملاقة على مجال الصناعة النفطية منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من بداية مرحلة نشاط الصناعة النفطية مرحلة البحث والاستكشاف، الحفر والتنقيب، الاستخراج والإنتاج، التكرير، النقل و التوزيع ... إلى آخر المرحلة وهي مرحلة الصناعة البتر وكيماوية.

في بداية الصناعة النفطية 1857 ،سيطرت مجموعة قليلة من الشركات الاحتكارية العالمية على السوق البترولية و أصطلح على تسميتها تاريخيا الشقيقات السبع وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهولندا، هذه الشركات كانت و لوقت متأخر تسيطر على حوالي % 80 من الإنتاج النفطي العالمي، كما أنها امتلكت % 70 من صناعة التكرير العالمية، بالإضافة لامتلاكها على 50 % من ناقلات النفط . تتواجد إدارة خمسة من هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية [1]، هي كما يلي [2]:

- ❖ شركة ستاندراد أويل أوف نيوجرسي;
- ❖ شركة سوكوني موبيل;
- ❖ شركة ستاندراد أويل أوف كاليفورنيا;
- ❖ شركة جولف;
- ❖ شركة تكساس;
- ❖ شركة رويال دتش (شيل);
- ❖ شركة النفط البريطانية (BP)

بالإضافة لشركة البترول الفرنسية**(CFP)**: وهي شركة تمتلك فيها الحكومة الفرنسية قدرا كبيرا من رأس المال، وكانت تمارس نشاطها في شمال إفريقيا وخاصة في الجزائر عندما كانت محتلة من طرف فرنسا، ولكن حجمها يعتبر صغيرا مقارنة مع الشركات العالمية السالفة اذكر.

وقد بلغت سيطر ة هذه الشركات الثمانية سيطرة تكاد تكون شبه تامة على صناعة النفط، وذلك حتى الخمسينيات من القرن العشرين .

ثالثا:الشركات المستقلة

تعددت الشركات النفطية العالمية في طابعها ونمطيتها، حيث ظهرت إلى جانب الشركات النفطية العالمية للدول الصناعية شركات نفطية مستقلة أخذت بمرور الزمن صفة العالمية، ورغم بدايات نشاطها المتواضع إلا أنها ما فتأت تكتسب إمكانات تكنولوجية في الصنعة البترولية، وتبسط نفوذها شيئا فشيئا على الساحة النفطية العالمية ما حوّلها إلى قوة ضاغطة جديدة على مستوى الأسعار.

---

1 حسين فهمي، "إستراتيجية البترول"، المركز العربي للطباعة والنشر، لندن، 1981 ، ص ص 169-171

2 انظر : محمد زيدان، محمد يعقوبي، مداخلة تحت عنوان "الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها اتجاه البيئة "ألقيت خلال الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المنظم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 14- 15 .فيفري 2012 ، ص 06

كان الدافع لهذه الشركات المستقلة إلى الدخول في السوق البترولية العالمية كلاعب جديد نظرا للأرباح الكبيرة لهذا النشاط[1] وكذلك النجاح الذي حققته على المستوى المحلي، وتزايد الطلب العالمي على النفط[2] ، ما اكسبها أسبقية في التفاوض، واستغلال فرص الحصول على تراخيص استغلال البترول في الدول المنتجة للنفط بشروط أفضل من تلك التي توفرها الشركات الاحتكارية، وذلك من خلال خيار المشاركة أو المقاولة.

وقد سميت بالمستقلة لأنها تقف في السوق العالمية للنفط موقفا مستقلا[3] ، فهي شركات هامشية تدور في فلك الصناعة البترولية، حيث تملّكت بعض مقومات الصناعة لكنها لم تمتلك العمليات المتكاملة عموديا كالشركات الكبرى[4].

المطلب الثالث:ميكانيزمات التسعير في السوق النفطية

إن عدم الاستقرار في أسعار النفط العالمية يعود لعوامل كثيرة، منها عوامل اقتصادية، وعوامل جيوسياسية، وعوامل مناخية، وعوامل نفسية، وعوامل فنية، وعوامل نقدية، وعامل الندرة، جميع هذه العوامل مجتمعة لعبت دورا كبيرا في تحديد سعر النفط العالمي، كما ترتب على تذبذبات أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي، وبفرض أن سلوك الأسواق العالمية النفطية يتأثر بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليه ما أضفى صفة التغير وعدم الثبات عليه، وقد عمقت هذه التغيرات الإحساس بالخطر في سوق النفط بما أسفر عنه من أزمات مضاعفة، في المالية العامة وميزان المدفوعات لدى الدول، خاصة مع احتمال بقاء سعر النفط في حدود 70دولار للبرميل في السنوات القريبة القادمة، إلى جانب صعوبة تكيف الإستراداات ومصادر الطلب الأخرى من العملة الأجنبية دون عجوزات كبيرة يتعذر تمويلها ؛ ويتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل، والتي من أهمها عوامل السوق، وهي بدورها خاضعة لعوامل أخرى؛ حيث:

الفرع الاول: انواع التسعير البترولي وتزامنها التاريخي

يشير سعر النفط الخام إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام بالمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 غالون (159 لتر) معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية (الدولار). إن حركات الأسعار في السوق النفطية يمكن أن تعرض تحت المفاهيم الآتية :

السعر المعلن :

وهو سعر البرميل المعلن من قبل الشركات النفطية في كارتل الشقيقات السبع محسوبا بالدولار الأمريكي، وقد أبتدئ العمل بالسعر المعلن منذ عام 1880 عندما أعلنت شركة ستاندرد أويل نيوجرسي عن

---

1 محمد الدوري، مرجع سابق، ص 100

2 عكة عبد الغني، "تنمية البلدان النفطية في ظل العولمة الاقتصادية مع التركيز على حالة الدول العربية" ، اطروحة دكتوراه، غ م،جامعة الجزائر 2010/2009، ص 75.

3 نفس المرجع ،ص 135.

4 عبد العزيز مؤمنة،" البترول والمستقبل العربي "اكسبرس انتر ناسيونال للنشر،لبنان ،1979،ص 111.

سعر برميلها النفطي عند فوهة البئر ، ثم استمر العمل بهذا النوع من الأسعار داخل الولايات المتحدة وخارجها، والمعروف أن الأسعار الرسمية التي تعلنها الدول النفطية تأتي في إطار السعر الرسمي المعلن[1] .

السعر المتحقق[2] :

وهو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه مجموعة من الخصوم والحسوم، أي تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري او لتلافي المشاكل الناجمة عن طبيعة بعض القيود؛ والاعتبارات التي يمكن احتسابها ضمن هذه التسهيلات هي :

أ- حسميات الموقع الجغرافي ؛

ب- حسميات المحتوى الكبريتي ؛

ج-حسميات درجة الكثافة ؛

د- حسميات قناة السويس ؛

السعر الضريبي :

وهو يمثل كلفة البرميل النفطي المستخرج زائدا الضرائب التي تضاف الى تلك الكلفة ويسمى هذا السعر بسعر الكلفة الضريبية[3] .

سعر الإشارة:

ويمكن أن يؤخذ باتجاهين هما :

إن سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الإشارة النقطة الوسطى بين السعرين (المعلن والمتحقق)، ويمكن التوصل إلى سعر الإشارة عبر اتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر . وفرنسا عام 1965

يعني سعر الإشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤ شرا أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة كثافة النفوط من نفط الإشارة ، ونفوط الإشارة عديدة منها : النفط العربي الخفيف، نفط الأوبك ، نفط غرب تكساس ، نفط برنت، نفط بحر الشمال[4] .

هناك أيضا مجموعة من الأسعار التي ظهرت في الفترة اللاحقة و هي :

السعر الفوري : ويعني ثمن البرميل النفطي معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة أو المفتوحة للنفط الخام ، وبدأ السعر الفوري يظهر وينشط بعد أن أخذت السوق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية ، والأسواق الفورية تمثل مؤشرا لحركة الأسعار في العالم والأسواق الفورية عديدة منها : سوق روتردام ، سنغافورة[5] .

---

[1] انظر الى:سالم عبد المحسن،"اقتصاديات النفط"،دار الكتاب الوطنية،ط1،طرابلس،لبنان،1999،ص 191.

[2] انظر:وافي ناجم،"توجيه سياسة الانفاق العام لاستهداف النمو الاقتصادي بالجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط خلال الفترة 1990-2016"،اطروحة دكتوراه غ م،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية،ادرار، الجزائر،2019-2020،ص133

[3] وافي ناجم،نفس المرجع السابق،ص133.

[4] وافي ناجم،نفس المرجع السابق،ص133

[5] Jean Pierre Angelier, "energie internqtionql 1987-1988" , Economica1987,p 66.

السعر الاسمي : ويعني القيمة النقدية لبرميل النفط الخام معبرا عنه بالدولار فنقول مثلا أن سعر الأوبك يساوي 80 دولارا للبرميل[1] .

السعر الحقيقي : وهو يمثل: القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصومة بمعدلات التضخم، او كمية السلع و الخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل[2] .

الأسعار الآجلة أو أسعار صفقات الأجل الطويل : وتعني الأسعار النفطية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم النفط الخام في فترة مستقبلية محددة[3] .

سعر البرميل الورقي : وهو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي اخذ المستثمرون يبيعونها ويزايدون عليها ويتداولونها بين المضاربين، مثلا قيام شركة نفط أمريكية بتوقيع عقد مع العراق لشراء مليون برميل نفط تسلم بعد شهرين بسعر 50 دولار للبرميل، ثم تقوم هذه الشركة ببيع العقد إلى شركة أخرى بمبلغ 60 دولار للبرميل وقد يباع العقد لمستثمر ثالث ورابع أو أكثر، ولذلك يوظف المستثمرون (المضاربون) أموالا كبيرة في البرميل الورقي والمضاربة على النفط الذي قد يرتفع سعره أحيانا بفعل هذه المضاربة[4].

السعر المرجعي : ويعني سعر برميل النفط الخام محددا في ضوء أسعار منتجاته النفطية المكررة التي تسمى ببرميل أوبك (البرميل المركب)، وغالبا ما يصاغ في قوانين المالية، على اساس مفاضلة قائمة بين السعر الفعلي لبرمي النفط وسعر مقدر في قانون المالية.[5]

الفرع الثاني:قواعد تسعير النفط الخام

هي مجموعة من الترتيبات والأنظمة التي وضعتها الشقيقات السبع لغرض تسعير برميل النفط الخام، وقد صمّمت قواعد التسعير هذه بطريقة تخدم مصالح الشركات النفطية الأجنبية، وفي المقابل تقلل من وطأة المنافسة بين النفوط عالية الكلفة والنفوط منخفضة الكلفة مثل المنافسة بين النفط الأمريكي او المكسيكي أو الفنزويلي مع نفط الشرق الأوسط وبالذات نفط لخليج العربي. وبمكن تصنيف قواعد تسعير النفط الخام إلى مايلي :

قاعدة التسعير في نقطة الأساس الوحيدة في خليج المكسيك[6]

تعد الولايات المتحدة من اكبر منتجي ومصدري النفط في العالم لغاية الحرب العالمية الثانية، ولذلك تأثرت أسعار النفط بشكل كبير بسياساتها ومصالحها، وتحددت أسعار النفط في تلك الفترة بالأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة؛ وقد تمخض هذا النظام عبر اتفاق تم بين ثلاث شركات نفطية كبرى هي : شركة ستاندرد أويل نيوجرسي و شركة رويال داتش وشركة شل ، وقد طبق هذا النظام عام 1936 بسعر معلن قدره دولار وتسع سنتات لبرميل النفط الخام الأمريكي؛ إن نظام نقطة الأساس

---

[1] بلقلة ابراهيم، مرجع سبق ذكره،ص24.
[2] انظر:حسين عبدالله،"التصحيح عبر اليات السوق"،سلسلة كراسات اقتصادية،ع154،مصر،2005،ص25.
[3] بلقلة ابراهيم،مرجع سبق ذكره،ص24.
[4] انظر : نبيل جعفر عبد الرضا،"اقتصاد النفط"،دار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع،ط1، بيروت، لبنان،2011،ص105
[5] انظر:عاشور حيدوشي، ميلود لوعيل،"اثار تقلبات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)"،مجلة الاقتصاد الصناعي،ع12،جامعة الحاج لخضر،باتنة، الجزائر، 3جوان 2017،ص322
[6] انظر:جاباالله مصطفى،"تقلبات اسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات"،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،ع9،مجلد1،جامعة حمة لخضر، وادسوف، الجزائر،جوان2016،ص5.

الأحادية يعني باختصار أن السعر العالمي للنفط الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك ، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم ، لذلك أصبح لزاما على المستورد أن يدفع سعر برميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك مضافا إليه أجرة النقل من هذا الخليج إلى ميناء المستورد، بصرف النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك النفط سواء كان قريبا على خليج المكسيك أم بعيدا عنه، مثلا سعر النفط العراقي المصدر من ميناء خور العمية إلى أي بلد من بلدان العالم يساوي السعر المعلن لبرميل النفط الخام في خليج المكسيك زائدا تكاليف النقل الوهمية من خليج المكسيك إلى ميناء الاستيراد[1] .

ونظرا لهيمنة الشركات النفطية الكبرى على جميع عمليات الاستخراج وإنتاج ونقل وتسويق نفوط الشرق الأوسط، فقد قامت بتطبيق النظام الجديد على هذه النفوط المستوردة من أقطار الخليج العربي مباشرة. وبذلك ظهر العامل المهم في ارتباط أسعار النفط العربي الخام في الخليج العربي بأسعار النفط الأمريكي الخام في خليج المكسيك، والذي برز بوضوح من خلال سيطرة الإنتاج النفطي الأمريكي على المركز الأول بين بلدان العالم النفطية منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى وحتى عام 1937 ، حينما كانت نسبته تشكل 61 % من المجموع العالمي للإنتاج النفطي، ومع تزايد الإنتاج النفطي في مناطق عديدة من العالم وخاصة فنزويلا وإيران مع الأقطار العربية انخفضت نسبة مساهمة الإنتاج النفطي الأمريكي في الاستهلاك العالمي من ناحية، مقابل تزايد الاستهلاك المحلي في الولايات المتحدة مع لجوء الحكومة إلى تنفيذ إستراتيجية خاصة تتركز في الاحتفاظ بالاحتياطي النفطي الاستراتيجي للأزمات مستقبلا ،ومن خلال متابعة مسيرة الأسعار المعلنة للنفط الخام على وفق نظام التسعير الأحادي منذ عام (1936 وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان مؤشر أسعار النفط الخام يتراوح بين (1،09)دولار للبرميل و(1،21) دولار للبرميل كحد أعلى وكان من الأسباب المهمة لمسيرة هذه الأسعار بالشكل المذكور، بروز سيطرة كارتل الشركات النفطية الكبرى على السوق العالمية عموما وعلى الأسعار بشكل خاص .

إلا أنه نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية، بدأ نظام نقطة التسعير الأحادية بخليج المكسيك يضعف ويفقد أهميته، إذ ظهرت مجموعة من المتغيرات تتمثل في ظهور مناطق إنتاج جديدة ، وحاجة المتحاربين إلى مصادر نفط قريبة وقليلة التكاليف وبكميات كبيرة وامتداد نشاطات الشركات النفطية الأجنبية إلى الوطن العربي حيث الاحتياطيات النفطية الهائلة وبالذات في منطقة الخليج العربي ، ولذلك وافقت الشركات النفطية الكبرى على اختيار الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط الخام على المستوى العالمي.

نظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك[2]

بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة في عام 1945، إذ انتبهت البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وأمام ضغوطات

---

[1] Jacque Francoi,Xavier Vives, "Bassing point pricing :competition versus collusion ",journal of industrial economics,Vxl,N3,september1992,p249.

[2] C.vander Linde"Dynamic International Oil Market :Oil Market Devlopments and Structure1860-1990",1st edition,springer scoence and business media,1991,p197.

الحكومة البريطانية على الشركات العالمية التي لم تجد أمامها غير الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثابتة لتسعير النفط، وتم اتخاذ نقطة" عبدان" بإيران في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك، ولم يمض وقت طويل حتى طالبت الولايات المتحدة الأمريكية من الشركات النفطية العالمية بتحديد سعر الأساس انطلاق من " راس تنورة" بالسعودية في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك- خدمة لمصالحها بفعل تزايد صادراتها من المنطقة - ومنذ ذلك الحين أصبح للنفط نقطتين للتسعير.

وبموجب هذا النظام يكون لدينا نقطتين للتسعير واحدة في الخليج العربي والثانية في خليج المكسيك مع وجوب أن يكون السعر المعلن في النقطتين واحدا أي موحدا بين الخليجين ، وتحسب تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء الاستيراد ومن خليج المكسيك إلى ميناء الاستيراد ، حيث حددت أسعار النقطة الجديدة في الخليج العربي بحدود مقاربة لأسعار النقطة الأساسية السابقة في خليج المكسيك، فأصبح بإمكان المشترين لنفوط الشرق الأوسط والخليج العربي أن يدفعوا منذ ذلك الوقت أسعارا معلنة محددة مضافا إليها أجور شحن وتأمين من أقرب الخليجين إليهم . وقد عززت هذه القاعدة من قدرة النفوط العربية على منافسة النفط الأمريكي .

استمر العمل بقواعد التسعير هذه حتى بعد دخول الصناعة النفطية إلى نظام المناصفة والتملك 1982 . وقد تمكنت الأوبك من تحديد أسعار نفوطها خلال المدة 1973 إلى 1976 من خلال التعديلات التي أجرتها - من طرف واحد- على أسعار النفط ومنها التعديلات الكبيرة عام 1973 ثم تعديلات مؤتمر الدوحة عام 1976 ثم تعديلات 1989 – 1976 ثم بدأت سلسلة الانخفاضات خلال المدة 1983 إلى 1986 على الرغم من تحديد الأوبك لحصص إنتاجية معينة لكل دولة عضوه . وعلى العموم أصبحت السوق النفطية العالمية بتغيراتها العديدة هي التي تحدد أسعار النفط الخام ابتداء من عام 1986 ولغاية الآن[1] .

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام

تعد أسعار النفط أهم الأسعار الدولية للسلع التجارية على الإطلاق، حيث تراقب هذه الأسعار جميع دول العالم مؤسساته الاقتصادية سواء في الدول المنتجة أم المستهلكة للنفط، لما لهذه الأسعار من دلالات خطيرة حول مستقبل التكاليف والأسعار والنمو في جميع أنحاء العالم .

إن أسعار النفط أصبحت من أكثر السلع تقلبا في الاسواق الدولية، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والمتغيرات التي تؤثر في سعرها، والتي تشمل المتغيرات الاقتصادية والسياسية أو المناخية، أو عوامل المضاربة القائمة على التوقعات ويمكن إيجاز اهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط كالآتي :

حجم الاحتياطي النفطي :

يمكن تحديد مدى ندرة النفط الخام في ضوء الاحتياطي المؤكد للنفط الخام ، عندما يزيد الجيولوجيون من تقديراتهم لحجم الاحتياطي فأن ندرة المورد النفطي سوف تقل مما يدفع المنتجين إلى

[1] انظر:ادريس اميرة،مرجع سبق ذكره، ص113.

إعادة النظر بكلفة المستخدم باتجاه تخفيضها فينخفض سعر النفط الخام ، أما إذا اقتنع المنتجون بأن الاحتياطي أقل من السابق فإن أسعار النفط الخام سوف ترتفع إلى أن تتغير التوقعات مرة أخرى[1] .

النفط الخام الاصطناعي، التطور التكنولوجي وبروز الطاقات المتجددة :

يتضمن النفط الخام الاصطناعي النفوط الخام الناتجة عن تقطير حجر السجيل ورمال القار والفحم ، وهي مهمة في توفير موارد بديلة للطاقة وفي إمكان تأثيرها في سعر النفط الخام التقليدي .

ظهور منظمات دولية للطاقات المتجددة تعمل على تخفيف الحاجة للنفط الخام، والبحث عن بدائل صديقة للبيئة، وذلك بكييف كثيف للتكنولوجيا الحديثة من اجل مضاعفة وحدات الطاقة المنتجة بهذه الصيغة[2].

الجمود النسبي في الطلب على النفط :

يتسم النفط بشكل عام بانخفاض مرونته بالنسبة للسعر ، بمعنى آخر ارتفاع سعر النفط الخام لا يترتب عليه انخفاض في الكمية المطلوبة، وانخفاض السعر لا يترتب عليه ارتفاع في الكمية المطلوبة من النفط، وذلك بخلاف العديد من السلع الأخرى التي يترتب على تغير أسعارها استجابة الكميات المطلوبة منها على نحو كبير ،وتشير تطورات أسعار النفط والاستهلاك العالمي له إلى أن هناك رد فعل محدود للمستهلك تجاه تغيرات أسعار النفط الخام، فضلا عن الحاجة إلى مدة طويلة لكي يستطيع المستهلك أن يتكيف مع مستوى الأسعار المرتفعة. إن هذا الانتظار الزمني يزيد من عامل اللا يقين في مرونة الطلب السعرية في الأجل الطويل . و إذا اعتقد المنتجون أن الطلب في الأجل الطويل هو أكثر مرونة مما هو متوقع سابقا ،فإن المستهلكين لا يطلبون الكميات السابقة مما يؤدي إلى انخفاض مفاجئ في السعر.

وهناك عديد العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على البترول يمكن إيجازها في :

متوسط دخل الفرد : يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه للطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية[3]

هيكل الناتج الوطني :إن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الإنتاج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة، خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية

---

[1] حسين علي كيطان،"قياس وتحليل تأثير تقلبات اسعار النفط في السوق الدولية على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015)"مجلة الكوت الجامعية،ع2،م2، 2018،ص111.

[2] حسين علي كيطان، المرجع السابق،ص113.

[3] Medan, Michal « Le pétrole et la Chine : plus qu'une relation commerciale ». Afrique contemporaine ,4e trim. 2008, n° 228, p.95- p.104

ويتحدد الطلب على البترول إضافة إلى العوامل السابقة بمميزات أخرى أهمها أنه طلب مشتق، أي أنه مشتق من الطلب على المنتجات البترولية، الى جانب اشتراكه مع بدائل الطاقة الأخرى في أنه طلب بديل بمعنى أنه لا يمكن دراسته مستقلا عن دراسة الطلب على المصادر البديلة للطاقة[1]

الجمود النسبي في العرض:حيث تتسم مرونة العرض النسبية (استجابة الإنتاج لتغيرات السعر) بالانخفاض وبصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بزيادة العرض مع ارتفاع السعر، حيث أن الإنتاج النفطي يعتمد أساسا على القدرة في الاستخراج من الآبار، ومعدل الاستخراج الأمثل للنفط من البئر، ومن ثم فإن ارتفاع سعر النفط لا يقابله زيادة مهمة في المعروض النفطي فتزيد الضغوط على الأسعار وتدفع بها نحو الارتفاع بصورة أكبر، لأنه ولكي تنخفض أسعار النفط لابد أن تحدث زيادة في حجم المعروض من النفط وهي مسألة في غاية الصعوبة خصوصا عندما يصل الإنتاج إلى حده الأقصى، حيث تقتضي زيادة إنتاج النفط -ومن ثم زيادة العرض- تطوير الآبار الحالية وتعزيز معدل الاستكشاف للآبار الجديدة وهو ما يتطلب وقتا طويلا .

إن عرض البترول يختلف عن عرض بقية المواد الأولية الأخرى حيث تتميز التكلفة التشغيلية في صناعة البترول بمميزات خاصة سوف، بالإضافة إلى أن قرارات الإنتاج في هذه الصناعة مرتبطة بعوامل غير اقتصادية في كثير من الأحيان الأمر الذي يجعل التنبؤ بعرض البترول صعبا[2]

معدل النمو الاقتصادي:وهو أحد المحددات الأساسية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط الخام، فإذا كانت توقعات المنتجين تشير إلى ارتفاع معدلات استهلاك النفط نتيجة لارتفاع معدل النمو الاقتصادي، فإن كلفة المستخدم ستكون مرتفعة، فالتوقع بارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط الخام مما يدفع بالسعر نحو الارتفاع، ويحدث العكس في حالة التوقع بانخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي يدفع بمعدلات الطلب إلى الأعلى ومن ثم استهلاك النفط نحو الانخفاض ما يدفع بمسار أسعار النفط الخام نحو الانخفاض[3] .

سعر الخصم:في بداية العقد الثالث من القرن الماضي، عرفت الأسعار المعلنة للنفط الخام من الشركات النفطية العالمية آنذاك أسعارا خالية من التضخم، أما اليوم فيشهد العالم عدم استقرار في معدلات التضخم فاقت عدم الاستقرار في أسعار النفط الخام، وعليه لابد من تقييم أسعار النفط الخام بالدولار الثابت؛ أي لابد من تحديد السعر الحقيقي للنفط وليس السعر الاسمي؛ إذا افترضنا أن الاستثمار في استخراج النفط من الأصول التي لا مخاطر فيها فإن هذا يدفع المنتجين إلى الاستفادة من سعر الفائدة الحقيقي الذي يعبر عن عائد الأجل الطويل لسنوات استثمار خالية من المخاطر، ولكن إذا توقع المنتجون مخاطر سياسية وجيولوجية مثل : التأميم ، جفاف الآبار ، النضوب السريع للآبار ، صعوبة الحصول على موارد نفطية جديدة ،فإن هذا يدفعهم إلى فرض سعر خصم مرتفع، أما إذا قل خطر التأميم والتملك فإنهم يتبنون سعر خصم اقل، يمكن اعتبار سعر الخصم بأنه ثمن الفرصة لرأس المال، فاستثمار رأس المال في

---

1 همام الشماع، دراسة اقتصادية مقارنة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتأثير كل منها على السوق النفطية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة بيروت، لبنان، 1987 ، ص34 ، بتصرف.

2 الدوري أحمدمرجع سبق ذكره، ص13 .

3 Nassima Hamidouche,"l'equilibre du marche petrolier entre le court terme et le long terme",Dinamique des marches,Valorisation des Hydrocarbures,CREAD,2005,p80.

مشروع ما يضيع على المستثمر فرصة استثمار ماله في مشروع آخر، ولذلك فهو لن يستثمر في المشروع إذا كان بإمكانه الاستثمار في مشروع آخر أكثر ربحا. وبمعنى آخر فإن سعر الخصم هو المردود الذي يتوقع المستثمر الحصول عليه من الاستثمار في أي مشروع[1].

سعر صرف الدولار الأمريكي : يتم تسعير النفط الخام بالدولار ولذلك فإن أي تغير في سعر صرف الدولار يؤثر بشكل مباشر في سعر النفط الخام وبعلاقة عكسية، حيث يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال الأثر المباشر وغير المباشر ، يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدّة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط، فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصا مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدرة بالعملات الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون[2].

و يتمثل الأثر غير المباشر أو بعيد الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير أساسيات السوق، وذلك عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط، فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدّرة، والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، يعني هذا انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي ارتفاع أسعار النفط

انتشار المضاربة على النفط: وهي من الظواهر الجديدة التي تتعرض لها صناعة النفط حاليا، حيث تكونت صناديق للمضاربة فيه، وهو ما جعل النفط أحد سلع المضاربة، وتقوم عمليات المضاربة في النفط على أساس التوقعات المستقبلية للأسعار والتي تستند إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية وكذلك السياسية و المناخية، وعندما تشير هذه التوقعات حول المتغيرات المؤثرة في النفط إلى احتمال ارتفاع الأسعار يبدأ المضاربون في شراء النفط فترتفع أسعاره بصورة أكبر، وعندما تنعكس تلك التوقعات تبدأ عمليات بيع النفط فتنخفض أسعاره بصورة أكبر، وهو ما يؤدي إلى زيادة نطاق التقلبات السعرية في النفط بفعل اتجاهات المضاربة[3].

العوامل السياسية : وهي أحد الخصائص الأساسية لعملية إنتاج النفط، إذ أن إنتاجه يتركز في الخليج بصورة أساسية وهي منطقة ساخنة جدا من الناحية السياسية، وعرضة للتقلبات الشديدة من وقت لآخر ، ونتيجة لذلك فإن أي تغير في الأوضاع السياسية في هذه المنطقة ينعكس بشكل مباشر على الأسعار العالمية للنفط الخام[4].

التقلبات في المناخ : بما أن النفط هو المدخل الرئيس في عمليات توليد الطاقة فان التغيرات العنيفة في درجات الحرارة من حيث ارتفاعها أو انخفاضها يترتب عليه ارتفاع أو انخفاض الطلب على الطاقة لأغراض

---

[1] انظر:خالد بن راشد الخاطر،"تحديات انهيار اسعار النفطوردات افعال السياسات في دول مجلس التعاون"ندوة تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان النصدرة،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،قطر،نوفمبر،2015، ص ص54-55.

[2] حسين علي كيطان،مرجع سبق ذكره،ص112.

[3] حسين علي كيطان، نفس المرجع السابق،ص111.

[4] محمد مصطفى محمد الخياط،"اسعار النفط...الصعود والمؤشرات"، مجلة الكهرباء العربية، ع92، 2008، ص8.

التدفئة بالذات، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض الطلب على النفط، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على أسعار النفط الخام [1].

[1] حسين علي كيطان، نفس المرجع السابق،ص113.

مبحث الثالث:أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات العالمية

انطبعت على العلاقات الاقتصادية الدولية منذ القرن المنقضي نمطية خلاف متزايدة لتوزيع الريع النفطي بين الدول المنتجة والدول الصناعية المستهلكة، فكان من حق الدول المنتجة أن تطالب بزيادة ملحة لريعها النفطي في ظل فرضية النضوب، وما تحصل عليه هذه الدول كنصيب في الريع النفطي ما هـــو إلاّ فرصة لها لدعم عملية التنمية فيها، ودفعا مشجعا لزيادة استثماراتها والبحث عن حقول جديدة تضمن تلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين.

يتجلى تأثير النفط على اقتصاديات الدول النفطية وفقا لثلاث مستويات، إذ يعد القطاع النفطي القطاع الرائد في معظم هذه الدول مما يؤدي إلى ارتباط معدلات النمو الاقتصادي بمستوى أداء هذا القطاع، كما أن هيكل التمويل الخارجي والداخلي يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الإيرادات النفطية التي تتحدد بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية مما يعرض غالبية هذه الدول إلى أزمات دورية نتيجة التقلبات وعدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى القريب والبعيد.

أما الدول الصناعية فتحصل على نصيبها من الريع النفطي، بصفة أساسية عن طريق فرض الضرائب على المنتجات النفطية المكررة، بدلاً من فرض رسوم جمركية على وارداتها من النفط الخام، مما يتيح لها مرونة أكبر للتمييز بين المنتجات المختلفة بالنسبة لمستوى الضريبة وذلك بما يخدم أهدافها الاقتصادية الخاصة.

وهذا ما أدى بكل الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الدولي إلى العيش في حالة قلق دائم و مستمر، وذلك بالنظر إلى الأضرار التي تُلحقها التقلبات في الأسعار بالاستثمارات الموجهة للقطاعات الأساسية في البلدان على مستوياتها، و بالاقتصاد العالمي ككل.

المطلب الأول:آثار تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول النفطية.

إن المتتبع للشأن النفطي يعلم يقينا التباين الواضح لخصائص ومميزات اقتصاديات الدول النفطية من حيث حجمها وموقعها الجغرافي وتركيبة سكانها ومدى تأثير النفط على نشاطها الاقتصادي، ما ينبئ عن تصنيفات عديدة للدول النفطية عن سائر دول العالم ،حيث تعتبرها بعض الهيئات الدولية أنها -أي الدول النفطية- الدول التي تتوفر على الاحتياطات النفطية المتاحة، بينما تعتبر ها جهات أخرى أنها الدول التي تقوم بإنتاج واستغلال الثروة النفطية، وجمعا بين ذلك، فإن التصنيف الأمثل للدول النفطية يجب أن يعتمد على إن الدول النفطية هي دول تتوفر على احتياطات نفطية قابلة للاستغلال، وقدرة إنتاج تمكنها من تغطية طلبها المحلي وتصدير الفائض نحو باقي دول العالم، ، وباعتماد هذا المبدأ فإن عدد الدول النفطية يقدر بـ 28 دولة في الوقت الحالي يمكن ذكر أهمها :

جدول(1-3):اهم الدول النفطية لسنة 2008 [1] (الوحدة مليون برميل يوميا)

الرقم	الدولة	الصادرات النفطية	الرقم	الدولة	الصادرات النفطية
1	المملكة العربية السعودية	8,406	9	الجزائر	1,888
2	روسيا	6,874	10	نيجيريا	1,883
3	الإمارات العربية المتحدة	2,521	11	العراق	1,769
4	إيران	2,433	12	المكسيك	1,718
5	الكويت	2,390	13	ليبيا	1,597
6	النرويج	2,246	14	كازاخستان	1,185
7	أنغولا	1,948	15	كندا	1,089
8	فنزويلا	1,893	16	قطر	1,085

المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من أرضية بيانات معهد الطاقة الأمريكية للفترة 2007-2008، متوفر على الموقع: **www.api.org**، الاطلاع يوم:2017/11/12.

أما في إحصائيات 2016 لمنضمة أوبك والتي تخص تصنيف أهم الدول المنتجة فكانت كما يلي:

جدول رقم (1-4) :ترتيب أهم عشر دول نفطية منتجة الوحدة : ألف برميل يوميا

	الدولة	الإنتاج في اليوم		الدولة	الإنتاج في اليوم
1	السعودية	10.460	6	كندا	3.082
2	روسيا	10.368	7	إيران	2.984
3	الولايات المتحدة الأمريكية	8.880	8	الكويت	2.708
4	العراق	4.647	9	الإمارات العربية	2.462
5	الصين	4.022	10	فنزويلا	2.380

المصدر:النشرة الإحصائية السنوية لمنضمة أوبك 2016 متوفرة على الموقع
WWW .OPEC.ORG/opec_web/static_files_project/media/dawnloads/publications/AR%202016.pdfتاريخ الاطلاع 2017/11/12

يظهر الجدولان الفرق بين إنتاج البترول و بين استغلاله كمورد هام في عمليات التصدير ، كما يبين أن هناك دولا من أهم المنتجين للنفط إلا أنها تصنف على أنها مستهلك كبير لهذه السلعة وذلك نظرا للنمطية الصناعية الضخمة لدى هذه الدول .

1 باقي الدول النفطية : الكونغو، الغابون،غينيا الاستوائية، الإكوادور، ترينداد و توباغو، البحرين، اليمن ، السودان ، أذربيجان ،بروناي، اندونيسيا، عمان.

الفرع الأول: مستويات تأثير قطاع النفط

إن وصف الدول المنتجة والمصدرة للنفط بالدول النفطية يبين مدى تأثير النفط على اقتصادياتها وعلى العموم فإن هذا التأثير يتم وفقا لثلاث مستويات[1]

تأثير النفط على معدل النمو الاقتصادي :إن الصفة الغالبة والمشتركة في ذات الوقت للدول النفطية والتي لا يختلف فيها اثنان تتمثل في ارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات لديها،فليس غريبا أن نجد أن معظم الدول النفطية يساهم فيها قطاع النفط أو المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي، على هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع المحروقات القطاع الرائد والمؤثر بشكل كبير في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، بالمقابل نجد هذه الرابطة القوية تحت رحمة حجم الإنتاج الكمي وتقلبات أسعار لنفط في الأسواق العالمية.

جدول(1-5):وتيرة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي لأهم الدول النفطية 2004- 2007 (الوحدة %)

الدولة	2004	2005	2006	2007	المتوسط الحسابي
السعودية	41	48,3	50,7	51,1	47,77
روسيا	13,2	14,31	13,94	12,95	13,6
الإمارات	31,8	35,5	37,1	34,7	34,77
إيران	24,32	28,95	27,89	28,24	27,35
الكويت	44,8	52	55,8	54,6	51,8
النرويج	25,1	28,64	30,36	27,25	27,81
المكسيك	8,55	8,65	9,89	9,39	9,12
الجزائر	37,7	44,32	45,56	43,94	42,88

المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من قاعدة بيانات لصندوق النقد الدولي للفترة 2004-2007
على الموقع:.www.imfrag/eternel/data الاطلاع 10-11 -2016

من الجدول أعلاه نلحظ أن متوسط مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي للكويت بـ % 51,80 وللسعودية % 47,77 في هذه الفترة المختارة من الدراسة، بينما قدرت نفس النسبة تقريبا في الجزائر بـ % 42,88 وتراوحت في باقي الدول بين % 9,12 و34,77 % ،إذ تعتبر نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي لكل من المكسيك وروسيا وبدرجة أقل النرويج وإيران منخفضة ما يبين تنوع الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان مقارنة بباقي الدول النفطية.

1بوفليح نبيل،"دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2011، ص 121

والخلاصة هي أن معدل نمو قطاع المحروقات يتحدد بعامل داخلي يتمثل في مستوى الإنتاج الكمي بالإضافة إلى عامل خارجي مهم يتمثل في مستويات أسعار النفط في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى عدم استقرار معدلات نمو اقتصاديات معظم الدول النفطية نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية[1].

تأثير النفط على الموازنة العامة للدولة :يؤثر النفط بصورة مباشره على الإيرادات العامة للدول النفطية حيث تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الخزينة في معظم الدول النفطية وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول(1-6): تطور نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة لأهم الدول النفطية خلال الفترة"2004-2007 " الوحدة%

الدولة	2004	2005	2006	2007	المتوسط الحسابي
السعودية	72,5	78,57	82,05	82,25	78,84
روسيا	21,31	31,05	50,67	39.14	35,54
الإمارات	73,83	75,01	76,72	70,33	73,97
إيران	59,21	48,18	44,03	36,78	47.05
الكويت	80,39	68,42	72,13	90,36	77,82
النرويج	27,63	32,16	34,91	31,43	31,53
المكسيك	36,62	37,44	37,89	35,58	36,74
الجزائر	66,08	37,44	37,89	35,58	36,74

المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من قاعدة بيانات لصندوق النقد الدولي للفترة 2004-2007
على الموقع:.www.imfrag/eternel/data الاطلاع 10-11 -2016

تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي للإيرادات العامة في معظم الدول النفطية وهذا ما يظهره الجدول حيث تراوحت نسبتها في كل من السعودية، الكويت، الإمارات ،الجزائر بين % 78,84 و % 72,06 ، وهي نسب تبين مستوى التأثير الكبير للمداخيل النفطية على استقرار وتوازن الموازنة العامة في هذه الدول، وفي المقابل تراوحت نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة في كل من إيران، روسيا، المكسيك، النرويج ما بين 47,05 %و % 31,53 وهي نسب مهمة رغم أنها منخفضة قياسا بباقي الدول مما يعني أن تأثير النفط على الموازنة العامة في هذه الدول يكون أقل بالمقارنة مع الدول السابقة الذكر.

إن حجم مداخيل الصادرات البترولية يتحدد أساسا بمستوى الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية التي ترتبط بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية، مما يعني أن الموازنة العامة في معظم الدول النفطية تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي، وباعتبار أن تمويل وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة،فإنه يمكن الجزم أن أداء القطاع

1 بوفليح نبيل ، المرجع السابق،ص 122.

النفطي يعد المحدد الرئيسي لمدى استقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الدول النفطية ما يزيح صفة التمتع باستقلالية القرار الاقتصادي لهذه الدول.

تأثير النفط على ميزان المدفوعات: يظهر تأثير النفط على ميزان المدفوعات من خلال تأثير مباشر على الميزان التجاري حيث تشكل الصادرات النفطية نسبة هامة من إجمالي صادرات الدول النفطية وهو ما يبينه الجدول الموالي:

جدول (1-7):تطور نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات لأهم الدول النفطية للفترة 2004-2007

الوحدة %

الدولة	2004	2005	2006	2007	المتوسط الحسابي
السعودية	86,17	88,06	87,84	86,15	87,05
روسيا	54,69	61,07	62,84	61,68	60,07
الإمارات	44,49	41,75	41,85	33,68	40,44
إيران	82,84	83,4	81,13	83,51	82,72
الكويت	92,35	93,82	94,86	94,03	93,76
النرويج	46	49,25	49,71	46,16	47,78
المكسيك	12,6	14,89	15,6	25,81	14,72
الجزائر	98,13	98,27	97,98	98,34	98,18

المصدر : من إعداد الطالب انطلاقا من قاعدة بيانات لصندوق النقد الدولي للفترة 2004-2007
على الموقع:.www.imfrag/eternel/data الاطلاع 10-11 -2016

تطغى الصادرات النفطية على صادرات معظم الدول النفطية باستثناء المكسيك وبدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة والنرويج ،وقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى في هذا المجال بنسبة تقدر ب % 98,18 كمتوسط خلال الفترة المختارة، تليها الكويت والسعودية وإيران بنسب قدرت بـ 87,05% -93,76% -82,72%- على التوالي،وهو دليل على مدى التأثير الكبير للصادرات النفطية على الميزان التجاري لهذه الدول ، إذ يتوقف استقرار وتوازن هذا الأخير على مستوى المداخيل الناتجة عن الصادرات البترولية والتي تحدد بدورها بمستوى أسعار النفط في الأسواق الدولية.

تعد المكسيك وبدرجة اقل الإمارات العربية المتحدة والنرويج من بين أهم الدول النفطية التي تتميز صادراتها بالتنوع ، حيث تمثل نسبة الصادرات البترولية % 40 من إجمالي الصادرات في الإمارات و % 47,78 في النرويج بينما لا تتعدى نسبة % 14,72 في المكسيك مما يؤدي إلى التقليل من فرص تعرضها للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية

يعتبر الميزان التجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات وبسبب ارتباط الميزان التجاري بالصادرات النفطية فإن وضعية موازين مدفوعات هذه الدول تتحدد أساسا بمستوى أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وكنتيجة لما سبق يمكن القول أن الدول النفطية تتميز عن غيرها من دول العالم بالخصائص الاقتصادية التالية:

عدم استقرار معدلات نموها الاقتصادي نتيجة عدم تنوع هيكلها الاقتصادي الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات مما يقلل من قدرة هذه على التحكم في معدلات النمو التي تخضع بدرجة كبيرة لتقلبات الأسواق العالمية للنفط.

اعتماد الهيكل التمويلي الداخلي والخارجي لمعظم اقتصادياتها على مداخيل الثروة البترولية مما يؤدي إلى زيادة فرص تعرض هذه الدول للصدمات الخارجية وبالتالي عدم استقرار كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات نتيجة ارتباطهما بتقلبات الأسواق العالمية للنفط

الفرع الثاني: تحديات إدارة السياسات الاقتصادية في البلدان النفطية

يتميز الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان النفطية بالتقلب وعدم الاستقرار، ويعود هذا التذبذب لعدم الكفاية الإدارية للثروة النفطية فيها، ضف إلى ذلك التحديات التي يتعين على البلدان النفطية مواجهتها والتي تتمثل في حجم الثروة النفطية الواجب ادخارها للأجيال القادمة ،وكيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مواجهة إيرادات نفطية غير مؤكدة ومتقلبة، وتفادي دورات الرواج والإخفاق وضمان تخصيص أمثل للإنفاق الحكومي بنوعيه الجاري والاستثماري، وفي الحقيقة فإن الوصفات المقدمة لمواجهة هذه التحديات بسيطة جدا من الناحية النظرية غير أنها تصطدم في كثير من الأحيان بواقع النظم المالية غير الشفافة، والخاضعة للتدخل السياسي بدرجة عالية[1] والتي تفتقر إلى نظام للتدقيق والموازنة يهدف إلى استغلال الموارد بصورة جيدة وتوفير المرونة المالية المطلوبة وتعديل الإنفاق وفقا لتغيرات الموارد وفي كل الأحوال فإن البلدان النفطية ملزمة بتحسين تحديات مستوى أدائها الاقتصادي ومواجهة تحديات تقلبات الإيرادات النفطية على المدببين القريب والبعيد[2].

المطلب الثاني اثر تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستهلكة

بدأت التقلبات الحادة في أسعار النفط في أواخر عام[3] 1973 ، ومنذ تلك الفترة و الأسواق النفطية العالمية تعاني من عدم الاستقرار الأمر الذي دفع بالدول المستوردة للبترول إلى تغيير استراتيجياتها اتجاه فكرة استغلالها للطاقة تغييرا يعد جوهريا بسبب التصدع في هيكلها التشغيلي، والتبعية غير المقبولة لاقتصادياتها في ذلك الوقت، ومن اجل الحد من الآثار السلبية الناجمة عن الارتفاع في أسعار النفط ، قررت الحكومات الأوروبية في ذات الوقت تنويع مصادر الطاقة، وتنويع مصادر شراء البترول و الغاز، وتم اللجوء إلى ما يسمى بالمحزونات النفطية كضمان لاستمرار التمويل من جهة و محاولة التحكم في أسعار الوقود الأحفوري من جهة أخرى، وقامت الحكومات الأوروبية بوضع قرارات تسمح بالاعتماد الكبير على الطاقة الكهربائية المنتجة من المفاعلات النووية ،وهذا رغم المعارضة الشديدة من شعوبها فعل سبيل المثال قامت فرنسا لوحدها ببناء 50 مفاعل نووي ثم رفعت هذا العدد إلى نحو 75 مفاعل ،تعمل الآن بكامل قدراتها وخلال فترة عشر سنوات فقط

---

1 ستيفن بارنيت، رولاندو أوسوسكي،" ما الذي يرتفع، لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها"، مقالة في مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ، واشنطن، المجلد 04 ، العدد 01 ، مارس 2003 ، ص 36- 38بتصرف

2 بن إيفيرت، ألان جيلب،" إدارة الثورة النفطية"، مقالة في مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، المجلد 04 ، العدد 01 مارس 2003 ، ص ص40- 43 بتصرف

3 خالد بن منصور العقيل ،رحلة في عالم البترول– قضايا بترولية دولية– ،ص 23 محمل من الموقع الالكتروني: http://www.mpmco.net/ar/view.aspx?cat=115 الاطلاع يوم 17-10-2016 .

1975- 1985 وهي تمد فرنسا بحوالي % 70 من احتياجاتها للطاقة الكهربائية ،وعلى نفس النهج سارت باقي الدول المستهلكة للنفط[1]

إن الشيء الملاحظ هو أنه كلما كانت تقلبات الأسعار باتجاه الارتفاع كان الأثر سلبيا على اقتصاديات الدول المستهلكة للبترول وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط[2] ،ومرد ذلك ربما إلى ارتفاع أسعار مصدر الطاقة الرئيسي في العالم يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبتالي ارتفاع أسعار المنتجات ومنه انخفاض القدرة الشرائية ، هذا ما يدخل الدول المستهلكة للنفط وفي مقدمتها الدول الصناعية الغربية في أزمات مالية، وضغط اجتماعي رهيب ،خاصة وأن استهلاك الفرد من الطاقة في هذه المجتمعات يتميز بالارتفاع الشديد.

جدول(1-8): ترتيب أهم عشر دول مستهلكة للنفط ونسبها من الاستهلاك العالمي الوحدة: ألف برميل يوميا

	الدولة	الاستهلاك اليومي	النسبة		الدولة	الاستهلاك اليومي	النسبة
1	الولايات المتحدة	19.11	19,7	6	البرازيل	3.24	3,2
2	الصين	11.20	12,9	7	روسيا	2.26	3,3
3	الهند	3.85	4,5	8	كوريا الجنوبية	2.45	2,6
4	اليابان	4.31	4,4	9	ألمانيا	2.35	2,5
5	السعودية	3.73	3,9	10	كندا	2.37	2,3

المصدر : إعداد الطالب انطلاقا من التقرير السنوي الخامس والستون 2014الصادر عن الشركة البريطانية بريتش بتروليوم، الموقع -wwww .bp.com/content/dam/pb/business-sites/pdfs/energy economics/statistical-review/pb-stats-review-2020-full-rport.pdf الاطلاع 10-11-2016

إن الارتفاعات المفاجئة و الحادة في أسعار النفط جعلت الدول المستهلكة للنفط تعيش قلقا شديدا بسبب تحويل معظم ثرواتها إلى فاتورة الحصول على مصادر الطاقة الأحفورية ،والتي لا تزال المصدر المهم و الأساسي لتغذية صناعاتها وتحريك عجلة الاقتصاد وتطوير التنمية لديها ،والتي أخذت في التنامي في الآونة الأخيرة ،وتدفع الدول المستهلكة للنفط حوالي 05 مليارات دولار يوميا لسد احتياجاتها من النفط، و مواجهة الطلب المتزايد خاصة في قطاع الصناعات ،وكذلك قطاع المواصلات[3] ، ونجد بأن الدول المستهلكة الرئيسية للنفط في العالم تسعى جاهدة لأجل ضبط التحكم في استهلاكها الطاقوي، ولكن نلاحظ على العموم بأن اقتصاديات الدول المستهلكة للنفط فشلت وإلى حد بعيد في معالجة التأثيرات الناتجة عن تذبذب أسعار

1 وليد نزهت، نشأة أسعار النفط الدولية وأبعادها على سياسة الدول، المؤتمر العلمي لدراسات نفط العراق أيام 20-21-22 على الموقع الالكتروني http://www.arab-oil-natural-gaz.com/studies/s_46.Htm الاطلاع 17-10-2018 .

2 خالد بن منصور العقيل ،المرجع السابق ، ص ص 23-24

3 عقيل العنزي،" الدول المستهلكة تقلق من تحول معظم ثرواتها إلى فاتورة مصادر الطاقة" ،جريدة الرياض السعودية ، العدد 14513الصادرة يوم 19 مارس 2008 . على الموقع الالكتروني:
http// www.alriyadh.com/2008/03/19/article327146htmlariadh الاطلاع 16-10-2018

المطلب الثالث: تحليل تطورات أسعار النفط في السوق العالمية للفترة 1973-2015 :

لقد مرت الصناعة البترولية بتغيرات متلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار فيها، وقد صاحبت هذه التغيرات تطورات هامة في قواعد ومعاملات تسعير البترول وأسواقه، الأمر الذي كرس ميزة عدم الاستقرار للسوق النفطية، ومن خلال ذلك فإن موضوع السوق النفطية يعتبر من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض، إذ أن فهم معاملاته وإدراك أغواره من الصعوبة بمكان، الأمر الذي يصعب من عملية التنبؤ بأسعار النفط لتعدد المتغيرات المؤثرة عليه واختلافها بين متغيرات اقتصادية وغير اقتصادية، و هذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: تحليل تطورات أسعار النفط للفترة 73-2000

لقد كانت تعتبر الشركات البترول العالمية الكبرى في هذه المرحلة احتكارها للتسعير هو أحد أهم عوامل استمرارها ودعامة حقيقية لإحكام سيطرتها على الصناعة و التجارة في العالم.

لم تكن أسعار النفط قبل 1973 تخضع لعوامل العرض و الطلب، إذ أن السوق كانت تحت احتكار القلة، فكان التسعير البترولي يخضع طوعا لمشيئة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركاتها التي كانت تسيطر على الجزء الأكبر من السوق البترولية ، كما أن هذه الشركات لم تكن تهتم بمسألة القيم النسبية لأنواع البترول ولا لموقعه الجغرافي بل أفرغت المفهوم الاقتصادي لمعنى السعر، إذ أنه كان سعرا وهميا الغرض منه دفع عوائد البترول لحكومات الدول المنتجة، وقد اخذ هذا التسعير عدة مناحي تاريخية نوجزها في :

بداية من السبعينات ،تجلت بوادر اختلال بين ما هو معروض من النفط في الأسواق العالمية وما هو مطلوب من قبل مستهلكيه، ساعدت هذا الأقطار المصدرة للنفط على المطالبة بزيادة في الأسعار المعلنة وزيادة الحصة الضريبية ،وبهذا فقد انتهى عصر النفط الرخيص(من 1 إلى 3 دولارات للبرميل)الذي ارتبط بالمنافسة بين الشقيقات السبع ، وبدأ عهد جديد أخذت فيه منظمة أوبك زمام إدارة العرض النفطي وتحديد الأسعار، ولقد أدت هذه التطورات الهامة في الصناعة النفطية ،و تداعيات حرب السادس من أكتوبر إلى أزمة نفطية عالمية حادة حيث ارتفعت أسعار الزيت الخام من 3.1 دولار للبرميل الواحد كمتوسط لسنة 1973 إلى أكثر من 10 دولار للبرميل في سنة 1974 ، في حين اعتدلت هذه الزيادة خلال الفترة 1974 إلى سنة 1978 فكان تزويد السوق بالبترول منتظما وبأسعار حقيقية، ثم عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات أثر الحرب العراقية - الإيرانية(حرب الخليج الأولى)لتصل إلى مستوى 36 دولار للبرميل سنة1980 مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية، وقد حافظت الأسعار على حاجز 30 دولار للبرميل حتى سنة 1982[1]

إن التحول الذي شهدته السوق العالمية للنفط خلال عقد السبعينات من القرن الماضي من سوق تتحكم فيها الدول المستهلكة إلى سوق تتحكم فيها الدول المنتجة أدى إلى إتباع الدول المستهلكة للبترول إستراتجية تهدف إلى خفض أسعار النفط، وذلك عن طريق عدة محاور رئيسية تمثلت أهمها في خفض اعتمادها على بترول دول الأوبك، والاحتفاظ بمخزون استراتيجي يمكن استخدامه عند ارتفاع الأسعار، وقد نجحت

1 ضياء مجيد الموسوي،" الأزمة الاقتصادية العالمية 1989-1986" ، دار الهدى، الجزائر ، 1990 ، ص- 13 14

هذه الإستراتجية في خفض أسعار النفط بسبب اختلال التوازن ما بين العرض والطلب على النفط، وغياب التنسيق بين الدول المنتجة، الأمر الذي أدى إلى انهيار أسعار النفط بصورة حادة عام 1986[1]

في ظل تسارع الأحداث والمتغيرات المؤثرة على العرض والطلب، وعدم وضوح الرؤية، انطبعت خلال السنوات الأولى من التسعينات على الساحة العالمية ككل حالة من اللا استقرار للأوضاع النفطية ، والتي أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية والعلاقات الدولية بصورة كبيرة، مما أثر على قوى السوق النفطية العالمية وبالتالي على مقدار السّعر النفطي؛ وقد كان من أبرز تلك التطورات انهيار المنظومة الاشتراكية وما تلاه من فوضى سياسية واقتصادية عارمة في مختلف جمهوريات الإتحاد السوفيتي المتفكك خلال 1991 - 1990 ، ألقت بضلالها على السوق النفطية من خلال تذبذب الإنتاج النفطي لهذه البلدان، وكذا نشوب حرب الخليج الثانية وما أدى إليه ذلك من اضطراب ساد السوق النفطية لفترة ليست بالقصيرة، وبذلك فإنه وبعد الارتفاع الطفيف في أسعار النفط خلال سنة 1990 والتي سجلت خلاله سلة خامات أوبك ما مقداره22.3 دولار للبرميل ، ليستمر سعر النفط في التآكل على طول الفترة 1991 - 1994 إذ انخفض إلى ما مقداره 15.5 دولار للبرميل سنة 1994 ، وعلى الرغم من انتعاش أسعار النفط خلال سنتي 1995 و 1996 ببلوغها مستوى 16.9و 20.3دولار للبرميل، عادت أسعار النفط للانخفاض بعد ذلك حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها خلال فترة التسعينات سنة 1998 بما يقدر ب 3.12 دولار للبرميل متأثرة بتداعيات أزمة جنوب شرق آسيا[2].

الفرع الثاني :تحليل تطور أسعار النفط للفترة 2008-2014

انخفضت الأسعار الاسمية خلال العام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة % 16.3 عن مستويات عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم بعد أحداث 11سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية، لتصل إلى 23.1 دولار للبرميل، غير أنها ما فتأت ترسم منحى تصاعديا خلال الفترة 2002-2008منتقلا من مستوى 24.3 دولار للبرميل خلال عام 2002 إلى مستوى 94.4 دولار للبرميل خلال عام 2008 ، أي بمعدل طفرة سنوي قدره % 25.38 في المتوسط مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث فترة الارتفاع المتواصل انتهت في بداية النصف الثاني من سنة 2008 وتلتها بعد ذلك فترة الانخفاض ولقد بلغ مقدار التغير في الأسعار الاسمية بين عامي 2002 و 2008 حوالي71 دولار للبرميل ، وبذلك فقد قفزت الأسعار إلى أكثر من أربعة أضعاف[3].

لقد سلكت أسعار النفط مسلكا غريبا خلال الفترة2008 -2011 ،أعقبه انهيار غير مسبوق، فبعد أن حقق السعر الاسمي للنفط أوبك 105.15 خلال النصف الأول من عام 2008، وبلوغ الطفرة ذروتها عند 131.2دولار للبرميل في جويلية 2008 ، لتنخفض في شهر ديسمبر لنفس العام إلى 38.6 دولار للبرميل، وقد واصلت أسعار النفط مستوياتها المنخفضة خلال الربع الأول من عام 2009بتسجيلها لمتوسط قدره 42.9 دولار لبرميل وذلك بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنه ومع بدأ ظهور مؤشرات تعافي الاقتصاد العالمي من

---

1 قصى عبد الكريم ابراهيم،" اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010 ، ص 136.

2 ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سبق ذكره، ص 18

3 براهيم بلقلة،" تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000-2009 ،مجلة الباحث، عدد 12 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013 ، ص9

تداعيات الأزمة العالمية الأخيرة بدأت أسعار النفط في الانتعاش ومواصلتها للمسار التصاعدي بحيث قفزت من مستوى 5.58 دولار خلال الربع الثاني من 2009 إلى مستوى 83.8 مليار دولار خلال الربع الأخير من عام 2010 ، لتستقر سلة أوبك عند مستويات تتراوح ما بين 100 و 118 بدءا من فيفري والى غاية شهر ديسمبر من سنة 2011[1].

إن الأثر الملموس على الأسعار العالمية لظهور وتسارع وتيرة إنتاج النفط الصخري لم يظهر إلا بعد منتصف 2014 ، وهناك سببان لذلك : الأول تمثل في نمو الطلب العالمي خاصة الآسيوي بقوة بين 2008 و 2014 والثاني حصول انقطاعات في العرض النفطي، خاصة أثناء2011 -2012 من ليبيا وسوريا ونيجيريا وإيران(بعد تشديد العقوبات الدولية)، كما ساهم انخفاض الصادرات الروسية من النفط الخام في نقص العرض، لذلك بعد انخفاضه إلى حوالي 42 دولار للبرميل في ديسمبر 2008 أخذ سعر النفط بالارتفاع تدريجيا حتى تخطى حدود 100 دولار برميل خلال الفترة 2011 حتى منتصف 2014[2].

منذ جويلية 2014 أخذ سعر النفط بالهبوط التدريجي ثم المتسارع، وخلال ستة أشهر انخفض سعر خام برنت من 112 دولار للبرميل في جوان إلى 62 دولار في ديسمبر 2014 ، ولقد أدت محصلة مجموعة من العوامل إلى هذا الهبوط - بالرغم أنها قد لا تفسر كامل سرعته شبه المفاجئة - أولها عدم نمو الطلب العالمي على النفط ليتناسب مع زيادة العرض ولقد بلغت الزيادة في العرض العالمي بين جوان وديسمبر 2014 حوالي 44.2 مليون برميل/يوم(معدل نمو سنوي % 5.4) وكانت أهم مصادر الزيادة في العرض هي الولايات المتحدة من خلال نفطها الصخري، ثم دول الأوبك ودول أخرى، أما العامل الثاني فيعود إلى أثر التوقعات، فمن ناحية الطلب ساد التوقع بتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم الطلب العالمي على الطاقة، ومن ناحية العرض استمر توقع الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري، ويتمثل العامل الثالث بارتفاع سعر صرف الدولار تجاه العملات الأخرى وهو عامل ذو أثر تخفيضي على الطلب، وبغية الحفاظ على حصصها في سوق النفط قررت دول الأوبك في اجتماع 27 نوفمبر 2014 بعدم تخفيض الإنتاج لإيقاف انخفاض الأسعار، ولقد ساهم ذلك باستمرار هبوط سعر النفط حتى وصل إلى 48 دولار للبرميل في مطلع2015 .

1 منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك، "تقارير الأمين العام، التقارير الشهرية لأسواق النفط، أعداد مختلفة من2000 -2008.

2 علي ميرزا،" اثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة"، ندوة" تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016 ، ص3

خلاصة الفصل الأول:

يؤثر النفط على اقتصاديات الدول النفطية بشكل يجعلها تتميز عن غيرها من دول العالم بمجموعة من الخصائص المشتركة، وأهم هذه النقاط المشتركة اعتبار النفط أهم هذه الموارد خاصة في الوقت الحاضر بعد أن أزاح الفحم عن المركز الأول الذي ظلّ يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية أو الشمسية أو العودة إل الفحم... الخ، بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة، وارتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول .

يشكل النفط المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى، فبدونه ستتوقف مصانع هاته الدول،اذ أصبح النفط بالنسبة للغرب الروح أو القلب النابض لصناعتها، لهذا أخذت الدول المستهلكة للنفط على نفسها العمل على تنسق سياستها البترولية الطاقوية للحصول على هاته السلعة الحيوية بطريقة منتظمة، وبأسعار مناسبة، مستخدمة في ذلك ضغوطها على الدول المنتجة للبترول، وهذا بتطبيق سياسات مختلفة، كإنشائها للوكالة الدولية للطاقة، في نفس الوقت تعمل على إيجاد بديل لهذا المصدر الطاقوي من خلال الأبحاث والدراسات في إطار ما يسمى بالطاقة البديلة أو المتجددة ، ولكن بشرط أن يكون بأقل التكاليف.

وإذا كانت سنة 1948 التي تحولت فيها الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المنتجين إلى أكبر المستوردين قد مثلت نقطة تحول الأنظار والبحث عن مواقع البترول "الذهب الأسود" ومن ثم الاهتمام بالمنطقة العربية، فإنّ الانتصار العربي سنة 1973 قد غيّر من معادلة سوق النفط العالمي منتقلا من سوق المشترين إلى سوق البائعين، حيث تمثّل دول أوبك أهم هذه الأطراف البائعة و المنتجة.

على الرغم من اختلاف المنظرين الاقتصاديين حول طبيعة السوق النفطية العالمية إن كانت اقتصادية بحتة أم أنها ذات طبيعة ازدواجية اقتصادية وسياسية، فإنّه يمكن القول أن التطور التاريخي لهذه السوق كان له آثار عميقة على تطور قطاع المحروقات العالمي .زد على ذلك، فإن لعبة التسعير كانت العصا التي تحرك هدوء الماء العكر، فقد تداولتها أطراف كثيرة من أجل بلوغ الإشباع التمويلي المطلوب ،أو التحكم في تغطية نفقات هذا المورد ،لذلك كانت أسعار النفط دائما في تذبذب مستمر .

إن ما يمكن فهمه، هو أن عملية تسعير النفط لم تعد في متناول الدول المنتجة كما كان الحال في عقد السبعينات،وإنما أصبح المتحكم الرئيسي فيها هو الطرف القادر على تخزين النفط، وتسويقه، والقابض على خفايا البورصة فيه،كما لا يمكن إهمال العوامل غير الاقتصادية و التي يعد العامل السياسي أبرزها.

من أجل كل ذلك تسعى الدول في الغالب إلى توفير هامش أمان تستغله لمعالجة الاختلالات الهيكلية بعيدا عن الصفة الريعية للاقتصاد .والجزائر واحدة من تلك الدول التي أصبحت لديها علاقة ارتباط تشابكية بين الاقتصاد الوطني و قطاع المحروقات ؛حتى بات تحديد و وضعيته استقراراً أو اختلالاً يتوقف على حركة أسعار البترول و عوائده ما جعله عرضة للصدمات الخارجية، وانعكس ذلك سلبا بالضرورة على المستوى المعيشي للأفراد. فيا ترى ما هي مواصفات السياسة الاقتصادية للجزائر ، وما هي أهمية الإنفاق الحكومي في هذه السياسة، خاصة وأنها تتعلق بالمواطن أساسا ؟ هذا ماسنتناوله في فصلنا القادم.

الفصل الثاني

الخطوط الارشادية الاساسية لتوجيه

الانفاق العام

تمهيد:

يَعتبِر الفكر المالي الكينزي النفقات العامة كأحد أهم دعامات الطلب الكلي والذي يشمل الطلب الإستهلاكي ،الإستثماري وطلب القطاع الخارجي، ومن ثم فإنه انطلاقا من قانون "الطلب يخلق العرض" فإن أي زيادة في النفقات سوف تؤدي إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي تبعا لما يسمى بـ"آلية مضاعف الإنفاق العام"؛ وفعالية سياسة الإنفاق العام تظهر جليا في الحالة التي يتميز فيها الجهاز الإنتاجي المحلي بالمرونة والكفاءة في الأداء بشكل يمكّن من تحقيق الاستجابة الكافية للعرض السلعي، فينعكس ذلك على الطلب الكلي ويعود بالإيجاب على معدلات النمو الإقتصادي، حيث أن زيادة النفقات العامة ينتج عنها دخول جديدة لفئة معينة من الأفراد، وبالتالي وعن طريق ميلها الحدي للاستهلاك تساهم في توليد دخول جديدة لفئات أخرى، وهكذا دواليك.

من أبرز السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول في التأثير على موازناتها العامة هي السياسة الانفاقية ، وأخذت هذه السياسة مكانتها منذ الأزمة العالمية لسنة 1929، حيث يتفق الكثير من الاقتصاديين في تحليلهم للسياسات الاقتصادية على أنها من بين السياسات الأكثر فاعلية في تحفيز النشاط الاقتصادي، ومع بداية هذا القرن ،وبعد الأزمة العالمية 2008 استعملتها الدول بشكل معاكس للتوسعية، من أجل تخفيض حدة عجز موازنتها التي تعاني منها جراء توالي و تواتر الأزمات، فمعظم الدول التي مستها الأزمة قامت بانتهاج السياسة التقشفية لتخفيض حدة العجز الكبير الذي تعاني منه.

يعتبر القطاع الحكومي طرفا مؤثرا في الوضع التوازني العام للدخل والناتج الإجمالي بتأثيره على المستوى العام للطلب الكلى، عن طريق أدوات السياسة المالية، ومن بينها الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري)، فيمكن للحكومة عن طريق التحكم في حجم الإنفاق الحكومي أن تنظم مساهمتها في الطلب الكلي بالشكل الذي يضمن وصول ذلك الأخير إلى مستوى الدخل الذي يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة .معرفة دور الحكومة في اقتصاد ما يمكن أن ينظر له خاصة من خلال أثرها التدخلي المباشر، متمثلا في إنفاقها الموجه عادة لإشباع حاجات عامة، وتختلف أوجه هذا الإنفاق ومن ثمة تتعدد آثاره على أداء الاقتصاد الوطني.

لذلك، سنحاول في هذا الفصل تشخيص أهم التوجهات الحديثة في ميدان رشاده سياسة الانفاق العام التي تمخضت عن الفكر الاقتصادي المعاصر، وما فرضه واقع تطبيقها، ويشمل ذلك طبعا تخطيطاً للموارد العامة، وتخطيطاً اكثر دقة للنفقات العامة، وتخطيطاً مقابلاً للقوى العاملة، ويتضمن هذا الهدف التخطيطي بعداً استراتيجياً، يحدد فيه البدائل وتحليلاتها مع ترتيب لاولوياتها من حيث الافضلية، وهو هدف مطلوب لأنه يساعد على ترشيد النفقات وكذلك ترشيد الطاقات المالية والبشرية.

انطلاقا مما سبق فإننا سنخصص هذا الفصل لتناول العناصر التالية:

المبحث الاول: موقع الانفاق الحكومي من السياسة المالية

المبحث الثاني: اثر سياسة الانفاق الحكومي على الاستقرار الكلي للاقتصاد

المبحث الثالث: اسس ترشيد الانفاق الحكومي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة

المبحث الاول: موقع سياسة الانفاق الحكومي من السياسة المالية

تعد سياسة الانفاق الحكومي جزءا مهما من السياسة المالية لما لها من تأثير واضح الملامح على تفعيل الطلب الكلي، وتعديا لذلك، فهي تبلغ من الاهمية مبلغ الاداة الفاعلة من ادوات السياسات الاقتصادية للدول التي تستخدمها لفرض الاستقرار الكلي على اقتصاداتها، وتشدد النظريات الحديثة في المالية العامة الى دراسة طبيعة الانفاق الحكومي وآثاره الاقتصادية حيث تختلف آثار هذا الانفاق تبعا لاختلاف طبيعة هذا الانفاق[1].

وقبل التطرق لسياسة الإنفاق الحكومي كآلية لتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، كان علينا التوطئة بإطلالة نظرية مفاهيمية لماهية الانفاق الحكومي، تقسيماته وأوجه انفاقه، وذلك لتحديد الوزن النسبي لهذا الاتجاه ضمن ادوات السياسة المالية.

المطلب الاول: الاطار النظري للإنفاق الحكومي

تم تحليل النفقة العامة من المنظور الاقتصادي التقليدي خلال القرن التاسع عشر في ظل هيمنة الدولة الحارسة باعتبارها تجسد سلوك استهلاكي فقط يقوم باستهلاك الثروات المحصلة عن طريق فرض الضريبة على الأشخاص، على اعتبار أن الدولة لا تتمتع بمهام إنتاجية فالدولة لم تكن تقدم إلا مهام إدارية و عسكرية، و لا تؤدي أي نشاطات إنتاجية، و بذلك لم تستحوذ دراسة النفقات العامة و تحليل آثارها الاقتصادية اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك؛ و لقد بدأ تخلي الدولة عن حيادها التقليدي مع توالي الأزمات الاقتصادية السياسية التي شهدتها المجتمعات الرأسمالية منذ بداية القرن العشرين، و مع تبني الفكر الكينزي توسعت نشاطات الدولة الرأسمالية لتمارس مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، متجاوزة بذلك نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة، فهي بذلك تتكفل بعبء إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة، من خلال تبني و تنفيذ مشروعات توفيراً للخدمات اللازمة لعملية التحول الاقتصادي، وأصبح تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة يعتمد بشكل كبير على زيادة حجم النفقات العامة لما تتمتع به من إنتاجية و فعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية للدولة؛ فما هو الانفاق الحكومي؟ وما هي اركانه ومعالمه؟

الفرع الاول : الانفاق الحكومي وأركانه

يقترن الى حد بعيد موضوع النفقة العامة بتطور دور الدولة الذي انتقل من الحيادية الى التدخل، ومن الحراسة الى استهداف بشكل مباشر المؤشرات الكلية للاقتصاد، وهذا ما نادى اليه الكنزيون على عكس ما عُرف عن الكلاسيكيين،وعموما وانطلاقا من اختلافات المفردات في التعاريف الاكاديمية للإنفاق الحكومي، نحاول ان نجمل اهم ما قيل عنه من مفاهيم لنخرج نحن بمفهوم اقتصادي عام وشامل الاركان:

في الاصطلاح، "الانفاق الحكومي عادة هو مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة بقصد اشباع حاجة عامة"[2] ؛

---

1 باهر محمد عتلم، "المالية العامة –ادواتها الفنية واثارها الاقتصادية"،مكتبة الاداب، مصر ، 1998، ص 71.

2 باهر مجمد عتلم، نفس المرجع السابق،ص 71.

وآخر:"الانفاق الحكومي يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواءاً من قبل الحكومة المركزة او الحكومات المحلية"[1] ؛

"النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة"[2] وهناك تعريف آخر للنفقة العامة"النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام، وذلك إشباعا لحاجة عامة"[3] ؛

من هذه التعريفات وأخرى يتضح لنا ان مفهوم النفقة الحكومية ينبني على ثلاث اركان اساسية تميزه:

الشكل رقم(2-1):المفهوم المصطلحي للانفاق الحكومي

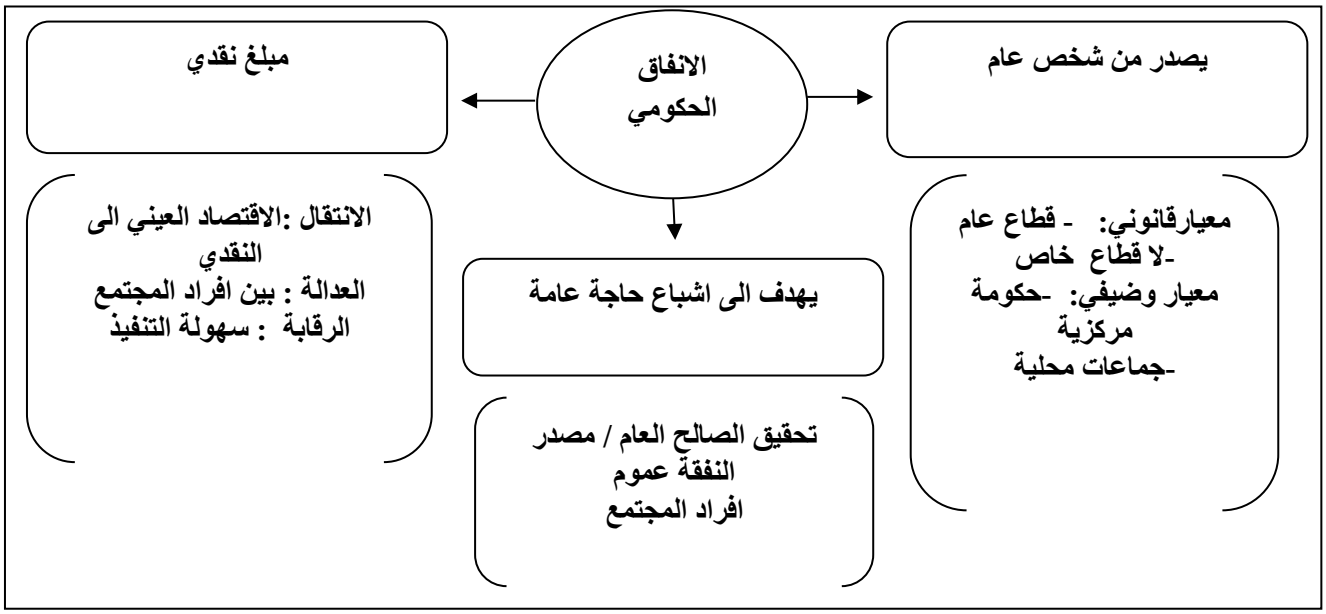

المصدر من اعداد الطالب انطلاقا من :وليد عبدالحميد عايب"الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-مكتبة حسن العصرية،بيروت ، لبنان، ط1 ،2010، ص ص101-103، بتصرف

من خلا ل الشكل السابق نقول: "إن الانفاق الحكومي هو اقتطاع نقدي يصدر عن الدولة بقوة القانون العام ، او جماعاتها الاقليمية بحكم الوظيفة، من اجل اشباع حاجات عامة عامة، وتحقيق مصالح مشتركة"

الفرع الثاني:تصنيف الانفاق الحكومي

لم تكن لتجد مسألة تقسيم النفقات العامة صدى واسع في ظل النظرية التقليدية، وذلك سبب الطبيعة الموحدة للنفقة العامة ولمحدودية دور الدولة، لكن ومع تطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي تنوعت النفقات العامة، وظهرت الحاجة إلى تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات مميزة تحتوي كل منها على النفقات التي تتصف بمميزات مشتركة وفقا لمعايير محددة قائمة على أسس واضحة المعالمغير اننا لن ندخل في تفصيل معايير التصنيف الادارية والوظيفية و.... ،

1 قدي عبد المجيد،"المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية وتقييمية-ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2006 ،ص179,

2 محمد الصغير بعلي، "**المالية العامة**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ،2003ص،23.

3 حامد عبد المجيد دراز، "**مبادئ المالية العامة**"، دار صفاء للنشر، عمان،1999،ص.381.

ونكتفي بمعايير تصنيف الانفاق الاقتصادية، وذلك على النحو التالي : [1]

- معيار التأثير في الدخل الوطني (الانفاق حقيقي/ الانفاق التحويلي)
- معيار الجهة الموجه إليها الانفاق الحكومي (انفاق جاري / انفاق استثماري)

الانفاق الجاري والإنفاق الاستثماري:

يستند تقسيم النفقات إلى الطبيعة الاقتصادية للنفقة العامة ، وآثارها في مختلف البنى الاقتصادية للدولة، حيث يعتمد على المهام والأعمال المتنوعة التي تقوم بها جميع إداراتها، وذلك بتوزيعها حسب القطاعات الاقتصادية، ويرمي هذا التقسيم إلى التفريق بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في الوحدة الإدارية، ففي كل منها نجد نفقات جارية(تسيير) ونفقات رأسمالية (تجهيز)، ويمكِّن هذا التقسيم من تسهيل وتبسيط التعرف على حجم النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية في الوحدة الإدار ية كل على حدى ما يدعم فكرة المتابعة والمراقبة القبلية والبعدية، كما أنه يهدف لتبويب عمليات الدولة المالية بحسب طبيعتها الاقتصادية إلى نفقات جارية والتي تتكرر بشكل دوري ويكون الهدف منها هو تسيير المرافق العامة، ونفقات رأسمالية والتي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية وتعرف بالنفقات الاستثمارية ويكون الهدف الأساسي منها هو زيادة الناتج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة ، ومن ثمَّ تنمية الثروة الوطنية؛ بشكل عام كل النفقات العامة المدرجة تحت التقسيم الاقتصادي تُخَصِّصها الدولة من أجل تحقيق أهداف اقتصادية بشكل رئيسي ، وعليه فإن هذا التقسيم يتيح لنا معرفة مقدار الإنفاق الرأسمالي من الإنفاق العام، ويظهر لنا درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ، وما تجدر الإشارة إليه أن هذا التقسيم يفترض وجود تقسيم إداري يتماشى معه.

إن ما يمكن التلميح اليه في هذا الجانب هو التأثير المباشر للإنفاق الجاري و الاستثماري على المعطيات الكلية للاقتصاد مثل التضخم ومستوى التشغيل ومعدلات النمو، من جهة اخرى يسمح لنا هذا التصنيف التعرف على توجه السياسة الانفاقية للبلد محل الدراسة، فإذا كانت النسبة العددية لصالح الانفاق الاستثماري فهذا يعطي انطباع صريح لتوجه البلد نحو دعم الانتاج، بينما لو كان الميل نحو الاهتمام بالجانب الجاري للإنفاق فهذا توجه سريع لتفعيل الطلب الكلي عموما [2] .

الفرع الثالث: اسباب ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي

إن ما يجدر الاشارة اليه بدايةً، هو أن زيادة الانفاق الحكومي لا تعني بالضرورة الزيادة الحقيقية للمنفعة المنجرّة عن هذا التغّير في الإنفاق، وبالمقابل قد يكون هناك منفعة مضافة حقيقية مطّردة مع زيادة الانفاق العام، يرجع هذا التضارب المفاهيمي عموما الى نوع السبب المرجِّح لهذه الزيادة، فهناك اسباب ظاهرية تعرف بانها زيادة الارقام المعبرة عن الانفاق الحكومي دون ان يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية

1 وليد عبدالحميد عايب"الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-مكتبة حسن العصرية،بيروت ، لبنان ،ط1،2010، ص107.

2 وليد عبدالحميد عايب، مرجع سبق ذكره،ص 110.

السلع والخدمات، اما الزيادة الحقيقية فهي تعبر عن زيادة الانفاق الحكومي مصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة[1].

إن المدخل العام الذي يبرر هذه الرؤية هو التزايد الفعلي والمفهوم لدور الدولة في الحياة الاقتصادية لها، وما يمثله الانفاق الحكومي حقيقة كأداة فاعلة في دواليب السياسة الاقتصادية، الامر الذي رقى بالإنفاق الحكومي من اطاره المالي الى مرحلة فرضه كسياسة مهمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وتلخيصاً للأسباب المؤدية لزيادة الانفاق الحكومي نقترح هذين المخططين:

الشكل رقم (2-2) :الاسباب الظاهرية لزيادة الانفاق الحكومي

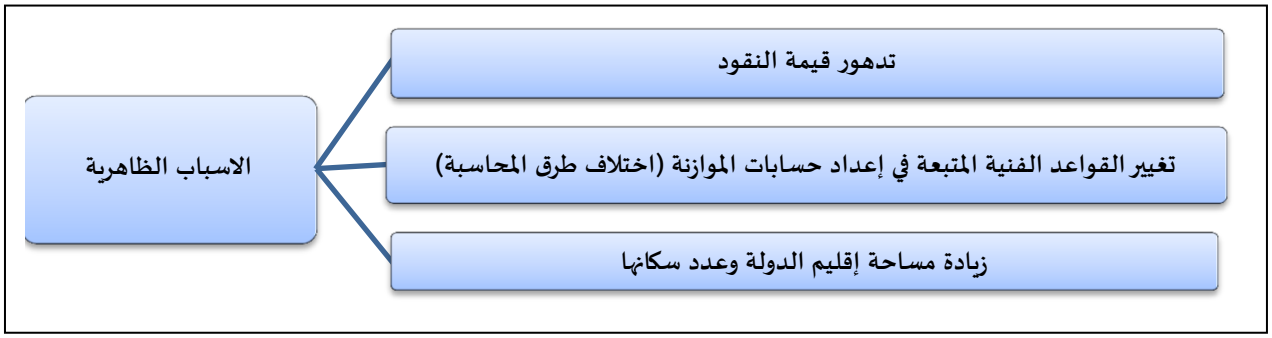

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من لحسن دردوري"سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014/2013، ص ص 48-49.

تؤدي الاسباب الظاهرية لزيادة ظاهرية للنفقات العامة، وهي زيادة مطلقة فقط في أرقام الإنفاق العام دون أن يرافقها زيادة في حجم السلع أو الخدمات المقدمة للأفراد، فهي زيادة رقمية لا تعكس زيادة في نصيب الفرد من الخدمات المقدمة من طرف الدولة[2]، ومثال ذالك:

- انخفاض القوة الشرائية للنقود نتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات، يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات النقدية التي تدفعها الدولة للحصول على السلع والخدمات اللازمة، حتى ولو اقتصرت على تامين نفس الكميات من الخدمات والسلع التي كانت تشتريها سابقا ومنه لا تعتبر الزيادة في الإنفاق العام زيادة حقيقية[3]؛
- اعتماد مبدأ وحدة الموازنة، وضم الموازنات الملحقة، والتخلي عن اجراء المقاصة بين النفقات والايرادات...،كل هذا من أنه ان يضخم ارقام الموازنة العامة بشكل كبير؛
- زيادة عدد الأفراد في قطر الدولة يعتبر عبءاً جديداً وإضافياً على الدولة فتزيد من نفقاتها جراء ارتفاع عدد السكان من أجل تغطية حاجاتهم وإشباع رغباتهم[4]، وهي زيادة رقمية ظاهرية لكونها لا تنتج جراء التوسع في أنواع السلع والخدمات المقدمة ولكن تنتج جراء مواجهة الطلب الإضافي على هذه السلع والخدمات؛

1 نوزاد عبد الرحمان،"المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"،دار المناهج، عمان، 2006، ص53.
2 عادل العلي ، "المالية العامة و القانون المالي و الضريبي"، اثراء للنشر و التوزيع ، الأردن،2011، ص 58.
3 زينب حسين عوض الله،"مبادئ المالية العامة "، دار الفتح للنشر ، القاهرة ، 2003، ص 65.
4 اعاد علي حمود، "موجز في المالية العامة والتشريع المالي"، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1989، ص53.

الشكل رقم (2-3) :الاسباب الحقيقية لزيادة الانفاق الحكومي

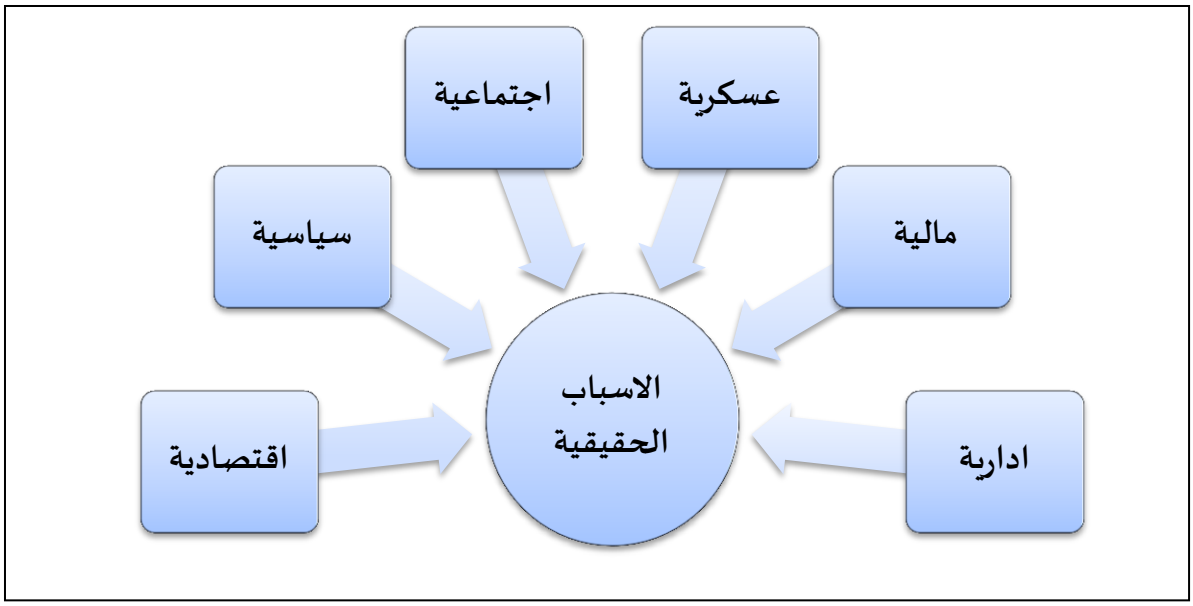

المصدر من اعداد الطالب انطلاقا من لحسن دردوري"سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2014/2013، ص ص 49-52.

تُجمِع الدراسات المتخصصة الى ان الاثر الحقيقي الذي مآله منفعة عامة حقيقية يعود لعدة اسباب كما اشار اليها الشكل السابق، وقد يهمنا هن الجانب المالي والاقتصادي -تبعا لطبيعة الموضوع-

- إن زيادة بسيطة في دخل الافراد ستؤدي الى المطالبة بمزيد من السلع والخدمات العامة، وهذا الشيء يؤدي الى نمو الانفاق الحكومي لإشباع هذه الطلبات[1]؛
- يمكن تقسيم الأسباب الاقتصادية إلى سببين رئيسيين وهما:

1- زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية :

يعتبر تدخل الدولة من أجل الحفاظ على توازن المؤشرات الكلية للاقتصادي، ودفع عجلة التنمية، من الأسباب الداعمة لزيادة النفقات العامة، فتطور النموذج الاقتصادى للدولة من الحياد إلى التدخل أدى بها لزيادة نفقاتها سواء على شكل إعانات أو على شكل إقامة مشروعات جديدة، يكون الهدف منها هو دفع الطلب الفعال إلى المستوى المطلوب من أجل تحقيق التوظيف الكامل.

2- نمو الدخل الوطني : تحاول الدولة -بالطرق المخولة لها قانوناً - زيادة دخلها الوطني بعدة طرق، منها:

- المقدرة التكليفية الوطنية والتي تستند بالأساس على الحصيلة الضريبية
- المقدرة الاقتراضية الوطنية سواء كان الاقتراض من مصادر داخلية أو مصادر خارجية

فمع زيادة الدخل الوطني تقوم الدولة بزيادة مشاريعها المختلفة، وتعتبر هذه الإيرادات تشجيعا للدولة على زيادة حجم نفقاتها.

1 حسين الوادي،"المالية العامة "،دار الميسرة للنشر، عمان، 2000،ص 126.

المطلب 2 : المنطلقات الاساسية لإعداد سياسة الانفاق الحكومي

ان ما يفرض الانفاق الحكومي كسياسة اقتصادية هو انه تعبير عن السلوك المالي للحكومات بهدف تحقيق مجموعة من الغايات، لعل ابرزها التأثير على مستوى التشغيل الذي له الاثر المباشر على منحنى الطلب الكلي ومنه الناتج المحلي الاجمالي، وفي هذا الإطار فإنه يمكن اقتراح بعض المبادئ العامة التي تعد مهمة بالنسبة لإعداد سياسة انفاقية حكومية ناجعة في ظل الآثار التي تفرزها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة بالنسبة للدول النفطية.

ويمكن النظر الى مهمة اعداد سياسة انفاقية ناجعة اقتصاديا من منطلقين هامين، يعبران عن مستوى التخطيط الاستراتيجي للدولة، وذلك من حيث الموارد والأهداف .

الفرع الاول: المنطلقات الاولى لإعداد سياسة انفاق حكومي في اطار البعد طويل الاجل

1) **التحكم في إدارة إيرادات النفط الضخمة:** إن حصر الإيرادات النفطية الضخمة والتفكير في ادارة مثلى لها يمثل اللبنة الاولى لبناء سياسة مالية مستقرة للدولة، ونقصد هنا دعم الأسس المالية من خلال خفض الإنفاق الجاري وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي، والتقليل من اعتماد الإنفاق على إيرادات النفط، وكذا تنسيق السياسة النقدية المتصلة بسعر الصرف، وكل ذلك تجنباً لآثار لعنة الموارد، والشكل الموالي يبين الاجراءات والاحترازات الاولى لحسن التحكم وإدارة الموارد المالية النفطية المتقلبة عموماً.

الشكل رقم(2-4): خطوات الادارة الحسنة والاحترازية للفوائض المالية النفطية

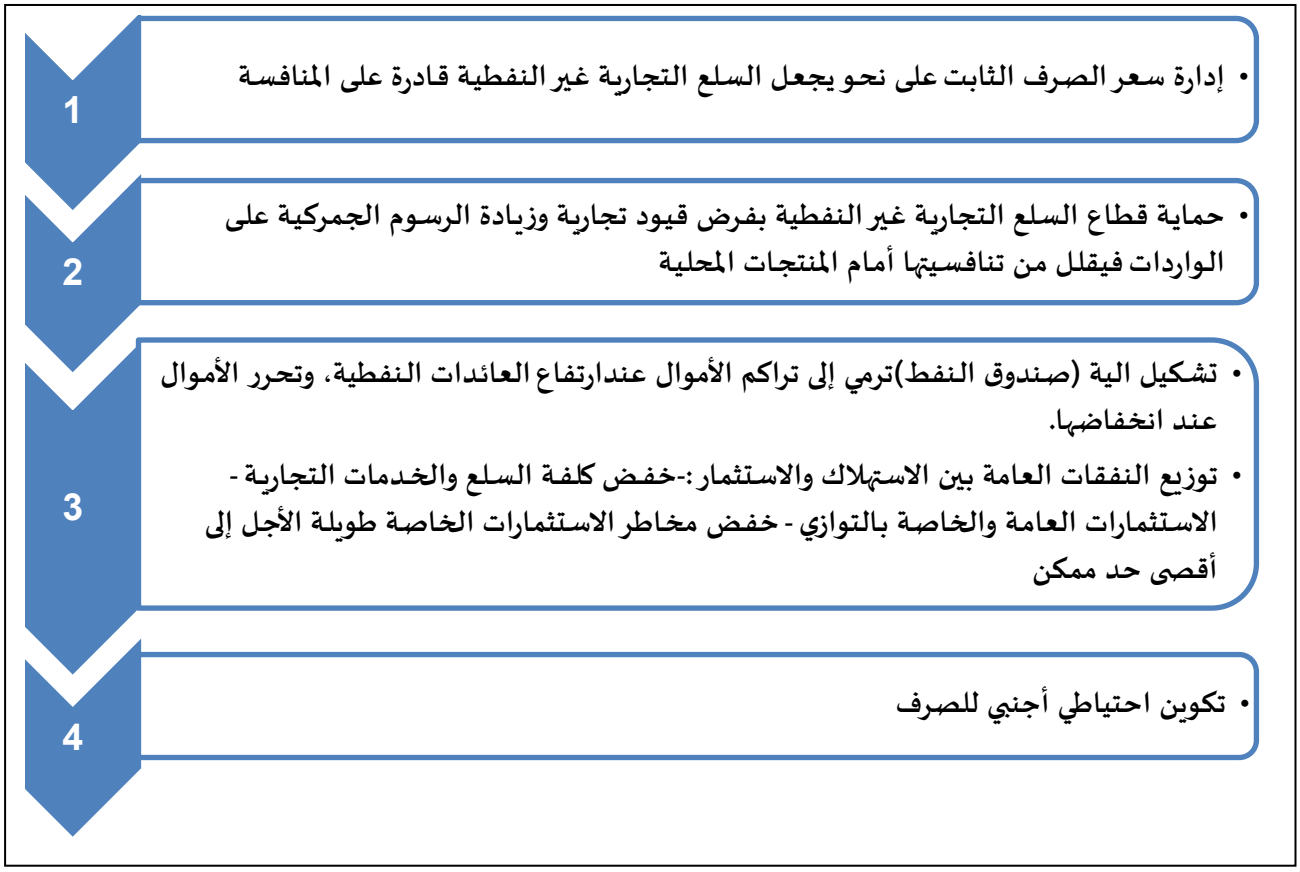

المصدر: انطلاقا من بلقلة ابراهيم،" سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، اطروحة دكتوراه ،غ م، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف، 2015/2014، ص ص 183-186 بتصرف

إن إتباع منهج يتسم بالشفافية في مجال المالية العامة يمكن أن يوفر الأساس السليم لتأمين الدعم لعام لاختيارات الحكومة الصعبة المعنية بالإنفاق، والتي أحيانا ما تدعو الحاجة إليها في الأجل الطويل، الأمر الذي من شأنه تعزيز كفاءة استخدام الأموال والحد من مخاطر السياسات الاقتصادية الكلية غير المستقرة، وزيادة الثقة في عملية إعداد الموازنة[1]، اضافة الى زيادة مساهمة التكنولوجيا والاستثمار في رأس المال البشري وغيرها من العوامل القائمة على المعرفة في الأجل الطويل.

2) المبادىء الرئيسية لتقييم المقدرة المالية للدولة

اتسمت عناصر الموازنة العامة في الدول المصدرة للنفط بوجود ارتباط قوي بين النفقات والإيرادات العامة، إذ أن مستوى الإنفاق كان يرتفع وينخفض، لكن ليس بنفس مقدار التغير في الإيرادات العامة، مما يوضح أن سياسة المالية العامة لهذه الدول عمدت الى ادخار جزء من الإيرادات غير المتوقعة وذلك تمهيدا لتقلب النفقات عند تراجع الإيرادات، بغية تحقيق نمو اقتصادي مستدام، غير أن هذه القرارات لم يكتب لها النجاح لمواجهة التحديات الطويلة الأجل، إذ ما فتأت ان دخلت في دورة اتسمت بعجز موازني نتيجة عدم التخطيط المناسب لمقدار النفقات والاستثمارات. ونتيجة الارتباط الشديد للنشاط الاقتصادي في القطاع الغير نفطي بالنشاط في القطاع النفطي فإن الهياكل الاقتصادية الحالية للدول العربية النفطية مرتبطة بالنفط، ولم تسفر جهود التنمية الحالية عن إحداث تغيرات ملموسة في هيكل توزيع الناتج تمهيدا لمواجهة التحديات المتعلقة بعدم اليقين في ثروة النفط، ونحاول ان نُجمل المبادئ الرئيسية لتقييم الموقف المالي من المنظور طويل الأجل في المخطط التالي التالي:

الشكل رقم (2-5) : المبادئ الرئيسية لتحديد الموقف المالي للدولة

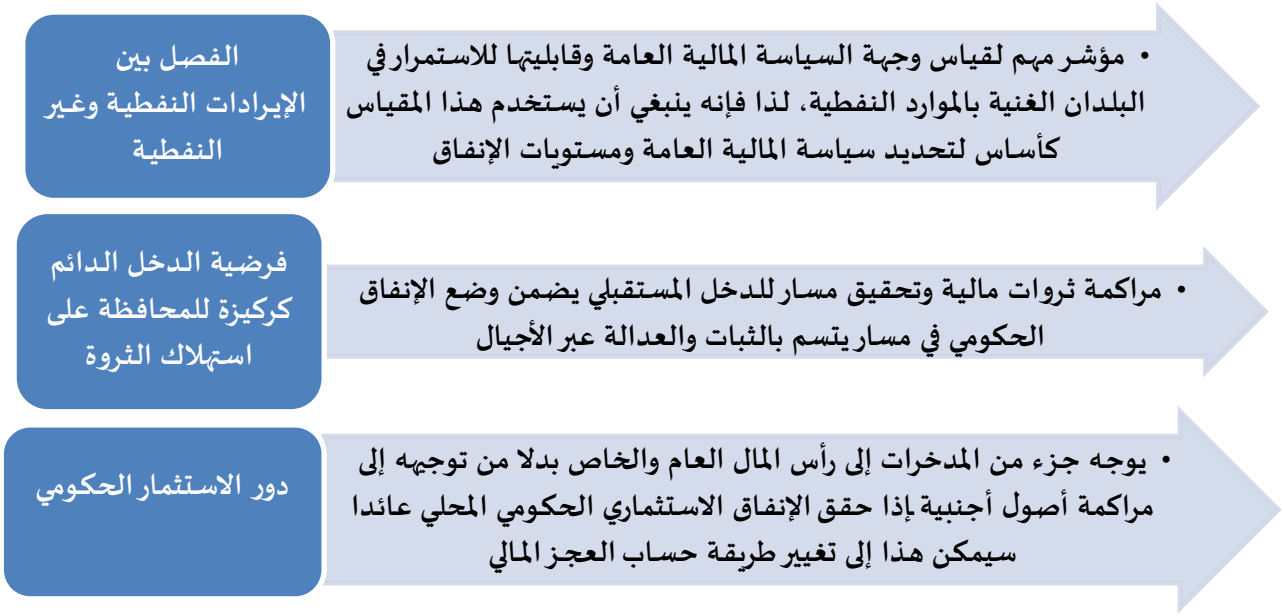

المصدر: انطلاقا من بلقلة ابراهيم،" سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"،نفس المرجع السابق، ص ص 183-186 بتصرف

1 صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية الموارد،تقرير شهر افريل2007، ص4 ، متوفر على الموقع : www .imf.org

عموما يوفر هذا التقلب في اسعار النفط حافزا محركا للحكومات لتكديس مخزونات إضافية من الموارد المالية أكبر مما توصي به فرضية الدخل الدائم، وذلك كدافع تحوطي للادخار لمواجهة عدم اليقين المرتبط بتقلب إيرادات الموارد النفطية، ولكن الصعوبة تكمن في المعري والقواعد المطبقة في احتساب الادخار، وهنا نسلط الضوء على احتمال أن تخفض صدمة ما قيمة احتياطات النفط المتبقية إلى الصفر، فمثلا يمكن أن تفضي إنجازات تكنولوجية إلى مصادر بديلة للوقود أكثر فاعلية ومردودية بالنسبة للتكلفة[1] وهذا هو التحدي الذي تواجهه السياسة المالية في الدول النفطية ، وبالتركيز على الأجل الطويل فإن التحدي الأكبر بالنسبة لبلد منتج للنفط يتمثل في مدى الحكمة من استخدامه لثروته النفطية بدون تبديد لإيرادات النفط القابل للنفاذ، وبالتالي تقدير الطريقة التي يتم بها تخصيص ثروة الحكومة عبر الأجيال، وهذا التحدي يجب التصدي له عن طريق توجيه سياسة مالية تصون ثروة البلد من خلال تحديد مقدار الإيرادات المتحققة من النفط التي يجب إنفاقها، وادخارها، واستثمارها[2].

الفرع الثاني: المنطلقات الاولى لإعداد سياسة انفاق حكومي في اطار البعد قصير الاجل

توجد دلائل كثيرة على أن أسعار النفط تبدي تقلبات في الأجل القصير وتقلبات ضخمة في الأجل المتوسط، فقد تصاعد المتوسط السنوي لأسعار النفط بنسبة 30% تقريبا خلال الفترة 1995-1996 ،وهبط بنسبة 36% خلال الفترة1997-1998 ،ثم ارتفع إلى أكثر من الضعف في الفترة1999-2000 ،وانخفض بنسبة 35.38% خلال الفترة 2008-2009، وهذا ما يعطي صورة واضحة على إن الاعتماد على إيرادات النفط يفضي إلى تقلب في التدفقات المالية النقدية نتيجة تقلب أسعاره، مما يجعل المالية العامة عرضة لتأثير متغير خارجي متقلب يخرج الجانب الأكبر منه عن سيطرة واضعي السياسات.

إن ضعف استجابة المرونة الهيكلية للموازنة الحكومية لغالبية الدول النفطية يجعل هامش التصرف والحرية في انتهاج سياسته المالية أمر محدود للغاية، فنظراً لكون الجزء الغالب من موازنات هذه الدول يمثل نفقات جارية من رواتب وتحويلات... وغيرها، والذي يمثل حوالي 38%من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالنفقات الرأسمالية والتي لا تزيد عن 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وبذلك فإن مثل هذا الوضع لا يفسح سوى مجالا محدودا لمعالجة عجز الموازنة العامة بصورة فعالة، حيث أن تخفيض الإنفاق الرأسمالي في مثل هذه الظروف قد يؤدي إلى نتائج عكسية نظرا للحاجة في مثل هذه الأوضاع إلى المزيد من الاستثمارات المطلوبة لتحريك النشاط الاقتصادي المتأثر أصلا من تقليص الإنفاق العام[3].

لقد تطرقنا في الفرع السابق الى المبادئ الرئيسية لانطلاقة مالية للسياسة الانفاقية بالنظر الى البعد الزمني طويل الأجل والذي عبرنا فيه عن مؤشرات مالية عريضة، ومع ملاحظتنا أن فعالية السياسة الانفاقية الحكومية تتوقف على التوقيت السليم للربط بين تنفيذ هذه السياسة و المقدرة المالية للدولة، فإن هناك

---

1 ستيفن بارنيت ورولاندو أوسووسكي،" ماالذي يرتفع؟ لماذا ينبغي للدول النفطية أن تحافظ على مواردها"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ،40العدد ،1صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس ،2003 ،ص38.

2 يدرو رودريغيز، "دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج في عالم يسوده عدم اليقين -قضايا سياسة المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي-"، صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2011،ص32.

3 جاسم المناعي،" الاقتصاديات العربية على أعتاب الألفية الثالثة بين دروس الأزمات المالية وتحديات الإصلاحات القادمة"، صندوق النقد العربي، بيروت، 12-14ماي، 2001، ص 3.

مجموعة من الكفاءات التي على الدولة اكتسابها لانتهاج سياسة انفاقية سليمة وسلسة في المنظور قصير الاجل.

سنحاول ربط هذه المنطلقات في المخطط التالي :

الشكل رقم(2-6) : المنطلقات الاولى لإعداد سياسة انفاق حكومي في اطار البعد قصير الاجل

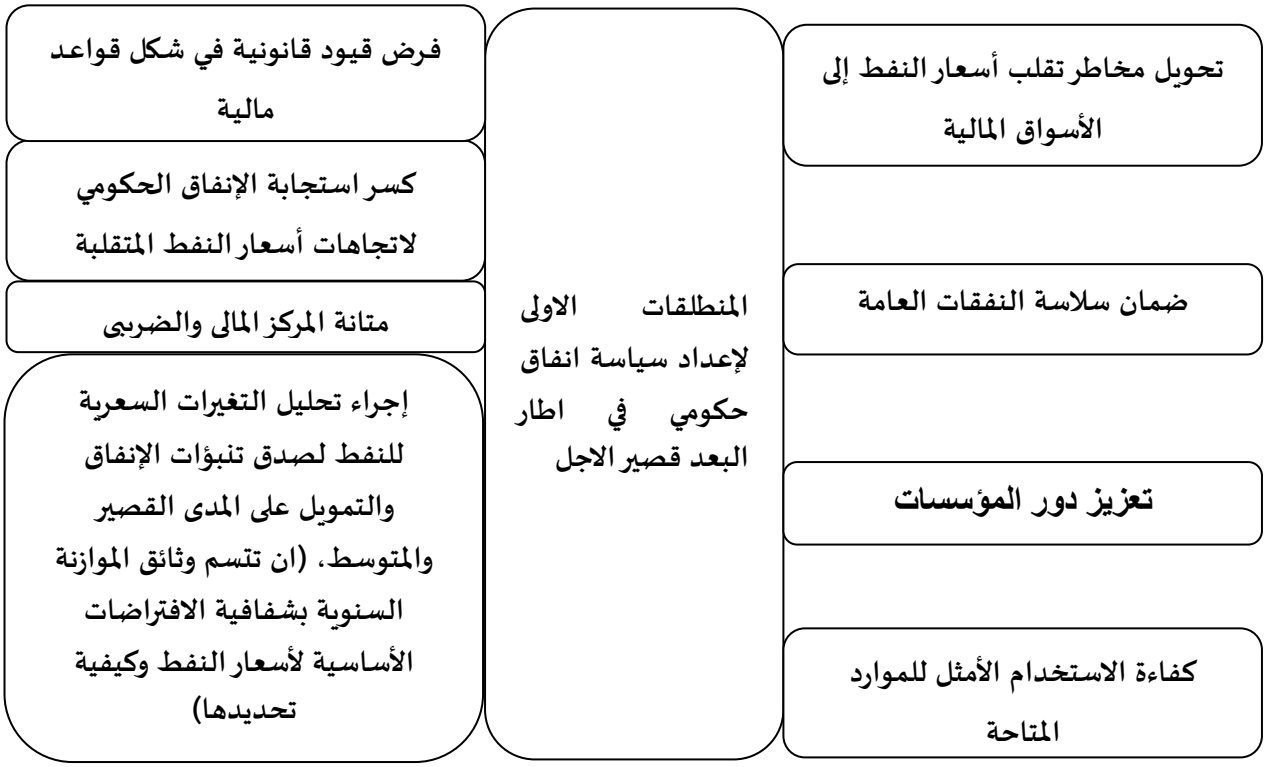

المصدر: انطلاقا من بلقلة ابراهيم،" سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، نفس المرجع السابق، ص ص 190-193 بتصرف.

عموما، فإن الشكل السابق يصيغ توليفة اولية لصياغة سياسة انفاقية في الامد القصير، الهدف الاسمى منها طبعا هو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي للدورة الاقتصادية، من خلال:

- ضمان سلاسة مساره في مواجهة تقلبات أسعار النفط، بدلا من جعلها ترتفع وتنخفض مع أسعار النفط، إذ تؤدي التغيرات الضخمة والغير متوقعة في الإنفاق إلى زعزعة استقرار إجمالي الطلب و صعوبة وضع خطط طويلة الأجل للاستثمار واتخاذ القرارات.
- تتمثل أهم العوامل المساعدة على متانة المركز المالي والضريبي في الانتقال من الاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية إلى مزيد من الاعتماد على الضرائب الداخلية، وتوسيع القاعدة الضريبية.
- ضمان القضاء على التحيز للسياسات المالية التوسعية خلال فترات الرواج النفطي وتوجيه الموازين المالية غير النفطية الحكيمة، وخفض العجز المالي غير النفطي على مر الوقت.
- تعرف القواعد المالية من وجهة نظر الاقتصاد الكلي بأنها مجموع الآليات المؤسساتية التي من المفروض أن تحكم صياغة و تطبيق السياسة المالية بشكل دائم، و تدعم هذه القواعد بسن تشريعات تحدد المسؤولية المالية لكل الاعوان الاقتصاديين.

✓القيام بتحويل الخطر من خلال أسواق البترول بواسطة إما العقود المستقبلية أو شراء التأمين ضد الانخفاض الواسع في الأسعار، وهذا التحوط يسمح بجعل تدفقات المداخيل الحكومية أكثر استقرارا و قابلية للتنبؤ، ويوفر الوقت الكافي للحكومة من أجل التجاوب مع أي تغيير، والتكيف معه بمرونة أكبر[1].

المطلب الثالث: سياسة الانفاق الحكومي والمقدرة المالية للدولة

تعتبر المقدرة المالية للدولة المحرك الرئيسي للتنمية والوسيلة الأولى المنظورة لإعداد سياسة انفاقية حكيمة، فحجم الإيرادات العامة هو من يحدد بشكل كبير مسار سياسة الميزانية عموما و السياسة الانفاقية خصوصا، لذلك وجب ان تعتمد الدول النفطية على هذا الجانب باعتباره يكتسي أهمية بالغة في الموازنة العامة للدولة بحيث تحاول تنمية إيراداتها وتنويعها من اجل أن تلبي وتساير احتياجات النفقات العامة.

هناك علاقة وطيدة بين الانفاق العام والاستثمار الخاص، وما يؤكد فعالية السياسة الانفاقية هو طريقة تمويل هذا الانفاق، حيث ان التأثير الانفاقي العام يكون مباشرا على سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، فإذا غاب العرض النقدي بارتفاع سعر الفائدة ادى بالضرورة الى ردود فعل مزاحمة للقطاع الخاص؛ من جهة اخرى فإن الاستثمار الحكومي الممول عن طريق الاقتراض تساهم في هبوط الكفاية الحدية لرأس المال بالنسبة للاستثمارات الخاصة[2].

من خلال الطرح السابق يتبادر الى إلى الاذهان السؤال التالي: ما هي محددات الحجم المالي الامثل للإنفاق الحكومي للدولة حتى تمكنها من زيادة او تخفيضه كلما استدعى الامر ذلك ضم الدورة الاقتصادية ؟ والإجابة عن هذا السؤال يمثل عاملاً حاسما في رسم اواصر السياسة الانفاقية، وعلى ضوئها تحدد تتقرر التصيصات المالية للقطاعات المستهدفة.

الفرع الاول: المقدرة التكليفية للإفراد (الطاقة الضريبية)

ونعني بها قدرة افراد المجتمع على تحمل العبء الضريبي، والعلاقة هنا علاقة طردية فكلما زادت الحصيلة الضريبية زاد الرافد الانفاق للبلاد، حيث لا يخفى ان الضرائب في عصرنا الراهن تعتبر من أهم موارد الدولة على الاطلاق حيث تمول ثلاثة أرباع الانفاق الحكومي في الدو المتقدمة ، وتشكل نسبة الايرادات الضريبية في تكوين الدخل القومي في بلدان السوق الاوروبية المشتركة ما بين 35%- 45% [3] .

تُعرَف الطاقة الضريبية على انها المقدرة التكليفية القومية او العبء الضريبي الامثل الى قدرة الدخل القومي على التحمل الضرائب او انه تمثل الحدود القصوى للايرادات التي يمكن تحصيلها من خلال الضرائب بنظر الاعتبار حجم الناتج القومي الاجمالي وهيكله ومقدار النفقات العامة ومستوى انتاجيتها، مع مراعاة مقدرة الافرادعلى دفع الضرائب وقدرة الحكومة على جبايتها وتحصيلها[4]، وبصورة مباشرة اقتطاع

---

1 INTERNATIONAL MONETARY FUND, "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", IMF Working Paper , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 2007, P:8.

2 سامي خليل،"النظريات والسياسات المالية والنقدية"، كاضمة للنشر، الكويت، 1982، ص 472.

3 رامي زيدان ، "حساسية النظام الضريبي السوري"، مجلة المجتمع والاقتصاد ، سوريا، 2007 ، ص 97.

4 هاشم محمد العركوب،محمد سامي،"الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للفترة 1980-2002"، مجلة تنمية الرافدين،مجلد 28،عدد82، تصدر عنكلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق،2005، ص 141.

الضريبة دون ان تؤدي الى اثر اقتصادي سلبي، ولغرض الوصول الى اقصى حصيلة ضريبية مرضية وبيان لافر يوضح ذلك التالي :

الشكل رقم(2-7) : الحصيلة الضريبية المثلى عند مستوى القدرة التحمّلية للدخل

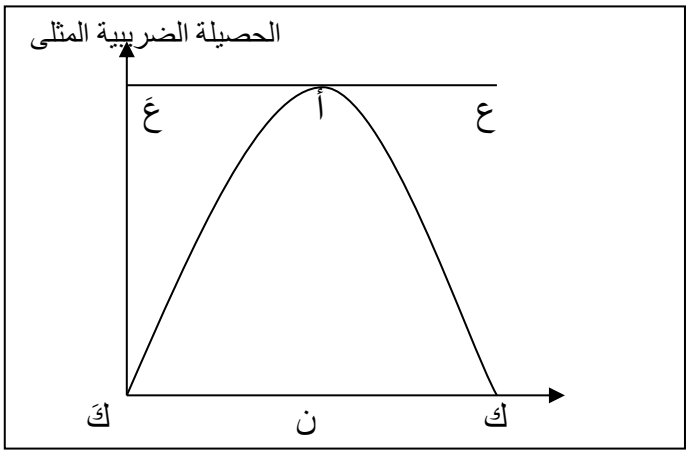

المصدر: عبد المجيد قدي،"المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية وتقييمية-ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2006 ،ص 100.

في الشكل السابق يمثل (ع عَ) المستوى الامثل للحصيلة الضريبية القصوى في حدود المقدرة التحَّملية للدخل الممثلة في المنحنى (ك كَ) ، والنقطة أ نقطة تماس اقصى حصيلة و اعلى مستوى من المقدرة التحملية تمثل الحصيلة المثلى للضريبة والتي تقابل احسن مقدرة تحملية للدخل[1].

والنتيجة التي نخلص اليها هي من هذا البيان ان هناك حصيلة ضريبية مثلى لا يجب ان تتجاوز الحدود المثلى للمقدرة التحملية للدخل، غير ان هذه الحقيقة لا تنطبق تماما على كل الدول فمثلا نجد ان الحصيلة الضريبية لا تعكس تماما الطاقة الضريبية ويرجع ذلك الى:

- حجم الدخل: حيث انه كلما زاد حجم الدخل القومي كلما امكننا اقتطاع نسبة اكبر منه بالتالي تزداد الطاقة الضريبية[2] اما العكس فيزيد العبء الضريبي.
- سياسة الانفاق الحكومي: فإذا كانت موجهة نحو الاستثمارات الانتاجية فإن الدخل سيزداد وبالتالي فإنه سيتحمل العبء الضريبي بسهولة[3].

الفرع الثاني : المقدرة الإقتراضية للدولة

يُعدّ الادخار العام اهم وسيلة لتدعيم المقدرة الافتراضية للدولة، ففي هذا الاتجاه تسعى الدولة الى امتصاص المدخرات المالية الداخلية (افراد او مؤسسات) و ذلك بطرح سندات حكومية، و هنا يكمن الشق الثاني المهم لقدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة، وللوصول الى اقصى اقتراضية ممكنة يجب على الدولة ان تعتمد على المعيارين التاليين:

1. **حجم الادخار الفردي:** من اجل توفير الايرادات المالية المطلوبة لتقوية السياسة الانفاقية المرجوة يجب على السلطات المخولة ان تسعى لتحفيز الاقبال على السندات الحكومية المطروحة ، وهذا الاقبال

1 نوزاد عبد الرحمان،مرجع سابق، ص 48.

2 مصطفى حسين المتوكل،محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية"مركز الامارات للدراسات والبحوث،2000، ص 82.

3 عارف دليلة ،" عجز الموازنة وسبل معالجتها"، جمعية العلوم الاقتصادية، سوريا ،1998، ص 8.

مرهون بمستوى الادخار الفردي، ويبنى هذا على مجال الثقة بين المواطن والدولة من جهة وانحياز الفرصة البديلة من جهة اخرى.

2. **قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص:** ان محاولة الحكومات الى تحييد ميول الافراد الى سنداتها يصطدم بعائق عدم قدرتها المنافسة للقطاع الخاص في ضل تعاظم نشاط هذه الاخيرة في الاسواق المالية، وهذا بالنظر الى ارتفاع مستويات معدلات الفائدة لديها مقارنة بالعوائد المترتبة عن السندات الحكومية، لذلك على الدول والحكومات مراعاة ها الجانب قصد ضمان جودة -ان صح التعبير- السندات الحكومية حتى تكون في مستوى التنافس .
3. **المساعدات الدولية:** ان انخفاض النشاط الاقتصادي للدول الريعية بسبب ضعف الحصيلة الضريبية، وما يقابله من تدني دخول الافراد وأرباح الشركات، ما يهز القدرة الاقتراضية للدولة بداعي غياب الضمانات الكافية، كل هذا يعطي المساعدات الدولية دورا كبيرا، كايرادات مالية خارجية تساهم في تمويل النفقات العامة على القائمين بالسياسات الانفاقية تحميلها على شكل حسابات داعمة للنشاط الاقتصادي للبلاد[1]

من هذا المنظور على المخطط للسياسة الانفاقية اثبات الجانب المالي لتمويل بنود هذا الانفاق والحفاظ على مستوى طلب يمكنه من من الحفاظ على التشغيل الكلي للاقتصاد وذلك بتفعيل الموارد الادخارية لتخصيص القدر الكافي لتكوين رأسمال في الناتج المحلي، وهذا بعيدا عن الفرض القائل بسلبية الزيادة في الادخار على مستوى الطلب الكلي، إذ يرى كينز ان الارتفاع في الادخار يؤدي الى تشكيل موارد معطلة ومن ثم انخفاض في الدخل القومي وهذا على اعتبار ان الادخار استهلاك مؤجل، وهذا ما أشار اليه الاقتصاديون فيما يعرف بلغز الادخار و الشكل يسمح بتوضيح ذلك.

الشكل رقم (2-8) : لغز الادخار والطلب الكلي

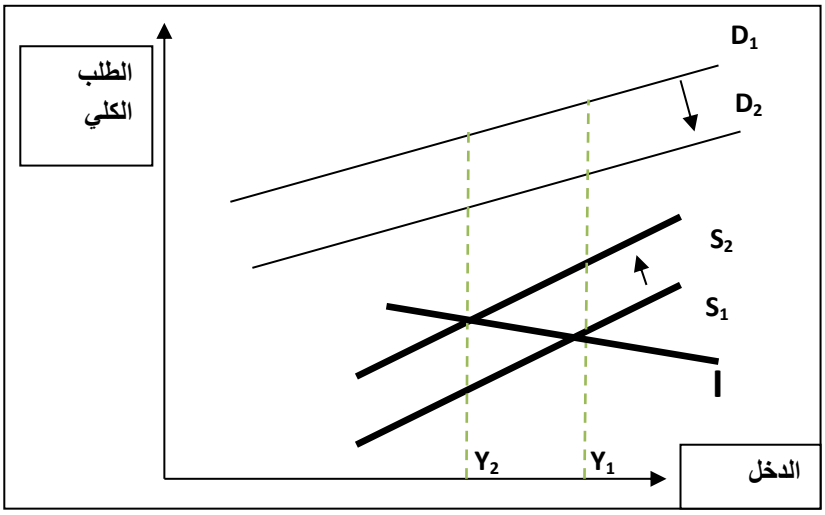

المصدر: جيمس جوارتيني،"الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص"،ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان،دار المريخ،السعودية،1999، ص 186.

1 Shenggen fen, Neetha rao ,"public spending in developing contries,trends determination and impact",international food research institute,discussion papers,N° 99,2003,p14

ان زيادة الانفاق تعطى بزيادة مقابلة في المنحنى S_1 الى المنحنى S_2 ، يصاحبه تدني في مستويات الطلب الكلي من D_1 الى D_2 (الشكل)، سببه تعطيل جزء من الاستهلاك لوقت لاحق بداعي الادخار والتحوط،هذه الحركية تبين انخفاض الدخل من Y_1 الى مستوى دخل Y_2 .

الفرع الثالث: :المقدرة التسييرية لفوائض الطفرة النفطية

بعد أن تكبدت معظم الدول النفطية عجوزات مالية خلال فترة التسعينات، انتقل التفكير جديا للاستفادة من الطفرات المحققة للفوائض المالية الناجمة عن الحركة الايجابية لأسعار النفط، وذلك بخلق حسابات مالية تراكمية في البنوك المحلية والخارجية بداية القرن الحالي، ومحاولة توجيه إدارة سليمة لهذه العوائد الضخمة، من خلال التوجه للادخار الحكومي على حساب التوسع في الإنفاق، وهذا في الحقيقة قد يثير الكثير من الاهتمامات والتساؤلات من متخذي القرار في الدول النفطية، حول كيفية خلق سياسة انفاقية حكيمة لإدارة تلك الفوائض، وذلك اخذا لعدة اعتبارات منها:

أولا: الاعتبارات المتعلقة باستخدام الفوائض المالية :

تواجه الدول النفطية في استخدامها واستثمارها للفوائض المحققة من إيرادات النفط عدة تحديات يجب أخذها بعين الاعتبار، والتي تتمثل في ضمان الاستقرار المالي لهذه الفوائض، وكذا تقديرها السليم لطاقة استيعاب اقتصادياتها لهذه الفوائض.

1-اعتبارات الاستقرار المالي لحسابات الفوائض المالية :انتقل تأثير تقلب الإيرادات النفطية الحاد ليطال الموقف المالي الحكومي-نظرا لما تشكله الإيرادات النفطية من حصة كبيرة للإيرادات الحكومية-والذي من شأنه أن يتسبب في عدم الاستقرار الكلي، وقد تكون هذه التقلبات الحادة إما قصيرة الأجل وهي التي تنتج عادة من تقلبات أسعار النفط، أو طويلة الأجل والتي تنشأ بسبب طبيعة المصادر الأولية المعرضة للنفاذ، مما يضفي المزيد من المعضلات والتحديات لإدارة الاقتصاد الكلي، ومن هنا تبرز مسألة كيفية إدارة الفوائض النفطية لتحقق أهدافها المتعلقة بتنمية الاقتصاد في الأجلين القريب أو البعيد على حد سواء[1]، وعموما تنحصر خيارات حكومات الدول النفطية في توظيف هذه الفوائض المالية في مسارين هما الاستثمار المحلي والاستثمار الخارجي، وذلك كما يلي:

•**المسار الاستثمار المحلي:** وتمثل في استخدام جزء من الفوائض المالية لتطوير البنية الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، ويختلف ذلك الجزء المستخدم للتنمية المحلية باختلاف البلدان واختلاف الظرف الزمني[2]، وقد يعاب على هذا الجانب غياب التخصيص لغياب الرؤية السياسية الانفاقية المرجوة هنا فيتعرض الاقتصاد المحلي قد يعرضها لتناقص الغلة، كما سيترتب على ذلك حدوث ما يعرف بظاهرة "الداء الهولندي" بسبب التوجيه الميتذل لقطاع على حساب اخر للضرورة الاجتماعية وإهمال المشاريع والاستثمارات ذات الإنتاجية العالية.

---

1 أحمد الحوشان، جون كوالز، "الفائض المالي السعودي، مصادره وأوجه استخداماته المحتملة، وآثاره في السياسة المالية الحكومية"، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، ،2009 ،ص236.

2 ماجد المنيف،"صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، ،2009 ص252.

•**المسار الثاني الاستثمار الخارجي:** ويتمثل في ادخار جزء من الإيرادات النفطية وتنميتها باستثمارها في أصول خارجية، ومن ثم إعادتها تدريجيا إلى الاقتصاد المحلي، ويعتبر تراكم الأصول المالية بهذه الصيغة مهما لاستخدامه في الأوقات اللازمة بغرض تحقيق استقرار الميزانية، إضافة إلى انه يعتبر الاحل الامثل للتقسيم العادل للثروة النفطية على الأجيال الحاضرة والقادمة؛ غير أنه من المساوئ المترتبة على هذا المسار هو انعدام الشفافية والمساءلة والحوكمة، علاوة على ما تمثله آثار تقلبات أسعار العملات والتضخم العالمي في القيم الحقيقية للأصول الخارجية، هذا إلى جانب حساسية الدول الغربية بشأن الصناديق المخصصة لاستثمار الفوائض النفطية، والتي من الممكن أن تعمد إلى الحيلولة دون امكانية استثمارها، إضافة إلى مخاطر التجميد أو المصادرة تحت أي دافع في أوقات النزاع[1] .

2-الاعتبارات المحيطة بتقدير الطاقة الاستيعابية :تعرف الطاقة الاستيعابية بأنها الاستخدام المنتج للتمويل المحلي والأجنبي داخل اقتصاد الدولة، أي توظيف الموارد المالية بكفاءة وفعالية في قطاعات الاقتصاد المنتجة[2] ويمكن التمييز عند الحديث عن الطاقة الاستيعابية لاقتصاد ما بين النظرة الإنمائية والتي نقصد بها مجموع قيمة الفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها بنجاح في اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، وبين نظرة ضيقة إلى الطاقة المذكورة حيث تعني طاقة الامتصاص المالية المستنفذة في المدفوعات الخارجية للاستيراد من مختلف السلع والخدمات، ويتعلق الأمر هنا بالبنية الاستيرادية التي تحدد حجم الامتصاص الوطني لمداخيل النفطية للدول النفطية[3] .

وعلى هذا فقد عُلم ضعف طاقة الامتصاص للعديد من البلدان النفطية في ظل الوفرة المالية المتولدة عن ارتفاع أسعار النفط، والتي تعتبر أكبر بكثير من المخصصات اللازمة لحجم اقتصادياتها -مع أن مفهوم القدرة الاستيعابية مفهوم حركي مرن ،تتسع مع تزايد الاستثمارات وما يرافقها من تطور- ، الأمر الذي يبرر التحري والبحث عن مواطن أخرى لاستثمار تلك الأموال، حيث تدفقت تلك الأموال إلى الخارج نحو الاستثمار المالي الريعي سواء لشراء السندات وأذونات الخزانة للدول الغربية أو في الإيداعات المصرفية بالعملات الأجنبية الرئيسية، كما اتجه جانب منها نحو الاستثمار العقاري ونشاط المضاربات، واتجه جانب منها نحو المساهمة في مشاريع إنتاجية أجنبية أو مشتركة.

والواقع أن التقدير السليم لحجم الطاقة الاستيعابية في الدول النفطية يتطلب ما يلي[4]:

أ-التمييز بين المدى القصير الذي قد لا تتحمل فيه الهياكل الأساسية للأجهزة الإنتاجية، تكثيف الاستثمارات على وجه يستوعب تلك الفوائض المالية المتراكمة، وبين المدى الطويل الذي يمكن أن يضم خططا متوسطة وطويلة الأجل لإقامة التجهيزات الأساسية، وتهيئة الهياكل الإنتاجية على وجه يقبل توسع كبير وتدريجي في الاستثمارات الإنمائية من خلال تقدير سليم لحجم الطاقة الاستيعابية لكل مرحلة.

---

1 أحمد الحوشان، جون كوالز، مرجع سبق ذكره، ص238.

2 عبد الخالق فاروق،" النفط والأموال العربية في الخارج"، مركز المحروسة، القاهرة، مصر، ،2002ص87.

3عبد القادر سيد أحمد،" توقعات الطاقة، الفوائض المالية والتنمية العربية"، معهد الإنماء العربي، بيروت، ،1979ص126.بتصرف

4 وجدي محمود حسين، "متراكم إيرادات البترول العربية بين سلبيات الحاضر وإيجابيات المستقبل"، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، العدد9، المملكة العربية السعودية، ،1983 ، ص.17-19 ، بتصرف

ب-النظرة الشاملة على مستوى جميع الدول النفطية وحتى الغير نفطية منها، من خلال الأهمية الحيوية للتعاون من أجل توطين تلك المدخرات في الاستثمارات المنتجة التي يمكن أن تخدم أهداف التنمية للبلدان النفطية وغير النفطية مجتمعة، وفي إطار خطة شاملة تدرس احتياجات تلك التنمية ومتطلباتها على المدى الطويل.

ان ما يمكن ان نستخلصه من خلال هذا المبحث، ان سياسة الانفاق الحكومي أداة فعالة في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في رفع النمو من خلال تفعيل الطلب الكلي والوصول الى التشغيل الكامل لعوامل الاقتصاد الوطني للدول النفطية، غير أن فعالية السياسة الانفاقية مرتبطة في تنظيرها بمجموعة من المبادئ والمنطلقات تحدد معالمها وحدودها، ومن جانب آخر مراعاة المقدرة المالية التقليدية والطارئة للدولة، وهذا ما يفرض نوعا من الحيطة والحكمة عند التخطيط ورسم سياسة الانفاق الحكومي.

المبحث الثاني :اثر سياسة الانفاق الحكومي على الاستقرار الكلي للاقتصاد

ان شرط التوازن بالنسبة لأي اقتصاد وطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء ما هو متاح من معطيات؛ ويشكل الإنفاق العام باعتباره سياسة اقتصادية الأداة المثلى في يد الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة المالية، ويؤكد الاقتصاديون على ضرورة احترام هدف كل إنفاق تم القيام به أثناء سير السياسة المالية ما يزيد من فعالية الإجراءات المرافقة لذلك[1]، الامر الذي يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أدواتها وأهدافها، ترمي الى تنظيم النشاط الاقتصادي الكلي.

في الغالب تسعى السياسات الاقتصادية لتوفير الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع، وهو الهدف الذي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق نمو مستمر للطاقات الإنتاجية، وتوزيع عادل للدخل، ومعظم دول العالم تسعى جاهدة إلى تحقيق هذه الأهداف رغم اختلاف السياسات المتبعة في هذا المجال،

في نفس الاتجاه وضع "كينز" النقاط على الحروف من خلال إقراره بأن السياسة الاقتصادية عموما تهدف إلى تحقيق مستوى جد عال من النشاط الاقتصادي بينما أكد N.Kaldor(1971) هذا الطرح بأن اقتصاد أي دولة يكون في حالة جيدة كلما كانت مساحة المربع أكبر من خلال محاولاتها في سبيل تحقيق معدلات هامة لرؤوس زواياه- ومن الصعب إن لم نقل من المستحيل تحقيق جميع الأهداف في وقت واحد.

ولهذا نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الآثار التي تحدثها سياسة الانفاق العام على أهداف السياسة الاقتصادية، وقد جمعها الاقتصادي " Nicolas[2] KALDOR 1908/1986 " في أربعة أهداف نهائية ضمن ما يعرف بالمربع السحري والتي تتمثل في:

- تحقيق النمو الاقتصادي ؛
- تحقيق التشغيل الكامل(محاربة البطالة) ؛
- الاستقرار في المستوى العام للأسعار(محاربة التضخم) ؛
- تحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات) ؛

المطلب الأول اثر سياسة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

من الطبيعي جدا تأثر مستوى الناتج المحلي الاجمالي بالتغيرات التي تطرأ على حجم الانفاق الحكومي، ويظهر عمق هذا التأثير من خلال زيادة حجم الموارد التي تجدد الطاقة الانتاجية لأي منظومة اقتصادية؛ فالإنفاق الاستثماري يعمل على تكوين رأس المال الذي ينعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي، اما الانفاق التحويلي فيساهم بقدر مهم في خلق توازن استهلاكي بين القطاعات.

هناك عدة عوامل تتحكم في فعالية السياسة الانفاقية، منها تباطؤ الطاقة الانتاجية في ظل ضعف التنافسية الخارجية، واشكال التمويل التي تعتمدها الدولة، لكن ابلغ عامل مؤثر على تطبيق هذه

---

1 Jérôme Bascher et Marie Niedergang, Une nouvelle partition des dépenses publiques, revus économie et statistique n°343, 2001,p74.

2 هو اقتصادي بريطاني ، درس الاقتصاد في جامعة برلين ، وشغل منصب أستاذ بجامعة لندن، و يعتبر من الكتاب المعاصرين المنتمين للتيار الكينزي من مدرسة كمبردج ، قام بتطوير أطروحته حول أهداف السياسة الاقتصادية ، وشغل كمستشار للحكومة البريطانية و للعديد من الحكومات في العالم ،

السياسة هو اثر مزاحمة القطاع الخاص الذي يفترض ان تكون هناك علاقة تناسب عكسي بين الانفاقين الحكومي والخاص في ظل الايمان بما يسمى التعادل الريكاردي[1]

الفرع الأول: تحليل اثر طريقة التمويل في فعالية السياسة الانفاقية على النمو الاقتصادي

حتى يؤدي الانفاق الحكومي وظيفته في الاقتصادات المختلفة ويسمح بتوسيع الطاقة الانتاجية فلا بد أن يوجه هذا الانفاق الى زيادة التكوين الرأس المالي [2]، هذا بالنظر الى الحالة الاقتصادية، ففي الكساد اين تكون مرونة عالية للجهاز الانتاجي ومنه وجود طاقات انتاجية غير مستغلة فإن زيادة الانفاق تؤثر بشكل سريع في الطلب الكلي،عكس الاقتصادات المتخلفة التي تتميز بجمود الجهاز الانتاجي؛ ومنه فإن تأثير حجم الانفاق الحكومي على مستوى الناتج يتوقف الى حد ما على المطابقة بين طريقة التمويل والحالة الاقتصادية على النحو التالي:

اولا: اثر التمويل عن طريق الدين العام المحلي في فعالية سياسة الانفاق الحكومي

قد يكزن التمويل المحلي محدودا وغير معدود في بعض الدول خاصة النامية منها، نظرا للصغر النسبي لأسواق رأس المال، واللا تنافسية لأسعار فائدتها _ يتخذ هذا المصدر التمويلي عدة اشكال كبيعٍ للسندات او الاقتراض من الجهاز المصرفي _ الامر الذي يولد توجها عاما نحو طرح السندات للعامة والاصدار النقدي، ما يسمح بزيادة تدريجية متسارعة للسيولة لدى الافراد نظير خلق دخول جديدة، وبطبيعة الحال فإن هذه الوضعية تنبئ بضغوط تضخمية على المديين القصير والمتوسط إذا لم يقابله بالضرورة فرض ضرائب تصاعدية، لذلك من المرجح ان تزيد فعالية سياسة الانفاق الحكومي كلما كان الدين الحكومي اقل[3].

قد يشفع لهذا النوع من التمويل التضخمي، ويعطيه طابع الايجابية اذا وجهت الدولة هذه القروض نحو مشاريع انتاجية، او لتهيئة قاعدية للبنية التحتية، غير ان هذه الايجابية محدودة بتوقعات المعدلات التضخمية لان فرض ثبات المعدلات التضخمية امر نسبي وغير مستمر، ما يفرض بشكل معاكس حدودا على حجم تمويل الانفاق الحكومي من خلال احجام الافراد عن حيازة اظافية للأرصدة النقدية في البنوك لزيادة تكلفتها.

ثانيا: اثر التمويل الاجنبي في فعالية سياسة الانفاق الحكومي

في حالة عدم كفاية المصادر المحلية فإن الدولة ستلجأ الى التمويل الاجنبي، والذي يتجلى في مظاهره الثلاثة[4]:

المنح: تتصف عموما بمحدوديتها، اذ تتخذ في شكلها غالبا معونات لمشاريع، او مرافقة لبرامج تكوينيةن او معونات سلعية .

---

1 تشير نظرية التعادل الريكاردي الى وقع سعر الفائدة في التأثير على اختيار القطاع الخاص، وهي المفارقة في استعانة الدولة للدين العام ورفع معدل الفائدة في الاجل القريب يعادله عبء ضريبي مستقبلي مما يفرض زيادة في المدخرات الخاصة الامر الذي يضعف الطلب الكلي الى حد ما

2 محمد حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، ط2،دار الميسرة،عمان، 2007،ص 144.

3 وليد عبدالحميد عايب"الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره،ص 130.

4 جودي سكارلاتا،قيصر حسن،"من قضايا سياسة الانفق الحكومي"،معهد صندوق النقد الدولي،1998،ص 16.بتصرف

القروض بشروط ميسرة:هي القروض التي تمنحها المنظمات النقدية الدولية بأسعار فائدة اقل من اسعار السوق مع سماحية زمنية مناسبة.

الاقتراض التجاري:تعتمد على تقييم البنوك للمقدرة الاقتراضية للبلد المضيف، وتخضع جاذبية الاقتراض من الخارج الى ثلاث امور يمكن اجمالها في سعر الصرف، معدل الفائدة، والظروف المالية للدولة المقترضة.

وكمثال على اثر الاقتراض الخارجي لتمويل سياسة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي فقد حصلت الدول النامية على كميات كبيرة من القروض الخارجية، تبعه نمو كبير لمستوى الانفاق بها، وظهور حالات عجز ملازمة لميزانياتها ما ألزم هذه الدول اللجوء للاقتراض من جديد لتغطية العجز الموازني الداخلي، والدخول في حلقة خدمة الديون وجدولتها- كرة الثلج- خلّف هذا مشاكل عديدة لهذه الدول اهها: انكماش النمو، ارتفاع للأسعار، وبطالة شديدة ادت اى اضطرابات اجتماعية وسياسية.

ثالثا: الأثر المالي للعائدات النفطية على سياسة الإنفاق العام

في ظل الزخم النفطي الذي شهدته الدول النفطية، كان يطفو على الساحة تساؤل دائم حول تسيير هذه الفوائض المالية الضخمة، فكان ما سمي بالصناديق السيادية لتثبيت ادارة هذه العوائد على النحو الذي يضفي استدامة بمعناها المستقبلي لخيرات هذه الدول، غير ان الذي حدث زيادة في الوفرات المالية ومنه زيادة في فوائض الموازنات العامة وارتفاع ملحوظ في حجم الانفاق العام ما لبث ان حول تلك الفوائض المالية الى عجوزات معضلة بسبب العوامل الخارجية المتحكمة في اسعار النفط وحجم انتاجه، ومن جهة اخرى انحصار توجه الايرادات النفطية للانفاق الاستهلاكي عوض خلق قاعدة اقتصادية متنوعة، او توجه تنموي سليم ،متوازن ومستديم، وهذا ما ابعد الفوائض المالية الناجمة عن الريع البترولي في معناها الحقيقي عن دفع الناتج المحلي الى النمو في الاجل الطويل.

الفرع الثاني: محددات فعالية سياسة الانفاق في النمو الاقتصادي

ان آثار الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي تتحدد من خلال عاملين، اولهما كفاءة تحول هذا الانفاق الى رأس مال منتج، وثانيهما هو التأثير على انتاجية الاعوان الاقتصاديين واستهلاكهم[1]، ومنه فإن التأثير هنا اما ان يكون على تكوين رأس المال الثابت، او على انتاجية عوامل الانتاج.

اولا: جانب العرض الكلي (انتاجية عوامل الانتاج)

يؤدي الانفاق الحكومي بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى زيادة المقدرة الانتاجية للاقتصاد وفقا لما يتوفر عليه من عوامل الانتاج[2]، تصاغ معادلة الانتاج بـ $Y=A.f(K,L)$

حيث: A:المعرفة المستخدمة في العملية الانتاجية،واستغلال رأس المال

K:رأس المال L:اليد العاملة التي ساهمت في العملية النتاجية

ويستعاض بدالة كوب دوغلاس للتعبير عن الصيغة التابعية للدالة السابقة : $Y = A.K^{\alpha}.L^{(\alpha-1)}$

ويضيف BARRO الى الدالة السابقة عنصر الانفاق دالا على ان النشاط الحكومي مصدر داخلي للنمو:

---

1 Santiago herrera, "public expenditur and growth" ,world bank,policy research working paper,N4372,2007,p2.بتصرف

2 احمد على البشاري،"السياسة الاقتصادية اليمنية-سياسة الانفاق العام-"،ط1،دار الطرقحي،اليمن،1990، ص23.

$Y = A.K^{\alpha}.L^{\beta}.G^{\lambda}$ ويمكن معرفة مساهمة الانفاق الحكومي في تشكيل دالة الانتاج من خلال استنتاج التغير النسبي للمعادلة ككل فيكون: $\Delta Y/Y = \Delta A/A + \alpha\ \Delta k/k + \beta\ \Delta L/L + \lambda\ \Delta G/G$

تشير المعادلة الى ضمنية اثر الانفاق الحكومي على الناتج المحلي، فالتغير النسبي للإنفاق في تناسب طردي مع التغير النسبي للانتاج، واقتصاديا يمكن حصر هذا التأثير في جانبي الانفاق الحكومي على النحو التالي:

- الانفاق الاستثماري ينعكس مباشرة على نمو الناتج الاقتصادي من خلال تكوين رأس المال
- الانفاق التحويلي يعمل على توجيه عناصر الانتاج بهدف احداث تنمية متوازنة
- الانفاق التحويلي الاجتماعي يساهم في رفع انتاجية العمل، وتطوير عوامل الانتاج

ثانيا:جانب الطلب الفعال

التحليل السابق كان يتركز على العوامل المؤثرة على فعالية سياسة الانفاق الحكومي من جانب العرض، اما من جانب الطلب الكلي والذي يمثل الانفاق جزءا مهما فيه، فيبدو جليا مدى تأثير الانفاق الحكومي في مستوى الناتج المحلي بالتأثير في المستوى العام للتشغيل وذلك انطلاقا اساسا من التغيير الحاصل على مستوى الطلب الكلي الفعال – وهنا مربط فرس الخلاف بين المدرسة التقليدية والحديثة-، ومنه وفي ظل ثبات مستوى الاسعار، يكون لدينا[1]: $C = a + by$ حيث : y مستوى الانتاج المعروض ، C الاستهلاك الحقيقي فإذا كان E مستوى الانتاج المطلوب ، و DA الاستثمار الحقيقي، فشرط توازن السوق هو : $E=Y$ ومن المعلوم ان المطلوب الحقيقي من الانتاج مبني على الاستهلاك والاستثمار الحقيقيين فيكون: $E = C+DA$ وبتركيب دالة الاستهلاك في دالة الانتاج المقرونة بالطلب الحقيقي فإن: $Y = a+by+DA$ يمكن ان نستخلص منها رياضيا العبارة التالية : $Y=\frac{a+DA}{1-b}$ حيث a مقدار ثابت تغيره النسبي منعدم،ويكون التغير ΔY يساوي الى : $\Delta Y=\frac{1}{1-b} \times \Delta DA$

من المعادلة الاخيرة يتجلى لدينا ان مستوى النمو في الناتج المحلي يتحدد من خلال التغير في الاستثمار الحقيقي، والذي يعبر عنه واقعيا بالإنفاق المستقل؛ ومعنى ذلك ان الانفاق الحكومي يؤثر على الطلب الفعال الذي بدوره يؤثر على الناتج المحلي.

الفرع الثالث: الاثار المتعلقة بالزمن لسياسة الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

سبق وان لمحنا الى الاثر المباشر لسياسة الانفاق الحكومي على نمو الناتج المحلي، إلا انه يجب الاشارة الى تفاعل المعطيات سابقة الذكر مع الزمن لتولد تأثيرا للاستخدام الكامل للموارد ومنها الى الدخل، وهذا ما يشير اليه كينز بأثر المضاعف للاستهلاك، وأثر المعجل للاستثمار ، ويمكن اظهار هذا الاثر في المخطط التالي:

1 وليدعبدالحميد عايب"الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره،ص ص139-140

الشكل رقم(2-9):مخطط توضيحي لأثر المضاعف والمعجل للإنفاق الحكومي

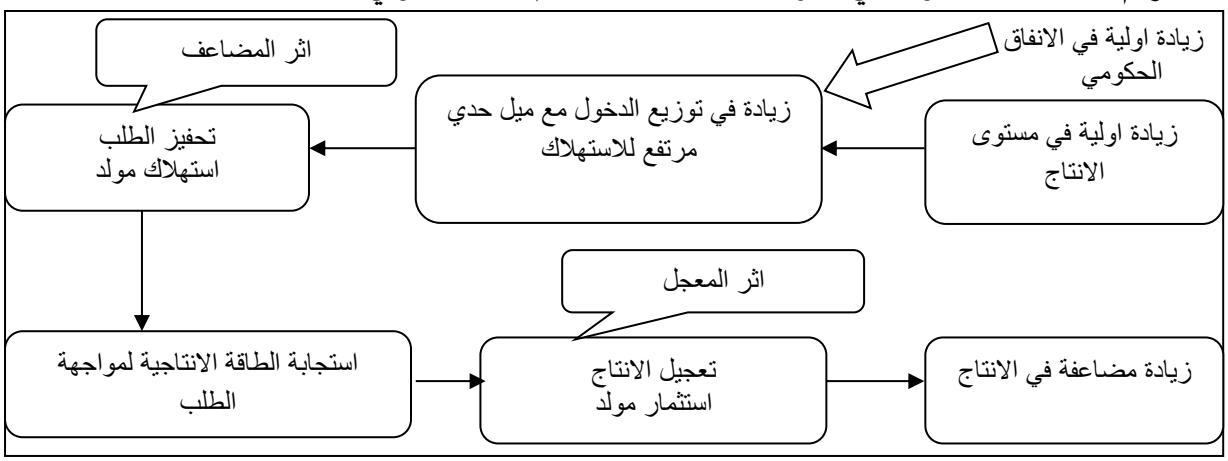

المصدر :نوازد عبد الرحمان،"المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"،دار المناهج، عمان، 2006، ص 66. بتصرف

يشرح المخطط ان الزيادة في الانفاق الحكومي وخاصة الاستثماري منه تؤدي الى ارتفاع في الدخول الموزعة ، ومع ميل حدي كبير للاستهلاك يتجلى في تحفيز الطلب على السلع والخدمات (بداية اثر المضاعف)، ويضطر المنتجون لزيادة الطاقة الانتاجية لديهم(اثر المعجل).

✓ **اثر طرق التمويل في فعالية مضاعف الانفاق على نمو الناتج المحلي:**في هذا الصدد يجب التلميح الى ان هناك عامل مهم يحكم فعالية المضاعف، وهو طريقة تمويل هذه الزيادات في الانفاق الحكومي، منها:

1. **تمويل الانفاق الحكومي عن طريق الضرائب:**

لنفرض ان لدينا اقتصادا مغلقا، كل عوامله ثابتة عدا الانفاق G ومصدره الضرائب T،فيكون الدخل على الشكل:$Y= G-T$، بحساب التغير فإن : $\Delta Y=\frac{1}{1-C}(\Delta G-\Delta T)$ ، هذا يعني انه اذا كانت الزيادة في الانفاق الحكوميΔGممولة بتغير مماثل في الضرائب ΔT $\frac{1}{1-C}$ فإن هذا التمويل لا يمارس اي اثر على الناتج الوطني.

2. **تمويل الانفاق الحكومي بالقروض:**

ان انخفاض نسبة الضرائب يتحول ضمنيا الى زيادة نسبية في دخول الافراد، ما يزيد في الطلب على السلع والخدمات، اضافة الى تفعيل ظاهر الادخار ومنه تكون معادلة التوازن : $S=I+(G-T)$ ، عندما $G=T$ لكن التغير الطفيف لT عن G سيحول المعادلة الى متراجحة على الشكل التالي: $S \leq I+(G-T)$ وهذا يقودنا الى المصادر الثلاثة لتمويل الاستثمار: القطاع الخاص، القطاع الخارجي، البنك المركزي.

✓ **اثر المعجل على النمو الاقتصادي:**يبين المعجل اثر تغير الاستهلاك على الاستثمار (المعجل=$\frac{\Delta \text{الاستهلاك}}{\Delta \text{الاستثمار}}$) ، وعلى هذا فإن الزيادة في الانفاق الحكومي تسمح بما تحدثه من زيادة في الاستهلاك بإحداث زيادة في الاستثمار بكمية اكبر[1]، ويتطلب هذا حضور رأسمال ثابت، ووجود طاقات انتاجية معطلة

ان الفكرة التي تبرز من خلال هذا المطلب هي انه اذا اخذنا بعين الاعتبار تقسيم الانفاق الحكومي الى جاري واستثمار فإنه من الواضح ان ليس للإنفاق الجاري اثر بارز على معدل نمو الناتج المحلي، عكس

1 محمد سعيد فرهود،"مبادئ المالية العامة"،منشورات جامعة حلب، سوريا،2004،ص133.

الإنفاق الاستثماري الذي له بالغ الاثر في تنشيط الدورة الاقتصادية، وذلك نتيجة لتحليلنا للآثار غير المباشرة لسياسة الانفاق الحكومي، والمتمثلة في مبدأي المضاعف والمعجل حيث افضينا الى وجوب توفر جهاز انتاجي مرن، مع افضلية مناسبة لطريقة التمويل.

المطلب الثاني:موقع سياسة الانفاق الحكومي من سياسات التشغيل

من اهم اهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة وسياسة الانفاق الحكومي بصفة خاصة هو تحقيق التشغيل الكامل، واهم ما يشار اليه في هذا الباب كبداية هو ان التشغيل الكامل لا يقصد به انعدام للبطالة بقدر ما هو اثبات لتوفر فرصة العمل لطلبيه ولكل من يرغب في الوضيفة؛ وتبرز هنا اهمية سياسة الانفاق الحكومي كعامل مساهم في تفعيل عوامل الانتاج، ورفع الموارد الاقتصادية للاقتراب من حالة التشغيل التام.

إن السمة المميزة للتحليل الكينزي هي اختلاف تحليل دالة العمل عن ما هو الحال في النظرية الكلاسيكية، حيث يفترض كينز في نظريته العامة ان العمال يرفضون حصول اي انخفاض في اجورهم النقدية من اجل تحقيق ارتفاع في مستوى التشغيل[1]، في حين يعتبر الكلاسيك ان البطالة بأنواعها ناتجة عن ميول الافراد للمفاضلة بين العمل والراحة (بطالة اختيارية)، ويتجه الكلاسيك لحل هذه المعضلة بتخفيض الأجور،اما التوازن في سوق العمل فيتم بصفة الية من خلال العرض والطلب على مناصب العمل، وهنا مكمن الخلاف إذ يرى كينز انه على العكس تماما فالعمالة مرتبطة بحجم الانتاج المطلوب، وتخفيض الاجور يقلل من الطلب الفعال من خلال الضغط على الحجم اللازم من الانتاج لإشباع هذا الطلب.

هناك علاقة مباشرة بين حجم الانتاج المرغوب فيه، وحجم العمالة الضرورية للحصول على هذا الانتاج تفرض هذه المفارقة زيادة في العمالة لتشغيل الجهاز الانتاجي؛ هذه المفارقة تجد لها تحليلا ثنائيا، فالبعض يرى ان السياسة الاقتصادية كافية لخلق مناصب شغل، ومحاربة البطالة، اما البعض الاخر فيقر بالصراع الاصولي بين التيارين الكلاسيكي والكنزي[2]، وهنا تطفو الى السطح مدى اهمية سياسة الانفاق الحكومي في التأثير على سوق العمل باعتباره جزءا هاما من الطلب الفعال؛ فما هي الية هذا التأثير؟ وما مدى فعاليته في رفع مستويات التشغيل وخفض معدلات البطالة؟.

الفرع الاول:آلية تأثير سياسة الانفاق على سوق العمل

ينطلق الفكر الكلاسيكي من توازن حتمي في سوق العمل تضمنه العمالة الكاملة ثم ينتقل الاثر الى الاسواق الاخرى، اما التحليل المالي الكنزي فيرى ان المحدد لحجم العمالة هو الطلب الفعال الناشئ عن تدخل الدولة من خلال الانفاق الجاري والاستثماري، هذا ما يبرز اهمية سياسة الانفاق الحكومي المنتهجة في تفعيل الطلب الكلي، الذي يؤثر بدوره على مستوى التشغيل، وتقوم هذه السياسة عموما بوظيفتين اساسيتين هما زيادة الدخل، والمحافظة على مستوى معين له للفرد في الدورة الاقتصادية، وذلك من خلال آليتي:[3]

---

1 ضياء مجيد الموسوي،"النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي"،منشورات شباب الجامعة،الاسكندرية،1990،ص337.

2 انظر : عبدالمجيد قدي،مرجع سبق ذكره،ص270.

3 محمد صادق بركات، مرجع سبق ذكره ، ص328.

- التوسع في الانفاق الحكومي ،الى جانب الانفاق الخاص مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي؛
- تغيير سياسة الانفاق الحكومي تبعا لتغيرات الدورة الدورة الاقتصادية، ففي فترة الرخاء تقلص الدولة من انفاقها بسبب زيادة الانفاق الخاص، اما في فترات الكساد ينخفض الانفاق الخاص ما يفرض على الدولة القيام بسياسة مالية تعويضية من خلال زيادة انفاقها، وتستعمل في تمويله الدين العام او الاصدار النقدي؛

ان وجود بطالة متزايدة يؤدي حتما حسب كينز الى انخفاض ملحوظ في الطلب الفعال، ومنه دنو الاسعار ،ما يسبب جنوحا في رغبات رجال الاعمال والمنتجين الى تغيير خطط الانتاج والحد من بعض المنتجات، وهذا يمثل دخول الاقتصاد في حلقة مفرغة بين البطالة وانخفاض في الطلب الكلي، ويكون لسياسة الانفاق الحكومي التوسعية الافضلية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، وذلك ضمن الاليات التالية :[1]

- ✓ منح الاعانات للمنتجين، لزيادة تشغيل الموارد المتاحة؛
- ✓ انشاء مدن جديدة ومها بجميع الخدمات الاساسية؛
- ✓ خلق انفاق تحويلي خاص بالمعاشات والتأمين يضمن للأفراد استقرار مداخيلهم؛

الفرع الثاني:الاثار التوسعية الظرفية والهيكلية لسياسة الانفاق الحكومي على مستوى التشغيل

تمارس سياسة الانفاق الحكومي ضغوطا ظرفية وأخرى هيكلية على النشاط الاقتصادي في البلاد، من خلال تأثيرها على مستوى التشغيل على نحو ثنائي متعامد يسمح الى حد ما الى محاربة ظاهرة البطالة؛ انعاشي ظرفي للخروج من حالة الكساد السائد ومعدلات البطالة المرتفعة، وهيكلي يمس برامج ومشروعات عامة وخاصة، تنشط بها الدورة الاقتصادية وتزيد في عمرها.

أولا :الاثار التوسعية الظرفية لسياسة الانفاق على مستوى التشغيل

أصبح دور الإنفاق الحكومي دور فعال و حتمي بسبب عدم فعالية السوق التلقائية في إعادة التوازن للناتج عند مستوى التشغيل الكامل كما اعتقد الكلاسيك، حيث أن هذا الإنفاق لابد أن يكون بشكل عقلاني و مدروس حتى يأتي بالنتائج المرغوبة[2] .

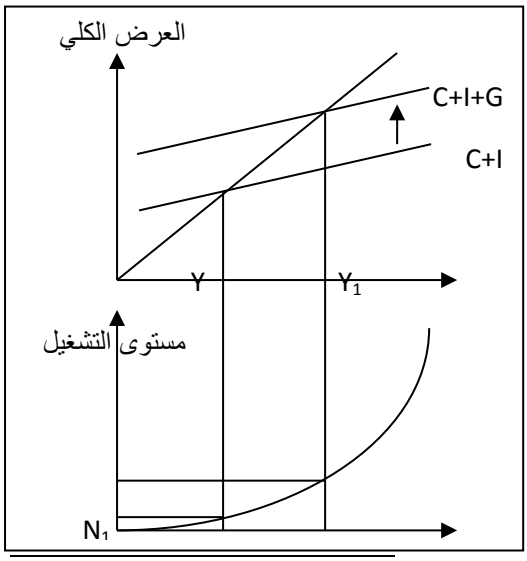

الشكل رقم(2-10):الاثار الظرفية لسياسة الانفاق على مستوى التشغيل

لتوضيح الاثر المباشر والسريع نسبيا لسياسة الانفاق الحكومي على مستوى التشغيل نعمد الى شرح البيانين التاليين:

المصدر: Bales ch, modélisation schématique de l équilibre macroéconomique, publication de l'université de lyon,paris ,2005 ,p47

1 عبد المنعم عفر، مرجع سبق ذكره ،ص80.

2 هوشيار معروف،"تحليل الاقتصاد الكلي"،دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2005، ص95،94.

- يبين البيان الاول التوازن الاقتصادي عند مستو الدخل Y وذلك بتقاطع منحني العرض والطلب، يوافقها تأكيدا مستوى تشغيل N_0في البيان الثاني وهو مستوى اقل من التشغيل الكامل ويفضي طبعا الى بطالة اجبارية

- تفرض الدولة مستوى جديد من الانفاق الحكومي للتنشيط الاقتصادي قدره ΔY يؤدي الى رفع نقطة التوازن الاقتصاديقابله نمو واضح في مستوى العمالة

ثانيا : الاثار التوسعية الهيكلية لسياسة الانفاق على مستوى التشغيل

جاء في المعجم الجامع ان الهيكلة هي ترتيب العمل او المؤسسة ومن يعمل فيها وفق قواعد عامة و منظمة، وذلك بغرض تطوير العمل وإنجاحه؛ ومن ذلك ان تقوم الدولة بنية معالجة فترات الكساد -والتي جاءت كمحصلة لتصدعات الاستثمار الخاص- الى التأثير على مستوى التشغيل من خلال بعث برامج مشروعات عامة، وتهيئة البنية التحتية محاولةً منها قيادة مشاريع انتاجية تعويضاً عن تراجع الاستثمار الخاص، وعموما فإن هذا منوط بوقف نزيف الانفاق العام نحو الخارج وحصره وطنيا من خلال الضغط على الاستيراد، اضافة الى التخطيط المسبق لهذه البرامج التدعيمية الوقائية اثناء فترات الرخاء لسد الثغرات الوقتية المحتملة، ومنعا لأي صدمة او اتساعٍ لفجوات مالية.

إضافة إلى ذلك فإن المناخ الاستثماري في أي بلد يتأثر بالاختلافات الماكرو اقتصادية خاصة ما تعلق بالتضخم وتقلبات سيعر الصرف. إذ أن من شأن هذه المتغيرات أن تؤثر عكسيا على الاستثمارات[1] ،وانطلاقا من هذه النظرية، يمكن الاعتماد على زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الداخلي، بغرض الوصول إلى زيادة معدلات التشغيل.

ان ما يمكن الاستزادة منه من خلال هذا الطرح هو ان الانفاق الحكومي يلعب دورا محوريا في الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي، سواء كان ذاك الانفاق موجها للأفراد على شكل اعانات اجتماعية تؤدي لزيادة في الطلب على السلع المنتجة، او في شكل اعانات مدعمة للنشاط الانتاجي تساعد على تخطي المشروعات الاستثمارية للازمات الدورية التي تمر بها خلال فترات الكساد.

المطلب الثالث :اثر سياسة الانفاق على التضخم

ان تحليلنا السابق انبنى على سببية تمويل الانفاق الحكومي المدية الى نجاعة في اتخاذ القرار الاقتصادي، فتمويل هذا الانفاق عن طريق الاقتراض يؤدي حتما الى رفع اسعار الفائدة ومزاحمة اكيدة للقطاع الخاص، وهذا عامل سلبي للساسة الانفاقية التوسعية ما يلزم صانعي القرار الاقتصادي الى فرض سياسة مانعة لذلك برفع الكتلة النقدية لضبط سعر الفائدة عند مستوى ادنى، وينطوي على ذلك مخاوف تضخمية، فما مدى اهمية التمويل النقدي على فعالية سياسة الانفاق الحكومي؟وما امكانية حدوث التضخم[2]؟.

---

1 إبراهيم محمود الراضي،" البطالة حلول إسلامية فعالة"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ،2005 ،ص 105.

2 التّضخم هو ظاهرة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، وبو حركة مستمرة باتجاه تصاعدي في المستوى العام للأسعار، سواء كان هذا الارتفاع ناتج عن زيادة في كمية النّقد التي تجعل التيار النّقدي أكبر من التيار السلعي، أو أنه ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو ناجم عن وجود فائض في الطلب الكلي، فضلا عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية انظر: فهمي حسن خلف، "النقود و البنوك"، عالم الكتب الحديث، الأردن، ،2006،ص 176.

الفرع الاول:اثر التنسيق بين سياسة الانفاق الحكومي والسياسة النقدية

يلجأ صانعي القرار الاقتصادي الى خلق توليفة للسياسة النقدية في البلاد مرافقة لسياسة انفاق حكومي توسعية، منعاً لتثبيط نجاعة السياسة الانفاقية على الدخل من خلال أثر المزاحمة على الاستثمار الخاص، هذه التوليفة مبنية اساسا على الاصدار النقدي الذي حتما سيصبغ نتائج حسنة على النمو ومستوى التشغيل، في حالة جهاز انتاجي مرن كفاية و الامر مستساغ في الدول المتقدمة، لكن هذه الكفاءة تبقى عقيمة بالنسبة للدول النامية، لضآلة مواردها الاقتصادية المادية والبشرية، لذلك ينصح بعض الاقتصاديون بعدم اللجوء الى هذه السياسة إلا عندما تبدأ معالم مرونة الجهاز الانتاجي بالظهور[1]، هذا يؤدي بنا الى الرؤيا الكنزية لآلية تنفيذ هذه التوليفة بين سياسة الانفاق الحكومي والسياسة النقدية، حيث يرى كينز ان التمويل التضخمي يسمح بتشغيل الموارد الاقتصادية عن طريق زيادة في الطلب الكلي، وبالتالي فإن انتقال أثر تمويل الانفاق الحكومي عن طريق الاصدار النقدي يكون عبر آلية انخفاض سعر الفائدة، يتبعه تشجيع لجلب الاستثمار الاجنبي والمحلي للبلاد، الذي بدوره يعمل على رفع الطلب الكلي، ومن ذلك نقترح الشكل التالي الذي يبرز الالية.

الشكل رقم (2-11):تاثير الاصدار النقدي المستجد على الطلب الكلي

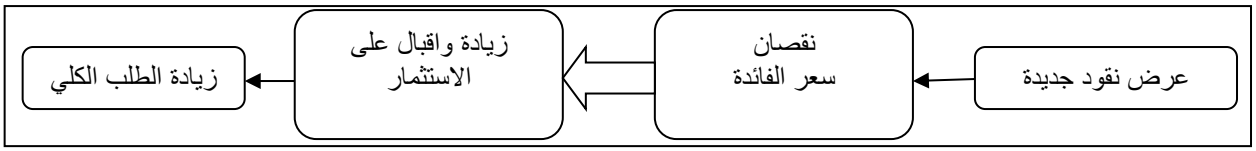

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من:وليد عبد الحميد عايب،"الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي"مكتبة حسن العصرية، بيروت،2010،ص180

إن من اهم الصدمات التي تصيب الاقتصاد هو التغير الذي يطرأ على الطلب الكلي من جانب الانفاق الحكومي، فعدم توافق سرعة زيادات الطلب مع سرعة انسياق مستوى الانتاجية المطلوبة عامل هام لاستثارة التضخم، وتمثل السياسة النقدية المصاحبة لزيادة الانفاق الحكومي احد اهم العوامل الرئيسية لحدوث تضخم الطلب2، وبالمقابل لو تصورنا جمودا للسياستين النقدية والمالية فإن الاقتصاد القومي سوف ينتقل الى مستوى توازني جديد والنتيجة ان الناتج ينخفض الى اقل من مستوى المعدل الطبيعي بينما مستوى الاسعار يرتفع ،من خلال مطالبة العمال برفع اجورهم المرة تلو الاخرى، الامر الداعي لمنحنى العرض الكلي الى الارتفاع وترتفع معه معدلات التضخم3

الفرع الثاني: فعالية سياسة الانفاق الحكومي في التحكم في مستوى الاسعار في ظل نموذج IS-LM

وعلى النقيض من ما سبق ذكره، فإن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار ΔG تؤدي الى زيادة الطلب الكلي وينتقل منحنى الطلب الكلي الى اليمين، يقابله زيادة في المستوى العام للاسعار (انظر الشكل1من(2-12))، يؤدي هذا بالضرورة الى خفض للقيمة الحقيقية للأرصدة النقدية اي انتقال منحنى LM الى اليسار (انظر

1 احمد علي مجذوب،"السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي-مقارنة مع الاقتصاد الوضعي-"،هيئة الاعمال الفكرية،السودان،2000،ص249.

2 بول ساموبلسون،"علم الاقتصاد" ترجمة هشام عبدالله،الدار الاهلية، الاردن،2006،ص651.

3 سامي خليل،"نظرية الاقتصاد الكلي"،الكتاب الاول،الكويت،ص ص1516-1517 بتصرف.

الشكل (1)من (2-12) ، مما يزيد من الضغوط على منحنى IS للانتقال الى اليسار مبررا الاثر السلبي للثروة، وفي حالة استخدام الاصدار النقدي الجديد لتمويل الانفاق الحكومي فذاك عامل لرفع وسائل الدفع لدى الافراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي يقابله بالضرورة تدخل الدولة لزيادة انفاقها لعكس انتقال منحنى IS الى اليمين والضغط على الاسعار من خلال العض الكلي المغذى من الالة الانتاجية للبلاد، وعلى هذا تعمل سياسة الانفاق الحكومي للتحكم في مستوى الاسعار في ظل نموذج IS-LM.

تجدر الاشارة الى ان هناك اكثر من عامل قد يكون له تأثير على فعالية هذه السياسة، اهمها اثر المزاحمة ومدى تأثر سعر الفائدة وحساسية الاستثمار لها، وأيضا الى ما يسمى قوة الكبح النقدي المتعلقة بميل منحنى العرض الكلي، فكلما كان منحنى العرض الكلي يقترب من ان يكون رأسيا كلما زادت درجة الكبح النقدي بمعنى زيادة مطلقة لمرونة الاسعار.

الشكل (2-12) فعالية سياسة الانفاق الحكومي في التحكم في مستوى الاسعار

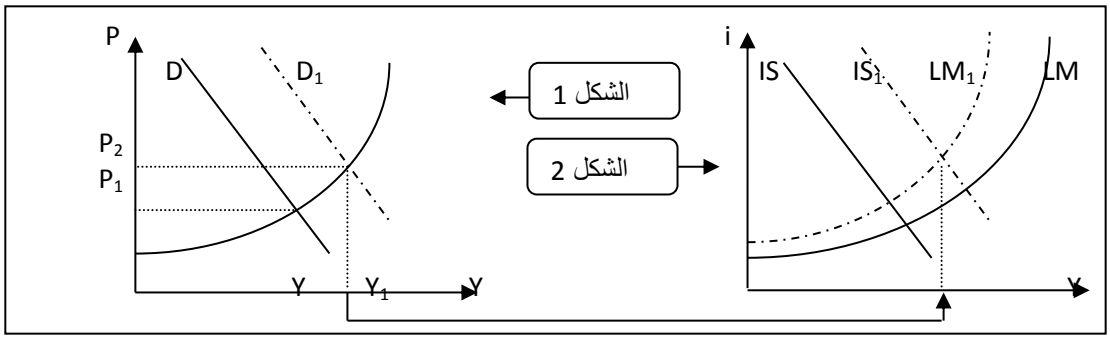

المصدر: CH.BAILES. modélisation schématique de l'équilibre macroeconomique ,OP.Cit ,P88.

يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد من خلال ضغط الإنفاق العام لخفض حجم الطلب الكلي على السلع و الخدمات ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دورا بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية و ضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و التي تعتمد في تمولها على استثمارات القطاع الخاص ماعدا المشروعات الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة أما البلدان النامية فتلجأ إلي خفيض حجم الإنفاق الاستهلاكي بهدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على السلع والخدمات[1].

ونخلص من هذا المطلب ان التغيرات في الانفاق الحكومي تؤثر على جانبي العرض والطلب الكليين وتؤدي حتما الى نتيجتين متعاكستين، تضخم مصحوب بزيادة في نمو الناتج فهو محمود الى حد ما نظرا لمسايرة التوازنات الكلية الاقتصادية، وتضخم مذموم موسوم بارتفاع للأسعار وفقد للقيمة الحقيقية لكل ما هو نقد، ولعل الفاعل هنا هو تطور مكونات العرض الكلي واستيعاب الطاقات الخاملة في افتصاديات البلدان النامية من رأس مال وتكنولوجيا.

1 مقراني حميد، "أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2005،ص 72.

المطلب الرابع:اثر سياسة الانفاق الحكومي على التوازن الاقتصادي الخارجي

ابانت الدراسات التي اجريت على اثر درجة الانفتاح الاقتصادي للدول على قيمة مضاعف الانفاق، ان المضاعف يبلغ مداه في الاقتصاديات التي تتصف باقتصاد مغلق عكس الدول الموسومة بانفتاح على الاسواق الخارجية، وهذا طبعا له الاثر البالغ على فعالية السياسة الاقتصادية في هذه الدول، وللمدرسة الكنزية رأي خاص لهذه الوضعية، اذ ترى ان انخفاض قيمة المضاعف مآله زيادة حجم الواردات التي تعتبر تسربا للدخل عن دائرة الطلب الكلي، لذلك من الحكمة ايجاد نوع من التفاعل بين السياسة الخارجية والداخلية وفق معيارين مهمين؛ اولهما معيار نظام الصرف المتبع، وثانيهما معيار حركة رأس المال، مع محاولة منا اظهار ما هو الانسب لسياسة انفاق حكومي فعالة لتحقيق استقرار اقتصادي خارجي.

الفرع الاول:فعالية سياسة الانفاق الحكومي في ضمان استقرار خارجي في ظل نظام صرف ثابت

يسعى نموذج مندل-فليمنغ الى تحديد التوازن الداخلي والخارجي انطلاقا من اشتقاق منحنى لميزان المدفوعات وإضافته الى نموذج LM-IS ، هذا يبين ان هناك توازن داخلي وأخر خارجي، وهنا المفارقة الحقيقية على صانعي القرار الاقتصادي حسب المنهج الاقتصادي المتبع(مفتوح ام مغلق) لاتباع الانسب من السياسات الانفاقية، فمثلا في حالة الاقتصاد المغلق فإن الدولة تعمد الى سياسة انفاقية توسعية من اجل دعم النشاط الاقتصادي في البلاد، الامر الذي يشكل الضرر بالنسبة للاقتصاد المفتوح، اين تكون لرؤوس الاموال حرية الحركة عبر الحدود الدولية استجابة لفروق سعر الفائدة ، هذا اضافة الى الارتياب الحساس الواقع عند محاولة تحقيق الاستقرار الداخلي على حساب التوازن الخارجي[1]

من المعروف ان التوازن الخارجي يتحدد بتساوي القيمة المطلقة للميزان التجاري وحساب رأس المال في ميزان المدفوعات، وهذا يعبر عنه في عالم الرياضيات بدالة خطية تمثل نقاطها احداثيات الدخل وسعر الفائدة، ويكون ميل هذا المستقيم مرتبط بالميل الحدي للاستيراد الذي يتعلق بالحساب الجاري وبدرجة حركة رؤوس الاموال الخاصة بحساب رأس المال في الميزان؛ وتؤثر حالة العجز الخارجي في قيمة العملة لذا يلجأ البنك المركزي في البلد المتبع لسعر صرف ثابت الى شراء العملة الوطنية على مستوى سوق الصرف لمنع هذا الانخفاض مما يقلل الكتلة النقدية الداخلية، يترجم هذا بانتقال منحنى LM الى اليسار يتبعه تخفيض للدخل وكبح للواردات وارتفاع محسوس لسعر الفائدة، ويعتبر هذا حافز كاف لدخول رؤوس الاموال، وتتحسن بالمقابل وضعية ميزان المدفوعات، من هذا الطرح فإن السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي تحمل دورين: دخليا يتمثل في زيادة النتاج ورفع سعر الفائدة، اما خارجيا تؤدي الى انخفاض رصيد الحساب الجاري وزيادة رصيد حساب رأس المال، هذه الوضعية لها الاثر غير الفعال في حالة الاقتصاد المغلق[2].

وهنا نميز حالتين لدرجة حساسية حساب رأس المال في ميزان المدفوعات لسعر الفائدة من خلال درجة ميلان المستقيم BO الذي يعبر عن مرونة تجاه محور التراتيب اي سعر الفائدة:

---

1 سامي خليل،"نظرية الاقتصاد الكلي"،مرجع سبق ذكره،ص1453 بتصرف.

2 وليد عبد الحميد عايب،مرجع سبق ذكره، ص193، بتصرف

الشكل (2-13) :تحليل الحركة النسبية لرؤوس الاموال في ظل نضام صرف ثابت

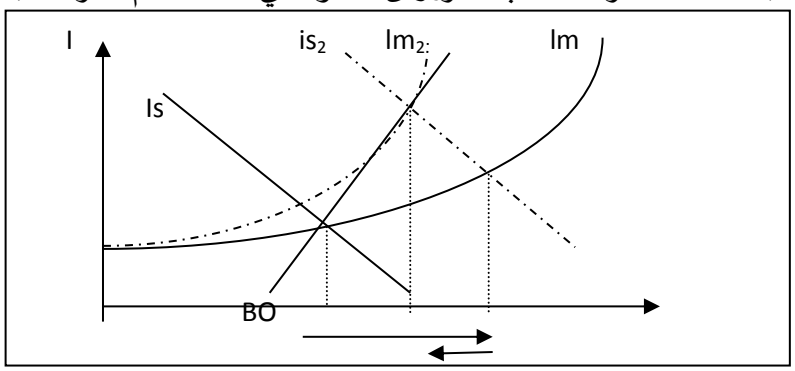

المصدر:CH.BAILES. modélisation schématique de l'équilibre macroeconomique ,OP.Cit ,P65

اولا:تتميز هذه الحالة الاولى بميل كبير لـ BO م يبين عن مرونة ضعيفة تجه سعر الفائدة، حيث تمثل Y_1 التوازن الداخلي والخارجي لكنه لا يعبر عن مستوى التشغيل الكامل، فتسعى السلطات الى سياسة انفاق حكومي توسعية من اجل رفع منحنى IS الى اليمين لخلق توازن جديد Y_3 ، هذه النقطة تقع تحت منحنى BO فهي بذلك تعبر عن عجز خارجي، يؤدي ذلك الى خروج العملة الصعبة في ظل سعر صرف ثابت، يتبعه بالضرورة تقليص في الكتلة النقدية يظهر بيانيا بإزاحة منحنى LMنحو اليسار حتى يتحقق توازن ثالث في مستوى دخل Y_3 يقابله في محور التراتيب زيادة نسبية في سعر الفائدة تسهم بشكل نسبي في خلق مزاحمة كبيرة للقطاع الخاص، وحركة ضعيفة لرؤوس الاموال نحو الداخل.

ثانيا: وفي هذه الحالة يكون منحنى BO اكثر مرونة لسعر الفائدة، ومنه تقوم السياسة التوسعية للإنفاق الحكومي بإزاحة IS الى اليمين، يقابله ارتفاع كبير لأسعار الفائدة، يسهم بشكل واضح في دخول ارصدة معتبرة من رؤوس الاموال.

الفرع الثاني: فعالية سياسة الانفاق الحكومي في ضمان استقرار خارجي في ظل نظام صرف مرن

على عكس نضام الصرف الثابت المحدد من طرف السلطات النقدية في البلاد فإن نظام الصرف المرن يتواءم اليا بحكم قوى سوق الصرف، والعجز في ميزان المدفوعات يؤدي الى انخفاض العملة، ما يمنح ميزة تنافسية للسلع المحلية، فيدعم ذلك رصيد ميزان المدفوعات بزيادة في الصادرات يقابله تراجع في الواردات، وينعكس ذلك في نموذج مندل-فليمنغ بإزاحة لمنحنى BO الى اليمين، ويصحب ذلك حركة لرؤوس الاموال نميز فيها حالتين :

الشكل (2-14) : تحليل الحركة النسبية لرؤوس الاموال في ظل نضام صرف مرن

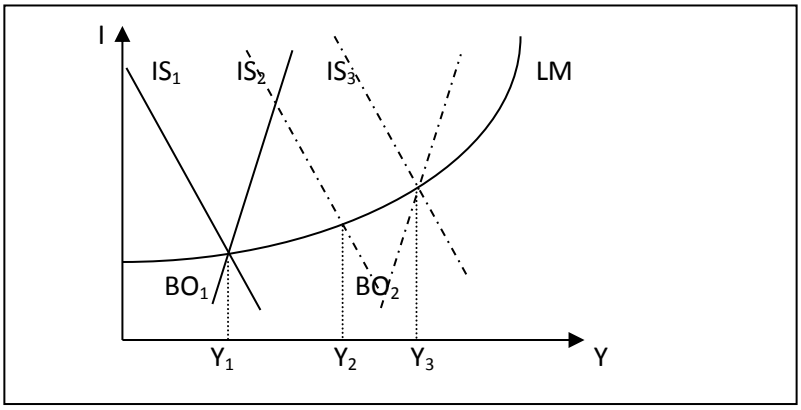

المصدر:CH.BAILES. modélisation schématique de l'équilibre macroeconomique ,OP.Cit,P67

اولا: في حالة ميل المنحنى BO كبير، اي مرونة منخفضة تجاه سعر الفائدة، فإن اعتماد الدولة لساسة انفاقية موسعة تدفع منحنى IS نحو اليمين في نقطة توازن عند مستوى دخل Y_2 تقع اسفل المنحنى BO اي تمثل عجز خارجي، يقابله -كما اشرنا سابقا- انخفاض للعملة مما يشجع الصادرات ويعمل على كبح الواردات نظرا للميزة التنافسية السعرية للسلع المحلية، يحسن هذا الوضع من ردة الميزان التجاري لميزان المدفوعات يُجسد بيانيا في انتقال منحنى BO الى اليمين، يتبعه ازاحة ايجابية لمنحنى IS، وهكذا حتى تتقاطع المنحنيات /IS/ LM/BO في نقطة واحدة تمثل توازن خارجي وداخلي، غير ان هذا التوازن لا يجسد زيادة كبيرة في سعر الفائدة، مما يجعل جاذبية رؤوس الاموال الى الداخل ضعيفة نسبياً.

ثانيا: على العكس من الحالة السابقة، فإننا نفرض مرونة كبيرة لBO تجاه سعر الفائدة، يعبر عنه بيانيا بانخفاض معامل التوجيه، تتمثل فعالية سياسة الانفاق التوسعية في انتقال منحنى IS نحو اليمين الى نقطة توازن عند مستوى دخل Y_3 والت تعبر عن فائض خارجي، يحمل معه زيادة في قيمة العملة، مما يشكل انصرافا عن طلب السلع الداخلية وهذا في حد ذاته تثبيط لعملية التصدير واتجاه نحو الاستيراد، مما يُكسب عجز في الميزان التجاري لميزان المدفوعات يطهر جليا في إنزياح منحنى BO نحو اليسار ، ويسبب تراجع كذلك لمنحنى IS لتتقاطع المنحنيات IS/LM/BO في نقطة توازن جديدة داخليا وخارجيا Y_2 .

ان ما يمكن استنتاجه من هذا المطلب هو انه من خلال نموذج مندل-فليمنغ الذي يوضح اثر سياسة الانفاق الحكومي على التوازن الخارجي من خلال التأثير المباشر على العلاقة التي تميز ادخار-استثمار(IS) وميزان المدفوعات، ويمكن تجسيد النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1) : فعالية سياسة الانفاق الحكومي على التوازن الخارجي في ظل نظام الصرف الثابت والمرن

نظام الصرف	حركة رؤوس الاموال	فعالية سياسة الانفاق الحكومي	
نظام الصرف الثابت	حركة ضعيفة لرؤوس الاموال	سياسة غير فعالة	مزاحمة كبيرة
	حركة قوية لرؤوس الاموال	سياسة فعالة	مزاحمة صغيرة
نظام صرف مرن	حركة ضعيفة لرؤوس الاموال	سياسة فعالة	مزاحمة صغيرة
	حركة قوية لرؤوس الاموال	سياسة غير فعالة	مزاحمة كبيرة

المصدر: وليد عبدالحميد عايب،"الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي"، مرجع سبق ذكره،ص197.

ما يمكن أخذه من هذا التحليل لآثر سياسة الانفاق الحكومي في هذا المبحث، هو الآتي:

ان تحليل سياسة الانفاق الحكومي على التوازن الاقتصادي الكلي يكون من خلال اثرها على كل من النمو الاقتصادي، ومستويات التشغيل، والتضخم ، والتوازن الخارجي، وذلك بالتعرض الى النماذج البيانية الاقتصادية المتمثلة في نموذجي العرض الكلي-الطلب الكلي، ونموذج مندل-فليمنغ، وكانت نتائجنا بالنسبة للأهداف الاقتصادية الاربعة مختصرة فيما يلي:

- ✓ طريقة التمويل تشكل عنصرا اساسيا في تحديد مدى فعالية سياسة الانفاق الحكومي في التأثير على الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- ✓ سياسة الانفاق حكومي تتوقف على المرحلة التي يمر بها الاقتصاد سواء اكانت انتعاشاً ام انكماشاً؛
- ✓ السياسة النقدية المصاحبة للسياسة الانفاق الحكومي ينقسم اثرها بين زيادة الناتج، وزيادة معدلات التضخم؛
- ✓ سياسة الانفاق الحكومي المبنية على الاصدار النقدي ،هي بين خلق تضخم محمود يرافقه زيادة في الناتج، وتضخم غير محمود يؤدي الى تثبيط في الناتج المحلي الخام؛
- ✓ من الضروري ايجاد توافق بين سياسة الانفاق الحكومي وسياسة الصرف الاجنبي،فلنظام الصرف المتبع دور في مدى فعالية سياسة الانفاق الحكومي

وجل اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، تواجه مشكل الندرة وشح الموارد، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنامي الطلب على مقومات الحياة الأساسية كخدمات الصحة والتعليم والأمن ...الخ. ما زاد من مسؤولية الدولة في سبيل تلبية هذا الطلب، اضافة الى حاجتها المتزايدة إلى الإنفاق العام (ظاهرة زيادة النفقات العامة)؛ ويعتقد البعض من الاقتصاديين والباحثين في هذا المقال، أن المشكلة الاقتصادية ليست مشكلة الندرة في حد ذاتها، بل مشكلة التحديد الدقيق للأهداف والأولويات الوطنية المراد تحقيقها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، وتحقيق التوازن بين الحاجات الإنسانية والموارد المتاحة، باعتبار أن معظم الدول النامية تزخر بموارد طبيعية وبشرية جد ضخمة، اذاً المشكل أصبح في كيفية التعامل بعقلانية مع عدم توافر الموارد، من هذا المنطلق، تتجه الأنظار نحو نمط ترشيد النفقات العمومية، ومحاولة إيجاد الطرق التي تمكن من استخدام الموارد البشرية والمادية للدولة بما يحقق النجاح بأقصر وقت واقل تكلفة، ويمكّن من بناء دولة حديثة ذات مكانة بين دول العالم، الامر الذي يقودنا إلى ضرورة الأخذ بمفهوم ما اصطلح عليه ترشيد الإنفاق العام في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: الاسس النظرية لترشيد الانفاق الحكومي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة

إن تناول موضوع ترشيد الإنفاق العام من الأمور بالغة الأهمية والأثر، نظرا لمكانته على المستوى الوطني والدولي، لاعتبار الاقتصاد من المعايير الهامة التي بها تقاس مدى درجة نمو الدولة وتحقيق الاكتفاء الذاتي لشعبها، من خلال البحث عن الجهود المحلية للدولة في تحقيق التنمية والرفاهية بمختلف الاستراتيجيات التي وضعتها لترشيد الإنفاق العام من أجل اشباع الحاجات العامة.

إن تطور دور الدولة إلى أعمال الإنتاج والتوزيع، وكذا أعمال النقل والمواصلات والزارعة والصناعة والبنوك وغيرها بهدف إشباع الحاجات العامة وتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين، تعاظمت أهمية ترشيد الإنفاق العام باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الوصايا لتحقيق دورها في الميادين المختلفة، بصورة توضح البرامج الحكومية في كافة المجالات وتلبية الحاجيات ا للأفراد وسعيا لتحقيق أكبر منفعة ممكنة لهم[1]، ومن هنا كانت تعتبر سياسة ترشيد الإنفاق الحكومي الأداة الفعالة في يد الدولة للقيام بالوظائف التنموية التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل، بغية رفع الكفاءة الاقتصادية، والخروج من دورات التقشف المتكررة بسبب ومن غير سبب، إلى جانب خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب.

المطلب الاول:التأصيل النظري لترشيد الاتفاق العام

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المفاهيم الاقتصادية المتعلقة بالسلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع عموماً، لكن بالرغم من الاختلافات المفاهمية والتطبيقية لترشيد الإنفاق العام، فإن هناك اتفاق واسع حول أهمية الترشيد وضروریاته خصوصا في ظل الأزمات المالية التي تمس اقتصاديات الدول من حين لآخر.

يوجد العديد من البرامج التنموية التي تسعى الدولة لإقامتها من أجل الحصول على الموارد، وهذا ما أدى إلى ابتكار مجموعة من الأدوات الهادفة إلى تقليص الفجوة بين الإرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المالية، ومن ضمن هذه الأدوات انتهاج سياسة كفوءة في إدارة النفقات العامة أو ما يسمى ترشيد الإنفاق العام.

الفرع الاول:مفهوم ترشيد الانفاق العام

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد الإنفاق العام في كذا موضع نظراً لتعدد الاتجاهات والأفكار السياسية والاقتصادية،ولتوجيه تعريف أكثر وضوح وقربا لهدفنا من هذا البحث، سوف يتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى نقطتين اساسيتين هما: تعريف الترشيد،ثم تعريف ترشيد الإنفاق العام.

---

1 طارق قدوري،"مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة -1990 2014)"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2016،ص17.

اولا:مفهوم الترشيد والعقلانية

إن لفظ الترشيد في المعنى اللغوي هو من فعل رشد، رشداً، ورشاداً، أي اهتدى واستقام، أما إذا قلنا فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد[1]، و لقد أشار المفكر (Jones 1908) إلى أن مصطلح الترشيد Rationalization"هو" سلوك يتوافق مع السلوك الفطري[2]، وأن الترشيد فكرا يعني الإرتكاز إلى العقل والرشد في توخي الاختيارات الأفضل كما ونوعا[3].

اما مصطلح "العقلانية " فهو مصطلح متصل بكل ما يدل على المنطق ويمثل" القدرة على التفكير المنطقي بعقلانية[4] .

ومن ذلك اخذ معنى الترشيد اصطلاحه الاقتصادي على انه تعبير عن التصرف بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يملي به العقل، ويتضمن الترشيد إحكام الرقابة، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة[5].

إن العقلانية أو الرشادة مقولة ليست بعيدة عن «الاقتصادية économisme» التي ترى في سلوك الفعاليات الاقتصادية من حيث السلوك والقيم والتقويم تطبيقا للنظريات الاقتصادية وطرائق علم الاقتصاد وحسب. وهي قريبة جدا من« العقلنة rationalisation »الاقتصادية بمعنى السلوك الاقتصادي، الذي يهدف إلى تحقيق النجاعة الاقتصادية في أي تصرف[6].

من كل ذلك يثبت لدينا ان الترشيد والعقلانية الاقتصادية " économique rationalité " هي التصرف الاقتصادي الاستهلاكي، أو الإنتاجي، او الانفاقي، بما يوفر تعظيم المنفعة المرجوة، بأقل تكلفة ممكنة،وبالمقابل يزيد في العائد الاقتصادي للموارد المتوفرة في العملية الإنتاجية.

ثانيا:ما هية ترشيد الإنفاق العام

ترشيد الإنفاق العام يعني: التزام الفعالية في تخصيص الموارد، والكفاءة في استخدامها بحيث يعظم رفاهية المجتمع[7]، وعرفه الدكتور ميلاد يونس بأن المقصود من ترشيد الإنفاق العام هو "أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة"، كما تم تعريفه بأنه اتخاذ مجموعة من التدابير من أجل تأجيل النفقة العامة، للقيام بتحقيق المنفعة العامة بأقل التكاليف وأعلى جودة للسلع والخدمات، مما يؤدي إلى

---

1 -المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط 2، دار المشرق، لبنان ، 2001 ،ص555.

2 Siegfried Z, "About rationalization and intellectualization", International Forum of Psychoanalysis, rout ledge Taylor and Francis group,2011,p148.

3 -نائل عبد الحافظ العواملة،"ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن"، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد7،العدد2، 1992 ،ص39.

4 - John W," Rationality , Irrationality and economic cognition" ,cecifo working paper n. 1445 category 10 empirical and theorical methods, Ontario, N6A 5C2 Canada, 2005, p7.

5 -محمد شاكر عصفور،"أصول الموازنة العامة،ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، لبنان ،2008 ،ص399.

6 Bernard, "La Théorie du calcul économique rationel et la décentralisation de la planification socialiste Les Temps Modernes nº 851. 1967,p20.

7 محمد عمر أبو دوح،"ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006،ص259

رفع مردودية النفقة العامة[1] ، فهو يتضمن التصرف بالأموال وانفاقها بعقلانية وحكمة على اساس رشيد[2]،وذكر محمد بن علي (رضي الله عنه) بأنه حسن التدبير في المعيشة والعفة إلى جانب الصبر، وعرفه الماوردي بأنه "تسيير المال مع حسن التقدير، وإصابة التدبير اجدى نفعا من سوء التدبير وفساد التقدير[3].

بالنظر إلى التعاريف السابقة نجد أن ترشيد الإنفاق العام يمتاز بعدة خصائص أهمها حسن التصرف في الأموال العامة تجنبا للإسراف والتبذير، إلى جانب تحقيق المنفعة العامة والتوازن بين النفقات والإيرادات من أجل اجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة ودفع عجلة التطور والتنمية، وإجمالا تبين لنا أن ترشيد الإنفاق العام هو عبارة آلية تسعى من خلاله الدولة الى:

- ضبط المال العام عن طريق التحكم بمدخلات ومخرجات الميزانية العامة؛
- تحقيق حاجيات الموطنين وضمان تحسين الظروف من اقتصادية واجتماعية وغيرها؛
- الابتعاد عن سوء التسيير ،والتبذير ونبذ الفساد الى ابعد حد؛

وينحصر نجاح تطبيق عملية الترشيد الانفاقي الى عاملين مهمين هما الكفاءة والفعالية، والمخطط الموالي يبين موقع تدخلهما في العملية الانتاجية.

الشكل رقم(2-15): موقع مؤشري الكفاءة والفعالية في عملية الترشيد الانفاقي

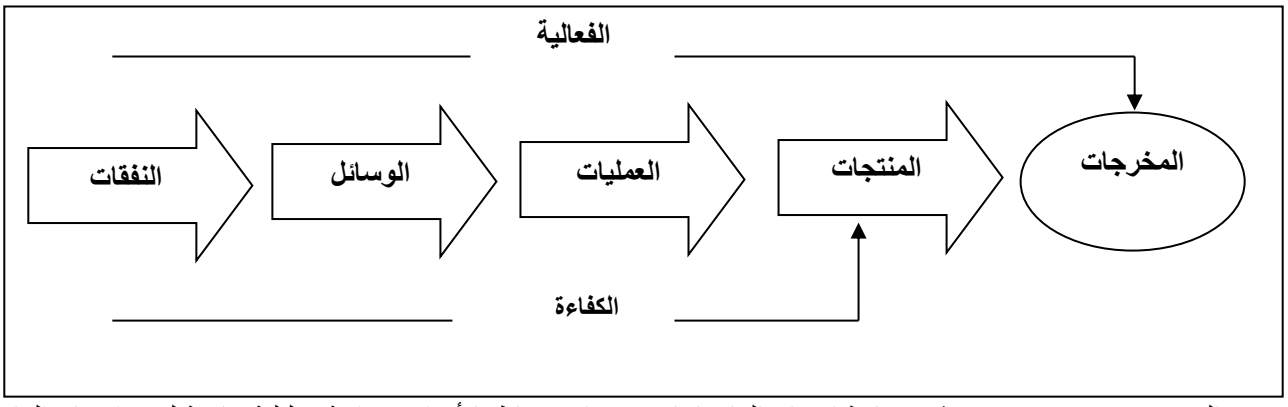

المصدر:بن عزة محمد،"ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف(دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)"،اطروحة دكتوراه، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان،2015/2014،ص69.

الفرع الثاني: خصائص ترشيد الإنفاق العام

ازدادت أهمية ترشيد الإنفاق العام في المدة الأخيرة مع زيادة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، حيث أن عملية اختيار النفقة الرشيدة يكون بحسن التصرف في الأموال تجنبا للإسراف والتبذير، بهدف تحقيق حاجيات المواطنين العامة وتحقيق التوازن.

بالتالي نرى أنه لترشيد الإنفاق العام مجموعة من الخصائص أهمها :

1 صبرينة كردودي، "ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص145.

2 عبد الغاني سعيد،"الترشيد واقتصاد الوفرة"،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،1966،ص ص11-12.

3 صبرينة كردودي، المرجع السابق، ص145.

أولا: حسن التصرف في الأموال العامة تجنبا للإسراف والتبذير:

ويقصد بذلك الابتعاد عن تكاليف غير أساسية وغير مجدية في عملية الإنتاج، ومحاولة جلب كل ما يلزم عن طريق دراسة جيدة وكاملة، على أساس اتخاذ قرار رشيد وصائب في أوجه الانفاق المختلفة، ويعني ذلك تخفيض النفقات في مجالات معينة والزيادة في مجالات أخرى، الهدف في النهاية ضبط النفقات،وحسن التصرف في الإنفاق العام، والتخفيض هنا بمعنى أن لا يتم تخفيض الإنفاق العام بما لا يجاوز على المجتمع بعض المنافع الضرورية، أو يزداد بطريقة تبدد معها الموارد.

إذاً يجب على الدولة إتباع استراتيجية مدروسة أثناء صرف الأموال من أجل استخدامها بما يفيد المجتمع، أي التأكد من أن النفقة قد صرفت في الوجه المخصص لها دون أي إسراف[1].

ثانيا: أن يكون المال عام

يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق المنفعة العامة وإشباع الحاجات العامة، وهذا النفع العام يرتبط بتحقيق المنفعة الخاصة للأفراد لأن كل أفراد المجتمع يستفيدون من هذه المنفعة بصفة خاصة عن طريق تحقيق شروط الرفاهية من خلق الثروة، فمضمون ترشيد الإنفاق العام قد اتسع ليشمل الإنفاق المخصص لمصالح الأفراد الخاصة إلى جانب الأغراض الاقتصادية والاجتماعية[2].

ثالثا: تحقيق التوازن

يعني ذلك ان أثناء اختيار النفقة الرشيدة، وتقديم الحلول الأفضل يجب الموازنة بحكمة ما بين النفقات والإيرادات، أي أن يكون هناك تعادل بين جانبي الميزانية لتجنب التأثير سلبا على الاقتصاد القومي، وتحقيق اهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات يجنب الحكومة الخطر، حيث أنه تستطيع الزيادة في المال لكن ليس بوضعية تؤدي إلى الإخلال بالمال العام، أي أن يكون هناك حجم أمثل للنفقات العامة لتحقيق التوازن في ميزانية الدولة، وكل هذا يقلل من احتمال الإسراف، ودخول ميزانية الدولة في العجز المالي، إلى جانب المحافظة على الموارد المالية [3].

المطلب الثاني: دواعي ترشيد الإنفاق العام

يعتبر موضوع ترشيد الإنفاق العام من المواضيع التي لاقت اهتماماً بالغاً خلال الآونة الأخيرة، لأنه الوسيلة للخروج من معضلة قصور وشح مصادر التمويل، المعتمدة أساسا على التخصيص الأمثل للموارد، والرفع من كفاءة وفعالية النفقات، مع التقييد بتحقيق الأهداف في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية وضمان استمرارية المكاسب الاجتماعية.

حيث أن جهود الدولة تصبو الى تحقيق هدف شديد الإلحاح من أجل ترشيد الإنفاق العام، نظرا لعدة ضغوط اقتصادية، اجتماعية، إدارية، مالية، خارجية وسياسية .

---

1 حميد عبد المجيد د راز وآخرون،"مبادئ الاقتصاد العام"، الدار الجامعية، مصر،2009،ص ص313-312.

2 حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.ص.ص..13-12.

3 جمال لعمارة،" تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول،2001،ص12.

الفرع الأول: أسباب ترشيد الإنفاق العام

يرجع ترشيد الإنفاق العام إلى عدة أسباب، ترمي جميعها الى تحقيق التنمية والتطور في مختلف المجالات، أين يتم الإنفاق العام بما هو مناسب ومدروس، وضمن طائلة ما نص عليه القانون من تخصيص واولويات، ووفقا لأسس ومعايير علمية للحوكمة وضبطٍ النظام المالي، وعليه فإنه اشتملت أهداف الدولة على تحقيق الكفاءة في تخصيص ومراقبة الإنفاق العام وتجنب أوجه الهدر المختلفة

أولا: الأسباب الاقتصاد ية

دفع التدهور الاقتصادي وانهيار أسعار البترول إلى ترشيد الإنفاق العام، من خلال إرساء قواعد بناء هيكل اقتصادي سليم، وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرضٍ في مختلف المجالات، إلى جانب الخروج من الازمة الاقتصادية التي تتعرض لها البلدان ذات الاعتبار احادية المورد، وربما كان هذا المورد ناضبا مثلما هو واقع للدول المصدرة للبترول، والمعتمدة عليه لتمويل اقتصادياتها بنسبة قيادية او سائدة.

إضافة إلى المحافظة على مواردها الاقتصادية والنهوض باقتصادها، وتحقيق أهداف الصالح العام عن طريق توسيع دور الدولة الاقتصادي وخلق التنمية الاقتصادية، إذ من شأن ذلك ان يحسن من مركزها الاقتصادي عن طريق تحقيق التوازن الاقتصادي[1].

ثانيا: الأسباب الاجتماعية

يظهر دور الأسباب الاجتماعية في ترشيد النفقات العامة في تحقيق الترابط والتماسك الاجتماعي، وذلك من خلال تقديم وتوفير الأرصدة المالية، الإعانات والخدمات الاجتماعية، وتحسين الوعي الاجتماعي في مجال صرف النفقات، كل هذا بغية مكافحة البطالة إلى جانب الاهتمام بقضية الفقراء وإشباع الحاجات العامة بتحقيق الاكتفاء الذاتي والتوازن الاجتماعي تجنبا لمختلف احتجاجات الافراد، ومكافحة أي تصرف غير أخلاقي ينجم عنهم[2].

ثالثا:الاسباب السياسية

في الواقع يتسع هذا السبب الى كل الاسباب المذكورة الاخرى ويشملها نظراً للتطور الحاصل في تأصيل مقاليد الحكم الديمقراطي في الدول ما ارغمها إلى ضرورة ترشيد الإنفاق العام لان الحكم والمال بيد الشعب اولا واخيراً، فالمحافظة على المال العمومي، إلى جانب انتشار المبادئ الديموقراطية، وجب على الدولة الاهتمام بحالة الطبقات محدودة الدخل، والقيام بالكثير من الخدمات اللازمة لها.

وان تطور علاقة الدولة أمام هيآت البرلمان بأنواعها ومستوياتها، أصبح هذا الاخير مسؤولاً أمام الشعب لاعتباره ممثلا عنه، فيقوم بمناقشة المجال المالي كل سنة، وتبيان طريقة إنفاقه وترشيده، والبرلمان يقوم بمساءلة الحكومة لاعتبارها هي التي تقوم بترشيد النفقات العامة، حيث يقوم بتوجيه الأسئلة لكيفية ترشيد النفقات،وله ان يسحب الثقة عنها عند عجز الحكومة عن الإجابة على أسئلته.

---

1 عادل أحمد حشيش،"أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدراسة الأساسيات المالية العامة"، دار المعرفة الجامعية،1997،ص.ص105-104.

2 أعاد حمود القيسي،"المالية العامة والتشريع الضريبي"،الطبعة4، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،2015،ص 56.

وقد قيل ان ترشيد الإنفاق العام يعزز من عملية الانتخاب في الدول الديمقراطية سواء كانت ولائية، بلدية، أو رئاسية، أو الانتخابات البرلمانية[1].

رابعا: الاسباب المالية

تسعى الدولة في الجانب المالي لترشيد الإنفاق العام، من أجل خلق الثروة والمحافظة على المال العام، سعيا منها للخروج من الأزمة المالية، وتجنبا للجوء للاقتراض، إلى جانب القيام بخلق الثروة عن طريق القيام بمشاريع تنموية تساعد في خلق الثروة وجلب الاستثمارات الخارجية، بالقيام باتفاقيات مع دول أجنبية، وتنظيم عملية ضبط النفقات في المجال المالي يساعد في تلبية حاجات المجتمع [2]، وبالتالي فإن ترشيد الإنفاق العام يؤدي إلى المحافظة على المال العمومي، تقدر الدولة من خلاله مواجهة أي كوارث قد تحل بها.

خامسا: الاسباب الادارية

اتساع استخدام الإدارة للأساليب الحديثة في تزايد مستمر، لذلك كان لابد من ضبط وترشيد الإنفاق العام في هذا المجال، من خلال ضبط الحسابات الحكومية دون نسيان المؤسسا، فترشيد الإنفاق العام في المجال الإداري يساعد على التقليل من المعدات المكتبية من كمبيوترات ومكاتب و...، دون استخدامها لأن ذلك يعتبر صورة من صور التبذير في النفقات، وبعد عن تحقيق الاكتفاء للموظفين .[3]

سادسا: الأسباب الخارجية

يتمثل دور ترشيد الإنفاق العام على المستوى الخارجي، في حماية الدول من التدخلات الخارجية، ومنع استيراد الاضطرابات الخارجية، والتقلبات السياسية العالمية، مثل الحروب التي تؤدي إلى الزيادة في الإنفاق الحكومي، فأصبح من الضروري وجود نظام إنفاقي رشيد ومتين ووقائي، مبني على أساس قوي، يضمن ممارسات الدولة باريحية، دون الضغوط الخارجية،ونتيجة اتساع نطاق ممارستها للمسؤوليات والمهام المنوطة إليها على الصعيد الخارجي، في سبيل تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية وجب عليها تثمين ترشيد الخيارات المالية.

الفرع الثاني:ضوابط ومحددات ترشيد الإنفاق العام

وضع ضوابط للترشيد الإنفاق العام يجعل الحكومة تغض النظر عن صرف النفقات في المجالات غير الضرورية، وهناك العديد من الأمور التي تمثل محددات ترشيد الإنفاق العام من أجل ضمان نزاهة ترشيد النفقات العامة.

يجب الالتزام بجميع الضوابط التي تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام على أحسن حال، حتى يكون الإنفاق محقق لآثاره المرجوة، ويمكن إجمال هذه الضوابط في تحديد الحجم الأمثل للنفقات العمومية، تجنب الإسراف والتبذير، إلى جانب تفعيل الرقابة في الترشيد.

---

1 خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية،"أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2005،ص87.

2 مسعود دراوسي،"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي لحالة الجزائر (1990، 2004)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006،ص171.

3 محمود حسين الوادي،"مبادئ المالية العامة"،الطبعة الثانية،دار السرة والتوزيع والطباعة،عمان، ص.ص.117-118.

اولا: ضوابط ترشيد الإنفاق العام

يحقق ترشيد الإنفاق العام الأهداف والآثار المرجوة، من خلال توفير حاجات عامة بأقل تكلفة ممكنة، ويلاحظ أنه في هذه الحالة يجب أن يخضع الإنفاق العام لضوابط تتسم بالصرامة، من أجل ترشيده بأحسن الطرق الممكنة، عن طريق اقتصاد أكبر قدر من الموارد، وتوفير المشروعية وتجنب الإسراف والتبذير في النفقات وإحكام الرقابة عليها.

- **الرقابة كضابط للترشيد الإنفاق العام**

يمكن أن تكون للرقابة صفة المشاهدة والمتابعة إلى جانب التدقيق والمراجعة على الشيء، أي المحافظة عليه وصونه، وهذا يوصلنا حتما الى الجزم بأنها -أي الرقابة- تهدف إلى ترشيد الإنفاق العام وضبطه عن طريق التدقيق والمراجعة للأموال، ومحاربة كل مظاهر استعمال السلطة في غير بابها.

وعليه فإن الرقابة ضابط مهم في ترشيد الإنفاق العام لمختلف أنواعها الإدارية ، التشريعية، القضائية.

❖ **دور الرقابة الإدارية في ترشيد الإنفاق العام**

هي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية، بواسطة المراقبين، والموظفين، و المحاسبين العموميين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتهدف هذه الرقابة إلى تفعيل دور المراجعة والرقابة على المال العام، باعتبارها مرحلة من المراحل الأولى للتأكد من ترشيد الإنفاق العام، ومحاربة كل مظاهر الفساد المنتشرة في الإدارة كالرشوة، الوساطة، نهب الأموال والمحاباة.

يظهر دور هذه الرقابة أيضا في ضبط العمل الإداري واكتشاف الأخطاء، باعتبارها حاجز أمان ضد الفساد الإداري، وبالتالي فإنه يجب دعم الأجهزة الرقابة لرصد مواضع الفساد الحديثة وإصلاحها[1].

❖ **دور الرقابة التشريعية في ترشيد الإنفاق العام**

يقضي الواقع أن يمارس البرلمان سلطة تقصي الحقائق من جانب سلطته التشريعية، حول أعمال السلطة التنفيذية، بهدف الكشف عن بروتوكولات لتطبيق سليم للقواعد العامة في الدولة، ومدى الالتزام بقرارات السلطة التشريعية والدستور والقوانين، وكل ما ينظم صرف المال العام، إلى جانب السهر على إزالة التلاعب بأموال الدولة و مكافحة الفساد، والنظر في تنفيذ اتفاقيات مكافحة الفسادالداخلية والخارجية .

❖ **دور الرقابة القضائية في ترشيد الإنفاق العام**

يظهر دور الرقابة القضائية، في موقعها الملجم في مجال الرقابة على ترشيد الإنفاق العام، من خلال تمتعها بالسلطات الواسعة، الكفيلة بحماية المال العام، وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى ترشيده، فضلا عن حماية المال العام، فإن الهيئات القضائية تتولى مهمة اكتشاف المخالفات وقضايا المالية الاختلاس والغش، تجنبا لأي مظاهر الفساد والتبذير، لكي يكون هناك نظام مترابط في الرقابة، وتلعب الرقابة القضائية دور مهم أيضا في التأكد من مدى مطابقة، ومسايرة مختلف التصرفات للقوانين والأنظمة المعمول بها[2].

---

1 كريم بودخدخ،" أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي د ارسة حالة الجزائر (2001-2009)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر،2010،ص ص47-48 بتصرف.

2 شعبان فرج،"الحكم ال ارشد كمدخل للترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر ،دارسة حالة الجزائر (2000-2010)"، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ،2012 ،ص104.

- **ضابط تجنب الإسراف والتبذير**

ان تجنب الإسراف والتبذير قيمة اخلاقية متأصلة في ديننا الحنيف، وليس من الغريب اطلاقا تأصيلها في القوانين والمشروعات للسلطات الوصية، خاصة وان قبولها الاجتماعي ذو مرونة عالية، و من اجل القيام بتسيير عقلاني للبرامج الحكومية، و تجنبا للآثار التي يمكن أن تنجم عنه مستقبلا خاصة الأخطار المادية والمعنوية التي يمكن أن تؤثر على مؤشرات النمو الاقتصادي، يجب وضع خارطة طريق تتضمن خطة مدروسة وشاملة لكافة المشاريع التي تريد الدولة القيام بها، ولا يجب ان تتعدى مهام الدولة الى التضيق على المواطن من كل جوانب الحياة التي تمسه خاصة منها: الاقتصادية، المالية، البيئية، الاجتماعية، السياسية وغيرها، والهدف دائما هو تجنب الإسراف والتبذير، وترشيد الأموال العامة، لتفادي دخول الدولة في عجز مالي، ضف إلى ذلك بث طرق اعلامية او صفية تكوينية لخلق حضارة الاستغلال العقلاني للوسائل المادية، التي تستغل في انجاز المشاريع العمومية، لتفادي الوقوع في مصاريف إضافية ترهق كاهل الدولة.

- **ضابط تحقيق المصلحة العامة**

نعني بالمصلحة بالعامة، أن تكون عموم الحاجات للأفراد تصب في تحقيق كل ما يؤدي إلى منفعة عامة، أي يجب أثناء ترشيد الإنفاق العام أن تكون هناك منافع حدية تعود على الأفراد بصفاتهم وليس بذواتهم، ودور الدولة هنا مهم في مراعاة هذا الضابط عن طريق تحقيق المصلحة العامة بالقدر اللازم والكافي للأفراد.

ولكي تكون المنفعة جماعية تخص كل الأفراد، يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن تحقيق المصالح الخاصة، إذ أن المصالح الشخصية لا تعتبر مصلحة عامة؛ وتكون المصلحة عامة في حالة تدخل الدولة في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية،والاجتماعية أثناء ترشيد الإنفاق العام[1] .

- **ضابط الاقتصاد في النفقة**

يعني أن يهدف ترشيد الإنفاق، إلى الرشادة وسلامة التدبير، وحسن إدارة الأموال العمومية في القطاع المالي، أي كفاءة استخدام الموارد المالية تجنبا لأي استغلال يتنافى وقاعدة ترشيد الإنفاق العام.

لا يعني امتلاك الدولة سلطة ترشيد الإنفاق العام ان تتمادى في حجم النفقات العامة، وإنما يجب عليها تحديد الحجم الأمثل الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من المنافع الاقتصادية دون ضغوط على الموارد الاقتصادية المتاحة، واهمها تحقيق التوازن والنمو الاقتصادي في مختلف المجالات، وتجنب الديون والتضخم والإسراف والتبذير، إلى جانب تحقيق أكبر مصلحة اقتصادية ممكنة [2].

- **ضابط تحديد الحجم الأمثل للنفقة العامة**

تندرج غاية النفقة العامة ضمن تحقيق النفع العام، حيث يستفيد منها كل أفراد المجتمع، ولا يعني ذلك ابداً أنه كلما ازدادت النفقة العامة للدولة كلما ازداد النفع العام، لأنه كلما ازدت النفقات العامة عن الحد المخصص لها ينتج عن ذلك إسراف وتبذير، لذلك على الدولة بذل مجهود لمعرفة الحجم الأمثل والإجمالي للنفقة العامة، لأن ذلك يمثل قيد فوري أمام عدم ترشيد الإنفاق العام، وبالتالي تحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة يجب توفر شرطين هما:

---

1 مصطفى الفار،"الإدارة المالية العامة"،دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،2008،ص53.

2 عادل فليح العلي،"المالية العامة والتشريع الضريبي"،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2007،ص54-53.بتصرف.

-ضرورة تساوي المنافع الحدية الاجتماعية في مختلف مجالات الإنفاق العام، بمعنى أن تستمر الدولة في الإنفاق في المجالات المختلفة حتى تتساوى المنافع الحدية فيما بينها بشرط أن لا تكون هذه الزيادة على حساب الايرادات، ومن الضروري أن يحقق كل إنفاق منفعة تساوي على الأقل ما ضحى به من إنتاج القطاع الخاص من جزء قيام الدولة بالنشاط؛ فالحجم الأمثل للإنفاق العام هو الحجم الذي يسمح بتحديد وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع، وذلك في حدود اقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية أي أن تكون النفقة في حدود لها الوضع الأمثل [1].

المطلب الثالث: التوجهات الحديثة لسياسة الإنفاق العام

اصبح الاهتمام بطرق الانفاق وكيفياته ضرورة ملحة في ظل شح الموارد ومحدوديتها، وهذا ما يفسر التوجه الدولي البارز نحو تحديث واصلاح انظمة الميزانية العامة، وتطوير طرق واساليب النفقات العامة، من خلال محاولات وتجارب سجلتها دول كثيرة، منها الولايات المتحدة الامريكية، واغلب دول اوروبا،استراليا، كندا، كوريا، الارجنتين، تشيلي، المكسيك، جنوب افريقيا،وحتى بعض الدول النامية والعربية، بتبنيها لأطر تنظيمية وتشريعية حديثة ومتطورة في مجال ماليتها العامة، نذكر منها: مبادرة نيوزيلندا 1994 من خلال قانون Fiscal responsability act ، بلدان OCDE من خلال Le Traite de Maastricht ، استراليا 1996من خلال Charte de l l'honnêteté budgétaire ، وفرنسا منخلال القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية 2006 وذلك في اطار سعيها لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام المال العام [2].

فما هي اهم المحددات التي تراءت لهذه التجارب لتوجيه سياسة حديثة في عملياتها الانفاقية؟

الفرع الأول :محددات سياسة الانفاق العام

تعمد الدولة الى عدة وسائل وعوامل من أجل إنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام،ديدنها في ذلك القيام بدراسات مسبقة، وسن مشاريع قوانين ممهدة لضمان شفافية ونزاهة تقترب من المطلقة لترشيد الإنفاق العام.

تعتبر قضية وضع حد أقصى للنفقات العمومية قضية سياسية أكثر ما هي اقتصادية، الهدف منها ترشيد النفقات العامة، فقد تبين أنه من الوجهة الاقتصادية –خاصة الكنزية منها-ليس هناك ما يمنع أن تبلغ النفقات نسبة كبيرة من الدخل القومي، فالدولة بذلك تبسط سيطرتها على النشاط الاقتصادي بكامله، و يتضح لنا هنا أن الحكومات لا يمكنها ان تنفق الأموال من دون حدود لذلك، لأن هذه الحدود اول خطوة للتأكد من صحة ومشروعية وفعالية ترشيد الإنفاق العام، بالتالي هناك عّدة عوامل تساعد من نجاح عملية ترشيد النفقات العامة بكل جوانبها في الواقع، ومدى تطابقها مع الأهداف المرجوة من خلال النظر إلى مدى مراعاة ترشيد الإنفاق العام للأحوال المالية الاقتصادية[3].

---

1 صبرينة كردودي، مرجع سابق، ص ص .267-266

2 قميتي عفاف،"الانفاق العام على مشاريع البنية التحتية واثره في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2001-2014)،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط،2014،ص 36.

3 حسن عواضة عبد الرؤوف،"المالية العامة"،دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،1995،ص644،بتصرف.

اولا:يؤثر دور الدولة بشكل كبير في تحديد الحجم الأمثل لترشيد الإنفاق العام وهو ما سوف نراه في ظل الحارسة والمتدخلة والمنتجة:

-الدولة الحارسة: كان يتم تحديد حجم أمثل للإنفاق العام وترشيده يكون بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تحقيق العبء المالي على الأفراد، حيث أن ترشيد الإنفاق يكون بأن تحافظ الدولة على أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين أيدي الأفراد[1]؛

-الدولة المتدخلة: أصبحت مسؤولة عن التوازن الاجتماعي والاقتصادي ولقد أثر ذلك على النفقة العامة، حيث تنوعت النفقات العامة بتنوع الوظائف وازداد حجمها مما أّدى إلى ضرورة ترشيدها؛

_الدولة المنتجة: ظهرت أفكار ومبادئ الاشتراكية حيث وجدت تطبيقا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فأصبحت للدولة دورا كبيرا من وسائل الإنتاج، مما جعلها منتجة وتقوم بجزء كبير من الإنتاج الوطني، وأنتج هذا التغيير في دور الدولة أثرا سلبيا على المال العام والإنفاق العام [2]؛

ثانيا: يظهر ذلك في السيولة المالية التي تحدد مبلغ الاعتمادات المالية الواجب تخصيصها مع مراعاة مبدأ ترشيد لنفقات وهناك عّدة عوامل تؤثر على القدرة المالية للدولة أين نجد:

1: القدرة التكليفية: يقصد بها المقدرة التكليفية للاقتصاد القومي قدرة للاقتصاد أو الدخل على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو المقدرة الإنتاجية القومية، أما المقدرة التكليفية تعني قدرة الأفراد على تحمل العبء الضريبي[3].

2: المقدرة الاقتراضية: يعبر ذلك عن قدرة الدخل الوطني للاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية، أي قدرة الدولة على الاقتراض والوصول إلى أعلى قدرة اقتراضية ممكنة، وهذه المقدرة بصفة عامة تتوقف على عاملين هما:

-حجم الادخار الفردي، يساعد على توفير الإيرادات المالية المطلوبة لتمويل الإنفاق العام؛

-رغبة الحكومة في جلب وجذب مدخرات الأفراد والمؤسسات نحو سنداتها الحكومية؛

وهذا من شأنه ان يصطدم بعائق عدم القدرة على منافسة القطاع الخاص في ذلك، والذي ترتفع معدلات الفائدة على أصوله المالية مقارنة بمثيلاته من السندات الحكومية، لذا وجب على الدولة مراعاة هذا الجانب قصد ضمان أكبر قدر من المدخرات سواء الفردية أو المؤسساتية لتمويل نفقاتها العامة، وهذا يعبر عن ترشيد وضبط النفقات[4].

---

1 حميد مقراني،"أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)"،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة،بومرداس،2014،ص13-14.

2 حميد مقراني، نفس المرجع السابق،ص 14.

3 أسماء ماصمي،"أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي(1971-2011)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان،2014،ص 31.

4 أسماء ناويس،"أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة(1990-2011)"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2014،ص47.

الفرع الثاني:المعالم الحديثة لتوجيه سياسة انفاقية فعالة

يلاحظ بالموازاة مع موجة ميول توجيه السياسات الانفاقية بطرق ومناهج حديثة ازدياد مطالبة الدول والمنظمات، والهيئات الدولية، الى ضرورة تطوير اساليب ونظم الميزانية العامة، وتسيير المال العام، ودعما لهذا التوجه نحاول من خلال التوصيات والتقارير التي تصدر من حين للآخر في هذا السياق ان نلخص اهم هذه الاساليب المتبعة والمطلوبة حديثا لدعم توجيه السياسة الانفاقية الرشيدة الامثل في ظل التطورات الاقتصادية والجيواقتصادية الراهنة، ويمكن ان نرصد اهم الاساليب الحديثة المطلوبة لترشيد سياسة الانفاق على النحو التالي:[1]

اولا:التسيير القائم وفق النتائج

تركز الاساليب الحديثة لتسيير المال العام على التسيير القائم على النتائج بدل الوسائل، فالغالب في الاسلوب التقليدي هو تحديد مجالات الانفاق وفق ما يتوفر من موارد مالية وهذا ما يسمى بالتسيير وفق الوسائل او البنود، اي ان يتم اعداد الميزانيات العامة من خلال توجيه الموارد المالية المتوفرة –الوسائل- لبنود محددة من الانفاق بهدف، بينما يتجه الاسلوب الحديث الى ربط الانفاق العام بنتائج وأهداف محددة مسبقاً، فيكون الهدف الاساسي لتسير المال العام هو تحقيق الهدف المرجو منه.

نخلص الى ان الاسلوب الحديث في تسيير المال العام يرمي الى صرف مبالغ لتحقيق هدف معين في باب من ابواب الانفاق، بدل تخصيص مبالغ محددة لتسيير هذا الباب فقط دون التركيز على مدى فاعليته.

ثانيا:مؤشر الاداء

ان التسيير الجديد للميزانية يستلزم استعمال مؤشرات للأداء، من اجل التقييم الدائم للنتائج المحققة نسبة الى الأهداف المرجوة، أي هو تعبير نوعي عن حالة تقدم اشغال برنامج افاق ما يستهدف بابا من ابواب الانفاق العام مع مسايرة موازية للموارد المتاحة.

ثالثاً:الرقابة على الأداء

عرّفت لجنة الادلة والمصطلحات التابعة للمجموعة العربية للاجهزة العليا للرقابة المالية "ARABOSAI" رقابة الأداء بأنها:﴿ تقويم انشطة هيئة ما للتحقق مما اذا كانت مواردها قد اديرت بالصورة التي روعيت فيها جوانب التوفير والكفاءة والفاعلية﴾، وجملة مميزات الرقابة على الأداء هي:

- تشمل جوانب الاقتصاد والكفاءة والفعالية في النشاطات الادارية؛
- التزويد بالمعلومات ذات الاتصال الوثيق بصنع القرار؛
- وضوح اهداف وغايات البرامج والمشاريع؛
- وضوح المسؤوليات والصلاحيات فيما يخص تنفيذ الخططالتي تمت الموافقة عليها؛
- جودة النتائج مقارنة مع التكاليف المحددة مسبقا؛

1 حفاي عبدالقادر، قميتي عفاف،"التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)"مقالة منشورة في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -العدد الاقتصادي-، ع 36،الصادرة عن جامعة زيان عاشور، الجلفة،2018،ص ص379-380، بتصرف.

رابعا:تفعيل دور المسيرين

تتجه الاساليب الحديث الى التأكيد على اهمية العنصر البشري من خلال اعطاء الوصي على تسيير المال العام المزيد من الحرية في تسيير المال العام، وبالمقابل يتم تحميله مسؤولة اكبر تجاه تحقيق المصلحة العامة او تجسيد الهدف من هذا الانفاق؛ بمعنى انه لا تهتم الرقابة بمدى احترام انفاق المبالغ المحددة سلفاً بقدر ما تهم بإلزامية تحقيق الهدف من هذا الانفاق، والذي مصبه في الاخير النفع اعام.

خامسا:مكافحة الفساد وإرساء النزاهة في تسيير المال العام

ان الفساد اذا انتشر واستفحل في ثنايا تسيير الاموال العمومية فان ذلك سيكوّن عقبة حقيقية في سبيل فرض المصلحة العامة، فمن غير المعقول ان تصرف الاموال العمومية في بيئة تملؤها المحسوبية والرشوة، والكسب غير المشروع...؛ وكثيرا ما تثبت التقارير الصادرة سنويا حول الفساد في العالم ان البلدان التي تحقق معدلات منخفضة في مؤشرات الفساد هي البلدان التي قطعت اشواطا واضحة في ارساء افضل الاساليب على تسيير ماليتها العامة .

المطلب الرابع: أهداف ترشيد الإنفاق العام

يمكن اعتبار عملية ترشيد الإنفاق العام من المبادئ الهامة في اقتصاديات الدول، حيث أن هناك عدة أهداف وراء ترشيد الإنفاق العام وضبطه بطرق واضحة من شأنها تحقيق الانسجام في مختلف المجالات للاستخدام الأمثل للموارد المالية، وقد ظهرت في الآونة الأخيرة اهتمامات متزايدة لترشيد الإنفاق العام نظرا لأهدافه الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المالية والدولية.

أولا: الأهداف الاقتصادية

تسعى الدولة من خلال ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق أهداف اقتصادية وتتمثل فيما يلي:

-رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس المخرجات؛

-المساعدة على تعزيز القدرة الوطنية على الاكتفاء الذاتي؛

-تسريع عجلة التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية، بما يسهم في معدلات النمو على جميع الاصعدة؛

-الحفاظ على المال العام بمحاربة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله ؛

_تصحيح عجز الموازنة العامة للدولة خلال فترة التقشف الاقتصادية؛

-زيادة الثروة الوطنية والوطنية مما يترتب عنه زيادة إيرادات الضرائب مما يفسح المجال للإنفاق العام؛

-زيادة الدخل القومي للأفراد مما يسمح للفرد أن يدخر أمواله، وبالتالي تؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتوسع الدولة في نشاطها الاقتصادي؛

-التوسع في المشروعات العامة التي كانت حكرا على القطاع الخاص؛

-يساعد ترشيد الإنفاق العام في التخفيف من حدة الاختلالات الداخلية والخارجية بغرض تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

_حسن استخدام الموارد الاقتصادية والعقلانية في توجيه الموارد [1].

1 أعاد حمود القيسي،"المالية العامة والتشريع الضريبي، ط4، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان،2015،ص50-51

ثانيا: الأهداف الاجتماعية

يمثل المجتمع هدف رئيسي في سياسة ترشيد الإنفاق العام، لهذا عملت الدولة على حقيق أهداف اجتماعية والمتمثلة في:

-تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية؛

-القضاء على مشكل البطالة والأمية والفقر؛

- محاربة الآفات الاجتماعية التي تعد من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول كالمخدرات؛

-تحقيق التناسق الاجتماعي للقضاء على الطبقات الاجتماعية، كهيمنة الطبقة الغنية على الطبقة الفقيرة؛

-توفير قدر كبير من المنافع الاجتماعية عن طريق تطوير الاستثمار في رأس المال البشري ؛

-تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات؛

-تفعيل دور هيئات الرقابة والمحاسبة في المجتمع؛

-تعزيز المساواة بين أف ارد المجتمع؛

-إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة إلى الفقراء، تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم وذلك من خلال تقديم التغذية والرعاية الصحية...؛

_نمو الوعي الاجتماعي[1] ؛

ثالثا: الأهداف السياسية

تلعب الأهداف السياسية دور كبير في ترشيد الإنفاق العام، ما يحقق الاستقرار السياسي للدولة، وتتمثل هذه الأهداف في:

-انتشار مبادئ الحرية وتقرير مسؤولية الإدارة على مستوى الدولة؛

-تحقيق حرية التعبير وحرية الانتخاب وحرية الرأي للمواطن؛

-تحقيق الاستقرار السياسي ومنع انتشار الاستبداد والحروب سواء داخليا أو خارجيا؛

-تعدد الأحزاب السياسية مما يسمح بانتشار الديمقراطية السياسية؛

-تكريس مبدأ الفصل بين السلطات مما يعزز الديمقراطية الوطنية والشعبية؛

_تكريس مبدأ العدالة عن طريق فرض الرقابة بمختلف أنواعها؛

_تطبيق برامج الحكومة بشكل دقيق وواضح وتقييم مدى فعالية وكفاءة أداء الأجهزة الحكومية[2]؛

رابعا: الأهداف المالية

تتمثل أهداف الدولة في ترشيد الإنفاق العام من الناحية المالية في:

-تحقيق التوازن المالي في مجمل القطاعات الخاصة بالدولة؛

-تحقيق التوازن في ميزانية الدولة، منها قسم التسيير والتجهيز والاستثمار؛

-البحث عن موارد مالية جديدة تسعى من خلالها جلب الاستثمارات الخارجية؛

-تحقيق التوازن بين الإرادات ونفقات الدولة لتجنب الدخول في عجز الميزانية؛

---

1 علي زغدود،" المالية العامة"،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2006ص.26.

2 Stéphanie Damarey, Finance publique, gaulino éditeur, Paris, 2006, p425.

-تحقيق وجود فائض في إيرادات الدولة من أجل التوسع في الإنفاق العام؛

_وضع فوائد للقروض وتسديد قيمتها مستقبلا [1]؛

خامسا: الأهداف الدولية

تتمثل أهداف الدولة في ترشيد الإنفاق العام على المستوى الدولي في:

-تحقيق التمثيل الدبلوماسي الامثل، الذي يعزز العلاقات ويسمح بتعزيز العلاقات التجارية فيما بين الدول؛

-جلب الاستثمارات الخارجية؛

-تحقيق التعاون والتضامن الدولي، بتقديم الإعانات والمساعدات للدول الأخرى؛

-المشاركة في التنافسية الاقتصادية بين الدول؛

ان الهدف المبتغى من هذا المبحث، هو الاحاطة بالمحددات المثلى لعملية ترشيد الانفاق العام، والوصول الى قيمة عظمى من تحقيق الاهداف المرجوة للسياسة الاقتصادية، وهذا الطرح يصب في رافد واحد ألا وهو رافد الكفاءة الانفاقية العامة كسياسة واجهة للسياسة الاقتصادية، ويعني ذلك ان يتصف الانفاق بالعقلانية والنجاعة والفعالية والشفافية،في ظل الطرح الاقتصادي الكلي الذي يربط بين التنفيذ الانفاقي وتحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة مع ضمان الاستدامة على المدى الطويل، يتطلب ذلك من الحكومات مجموعة من التدابير الموصوفة بالرشيدة، كتحسين تخصيص الموارد وربطها بالإنفاق بالطريقة المراعية لأولويات سياساتها الاقتصادية -بما فيها جوانب التنمية المستدامة-وتطور هيكلها الاجتماعي، مع مراعاة المفاضلة بين مستويات الناتج القصوة، وأهداف الدولة في اطار محدود من المدخلات[2].

وحتى تتحقق هذه الكفاءة بالدرجة المطلوبة، يجب ان تتوافر مجموعة من العوامل الموضوعية، الداخلة فعلاً في حيثيات العملية الانفاقية، وهي:

- تحديد الاهداف بدقة: يرى Steiner أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية(طويلة الأجل) تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية (متوسطة الأجل) بدقة، والتي تقررها الوحدات الحكومية لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج[3].
- تحديد الاولويات: يتعين على منظومة التخطيط العمومية، تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم اولويات، حسب درجة اشباعها لحاجات الافراد الاكثر اشباعا[4]،و تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي[5]:
  - ❖ مدى خطورة المشكلة التنموية؛

---

1 سالم محمد شوابكة،"المالية العامة والتشريعات الضريبية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ،2015،ص39.

2 شعبان فرج،"الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر(2000-2010)"،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3،2012، ص96-97،بتصرف.

3 -خالد المهايتي،"الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة"، مجلة إدارة المال العام –التخصيص والاستخدام- ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية -أعمال المؤتمرات-مصر،2010،ص95.

4 عياش بالعاطل،سميحة نوي،"آليات ترشيد الانفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة"،ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي"تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"،جامعة سطيف1، يومي 11-12مارس ،2013،ص5.

5 انظر: - عثمان محمد غنيم ،"التخطيط أسس ومبادئ عامة"،ط2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2004، ص 94.

- ❖ درجة اهتمام المواطن بالمشكلة التنموية القائمة؛
- ❖ عاملا الخبرة والزمن؛

- القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام: وذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمساءلة عن الاستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين[1]، وتقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور هي[2]:
  - ❖ الفعالية الاقتصادية والاجتماعية؛
  - ❖ نوع الخدمات المقدمة؛
  - ❖ فعالية تسيير المرافق العامة؛
- عدالة الإنفاق العام، ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات، بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها[3].
- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: ضرورة توفر نظام رقابي فعّال، يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، وتطوير مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقييمية[4].

1 -سعد بن صالح الرويتع،"قياس الأداء في الوحدات الحكومية"،مجلة جامعة الملك عبد العزيز-الاقتصاد والإدارة-، العدد2،الرياض،2002، ص65.

2 VOIRE : Stéphanie D,"finances publiques, gualino éditeur, paris,2006,p425.

3 -محمد شاكر عصفور،"أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1،لبنان ،2008 ،ص301.

4 -محمد عمر أبو دوح،"ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة"، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2006 ، ص105
انظر ايضاً: - علي خليفة الكواري ،"دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية"،عالم المعرفة للنشر والتوزيع،الكويت،1981، ص 47.

خلاصة الفصل

بات الإنفاق العام يحتل أهمية متزايدة في مختلف دول ومجتمعات العالم المعاصر، ومرجع ذلك اعتبارات عدة منها ارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا ضخامة الآثار المترتبة عليه، ويكفي أنه وراء حساسية الوضع التمويلي العام التي تعيشها معظم الدول النامية، والتي تعاني من عجز مستمر في موازناتها العامة.

إن ظاهرة تزايد الإنفاق العام –قانون فاقنر (1892)Adolphe Wagner la loi de- كظاهرة اقتصادية قد تظهر بشكل عجز في الدول النامية- مرتبط بعدة متغيرات محلية وعالمية يصعب التحكم فيها أو تجنبها في الأجلين المتوسط والقصير، بين ذلك وذاك، تبرز أهمية ترشيد الإنفاق العام باعتبار أنه السبيل الوحيد للدول النامية في ظل قصور طاقتها التمويلية، وصعوبة تخفيض الإنفاق العام؛ فالترشيد قد يسمح بتجنب الآثار السلبية المصاحبة لمحاولات علاج عجز الموازنة، سواء من خلال فر ض المزيد من الضرائب والرسوم والأثمان العامة واللجوء إلى القروض العامة أو الإصدار النقدي، لذلك فإن ترشيد الانفاق العام يعتبر ضرورة مالية لا مفر من تحقيقها.

وقد اشار صندوق النقد الدولي على توجيه سياسات الإنفاق العام و فق معايير يعتقد أنها تقلل من الهدر و تسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية، و من هنا فإن الاتجاهات المحبذة من قبل الصندوق تعمل على ثلاثة محاور هي **تخفيض الإنفاق، إعادة توجيه الإنفاق العام، تخطيط و ضبط الموازنة العامة**

بعد الغرف من الجانب النظري لسياسة الانفاق العام، ومدى علاقتها بالاستقرار الاقتصادي للدول، واثر توجيه هذه العملية الانفاقية الهامة على المؤشرات الكلية للاقتصاد، اصبح من اللازم تحليل الانفاق العام في الجزائر -لفترة الدراسة- وتحليلها نظرياً وكمياً بما يفيد -ولو بوجه شخصي- مدى انطباق النتائج النظرية مع الواقع في ظل المعطيات والظروف التي مرت بها البلاد، وهو ما سنتطرق اليه في فصلنا الموالي.

الفصل الثالث

تحليل الاثر الكمي للإنفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر

تمهيد:

كان على الجزائر عشية استقلالها ان تسير في طريق ممنهج وسليم لتنمية وطنية صحيحة، يضمن لها الحد الادنى من الرفاهية الاجتماعية، ويواكب بالقدر الكافي مسار الدولة الناشئة؛ فمنذ اخذ زمام استقلالها بادرت الى سياسات اقلاعية لاقتصادها، هذه السياسات وان تميزت بالترقيع تارة وبالجرأة تارة اخرى،لنا ان نصفها بالسياسات الفتية المحاكية للنظم الاقتصادية السائدة آنذاك، خاصة اذا راعينا الظروف السياسية الداخلية للبلاد، ولعنة الالتزامات الخارجية التي كانت نتاج معاهدات التخلص من الاستعمار الفرنسي... .

في عقد السبعينات انتهجت الجزائر سياسة تصنيعية واسعة، قصد توفير وسائل الإنتاج، والمواد الأولية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني، وتدعيم الاستقلال السياسي باستقلال اقتصادي؛ فتميزت السياسات الاقتصادية بانطلاق المخططات التنموية، وتكثيف الاستثمار في قطاع الصناعة واعتباره القادر على تحريك عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، إلا أن هذه السياسة كان مآلها الفشل، وتمخض عنها اقتصاد وطني يعاني من إختلالات هيكلية كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، مردها إلى الارتباط الاعمى للاقتصاد الجزائري بأسعار البترول في السوق العالمي بشكل أساسي .

شهد العالم في الثمانينات من القرن الماضي ازمات اقتصادية مؤثرة في اواصر الاقتصاد الجزائري، سببها في الاساس انخفاض اسعار البترول سنة 1986، والتي اعتبرت نقطة انعطاف مهمة في الاقتصاد الوطني، وبلغ اثرها عمق المجتمع الجزائري، كما استمر هذا الاثر حتى في التسعينات، مما ألجأ السلطات – آنذاك- الى اتخاذ مجموعة من الاجراءات عرفت بالإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني .

مع دخول الالفية الثالثة؛والتي اتسمت بانتعاش مضطرد لأسعار النفط،وَازَاهُ انتعاش للخزينة العمومية،مهّد الى الخوض في برامج تنموية،على غرار برنامج الانعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو،حيث رصدت لهما الدولة مبالغ معتبرة، من اجل الرفع من مستوى التنمية لتحقيق اهم الطموحات الاجتماعية والاقتصادية، تلاهم المخطط الخماسي 2010-2014 الذي كان اساسه توطيد البرامج التنموية السابقة.

ان تحليل المشهد الاقتصادي للجزائر منذ استقلالها على المستوى المحلي او حتى المستوى العالمي، خاصة في الجانب المالي المتعلق بالتزايد الملحوظ في النفقات العامة، يظهر متغيرات وتحديات واسعة أثرت على الاداء التنموي للبلاد،مما فرض رسم سياسات في كل مرة وطرح خيارات لتجسيد الاهداف الاقتصادية ومحاولة ضبط الاختلالات والابتعاد عن كل آثار سلبية محتملة عن هذه الخيارات الاقتصادية.

على ضوء ما تقدم تتبلور معالم اشكالية هذا الفصل في مدى رشادة الانفاق العام في الجزائر في ظل تغيرات اسعار النفط، على اساس الارتباط المتين بينهما من جهة، و مدى ضبط وتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية من خلال مربع كالدور من جهة أخرى، لذلك هَدَفنا في هذا الفصل الى الإلمام بشكل مختصر بكل ما يخص النفقة العامة في الاقتصاد الجزائري، وعوامل نجاح ترشيدها ودورها الفعال في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للبلاد، مقابل ذلك ارتباط هذه النفقات بأسعار البترول على اعتبار الصبغة الريعية للبلاد، وذلك خلال كل مراحل التنمية الاقتصادية فيها، وذلك تماشيا مع المباحث التالية:

المبحث الاول: تحليل هندسة النفقات العامة ضمن الميزانية العامة في الجزائر، ومدى ارتباطها بتقلبات اسعار النفط.

المبحث الثاني: تحليل اثر الانفاق العام على الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة

المبحث الثالث: دراسة نظرية تحليلية لمدى رشاده تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر حسب المربع السحري لـ KALDOR

المبحث الأول تحليل هندسة النفقات العامة ضمن الميزانية العامة في الجزائر، ومدى ارتباطها بتقلبات اسعار النفط.

إن أدق تعبير يمكن أن تتصف به الميزانية العامة هو أنها المحور الذي تدور حوله أعمال الدولة ونشاطها في جميع القطاعات، فهي تشكل الجزء المحاسبي والمالي لقوانين المالية الذي يترجم السياسة الاقتصادية والمالية المتبناة من طرف الحكومة، وفق برامج محدد بصورة دقيقة تشمل مجموع نفقات الدولة وإيراداتها التي تقررها مسبقا، ولطالما ساهمت النفقات العامة ضمن هذه الميزانيات العمومية بشكل فعال في تنفيذ البرامج التنموية المبرمجة منذ الاستقلال، وتحقيق جانب مهم من الاهداف الاقتصادية للبلاد.

تميزت الجزائر من خلال السياسات الحكومية التي انتهجتها -سواء في النظام الاشتراكي، أو في إطار المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق، او حتى في خضم البحبوحة المالية التي صادفتها بداية الالفية الثالثة بالاعتماد على برامج الانفاق العام كوسيلة أساسية لاستهداف شقي الاقتصاد الوطني :الدعم الاجتماعي والدعم المالي لمشاريع التنمية، لكن الحلقة التي لم تتغير في كل هذه المعطيات هو الاعتماد الكلي على الجباية البترولية في تمويل هذه السياسات الانفاقية.

المطلب الاول: دراسة نظرية لهيكلة النفقات العامة ضمن الميزانية العامة في الجزائر وفق منظور اقتصادي

تحظى النفقات العامة بأهمية كبيرة في إطار الميزانية العامة،فقد أشار اليها المشرع الجزائري على انها طرف من الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع النفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار، ونفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخصها بها[1] مقابل الايرادات في الميزانية العامة التي تتشكل من الايرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية[2] ،كما اعتبر المشرع أن النفقات العامة هي أعباء[3] ملقاة على عاتق الدولة وهي ملزمة بتنفيذها ،ولا يتم عقد أي نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية ،كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص فلا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح.

على غرار دول العالم التي تصنف نفقاتها العامة تصنيفا خاصا بها حسب نظامها الاقتصادي والاجتماعي والإداري، ولما لذلك من أهمية بالغة فان الجزائر وكغيرها من هذه الدول تعتمد تصنيفا خاصا بها لنفقاتها العامة في إطار الميزانية العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف، ويتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة اخرى [4]

1 المادة رقم (03)من القانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
2 المادة رقم (06) من القانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.
3 المادة رقم (04) من القانون 90-21 ،المرجع السابق .
4 علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005،ص31.

وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر وجاء ذلك صراحة بأن النفقات (الاعباء الدائمة للدولة) تشتمل[1]:

- ❖ نفقات التسيير ؛
- ❖ نفقات التجهيز ؛
- ❖ القروض والتسبيقات؛

حيث أن كل نفقة يكون الهدف منها الحصول على مستلزمات تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل إعتماداتها في الميزانية العامة للدولة، تعتبر من قبيل نفقات التسيير، أما إذا كان الهدف من عقد النفقة العامة هو زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال اقتناء التجهيزات المختلفة وكذلك الى تكوين رأس المال فان هذه النفقات هي من قبيل نفقات التجهيز.

في العادة لا تثير تقدير النفقات العامة مشاكل كبيرة، ولا يوجد طرق متعددة لتقدير النفقات العامة، بل يتم التقدير عادة بيسر وسهولة، ويتم الاعتماد في تقدير النفقات العامة، على طريقة واحدة هي طريقة التقدير المباشر، فبموجب هذه الطريقة يتم التقدير وفقا للحاجة المستقبلية المعروفة من قبل العاملين في مختلف الوزارات والهيئات العامة، ولا تسبب هذه الطريقة صعوبات فنية[2]، إلا أنه يتطلب تقدير النفقات العمومية أن يكون حقيقيا ويتم تقديرها وفقا للحاجات المتوقعة مع مراعاة الدقة ويطلق على تقديراتها بالإعتمادات ويجري التفريق بين نوعين من الإعتمادات اعتمادات تحديدية، ويقصد بها الإعتمادات التي تمثل الحد الأقصى لقدرة الحكومة على إنفاقها دون الرجوع إلى السلطة التشريعية، واعتمادات تقديرية وهي نفقات يتم تقديرها على وجه التقريب وتلك مخصصة للمرافق والمشروعات التي لم تستقر تكاليفها بعد[3].

الفرع الاول:ميزانية التسيير

ان التقسيمات الوضعية التي تظهر في ميزانيات الدولة المختلفة لا تتقيد بالاعتبارات العلمية بقدر ما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية، إذ يتم تقسيم أو تبويب النفقات العامة في وثيقة الميزانية العامة للدولة وفق فئات متجانسة، وبموجب تقسيمات تختلف من دولة لأخرى وحسب اعتبارات سياسية أو إدارية أو وظيفية، وتقليدا تقسم النفقات العامة وفق الوحدات التنظيمية للجهاز الحكومي، بحيث يخصص لكل وزارة فصل خاص بها في وثيقة الميزانية.

ويفيد هذا التبويب في تحديد مسؤولية صرف النفقات العامة أو الرقابة على التنفيذ والصرف في حدود الاعتمادات المخصصة لكل جهة إدارية، وبشكل عام كل دولة تقسم نفقاتها بالشكل الذي يلائمها وان كان الاتجاه الحديث يميل إلى محاولات التوفيق بين التقسيمات العلمية والاعتبارات الأخرى[4].

فنفقات التسيير تمثل الأموال المخصصة لتغطية الأعباء المالية الضرورية لتسيير المصالح العمومية، التي تسجل اعتمادا دائما في ميزانية العامة للدولة، والمتكونة من أجور الموظفين ومصاريف صيانة العتاد،

---

1 المادة رقم (23) من القانون 84-17 المرجع السابق.

2 خالد شحادة الخطيب، محمد خالد المهايني، **"المحاسبة الحكومية"**، دار وائل للنشر، الأردن، ،2008، ص.303

3 محمد جمال ذنيبات، **المالية العامة والتشريع المالي**، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ،2003ص 287.

4 محمد جمال علي هلالي، "المحاسبة الحكومية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، .2002،ص ص 66-67 بتصرف

المعدات والادوات..الخ وهي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية[1] وهي نفقات تتكرر بصفة دورية في ميزانية الدولة، ويمكن رصدها في أربعة أبواب هي[2] :

1-أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

2-تخصيصات السلطات العمومية.

3-النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

4-التدخلات العمومية.

هذا، وتتكون النفقات العادية من نفقات التسيير والنفقات التحويلية، وتضم نفقات تسيير العنوان الثاني أي تخصيصات السلطات العمومية والعنوان الثالث أي النفقات الخاصة بوسائل المصالح، بينما النفقات التحويلية تضم العنوان الأول أي أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات والعنوان الرابع أي التدخلات العمومية، وكل عنوان من هذه العناوين يتم تقسيمه إلى أقسام ولكنها ليست ثابتة في كل الوزارات بل متغيرة حسب كل وزارة[3].

الفرع الثاني: ميزانية التجهيز

ميزانية التجهيز أو بالأحرى الاستثمار هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن[4]، كما أن نفقات ميزانية التجهيز يتم توزيعها حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة[5]، وتصنيفها الذي هو عبارة عن مشاريع ذات طابع اقتصادي موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية ممولة من طرف الخزينة العمومية.

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتظهر في الجدول الملحق بقانون المالية من كل سنة حسب القطاعات، وإن ميزانية التجهيز (الاستثمار) هي الميزانية التي تفتح الاعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيز القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول الى تحقيق النمو، وتقسم نفقات التجهيز بحسب العناوين والقطاعات الفرعية والفصول والمواد.

لقد نص المشرع الجزائري على أنه تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار وفق ثلاث أبواب وهي[6]:

1) الإعانات المنفذة من قبل الدولة؛
2) إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
3) النفقات الأخرى بالرأسمال؛

---

1 صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،1992ص2.

2 علي زغدود، "المالية العامة"،مرجع سبق ذكره،ص34

3 لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر ،2004ص53 .

4 نفس المرجع، ص58.

5 محرزي محمد عباس ،"اقتصاديات المالية العامة"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ،ص68.

6 المادة (35)من القانون 84-17 مرجع سبق ذكره.

يمكن ان نظيف هنا انه من الناحية الاقتصادية، يتّسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم على زيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة، فالقيمة التي تحظى بها هذه النفقات نجد جذورها في تحاليل الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز"الذي برهن أن في فترة الركود الاقتصادي، تقوم نفقات الاستثمار بإعادة التوازن الاقتصادي العام من خلال الدور الذي يقوم بأدائه "مضاعف الاستثمار"، فلو افترضنا قيام الدولة بإنجاز استثمار معّين (بناء طريق سيّار مثلاً) خلال فترة أزمة إقتصادية، فستسمح النفقة العامة –الاستثمارية- بتوزيع الأجور على العمال والقيام بطلبات المواد الاولية لدى الموردين؛ غير انها بالمقابل قد تشكل نفقات الاستثمار خطرا على الجانب النقدي إذا كانت هناك فترة تتضخم، لذا وجب تقييدها ومراقبتها بشكل مباشر من طرف الحكومة[1]،بهذه الرؤيا فإن التقسيم الوظيفي لنفقات الاستثمار ،يسمح بإعطاء صورة واضحة المعالم لنشاط الدولة الاستثماري.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر

بداية من انتهاج التوجه الاشتراكي بعد الاستقلال، اعتمدت السياسة الجزائرية على التدخل المفرط في الاقتصاد ما نتج عنه أثر واضح على الميزانية العامة من خلال زيادة النفقات العامة، بينما في نهاية ثمانينات وتسعينات القرن الماضي ساهمت عوامل خارجية وأخرى محلية في معاناة الاقتصاد الجزائري من مطبّات مالية كتبعات لأزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986،والمعضلة الأمنية في التسعينات، تمخضت عنها مرحلة انتقالية قلصت من دور الدولة وبالتالي تأثرت النفقات العامة بصورة واضحة انعكاسا لسياسات التقشف المنتهجة.

أما في بداية الألفية الثالثة وبفضل الأريحية المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول انتهجت الدولة سياسة توسعية من خلال عقد عدة برامج تنموية أثرت بصفة كبيرة على حجم تدخل الدولة من خلال زيادة حجم الإنفاق العام، غير ان الفترة التي اعقبت الطفرة الايجابية لأسعار النفط والتي وضعت الجزائر في بحبوحة مالية وفيرة ابانت عن خلل هيكلي عميق في الاقتصاد الوطني مرده الى الارتباط الشبه كلي بالجباية البترولية. ففي ظل الظروف غير المريحة والمهزوزة لاسعار النفط سنة 2014 في السوق العالمية اجبرت السلطات على دق ناقوس الخطر،والدخول في موجات عنيفة من التقشف تناولها البرنامج الخماسي للفترة 2015-2019،

ومنه سنناقش بالتحليل الكمي هذا الاثر على النفقات العامة للفترة 1986-2018

الفرع الأول: تحليل التطور الكمي للنفقات العامة خلال فترة الدراسة:

ان المتتبع لواقع الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، والزخم المتعاقب للبرامج التنموية، والسياسات المالية الداعمة له، وما لذلك من أثر على الجانب المالي والاجتماعي، يجزم عدم انتظام هذا الاثر، وان كان في ظاهره وفي بعض الاوقات شهدت النفقات العامة تطورا مضطربا نحو الزيادة خلال فترة الدراسة، وذلك ما يترجم اعتماد الدولة على السياسة الانفاقية في القيام بدورها على مختلف الأصعدة،

ومن اجل التحليل الكمي للحصيلة الانفاقية ادرجنا الاحصائيات التالية والتي توضح أهم التطورات التي حصلت على جانبي الانفاق العام وكذلك الناتج الاجمالي الخام خلال الفترة المستهدفة.

---

1 علي بساعد،"المالية العمومية "،مطبوعة بالمعهد الوطني للمالية، القليعة ،1992،ص 76

جدول رقم(3-1): تطور النفقات العامة والناتج الإجمالي المحلي خلال 1986-2019الوحدة:مليون دينار جزائري

	النفقات العامة	نسبة نمو النفقات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	PIB	النفقات العامة الى PIB %
1986	125441	7,29 -	62868	40924	296551	42.30
1987	111323	11.25-	62853	36586	312706	35.60
1988	119700	7.52	37672	66230	347717	34.42
1989	124500	4.01	37294	67484	42204	29.49
1990	136500	9.64	41296	77024	554388	24.62
1991	212100	55.38	153800	58300	863133	24.6
1992	420131	98.08	276131	144000	1074700	39.09
1993	390500	7.05-	291417	185210	1189720	32.82
1994	461900	18.3	330403	235925	1487400	32.80
1995	598100	27.6	473694	285923	1966500	31
1996	724609	22.9	550596	174013	2494800	29.4
1997	845100	16.63	646300	201500	2780170	28.2
1998	875700	3.62	771700	208500	2830490	30.4
1999	961700	9.82	817692	263000	3238200	31.2
2000	1176100	2229	856200	321900	4098820	28.69
2001	1321000	12.32	963600	357400	4241800	31.14
2002	1550600	17.38	1050000	510000	4454800	34.80
2003	1691400	9.08	1173800	612900	5247500	32.23
2004	1891800	11.85	1245400	646300	6139500	30.83
2005	2052000	8.47	1241400	810600	7544000	27.2
2006	2452700	19.53	1435200	1019200	8460500	29
2007	3108500	26.74	1672000	1442300	9306200	33.40
2008	4144000	33.31	2218000	1973300	11069025	37.43
2009	4224800	1.95	2259500	1925800	10017515	42.17
2010	4512800	6.82	2694500	1807900	12050000	39.24
2011	8272000	83.30	3797200	1934500	14418600	25.27
2012	7423000	10.26-	4691300	2363000	14502249	45.93
2013	6737900	9.22-	4156300	2479300	15959790	42.21
2014	7153000	16 ,07	4542000	2611000	17242500	39,45
2015	7656300	9,44	4617000	3039300	16712700	43,73
2016	7383600	3,56-	4591400	2792200	17525100	42,21
2017	8269900	12	4591800	3678100	18594100	42,65
2018	8628000	9,5	4584400	4043100	18100000	47,6
2019	8557000	1,5-	4928800	3547700	17800000	48,1

المصدر: - ONS, LES COMPTES ECONOMIQUES de 2000 à 2008, N°528, P17

-ONS , RAPORT SUR :RETROSPCTIVE STATISTIQUES 1962-2011 ,FINANCES PUBLIQUES.

- http://www.mf.gov.dz/

-http:www .ons.dz /IMG/pdf/aqc_r_2017_ed_2018ar-2.pdf

- قوانين المالية ل 2015- 2016 - 2017- 2018

من خلال الجدول اعلاه وباستقراء اهم التطورات التي عرفتها سياسة الانفاق العام في الجزائر منذ سنة 1986، وبالاعتماد على الاشكال البيانية أدناه المستنبطة من الجدول، يمكن إلقاء الضوء على اهم نقاط الزيادة والنقصان من خلال السلسلة الزمنية لهيكل النفقات العامة مقارنة بالناتج المحلي الخام، ومن ثم نتطرق إلى تحليل اسباب التطورات الحاصلة فيها.

الشكل رقم(3-1): تطورات النفقات العامة والناتج المحلي في الجزائر للفترة 86-2018

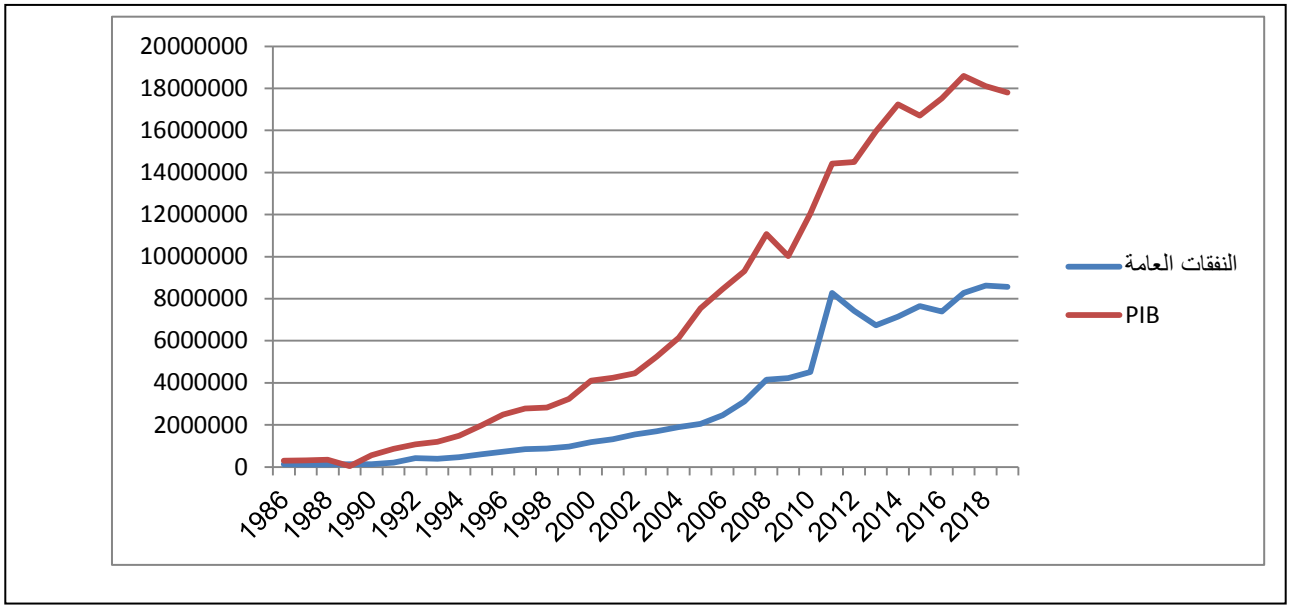

المصدر:من اعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم(3-1) ومخرجات برنامج EXCEL10

يظهر البيان السابق الترافق النسبي من حيث الرتابة الدالية بين الانفاق العام والناتج المحلي في الجزائر ،وهذا منطقي بالنظر الى ان الانفاق مكون اساسي لهيكل الناتج المحلي، وعليه: نلحَظ أنه خلال الفترة الممتدة من 1986 الى 2000 لم يتعدى الـ PIB عتبة 5 ملايين دينار جزائري مقابل انفاق ضعيف جدا، ويرجع ذلك تحديدا للوضع الكارثي الذي مرت به البلاد على جميع الاصعدة بداية من هزة اسعار البترول منتصف الثمانينات والتي كان وقعها مستمرا طوال هذه الفترة انعكاسا للتغيير الجذري الذي حصل على المستوى السياسي اولا والأمني ثانيا، ومع دخول الالفية الثالثة شهدت الجزائر بداية فوائض مالية غير مسبوقة، اتجهت فيه السلطات الى زيادة النفقات من 1176100 مليون دينار سنة 2000 الى 8272000 مليون دينار سنة 2011 ،أي تضاعفت قيمة الانفاق الى اكثر من سبعة مرات خلال 10 سنوات فقط، غير ان نصيب الناتج المحلي من هذه الوفرة المالية كان اكبر بالنظر الى توجه الدولة الى مشاريع التنمية الاقتصادية ودعمها.....

بينما تميزت الفترة الموسومة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، بإبرام اتفاقيات التعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، لكن هذا لم يشكل عائقا أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات العامة التي ارتفعت من **136500** مليون دج سنة 1990 إلى 235200 مليون دج سنة 1991 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت الى 58,69 % لترتفع سنة 1995 إلى 589300 مليون دج بنسبة زيادة قدرت بـ 22,7 .% وكان السبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23,73 دولار سنة 1990 بعدما انخفضت إلى أقل من 10 دولار إبان الأزمة البترولية سنة 1986، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة)، كما تم تخصيص مبالغ ضخمة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية والتي انتقلت من 76 مليار دج سنة 1994 إلى 4.124 مليار دج سنة 1996 كلها مولت من النفقات العامة للدولة، وهذا ما تؤكده نسبة الزيادة المعتبرة للنفقات التي قدرت ب 6.27 %سنة 1995 و 9.22 % سنة

1996 ، غير انه تواصل عجز الهيئات العمومية للدولة من وزارات ودواوين وخصوصا الجماعات المحلية، والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة للأسباب التالية:

- الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية؛
- سوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال؛
- انتشار غير مسبوق -وحتى معلن- للفساد في القطاع العام؛

ولقد عاودت نسب الزيادة في الانخفاض منذ سنة 1995 إلى غاية 1999 والذي مرده حسب بعض الاقتصاديين إلى آثار الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، والضغط الممارس من طرف المؤسسات المالية والنقدية العالمية.

ومع دخول الالفية الثالثة، ونظرا للوفرة المالية المتدفقة على الخزينة العمومية تبعا لتحسن الميزان التجاري للبلاد بسبب هَبَّة اسعار النفط من جهة، والتطلعات لاستمرار ارتفاعها من جهة اخرى، اتجهت الدولة الى بعث خطط اقتصادية مركزة على القطاعات ذات الأولوية كقطاع المحروقات، والقطاع الزراعي، السياحي والخدماتي، وقطاع البناء و الأشغال العمومية وبنسبة اقل القطاع الصناعي و الحرفي، و كرست لذلك الكثير من الموارد تزامنا مع إنشاء صندوق ضبط الموارد والذي استحدث كملجأ للفوائض المالية للصادرات النفطية التي سجلت فيها الجزائر قيم معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق،

حيث تتمثل مصادر تمويل الصندوق في :

-فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية .

-كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق

وتتمثل الأهداف التي أنشئ لأجلها صندوق ضبط الموارد في :

-تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية.

- القضاء على المديونية العمومية..

ويرجع تحسن مداخيل صندوق ضبط الموارد إلى ارتفاع أسعار البترول من سنة لأخرى، وأصبحت تستخدم ارصدة الصندوق في تغطية عجز الخزينة بناء على التعديلات التي أدخلت على أهدافه، حيث أدى التحسن في أسعار النفط على إلى تراجع مخاوف الحكومة بشأن انهيار أسعاره -على المدى المتوسط- ما شجعها على استخدامه كمورد لتغطية عجز الخزينة الناتج عن التوسع في الإنفاق الاستثماري، ومن ذلك مشروع الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2000 -2004 ،وبرنامج دعم النمو خلال الفترة 2009- 2005، وتلاهما المشروع الخماسي لتوطيد النمو خلال الفترة 2010-2014، ، وقد ارتفعت نسبة تمويل العجز من الصندوق من 152.1 مليار دينار سنة 2006 إلى 111.52 مليار دينار سنة 2008، لتتراجع قليلا سنة 2009 إلى 111.1 مليار دينار، كما ساعدت موارد الصندوق المتنامية بفعل انتعاش سعر البترول في الأسواق العالمية من قيام الدولة بتسديد المديونية الخارجية التي تراجعت بنسب كبيرة، حيث عمدت السلطات إلى تسديد المسبق للديون ابتداءً من سنة 2006 بالتفاوض مع كل من نادي باريس ونادي لندن وجل الدول التي لها ديون مع الجزائر.

الشكل رقم(3-2): النسبة المئوية للنفقات العامة الى الناتج المحلي في الجزائر للفترة 86-2018

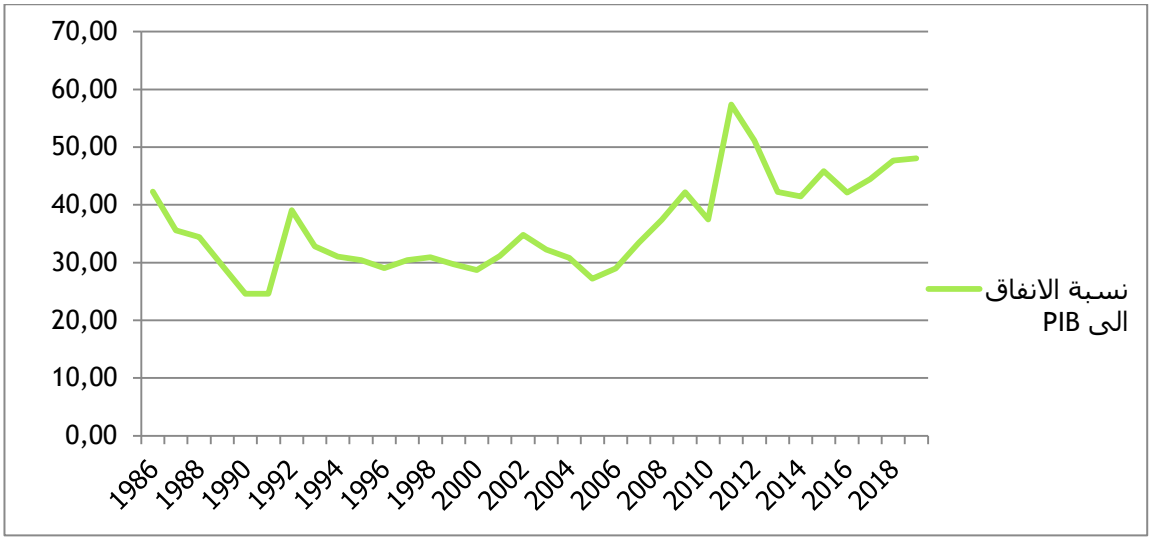

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم(3-1) ومخرجات برنامج EXCEL10

ان ما يمكن استخلاصه في هذا الجانب هو ان الجزائر وضعت منذ مباشرة الإصلاحات الاقتصادية مخططات تنموية تهدف في مجملها إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، و إعادة وتيرة التنمية و النمو الاقتصادي إلى المعدلات المقبولة، وفق سياسة انفاقية توسعية ذات طابع كينزي، وذلك لإيجاد حلول مرضية للمشكلات الاقتصادية و الاجتماعية الحادة التي عرفتها الجزائر منذ انهيار أسعار النفط، و اختلال التوازنات الاقتصادية العامة للبلاد.

عرف حجم الإنفاق الحكومي في الجزائر تذبذباً تصاعديا منذ الاستقلال، و مرد ذلك إلى أسباب وعوامل عديدة ظاهرية :تتمثل بصورة رئيسية في انخفض قيمة العملة، تعديل وتغير أساليب وكيفيات وضع الميزانيات، وارتفاع عدد السكان و اتساع إقليم الدولة، أما الأسباب الحقيقة فتتمثل في أسباب سياسية أمنية و اقتصادية ومالية.

وقد تحقق من خلال هذه المخططات النتائج التالية[1] :

1.ساهمت في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 7.17% سنة 2004 الى 3.10 %سنة 2009 .

2.تطور في الميزان التجاري حيث بلغ 74.31 مليار دولار سنة 2006 و 12.39 مليار دولار سنة2008 .

3.انخفاض في المديونية الخارجية حيث وصلت قيمة الدين الخارجي الى 56.1 مليار دولا سنة 2008 .

4.وصل معدل التضخم سنة 2008 الى 8.4 %و هذا راجع الى تزايد النفقات العمومية بشكل كبير و اتباع الدولة سياسة انفاقية توسعية .

5.حقق القطاع الصناعي الخاص معدل نمو موجب، و لكن دون المستوى فيما حقق القطاع الصناعي العمومي معدلات نمو سالبة خلال 2005-2007 .

1 بن عزة محمد،"ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف(دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غ م،جامعة ابوبكر بلقايد ،تلمسان، الجزائر،2014-2015، ص 216 ، بتصرف.

6.التأخر في انجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار نظرا لندرة العقار،غياب استراتيجية واضحة و كذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ و مراقبة البرامج الاستثمارية .

7.شهد قطاع خارج المحروقات تحسنا ملحوظا حيث سجل احسن نسبة في سنة 2009 قدرت ب 3.9 %بعدما كانت في حدود 7.4 %سنة 2005

لقد اعتمدت الجزائر سياسة النفقات العامة كأداة للسياسة المالية منذ سنة 2001 ، و التي استهدفت من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي، و بالتالي خلق الشروط الموضوعية للنمو و تدعيمه، و من ثم توطيده نظرا للركود و الازمات الاقتصادية و المالية المتلاحقة، رغم الظروف الداخلية و الخارجية التي مرت وتمر بها الجزائر.

الفرع الثاني:التحليل الكمي لارتباط أداء سياسة الانفاق الحكومي بتقلبات اسعار النقط خلال فترة الدراسة

لا يخفى على اي متتبع لتطور الاقتصاد الجزائري الاعتماد الكبير لهذا الاقتصاد على ايرادات الجباية البترولية التي انتقلت من 24,7% من مجموع الايرادات سنة 1970 الى ما يقارب 50% من هذا المجموع سنة 1985 و تجاوزت النسبة 60% في السنوات 74،80،81؛ وهذا تبعا لارتفاع اسعار النفط التي تجاوزت مستويات معتبرة في تلك السنوات اين راوحت بين 35 دولار و 46 دولار سنة 1981 .

اولا: الفترة 1970-1990

قابل ارتفاع نسبة الجباية البترولية الى الارادات انخفاض للجباية العادية اذ انتقلت من نسبة 75,3% سنة 1970 الى 50% سنة 1985 وبلغت اقل مستوى سنة 1981 بنسبة 33,6% ، وهذا كان حافزا في تلك الفترة للحفاظ على الهيكل الضريبي وزيادة نسبية في قيمها ك :TUGP الرسم الاجمالي الوحيد على الانتاج، ITS الضريبة على المرتبات والاجور، BIC الضريبة على ارباح الشركات، غير ان انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية سنة 1986 من 27,56 دولار للبرميل سنة 1985 الى 14,4 دولار، ادى الى انخفاض ايرادات الجباية البترولية بحوالي 20% وهذا ما كان له انعكاس مباشر على ايرادات الدولة الكلية حيث انخفضت هي الاخرى من 38% من الناتج المحلي الى 28% خلال الفترة 1986 -1990، وتحول الرصيد الموازني من فائض بمقدار 3,5% من اجمالي الناتج المحلي الخام للقترة 1981-1985 الى عجز بلغ -2,7 خلال الفترة 1986-1990[1]

بالتوازي مع ذلك انتهجت الجزائر خيارا اشتراكيا لتنميتها الاقتصادية ركزت فيه على بنية صناعية ضخمة، استدعى تدخل قوي للدولة في الحياة الاقتصادية تجسد في ارتفاع الانفاق الحكومي الذي انتقل من 25,98% من PIB سنة 1967 الى ما يقارب 43% سنة 1986، وقد كان لذلك الاثر الواضح في بلوغ نسب النمو الى 9,21% سنة 1978، مع امتصاصها لكتلة هامة من اليد العاملة، ما جعله دافعا للسلطات الحكومية انذاك لتوجيه السياسة المالية الى الرفع من الانفاق الاستثماري مستغلة في ذلك ارتفاع نسب الجباية البترولية كممول اساسي لهذه المشاريع.

1 عبد المجيد قدي،"المدخل للسياسات الاقتصادية الكلية"،مرجع سبق ذكره،ص ص30-31 بتصرف.

ثانيا: الفترة الانتقالية 1990-1999

عرفت الايرادات العامة في بداية هذه الفترة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، اذ ارتفعت من 14,92 دولار للبرميل سنة 1988 الى 23,73 دولار سنة 1990 ويرجع ذلك الى ازمة الخليج العربي، ثم الى خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991 ، اما ما يخص الجباية العادية لفترة ما بعد الاصلاح، نجد انها عرفت نوعا من الانخفاض اذا ما قارناها على الاقل بالفترة ما بعد الازمة النفطية 1987-1990، حيث انتقلت من 41,47% من مجموع الجباية الكلية سنة 1983 الى حوالي 29,93% سنة 2004[1]، غير ان هذه الاوضاع -التخلي عن النهج الاشتراكي والتوجه الى اقتصاد السوق- ادت الى تقزيم دور الدولة وتراجع تدريجي عن التدخل في الاقتصاد ما انعكس على نسب الانفاق الحكومي التي انخفضت من 34.42% سنة 1988 الى 24,6% من PIB سنة 1991 ؛ وبين سنتي 1992-1993 وفي اوج الازمة السياسية والاجتماعية ظهرت معطيات جديدة بررت الزيادة الانفاقية لهذه الفترة :

- النشاط النقابي المكثف الذي اثر ايجابا في رفع الاجور؛
- زيادة النفقات الاجتماعية لتمكين السلم الاجتماعي؛
- نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية لتيسير الولوج في اقتصاد السوق؛

وعليه فقد تقهقرت الحالة العامة للنمو الاقتصادي ومستو التشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة- سواء القطاع العام او الخاص- مما جعل هذه المؤسسات غير منتجة ومتخمة بالعمالة، وبلغت البطالة 28% سنة 1998، ووصلت مستويات النمو الى معدلات سالبة (-1 سنة 1998/-1,2سنة1991/-0,9سنة 1994)، واخطر مؤشر ميز هذه الفترة هو ارتفاع حجم الدين العمومي وزيادة نسبة المديونية الخارجية، ما اضفى عجزا مستمرا في مالية الدولة العامة.

ثالثا:فترة اليسر المالي 2000-2014

تميزت الفترة ببحبوحة مالية كبيرة نتيجة الارتفاعات المضطردة لأسعار النفط، كان نتيجتها ارتفاع نسبة الانفاق الحكومي من 28,31% من PIB سنة 2000 الى حوالي 34,87 سنة 2003، كما تميزت باعتماد مبالغ ضخمة 155 مليار دولار لتمويل برنامج الانعاش الاقتصادي وهو ما يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة انفاقية توسعية تهدف الى تنشيط الطلب الكلي من خلال دفع الانفاق الاستثماري الى مستويات أعلى، وقد ساهمت هذه السياسة المالية في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية:

- انخفاض حجم المديونية الى حدود 4,88 مليار دولار سنة 2007؛
- ارتفاع نسب النمو الى مستويات جد مقبولة (6,8% سنة 2003)؛
- انخفاض نسب البطالة بنسب مذهلة (11,8% سنة 2007)؛

ويُعزى هذا التحسن الى تطور الايرادات العامة خلال هذه الفترة خاصة في قسمها المتعلق بالجباية البترولية والذي يعتبر سعر النفط فيها اكبر مؤثر في تقلباتها[2]، انعكس ذلك على وجه الخصوص على سياسة الانفاق الحكومي التي تميزت بالتوسع والمرونة المرتفعة تجاه اسعار النفط، والجدول التالي يبين هذا الارتباط.

---

1 احمد هني،" اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 47.

2 بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص86.

جدول رقم (3-2): تطور عناصر النفقات العامة مقارنة بأسعار النفط للفترة 2008-2014 (مليون د ج)

السنة	نفقات التسيير	النسبة	نفقات التجهيز	النسبة	اجمالي النفقات	اسعار النفط
2008	2227300	53,34	1948400	46,66	4175700	99,9
2009	2300000	54,16	1946300	45,84	4246300	62,2
2010	2659000	59,53	1807900	40,47	4466900	80,15
2011	3879200	66,27	1974400	33,73	5853600	112,94
2012	4782600	67,76	2275500	32,24	7058100	111,04
2013	4204300	69,01	1887800	30,99	6092100	145,55
2014	4994800	71,56	1985400	28,44	6980200	100,76

المصدر :من اعداد الطالب انطلاقا من التقارير السنوية لبنك الجزائر(2008-2014)

ان ما يبرزه الجدول هو زيادة مستمرة لنفقات التسيير الناجمة عن ارتفاع كتلة الاجور والنفقات التحويلية، في حين نلاحظ نقصان في نسب نفقات التجهيز ففي 2008 بلغت 1948400 وانخفضت الى 1807900 مليون دينار جزائري سنة 2010 بنسبة تقهقر تقدر بـ7,21% لترتفع سنة 2011 الى 2275500 م د ج لتعاود الانخفاض سنتي 2013 و 2014 الى 1985400 ويمكن ان نؤول ذلك الى انخفاض نسب الانفاق الرأسمالي، وتفضيل الية التسيير على الية التجهيز كسياسة لرفع المستوى المعيشي للمواطن، وتوفير المتطلبات للبنيات التحتية بدل تفعيل المشاريع الاستثمارية.

رابعا:فترة سياسة ترشيد الانفاق "سياسة التقشف " 2015- 2019

تعرف سياسة التقشف بأنها تلك الإجراءات التي تهدف الى الحد من العجز الموازني، باشتمالها على تدابير تمزج بين التخفيض من الانفاق العام وزيادة في الضرائب، وهذا ما يحيد عن مفهوم ترشيد الانفاق الذي يذهب مقصده الى العمل على تفعيل الانفاق الحكومي بالقدر الذي يمكن السلطات الحكومية من مواجهة التزاماتها الداخلية والخارجية، ويتضمن ذلك محاربة الفساد والإسراف الى ابعد الحدود[1]، وهذا يعني التحول نحو سياسات اكثر فاعلية في ادارة المال العام، وذلك من خلال اتباع طرق اكثر فاعلية في ادارة الموازنة العامة، سواء كان ذلك على مستوى اعدادها او تنفيذها او الرقابة عليها[2].

تواصل العجز في ميزانية الدولة سنة 2015 حيث بلغ القيمة 2553,2 مليار دينار ما يعادل 15,4% من اجمالي PIB ، وقد قدرت نسبة هذا العجز مقارنة بعجز 2014 بـ 103% ،ويعود هذا الخلل الى التراجع الفظيع في ايرادات الميزانية بـ -11,1% المرتبطة مباشرة بانخفاض ايرادات الجباية البترولية (-30%)، مقابل ارتفاع في نفقات الميزانية بـ% 9.4، وتم تمويل هذا العجز كما جرت العادة منذ 2009 من خلال مخزون الادخار المالي المودع في بنك الجزائر،والجدول الموالي يبرز تطور هيكل النفقات للسنوات 2015-2017:

1 انظر :بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره،ص 69.

2 ابراهيم الغيطاني،"سياسات التقشف في مصر ..مبررات وضوابط النجاح"،دراسة مقدمة من مركز المصري للدراسات والمعلومات، 2012،ص 4.

جدول رقم(3-3): تطور هيكل النفقات العامة 2015-2017 مليون دينار جزائري

السنة	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		مجموع النفقات	اسعار النفط دولار
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %		
2015	4972278	56,80	3781448	43,20	8753726	52,99
2016	4807332	60,21	3176848	39,79	7984180	34,94
2017	4591841	66,71	2291373	33.29	6883214	55,70

المصدر : من اعداد الطالب انطلاقا من: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015

الجريدة الرسمية لسنتي 2016-2017

عرفت نفقات التسيير ارتفاعا متواصلا رغم حساسية الوضع الاقتصادي للبلاد، حيث تزايدت بنسبة 3,41% ثم بـ 6.5% على التوالي لسنتي 2016 و2017، رغم الاستقرار النسبي لنفقات التسيير وذلك على حساب نفقات التجهيز التي شهدت تقهقرا مستمرا، تركزت عموما في نفقات البنية التحتية للاقتصاد وقطاع السكن،مع ملاحظة مستويات متدنية لأسعار البترول، ومرد هذه المفاضلة الى سعي الدولة للحفاظ قدر الامكان على الطبقة المتوسطة للشعب.

مما سبق، يمكن القول بأن تذبذب تقديرات الجباية البترولية المرتبطة اساسا بسعر برميل النفط عالميا على المدى المتوسط -على الاقل، وهيكل الايرادات الضريبية خارج المحروقات تشكل عناصر هشاشة المالية العامة في الجزائر منذ الاستقلال، هذا بالإضافة الى طابع ووزن سياسة الانفاق العام في البلاد.

المبحث الثاني: تحليل اثر سياسة الانفاق العام على الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر للفترة المدروسة

ليس هناك شك في أن السياسة الانفاقية الرشيدة من الوسائل الهامة التي تستخدمها الدولة لتسيير وإدارة البرامج التنموية لإحداث اثار مرغوبة على كافة المتغيرات الاقتصادية، أملا في تحقيق اهداف المجتمع على كل مستوى - سياسي كان او اجتماعي او غيره – وبما ان اقتصاديات الدول المنتجة للبترول ارتبطت مصادرها المالية بالإيرادات النفطية وبالتعدي هي مرتبطة بالمتغيرات المتداخلة والمؤثرة في السوق العالمي للنفط، الامر الذي يشكل بحق تحدي سياسي كبير لواضعي السياسات الاقتصادية للبلاد؛ وما تعرضت له السوق العالمية للنفط من هزات متتالية منذ 1973 ترتبت عنها نتائج تراكمية على الاقتصاديات الريعية بكل ابعادها ارغم منظري السياسات المالية في هذه البلدان بناء توجهاتهم وتوقعاتهم الاقتصادية المستقبلية على ما تمليه تقلبات اسواق النفط العالمي

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط على معظم اقتصاديات الدول حيث أدت إلى انخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية، وبالتالي انخفاض معدل الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية، وكان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة بسبب ارتباط هذه الإيرادات بعوامل اخرى غير العوائد النفطية والسوق العالمية للنفط، وقد أدى تفاضل الإنفاق الحكومي بين الاستثماري والاستهلاكي إلى ظهور عجز في معظم الميزانيات العامة للدول النفطية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري والإنمائي[1] وتتطلب في حالة حدوث عجز اللجوء إلى التصحيح المالي للتعويض، وذلك بإنقاص الإنفاق عادة أو التمويل غير العادي، وتخفيض الإنفاق خلال مهلة قصيرة يكلف كثيرا ،وتخفيض المصروفات الجارية يمكن أن يكون صعبا،بصورة مذمومة ولا يحظى بتأييد شعبي، كما أن خفض الإنفاق الرأسمالي قد يعني التخلي عن مشروعات قادرة على البقاء ولها أهمية حاسمة في تنمية البلد[2] أما في حالة ارتفاع أسعار النفط وتراكم الفوائض المالية ونمو الجباية البترولية من جهة ثانية تتدخل الدولة بطريقة مباشرة لإنجاز المشاريع الضخمة(إتباع سياسة توسعية) باستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير النفط منها: برامج استثمارية في القاعدة الهيكلية الأساسية، الإنفاق في الجانب الاجتماعي، استثمارات في قطاع النفط نفسه ،زيادة النفقات العسكرية،تسديد الديون... .

لقد حاولنا التطرق إلى أهم النقاط الوصفية لسياسة الانفاق العام انطلاقا من الأطر التنظيمية للنفقات العامة ضمن التشريع الجزائري، وفي اطار الميزانية العامة، وسوف نغوص في هذا المبحث في الجانب التحليلي لمعرفة مدى تحقيق سياسة الانفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية الكلية حسب المربع

---

1 داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر210-2000"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2 ،الجزائر، 2012/2011،ص 29.

2 أبو فليح نبيل،" صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقا، العدد الأول، بدون سنة نشر، ص 256.

السحري لـ KALDOR والذي يمكِّننا من فهم دقيق لأهم الآثار التي يمكن أن تحدثها السياسة الانفاقية على الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر: معدل البطالة، معدل التضخم ورصيد الميزان التجاري، وذلك في ظل تقلبات اسعار النفط.

المطلب الاول: تحليل اثر سياسة الانفاق العام على مكونات العرض الكلي في الجزائر

بات من المعروف وفقا للمنطلقات الحديثة للتحليل الاقتصادي ان الزيادة في الانفاق الحكومي تشكل طلبا إضافيا الى جانب الطلب الخاص على السلع والخدمات، هذا الطلب الاضافي يعتبر دخلا لمن يتلقاه حيث يخصص جزء منه للاستهلاك وآخر للاستثمار اللذان يؤديان الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة مستوى التشغيل والناتج الخام واللذان يعتبران من المكونات الاساسية للعرض الكلي[1]،يقودنا هذا الى تقييم اثر السياسة الانفاقية المنتهجة في الجزائر على معدل النمو ومستوى التشغيل.

تعتمد الجزائر في سياستها الانفاقية على الايرادات العامة لتنفيذ مخططاتها التنموية التي تسعى من ورائها الى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصة التوازنات الداخلية مثل دعم النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة والتضخم، وهو ما جعل الايرادات العامة والجباية البترولية خصوصا تمثل محورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفرع الاول: تحليل اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

يرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع التي تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية والبحث العلمي والصحة والتعليم....، فالنمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك كونها تمثل الخاصية المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطا بتوفر هذا المناخ.

لطالما خصصت الجزائر اعتمادات مالية كبيرة في سياساتها المالية من باب الانفاق العام خاصة في الوفورات المالية،فمثلا خصصت الحكومة غلاف مالي موجه لإنجاز ثلاث برامج استثمارية كبرى قدرت بحوالي 286 مليار دولار خلال السنوات 2000-2014 ، إلا أن تقييم هذه الاعتمادات تحت غطاء سياسة الانفاق الحكومي، تستدعي معرفة مستوى وتشخيص أسباب اختلال وضعف تأثيرها على النمو الاقتصادي.

1 رياض المومن،"اثر النفقات العامة على الناتج القومي في الاردن"،مجلة البحوث الاقتصادية،م3،ع2،ليبيا،1991،ص49.

الشكل رقم(3-3) :العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الخام للفترة 1986-2013

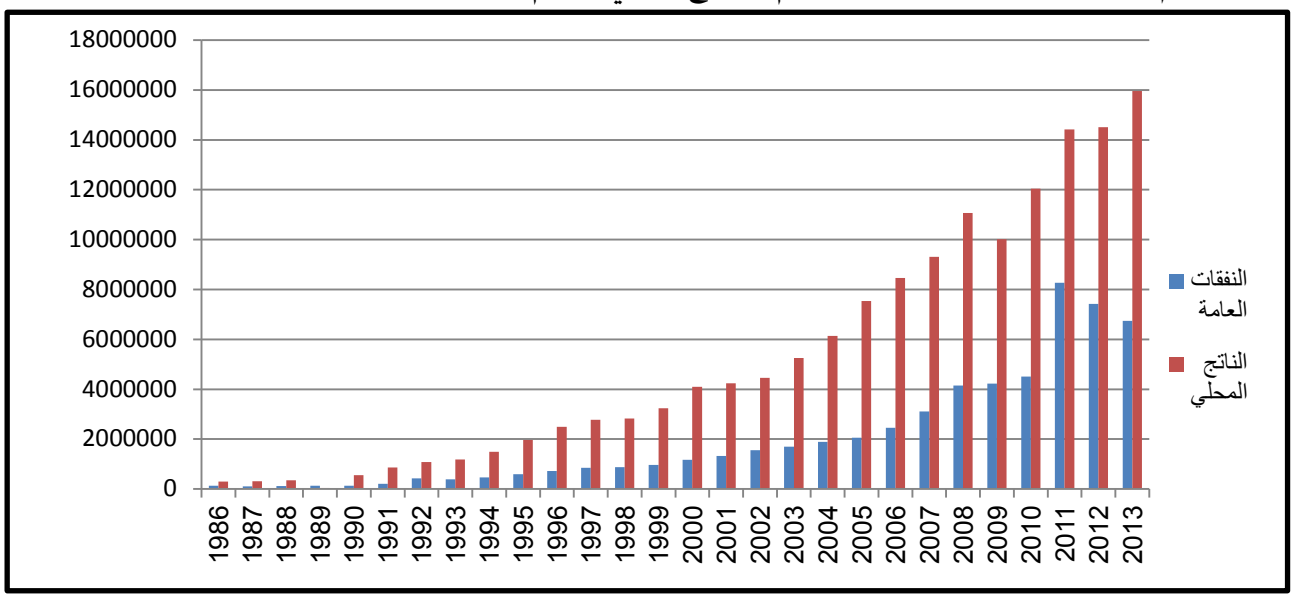

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من ارقام الجدول (3-1)

نلاحظ جليا من الشكل السابق العلاقة الطردية بين الانفاق العام ومستويات الناتج المحلي الخام، فالزيادة المضطردة للإنفاق الحكومي تساهم بشكل مباشر في رفع معدلات النمو، فبغض النظر عن الفترة التي اعقبت الازمة البترولية 1986 حتى 1990 اين شهدت مستويات متدنية من الانفاق العام بمتوسط حسابي لقيم متقاربة منه 120241 مليار دينار قابله ثبات خلال نفس القترة في PIB بمتوسط 406171 م د، فإن الفترة 1990-1999 لاحظنا زيادة معتبرة في قيم الانفاق العام بلغ نسبة زيادة 600% وزاد معدل النمو لنفس الفترة بـ 484% ، اما خلال الفترة 2000-2010 فكان نمو الانفاق والناتج المحلي الخام على التوالي: 283% و194% ؛ من خلال هذا التتابع الواضح لنسب نمو الانفاق والناتج المحلي يتأكد لدينا العلاقة الترابطية السببية بين المؤشرين وهذا يتطابق مع الادبيات الاقتصادية الحديثة مثل نظرية كينز مع فرض مرونة الجهاز الانتاجي، وما ذهب اليه بومول وتوبين مع ربط العلاقة السابقة بطريقة تمويل الانفاق، اما ميلتون فريدمان فأكد العلاقة مع الزامية تمويل الانفاق بالإصدار النقدي[1] .

1. طريقة التمويل لاختبار فعالية سياسة الانفاق الحكومي على الناتج المحلي:

قام وليد عبد الحميد في دراسته[2] بإسقاط لدراسة قام بها جوردن واندرسون على معالم الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2007 كان شكل النموذج : $Yt= a+bMt+cGt+dOT$

حيث: M: عرض النقود ، G: الانفاق الحكومي ، OT: الايرادات النفطية،

وباستخدام اسلوب استبعاد المتغيرات غير المعنوية احصائيا – STEPWISE - [3] تم اعادة التقدير والتوصل الى النموذج النهائي للفترة: $Y= 354,428+1,612\ G + 1,611\ OT$ ، معامل الارتباط R =0,997، معامل التحديد R^2=0,993 ؛ يشير النموذج الى علاقة ترابطية قوية بين الناتج المحلي كمتغير تابع وكل من

1 وليد عبد الحميد،"الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي" مرجع سبق ذكره،ص 286، بتصرف.
2 انظر:نفس المرجع، ص ص 295-298 بتصرف
3 انظر: علي نجيب،"تحليل ونمذجة البيانات بيتخدام الحاسوب، تطبيق شامل لـSPSS "، الاهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2006 ،ص ص 368-370.

الانفاق والإيرادات المستقلة كمتغيرات مستقلة، وهذا ما يظهره معامل الارتباط 0,997، ويدل معامل التحديد 0,993 الى ان التغير في الناتج المحلي مرده المباشر الى التغير في الانفاق العام و الايرادات النفطية.

يبين النموذج ايضا زيادة الايرادات النفطية بمقدار دينار واحد يؤدي الى زيادة قدرها 1,611 في الناتج المحلي، ونفسها تقريبا بالنسبة للإنفاق على الناتج (حسب الميل لكليهما من النموذج المقترح).

الفرع الثاني: تحليل اثر سياسة الانفاق العام على مستوى التشغيل في الجزائر

إن أثر الإنفاق العام على التشغيل يقصد به مدى مساهمة هذا الإنفاق في الإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة (سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية أو البشرية أو الطاقة الانتاجية أو الموارد المالية) أقصى استفادة ممكنة بحيث تحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل[1] .

وتسعى الدول من خلال سياسة الانفاق العام الى تأمين فرص عمل من خلال نمطين من الانفاق : الانفاق الجاري ويخص قطاع الخدمات عموما متمثلة في تحسين الخدمات الصحية والتعليم وتوسيع حجم الخدمات العامة في الدوائر والبلديات ما يتطلب موظفين جدد، والنمط الثاني يتجسد في الانفاق الاستثماري ويخص القطاع الصناعي عموما وهذا ما يساهم في توفير اليد العاملة وزيادة في مستوى التشغيل، علاوة على دورها في تنشيط الفعاليات الاقتصادية.

انطلاقا م النموذج القياسي التالي[2]: $\ln Y=\ln A+ \alpha \ln K+ \beta \ln L+ \lambda \ln G$

حيث: A:الانتاجية الكلية للعناصر- K: مخزون رأس المال – L:العمل

باستخدام برنامج SPSS قامت الدراسة بتقدير معلمات هذا النموذج وفحصها تبين ان K لا يتمتع بمعنوية احصائية وبالرجوع الى اسلوب استبعاد المتغيرات غير المعنوية احصائيا، تم اعادة تقدير النموذج بإسقاطه على معطيات الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2007 على النحو التالي[3] :

$$\ln Y=1,20+0,654 \ln L+0,827 \ln G$$

معامل الارتباط $R=0,989$ - معامل التحديد $R^2=0,979$

يتجه هذا النموذج الى قوة العلاقة الترابطية القوية بين المتغير التابع الناتج المحلي الخام، والمتغيرين المستقلين: الانفاق العام ومستوى العمالة، تجلى ذلك في معامل ارتباط بلغ 0,989 ،ومعامل تحديد بلغ 0,979،حيث تحفز سياسة الانفاق الحكومي على استغلال اكبر للموارد المعطلة ، كاستصلاح الاراضي....

ان الانفاق على البنية التحتية يساهم في توفير المناخ الملائم للاستثمار ويؤدي الى تقديم الاعانات الانتاجية في قطاع معين دون غيرها، او في منطقة معينة دون سواها الى تطوير القطاعات والمناطق التي تستهدفها الدولة، بالاظافة الى ذلك فإن الانفاق على الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين في منطقة معينة يساعد اصحاب المصانع و المؤسسات بالتوجه الى هذا الاقليم[4].

---

1 محمد عبد المنعم عفر،أحمد فريد مصطفى،"الاقتصاد المالي الوضعي الاسلامي بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،1999،ص79.

2 جلول بن عناية ،"اثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية حالة الجزائر-"مذكرة ماجستير غ م، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر،2005، ص127.

3 وليد عبد الحميد،"الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي" مرجع سبق ذكره،ص 301، بتصرف.

4 كنعان على،"اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية"، ط1،منشورات الحسنين،سوريا،1997 ،ص ص165-166.

الملفت للانتباه في الواقع لجزائري هو ان :الدولة بشكل عام تعتبر الموظِّف الاكبر لليد العاملة خاصة في قطاعي الادارة والبناء والأشغال العمومية (اكثر من 50%)وتتحمل بذلك عبء كتلة الرواتب والأجور في ظل تأخر القطاع الخاص، وقد شهدت العشرية السوداء تراجعا رهيبا للكتلة الأجرية للقطاع الصناعي سببه برامج التثبيت والتكييف المفروضة على السلطات الجزائرية انذاك من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية

ان ما يمكن النظر اليه بعين الحقيقة هو: أن المتابع لأوضاع المالية العامة في الجزائر يجد أن السير الحسن والمستقر للموازنة العامة من معدلات الدين العمومي، والتحكم في عجز الموازنة العامة، كان مرهونا الى حد بعيد بالإيرادات العامة والتي تعد الوجه الثاني للنفقات العامة، وباعتبار أن الايرادات العامة في الجزائر تتمثل في أن جزء كبير منها يتأتى عن طريق الجباية البترولية، حيث لعبت هذه الاخيرة دور الممول الرئيسي للميزانية، ونتيجة للفوائض المالية الضخمة للجباية البترولية بعد سنة 2000 قامت الحكومة بإنشاء صندوق سيادي سمي بصندوق ضبط الايرادات، فارتفاع الايرادات العامة للدولة جعل من الحكومة تزيد من ضغطها على الانفاق العام لتحقيق التوازنات الاقتصادية المرغوبة، وخاصة دعم النمو الاقتصادي وتنشيط عجلة التنمية الاقتصادية خاصة للقطاعات الاقتصاية الراكدة على غرار الفلاحة والسياحة، وهذا ما يدفعنا بالاقرار بان الايرادات النفطية تترك لا محالة اثارا ايجابية على سياسة الانفاق الحكومي التي بدورها لها الاثر المرغوب والمباشر على مكونات العرض الكلي الناتج المحلي الخام ومستوى التشغيل .

المطلب الثاني:تحليل اثر سياسة الانفاق العام على مكونات الطلب الكلي في الجزائر

انطلاقا من مكونات الطلب الكلي الاساسية المدرجة في المتطابقة: ($Y=C+I+G+X-M$) تستخدم الدولة الانفاق الحكومي للتأثير على المكونات الاساسية للطلب الكلي متمثلة في الاستهلاك الكلي C والاستثمار الكلي I،من خلال التلاعب بوَتري الانفاق العام، الجاري من خلال زيادة الضرائب على الدخول المرتفعة، وعن طريق فرض ضرائب غير مباشرة تشجيعا للادخار، فوفقا للمنطلقات الحديثة للتحليل الاقتصادي ان الزيادة في الانفاق الحكومي تشكل طلبا إضافيا، هذا الطلب الاضافي يعتبر دخلا للأفراد يُخصص جزء منه للاستهلاك وآخر للاستثمار اللذان يؤديان الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة مستوى التشغيل، يقودنا هذا بالضرورة الى تقييم وتحليل اثر السياسة الانفاقية المنتهجة في الجزائر على معدل الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي.

الفرع الاول: تحليل اثر سياسة الانفاق العام على الاستهلاك في الجزائر

الاستهلاك في مفهومه العام هو معدل ما يستهلكه الفرد او المؤسسة على مدى فترة معينة من الاحتياجات الاساسية من مطعم وملبس وخدمات لذلك تكون صور الانفاق الحكومي على شكل مرتبات وأجور لموظفيها وعمالها، مبالغ عينية موجهة لإنتاج سلع وخدمات اجتماعية كتحويلات اجتماعية ،او حتى تحويلات نقدية لصالح الطبقات الهشة "شيخوخة – مرضى –بطالين " إضافة الى اعانات اقتصادية يتم منحها لبعض المشروعات تنفيذا لخطط الدولة، دون ان ننسى الصور الاخرى للإنفاق الاستهلاكي المباشر ممثلة في الدعوم الخاصة ببعض المواد ذات الاستهلاك الواسع، والاعانات المقدمة لبعض المصدرين بهدف تحسين ميزان المدفوعات.

في الجزائر،يشكل الاستهلاك الحكومي جزءا مهما من الاستهلاك الكلي، فعن السنوات 1990 إلى 1995 بلغت نسبة الاستهلاك الحكومي إلى الاستهلاك الكلي بين 31,22% و38,23%، وارتفعت النسبة خلال

1995 - 1999 إلى 54,24% وعرفت تذبذبا بين 2000 و2005 بنسب ترتفع لتصل الى 78% سنة 2003، بعدما كانت منخفضة الى 26% سنة 2001، وفي نهاية العشرية الاولى من الالفية الثالثة فاقت النسبة 31%.

غالبا ما يكون هناك ميل حدي معتبر لإنفاق العمال والموظفين لاستهلاكهم الخاص، فنظير عملهم تقوم الدولة بدفع الأجور والمرتبات، يوجه الجزء الأكبر منها إلى لاقتناء الحاجات الحياتية للأفراد، فمثلا كانت بين سنتي 1990 و1995 نسبة ما يخصص من الرواتب والأجور ما يقارب 40% و11 % ،وبلغت أعظم نسبة لها سنة 2000 بـ87%، لتحافظ على معدل مرتفع يوضح صراحة أن الإنفاق العام على الرواتب والأجور ينعكس بصورة مباشرة على الاستهلاك الخاص، وبميل حدي قدر بـ 0,697[1]

ان زيادة الانفاق العام تؤدي بالضرورة الى زيادة في الدخول المتاحة للأفراد بزيادة الكتلة الاجرية لليد العاملة مما ينعكس بشكل فعلي على الاستهلاك الخاص اي ان الانفاق الحكومي يترك اثرا مباشرا على الاستهلاك بنوعيه الخاص والحكومي، وهذا يعتبر جدلا من الانفاق المنتج حيث يؤدي الى زيادة في الانتاج من خلال زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات.

من البديهي:فإن على الدولة الجزائرية اتباع سياسة انفاقية توفق بين صور الانفاق المذكورة سلفا سواء أكان استهلاكيا، او في صورة مرتبات وأجور، او اعانات اجتماعية ونقدية، بحيث يوجه الوجهة التي تتفق مع حقيقة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، من خلال ضمان تحقيق مدخرات كافية للاستثمارات التي تتطلبها العملية التنموية من جهة، ومن جهة اخرى زيادة مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات.

الفرع الثاني: تحليل اثر سياسة الانفاق العام على الاستثمار في الجزائر

ان ضرورة تحديد الحد الأمثل للإنفاق على المشروعات الاستثمارية الأساسية بالبنية التحتية يُلزم الدولة تحديد مستوى تكوينها الرأسمالي الثابت الذي ترتكز عليه للمفاضلة بين خياراتها الاقتصادية، بناءاً على مواردها الاقتصادية المتاحة، حيث يتوقف طوال هذه الفترة على مستوى تقدم الدولة والسياسة التنموية المنبثقة فيها، وبما ان الحديث عن تحديد المستوى التكوين الرأسمالي لابد من التطرق الى آلية التمويل لهذه الاستثمارات وفي هذا المجال فإن الدول تتفاوت في مستويات انفاقها على استثماراتها حسب مواردها وسياستها المالية الفعلية، وبالتالي فإن حجم هذه الموارد يفرض على كل دولة حدودا لإنفاقها.

وقد تنبهت بعض الدول الى هذه المشكلة مما اضطرها الى ايجاد آليات بديلة تتمثل في مساهمة القطاع الخاص،إما بالتخصيص أو المشاركة في هذه المشروعات لتخفيف الأعباء التي تواجهها الدولة في انفاقها على هذه المشروعات أو للتقليل من الآثار السلبية التي قد تتركها في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى[2].

وفي الجزائر كان لتنامي الموارد المالية النفطية دورا بارزا في حسم الخيارات الاقتصادية للدولة، وذلك بتبني النظام الاشتراكي القائم على التدخل الحكومي في الاقتصاد والتوسع في الإنفاق العام،خاصة الانفاق الاستثماري لإنشاء قاعدة إنتاجية عمومية؛ وتضاعفت الاستثمارات العمومية بـ 15مرة خلال الفترة 1967-1979 لكن هذه الاستثمارات عرفت تراجعا كبيرا منذ أزمة النفط1986إلى غاية 1999، وبعد ذلك

1 وليد عبد الحميد،مرجع سبق ذكره،ص ص313-319، بتصرف.

2 حمد كريم قروف، "تقدير فعاليات سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة(2112-2001)"المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو االقتصادي خال فترة ،2001-2014 ،جامعة سطيف ،12/11 مارس2013.

انتعشت إيرادات الجباية البترولية بداية من سنة 2000 بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط، مما جعل الحكومة تزيد من حجم الإنفاق العام وبالأخص النفقات الاستثمارية في الاقتصاد، مخصصة لقطاعات الاقتصادية الراكدة أهمها الفلاحة بهدف دعم النمو الاقتصادي

أولا:تحليل اثر سياسة الإنفاق الحكومي على الاستثمار الكلي في الجزائر

ليس من الغريب ان يكون للإنفاق الحكومي اثرا مباشرا على الاستثمار الكلي، خاصة في جانب الانفاق الاستثماري من ناحية، ومن ناحية اخرى الانفاق الجاري، فكما سبق ذكره هما عاملان محفزان للطلب الفعال حسب النظرية الحديثة للاقتصاد ،والجدول التالي المرفق بالبيان يوضح النسبة السيادية للإنفاق الاستثماري الحكومي من اجمالي الاستثمار الكلي:

جدول رقم(3-4):نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي من اجمالي الاستثمار الكلي لعينة 1990-2007

الوحدة مليار دينار جزائري

	إح إ	استثمار ك	نسبة Gالى I
1990	47,7	160,2	29,78
1991	58,3	266,8	21,85
1992	144	319,8	45,03
1993	185,2	339,2	54,60
1994	235,9	467,6	50,45
1995	285,9	632,3	45,22
1996	174	661,1	26,32
1997	201,6	699	28,84
1998	211,8	770	27,51
1999	186,9	866	21,58
2000	321,9	886	36,33
2001	357,4	1646,1	21,71
2002	452,9	1417,6	31,95
2003	612	1606,1	38,10
2004	595,6	2038,4	29,22
2005	717,5	2324,1	30,87
2006	1015,6	2501,2	40,60
2007	1477,3	3220,3	45,87

شكل رقم(3-4):نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي من اجمالي الاستثمار الكلي لعينة 1990-2007

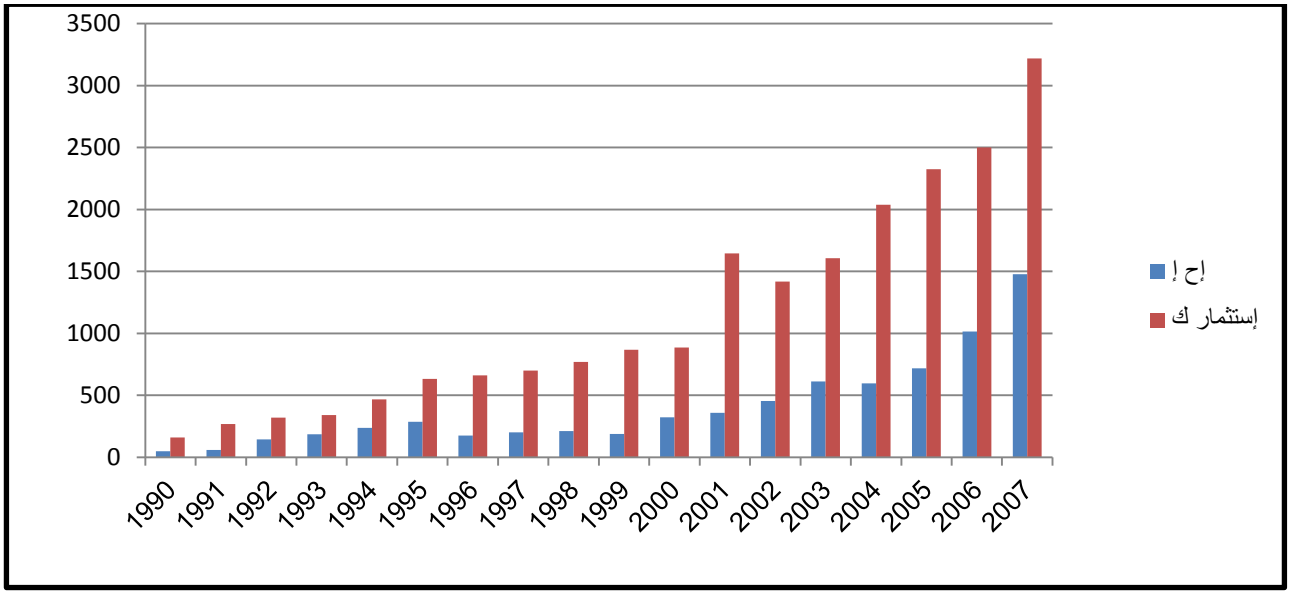

المصدر: من اعداد الطالب نقلا عن وليد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره،ص 320، بتصرف.

هذه النسبة عرفت تذبذبا في ارتفاع معتبر خلال الفترة 1990 الى 1995 حيث تراوحت من 29,77% الى 45,22% يرجع هذا التوسع الى عجز القطاع الخاص والانطلاق في عمليات الاصلاح الهيكلي ومحاولة تحريك دواليب الاقتصاد الوطني في ظل الازمة الاجتماعية والسياسية انذاك، غير ان هذه الانطلاقة باءت بالفشل بالنظر لشح الموارد المالية بسبب تدهور اسعار النفط الملازم لهذه الفترة؛ من سنة 1996 الى 1999 لاحظنا تراجعا واضحا لنسبة الانفاق الحكومي الى الاستثمار الكلي فقد بلغت ادناها 21,58% وذلك تبعا للفترة التي سبقتها والتي ادت الى تدخل المؤسسات المالية والنقدية العالمية لفرض اصلاحات من شأنها التقليص خاصة من الانفاق الاستثماري، مع دخول الالفية الثالثة عرفت الجزائر انتعاشا كبيرا في مواردها المالية نتيجة طفرة ارتفاع اسعار البترول باشرت من خلالها برامج انعاش ودعم الاقتصاد الوطني استهدف بالذات المشاريع الاستثمارية الكبرى، ومنه شهدنا زيادة ملحوظة في قيم الانفاق الاستثماري من 321,9 مليار دينار الى 1477,3 م د بمتوسط نمو سنوي قدر بحوالي 9%، وتزايدت نسبة مشاركة الانفاق الاستثماري في الاستثمار الى 45,87%، وهذا دليل واضح على الاثر الايجابي المباشر لسياسة الانفاق العام على الاستثمار الكلي.

ان ما لاحظناه اثناء تحليلنا لهذه الفقرة، ومقارنة بالارقام المتوفرة، دخول عامل اشباع الحاجات اليومية للمواطن عن طريق الاستيراد وهذا دليل كاف بأن الجهاز الانتاجي للجزائر لا يواكب ما تنفقه او ما تهدف للإنفاق من أجله، صحيح ان التوسع في الانفاق بنوعيه يترتب عليه طلب فعلي الذي يؤدي بالضرورة الى انتعاش الاستثمار لخلق عرض السلع والخدمات المتعلقة بالطلب المتزايد، لكن هذا يفرض مرونة في الجهاز الانتاجي وهو ما لم تسطع الدولة الجزائرية تحقيقه، ومن هنا يمكننا التأكيد على ان في فترة الدراسة عجزت الجزائر عن تحقيق الهدف الاول من الانفاق الاستثماري وهو التأثير الفعال لهذا الانفاق على عصب الحياة الاقتصادية في البلاد ألا وهو الاستثمار .

ثانيا:تحليل اثر سياسة الانفاق الحكومي على الاستثمار الخاص

يعرف القطاع الخاص بـ" ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع لسيطرة الحكومة ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية"[1]، وفي العُرف الاقتصادي يعتبر اهم محرك للنمو، وفي الجزائر تحاول السلطات دائما ضمن سياساتها المالية ان يؤدي الانفاق الاستثماري دورا رياديا في توفير المناخ المناسب للمستثمرين الخواص، وذلك بخلق هياكل اساسية وإقامة بنية تحتية تطلبت مبالغ ضخمة من الدولة حيث بلغت سنة 1993 حوالي 2,17 مليون دينار ،و106,2 مليون دينار سنة 2006، اما في قطاعي الصناعة والطاقة فخصص لهما سنة 2004 مبلغ 225 مليون دينار.

كان من تبعات ابرام الجزائر لاتفاقيات بما يعرف بـ" برامج التثبيت والتكييف الهكلي" مع صندوق النقد الدولي، فرض تخفيض الانفاق الحكومي عموما والإنفاق الاستثماري خصوصا، قابله امران الاول : ارتفاع نسبي لمعدل الاستثمار الخاص 4,96% والثاني مواصلة تدني الايرادات النفطية بسبب انخفاض اسعار البترول،كان ادناها 9,12 دولار للبرميل سنة 1998؛ ويعود نمو القطاع الخاص الى برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية تحت غطاء الخصخصة وتصفية المؤسسات العمومية.
بداية من 1999 عرفت اسعار النفط ارتفاعات ملحوظة انعكست ايجابا على الايرادات النفطية للجزائر، كان لها الاثر الموجب على كتلة الانفاق الحكومي بشقيه، وبلغ معدل الزيادة في الانفاق الاستثماري 22,76% ما يشير الى انعدام المزاحمة في هذه الفترة اتوافر الموارد المالية، وأقدمت- في هذه الفترة – السلكات الجزائرية على تسطير برامج ضخمة تمثلت في انعاش الاقتصاد الوطني، ودعم النمو بعده و..... استغلت فيها الوفرة المالية المتأتية من الطفرة الايجابية لأسعار البترول لتمويل هذه المشاريع الاستثمارية الحكومية والتي اخذت فيه البنية التحتية حصة الاسد واستثمارات القطاع الصناعي والطاقوي، كان له اثر المزاحمة الحقيقي على استثمارات القطاع الخاص .
وعليه فإن اثر المزاحمة في الاقتصاد الجزائري مرهون بتطورات اسعار النفط التي تحكم حجم الايرادات النفطية التي تعتبر الممول الاساسي للانفاق الحكومي في الجزائر سواء كان جاريا ام استثماريا [2] حيث :

- ✓ في حالة تدهور اسعار النفط، تبعه شح في الموارد المالية البترولية، اي شح في تمويل المشاريع عموما الحكومية والخاصة، ما خلق معدل ازاحة كبير غطاه في الجزائر تدخل المؤسسات النقدية والمالية العالمية في ظل الاصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرفها؛
- ✓ في حال ارتفاع اسعار النفط وارتفاع الايرادات البترولية، ارتفع مستوى الانفاق الحكومي الاستثماري زاحم في ذلك الاستثمار الخاص على الموارد المالية المتاح في البلاد؛

حاولت الجزائر بداية التسعينيات من القرن الماضي تحفيز القطاع الخاص والنهوض بالاقتصاد الوطني على النمط الاقتصادي الحر، غير انها هذه المساعي باءت بالفشل او بمحدودية النتائج،ويرجع ذلك الى :

I. ضعف البنية التحتية منذ 1986 التي تسمح بالانطلاق الاقتصادي؛

---

1 بن مسعود عطاالله،بوثلجة عبدالناصر،"اثر مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص فيالجزائر"،مقال منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،ع7،م2 ،جامعة الوادي،الجزائر، ص 34.
2 وليد عبد الحميد،مرجع سبق ذكره،ص 327.

II. ضعف القطاع الخاص في حد ذاته وعدم نضوجه - قانونا ومنظومة ضريبية - رغم تحسن البنية التحتية والقاعدة الصناعية بداية من الطفرة المالية 2000 تبعا لارتفاع اسعر النفط؛

III. الريعية النفطية التي امتاز بها الاقتصاد الجزائري، وسوء تسيير الوفرة المالية من طرف الحكومات، وسوء النوايا للمتعاملين الخواص القى بظلال الفساد الاداري والاستثماري على القطاع الخاص.

المطلب الثالث: تحليل اثر سياسة الانفاق العام على التضخم والتوازن الخارجي في الجزائر

ان الوقوف على اهمية ودور سياسة الانفاق الحكومي في التفسيرات الخاصة بمستوى الاسعار في الجزائر، تتطلب اسهابا خاصا لاعتبارها احدى ادوات السياسة المالية بالغة الفعالية للتحكم في معدلات التضخم، من خلال امكانية الحد من ارتفاع الاسعار بإحداث فجوة للطلب الكلي المحلي، من جهة اخرى ينبغي التساؤل حول اثر الانفاق العام على التوازنات الخارجية للجزائر، والعوامل المؤثرة في كل من اختلال الحساب الجاري، والذي يشمل المبادلات بين الداخل والخارج مثل الصادرات والواردات من سلع منظورة وغير منظورة.

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل اثر سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر على كل من مستويات الاسعار، وعلى جزء هام من ميزان المدفوعات الا وهو الحساب الجاري.

الفرع الاول: تحليل اثر سياسة الانفاق العام على المستوى العام للأسعار في الجزائر

تنتج الفجوة التضخمية عندما تكون زيادة في الطلب الكلي اكثر من الطاقة الانتاجية للاقتصاد، فتؤدي الى:

- تدني معدل البطالة؛ارتفاع في الاجور يزيد في الطلب على الايدي العاملة؛
- ارتفاع اسعار عوامل الانتاج (مواد اولية ، سلع رأسمالية)؛
- انخفاض العرض وارتفاع اسعار السلع والخدمات؛

زيادة الاسعار تؤدي الى انخفاض صافي الصادرات وسحب جزء مهم من الطلب الحقيقي بسبب تآكل القدرة الشرائية للمستهلك ومنه الى تقليل قيمة مضاعف الانتاج، وبما ان الانفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الطلب الكلي فإن تقليص حجمه سيؤدي حتما الى التحكم في مستو ى العام للأسعار الى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساويا للعرض الكلي (وضع التوازن).

✓ **اثر سياسة الانفاق الحكومي على خلق فجوة الطلب الكلي**

يعبر عن فائض الطلب احصائيا بالفرق بين الانفاق القومي بالأسعار الجارية و الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، هذا الفائض ينعكس بدوره في ارتفاع الاسعار الجارية [1]

1 انظر:احمد حمد السمان،"ابعاد مشكلة التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل طفرة الفوائض النفطية 1975-1980"،مجلة آفاق اقتصادية،ع34،السنة 9،افريل 1988،ص112.

جدول رقم (3-5): فائض الطلب المحلي في الجزائر للفترة 1990-2018 الوحدة:مليار دولار

	PIB بالأسعار الثابتة	G بالأسعار الجارية	فائض الطلب	النسبة الى PIB
1990	92,02	142,5	50,48	54,86
1991	90,91	235,3	144,39	158,83
1992	92,55	308,7	216,15	233,55
1993	90,61	390,5	299,89	330,97
1994	89,79	461,9	372,11	414,42
1995	93,20	589,1	495,90	532,08
1996	97,02	742,6	645,58	665,41
1997	98,09	845,2	747,11	761,66
1998	103,09	875,7	772,61	749,45
1999	106,39	768,56	662,17	622,40
2000	110,44	880,97	770,53	697,69
2001	113,75	1037,72	923,97	812,28
2002	120,12	1045,5	925,38	770,38
2003	128,77	1163,4	1034,63	803,47
2004	134,30	1241,2	1106,90	824,20
2005	142,23	1232,6	1090,37	766,62
2006	144,65	1452	1307,35	903,80
2007	149,56	1243	1093,44	731,10
2008	153,15	1268,5	1115,35	728,27
2009	155,60	2255,1	2099,50	1349,29
2010	161,21	2659	2497,79	1549,40
2011	165,88	3879,2	3713,32	2238,56
2012	171,52	4782,6	4611,08	2688,36
2013	176,32	4131,5	3955,18	2243,18
2014	183,02	4494,3	4311,28	2355,63
2015	189,79	4617	4427,21	2332,69
2016	195,87	4585,6	4389,73	2241,14
2017	198,41	4667,2	4468,79	2252,30
2018	201,19	4584,5	4383,31	2178,69

المصدر: تم الجمع انطلاقاً من:- وزارة المالية،مشاريع المالية(2000-2018)،على الموقع:www.mf.gov.dz
والبنك الدولي،على الموقع:data.albankaldawli.org
وموقع الاحصائيات التجارية الدولية،على الموقع:.ar.tradingeconomics.com

الشكل رقم(3-5): فائض الطلب الكلي المحلي في الجزائر للفترة 1990-2018

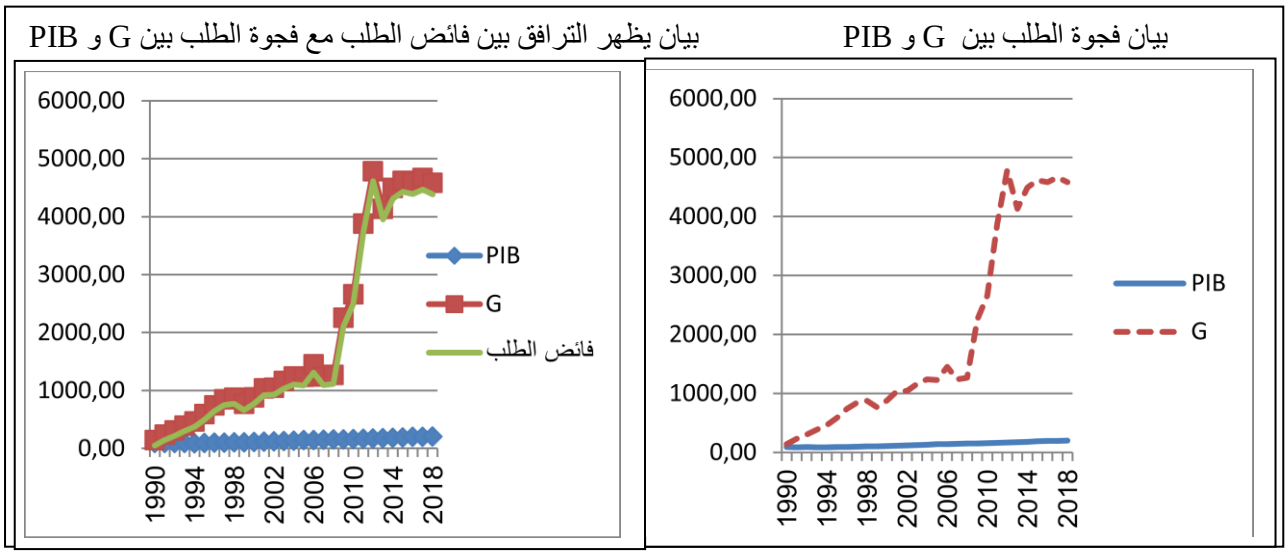

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من الجدول رقم (3-5) ومخرجات EXCEL 10

ان ما يمكن ملاحظته من خلال نتائج الجدول و من البيان هو الاتساع المتزايد للفجوة التضخمية بزيادة الانفاق الحكومي، أي أن هناك تناسب طردي بين المتغيرين يسمح بفرض العلاقة السببية بينهما، رغم الانخفاض في نمو هذه الفجوة في الفترة 1998-1999 بمعدل قدره - 14,29% ، نتيجة لبرامج ادارة الطلب من قبل الهيئات النقدية والمالية العالمية للفترة ما بعد 1995، واعتبارا من الطفرة المالية سنة 2000 الناجمة عن الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط، الذي قابله زيادة مضطردة للإنفاق الحكومي، لاحظنا اتساع الفجوة التضخمية من 770,53 الى 4611,08 سنة 2012 بمعدل فاق 424 %، يمكن اعتبار نسبة اجمالي فائض الطلب المحلي الى قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية، فكلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغط متزايد الموارد المحلية مما يعرض الاسعار للارتفاع 1،

تظهر الدراسات الاقتصادية في هذا الباب، العلاقة القوية بين الانفاق الحكومي وفائض الطلب، مما يفسر الى حد ما تغذيته للضغوط التضخمية، وتجدر الاشارة هنا الى ان الانفاق الجاري، له الاثر الاسرع والأبلغ في توسع الفجوة التضخمية الناتجة عن زيادة الطلب المحلي، خصوصا وان اعتماده في الجزائر على الرواتب والأجور المتزايدة ذات الميول الاستهلاكية الكبيرة، في حين كان الامر أقل فاعلية بالنسبة للإنفاق الاستثماري في الجزائر، نظراً لتوجه الاستثمار الحكومي في فترة الوفرة المالية المرافقة للطفرة الموجبة لأسعار النفط الى البنية التحتية والتي تلقى استجابة ضعيفة على فائض الطلب المحلي في المدى القصير والمتوسط.

ومنه، وكخلاصة لما سبق، يمكننا القول ان تأثير سياسة الانفاق العام على المستوى العام للأسعار يكون على مستويين :

الاول : وهو اثر الانفاق الحكومي الجاري المتعلق بالاستهلاك العمومي والذي له اثر مباشر على المستوى العام للأسعار لدخوله بصفة مباشرة وسريع في للدورة الاقتصادية في ظل عدم استيعاب الطلب المحلي بعجزٍ من الالة الانتاجية في الجزائر

1 وليد عبد الحميد،"الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي" مرجع سبق ذكره،ص 332.

الثاني : وهو اثر الانفاق الحكومي الاستثماري البعدي على المستوى العام للاسعار، نظراً لبطء تكيفه مع السوق، وضعف استجابته للدورة الاقتصادية في الجزائر، في ظل منافسة السلع الخارجية لمستوى عرض السلع والخدمات المحلية، خصوصا وانه لا يتم توجيه إلاّ نسبة قليلة من الأصول المالية والفوائض المتراكمة إلى الاستثمارات المنتجة، ويرجع ذلك إلى صعوبات التمويل التي تواجهها الشركات والمؤسسات المنتجة في الجزائر.

هناك مفارقة كبرى بين وفورات مالية هائلة بيّنتها المؤشرات الاقتصادية الكلية وصعوبات تمويلية ضخمة أثبتها واقع المؤسسات الوطنية المنتجة بسبب اللاعقلانية في توزيع الموارد بين القطاعات ومؤسسات الاقتصاد ادى الى حدوث انفصال ظاهر بين القطاع المالي والقطاعات الإنتاجية.

الفرع الثاني: تحليل اثر سياسة الانفاق العام على التوازن الخارجي في الجزائر

إن تكوين اقتصاد وطني بالاعتماد المفرط على مداخيل البترول يمثل في حد ذاته خطورة فردية الجانب أحادية المورد،الامر الذي جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية، وهو ما حدث فعلا سنة 1986 اين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستويات لها، انعكست على إختلالات هيكلية عميقة، وعجزٍ رهيب في موازين الدولة الخارجية و الداخلية، وانطبع وصف الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الريعي بامتياز، ليس هذا فحسب بل انحصرت التمويلات والاستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع المحروقات، على محدوديته من حيث انه سلعة ناضبة.

من بين محاور برامج الانفاق العام المسطرة ضمن ميزانية الدولة، تحقيق التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجاري، وذلك من خلال العلاقة الدخل-انفاق تحت تأثير مضاعف الإنفاق، يتلخص هذا التوجه في أن الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى إحداث تغير في مستوى الاستخدام و الإنتاج للبلد، و بالتالي في مستوى الدخل المتاح، و ذلك تحت تأثير مضاعف التجارة الخارجية، فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائضا جراء التزايد في صادراته، فسوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية، تواكبها زيادة في معدل الأجور والرواتب، و من ثم الدخول الموزعة، يترتب على ذلك تنامي في الطلب على السلع و الخدمات بنسبة أكبر، نتيجة لعمل المضاعف ينعكس ايجابا على الاستيراد مما يؤدي إلى عودة التوازن إلى الميزان.

غير أن العديد من الاقتصاديين -خاصة الكنزيين- لا يرون هذه الطريقة ضمانا لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات ذلك أنه في حالة العجز فإن انخفاض الدخل قد لا يكون بنفس مقدار الانخفاض الحاصل في الإنفاق ما يجر بدوره إلى خفض الطلب على الصرف الأجنبي، و لهذا السبب وحده يمكن أن تتدخل السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن[1].

لقد عالجت العديد من الأفكار موضوع الكيفية المثلى لتدخل الدولة عن طريق سياسة الانفاق العام لمعالجة اختلالات ميزان المدفوعات، وسوف نقتصر على جانب مهم وهو الآثار المحتملة التي قد تحدثها سياسة الانفاق العام على الصادرات والواردات في ظل اقتصاد ريعي محض، باعتبار أن الميزان التجاري هو الذي يعكس الصورة المثلى لميزان المدفوعات، و من حيث ان ميزان المدفوعات يعتبر أحد الرموز الاقتصادية

1 بن عزة محمد،،مرجع سبق كره،ص 177، بتصرف.

لأي بلد ووسيلة لتسوية المعاملات الخارجية. فهو عبارة عن سجل للمعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة و غير المقيمين فيها، و ذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة[1]، وبمعنى آخر التبادلات بين دولة معينة وباقي العالم[2].

ومنه تسعى السلطات الجزائرية في إطار سياستها لتوجيه نفقاتها نحو زيادة الصادرات والتقليل من الواردات، لكن هذا الهدف يواجه عدة صعوبات وعراقيل بسبب تأثيرات عوامل خارجية متعددة، من هذا المنطلق سوف نتعرض إلى أهم الآثار المحتملة للنفقات العامة في جانبي الصادرات والواردات.

ميدانيا، تتدخل الدولة في هذا المجال عن طريق زيادة رؤوس الأموال الأجنبية بتشجيع الاستثمار الأجنبي كتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية[3] في سبيل التحفيز على الاستثمار، والعمل على تخفيض الطلب الداخلي (للتقليل من الاستيراد) عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما تساهم بجهود في ترقية الصادرات عن طريق إعانة للمستثمرين الأجانب والمحلي، ويرى الكثير من الاقتصاديين أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات وذلك من خلال ما يلي:

- زيادة رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق تشجيع الإستثمار الأجنبي بتقديم الإعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل التحفيز على الاستثمار.
- تخفيض الطلب الداخلي (للتقليل من الاستيراد) عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي
- ترقية الصادرات عن طريق الإنفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين الأجانب والمحليين .

كما أن النفقات العامة وخاصة الاستثمارية منها والمتعلقة بالمنشآت القاعدية، والنفقات الموجهة لإنعاش الاستثمار العمومي-خاص أو أجنبي-على غرار الإنفاق الجبائي الذي تقدمه الدولة للمؤسسات في شكل نفقات عامة غير مباشرة من أجل التحفيز على الاستثمار وبالتالي دفع عجلة التصدير، بالإضافة إلى الإعانات المباشرة المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين المنتجين.

تشير كل الاحصاءات ان هيكل الصادرات الجزائرية يتشكل في معظمه من المحروقات، والتي تتمثل في البترول الخام بالدرجة الأولى يليه الغاز الطبيعي في شكله الخام، فحسب إحصائيات بنك الجزائر المقدمة خلال الثلاثي الثاني لسنة 2012 أن أغلب صادرات الجزائر من المحروقات تصدر في شكلها الخام، حيث أن البترول الخام يستحوذ على الحصة الأكبر بنسبة تتراوح بين 37%و 40%خلال الفترة 2008-2011 يليه الغاز الطبيعي الذي يستحوذ على نسبة تقدر بـ 19%في غالب الحالات باستثناء سنة 2010حيث ارتفعت

---

1 Pabentantoine, balance des paiements et politique économique, nothan, France , 1996,p 5

2 Emmanuel Nyahoho, Finances internationales – théorie,politique et pratique-, Presses de l'université de Québec ,canada, 2002, p05.

3 عرفه البروفيسور Sorrey Stanley (1967)على أنه "برنامج حكومي قائم على منح مساعدات مالية عن طريق إجراءات جبائية ، عوض تقديمها عن طريق نفقات عامة مباشرة "،انظر :

LOïC Philip, finance publiques,5 édition, cujas, paris

ومن جهته بيّن Fiekozsky (1980) أن الإنفاق الجبائي مستثنى من القاعدة العامة للتشريع الجبائي وإذا أمكن فالهدف من هذا الإجراء بلوغ تكلفة عقلانية تقريبية للتكلفة ذاتها الممنوحة عن طريق برنامج النفقات المباشرة،كما أطلق Hockley (1992) على الإنفاق الجبائي مصطلح "الامتيازات الجبائية"، انظر: - لهادي محمد،" النفقات الجبائية، - مع التطرق لحالة الجزائر-" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007،ص42.

نسبة صادرات الغاز الطبيعي بالنسبة لكل صادرات المحروقات إلى 21% ثم عادت إلى نسبتها المعتادة والمقدرة بـ ، 19%وتأتي ثالثا المنتجات النفطية المكررة، والتي تسجل ارتفاعا تدريجيا وبخطى ثابتة حيث قدرت صادراتها عام 2008 بـ 7310 مليون دولار، أي انها استحوذت عل نسبة 9%من مجمل صادرات المحروقات ثم أخذت في الارتفاع التدريجي مسجلة نسب 17% ، 16%،12% من إجمالي صادرات الجزائر للمحروقات للسنوات 2009- 2010-2011 على الترتيب وهذا يدل على أن الجزائر تبذل مجهودات جبارة في مجال تطوير قطاع المحروقات من خلال تطوير الصناعة النفطية لانها هي أساس تطوير القطاع، وما تصدير النفط الخام في حالته الطبيعية إلا هدرا للموارد الوطنية، ثم يأتي الغاز الطبيعي المســـــال الذي شكل نسبا قدرت بـ 12% ، 9% ، 11%،13% ،للسنوات2011 -2008-2009-2010على الترتيب، فالغاز الطبيعي المسال في الجزائر أصبح يلقى عناية في برامج تنمية وتطوير قطاع المحروقات ولكن رغم ذلك تبقى نسبة مساهمته في الصادرات خارج المحروقات ضئيلة بالنظر إلى حجم التطلعات والآمال المبنية على هذا النوع من الصناعة الغازية[1].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الجزائر لا ولن تستغني على قطاع محروقاتها لكونه يمثل شريان حياة الاقتصاد الوطني، لذا وجب عليها أن تسعى بكل الطرق إلى تطوير الصناعة النفطية، نظرا لما تدره من أرباح أفضل بكثير من تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي كما في حالة استخراجهما والتي تصل حتى 94%من مجمل صادرات الجزائر من المحروقات وهذا يدل على التأخر التكنولوجي للبلاد في ميدان البتروكمياويات.

يلاحظ المتتبع لكرنولوجيا الاقتصاد في الجزائر ان الايرادات النفطية و الانفاق الحكومي مرتبطان بشكل كبير بكل من رصيد الحساب الجاري ورصيد الميزانية العامة للدولة، فهما يمثلان السبب الاول والرئيسي للعجز في الميزانين- من خلال علاقة طرديه متعدية - فالإيرادات النفطية كما سبق ذكره لها تأثير مباشر على رصيد الموازنة العامة، ومنه وبفرض العجز التوأم بين الموازنة العامة والحساب الجاري وفق علاقة طرديه فإن للإيرادات النفطية الاثر ذاته على الحساب الجاري، من جهة مقابلة يثقل الانفاق الحكومي كاهل الموازنة العامة مخلفا اثارا عكسية سلبية على الحساب الجاري بحكم توأمة العجز الذي يفرضه منطق الاقتصاد الجزائري، لذلك على المعنيين بالسياسة المالية في الجزائر ايجاد توافق بين سياسة الانفاق الحكومي وإجراءات سياسات التوازن الاقتصادي الخارجي.

اولا:اثر سياسة الانفاق الحكومي على الصادرات:

ان الهدف الرئيس لتدخل الدولة عن طريق النفقات العامة في النشاط الاقتصادي هو تشجيع صادراتها الوطنية، وذلك من خلال ما تخصصه الحكومة ضمن الميزانية العامة من إعتمادات مختلفة، وللنظرية الكنزية الباع الاكبر في الاسهام في هذا المجال، من خلال الاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق، من أجل الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات، فمن خلال تركيز الإنفاق العام على الاستثمار سيُسِهم ذلك في رفع انتاج البلد انطلاقا من الإنفاق الجبائي

1 وحيد خير الدين،"اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غ م،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2012-2013،ص 195.

والإعانات الموجهة للمستثمرين، اذ تساهم هذه الأدوات بدرجة كبيرة في رفع الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل التصدير.

إن هذه الإعانات تتعدد أشكالها وتختلف أهدافها، بحيث تمنح بصورة مباشرة كإعانات التصدير ، التي تمنحها بعض الدول للمصدرين بهدف مساعدتهم على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية ،و من شأن ذلك أن يرفع من الإنتاج الوطني بتشجيع الإنتاج المحلي وتوجيه توظيف الأموال الوجهة التي تضمن العائد المرضي، ومن أمثلة ذلك الإعانات الموجهة لأصحاب المصانع لتوسيع الإنتاج وتحديث التجهيزات، والاعانات الموجهة للمؤسسات العامة بهدف تغطية العجز الحاصل في موازنتها وتأهيل هذه المؤسسات لاستعادت قدرتها على المنافسة وتقديم أحسن خدمة عمومية للمواطن، حسب تقرير "التجارة والتنمية لسنة 2013 "الصادر عن الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" فإن معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الدول النامية خلال سنة 2012 والتي تراوحت بين 5.4 % و5 % كانت ناتجة عن زيادة الطلب المحلي أكثر منه عن الصادرات، حيث أن الطلب الخارجي من الاقتصاديات المتقدمة ظل ضعيفا، بالإضافة إلى ذلك ظلت التدفقات الرأسمالية الوافدة القصيرة الأجل التي اجتذبتها أسعار الفائدة الأعلى مستوى مما هي عليه في البلدان المتقدمة تمارس ضغطا في اتجاه رفع قيمة عملات عدة اقتصاديات الدول الناشئة مما أضعف قطاعاتها التصديرية [1].

جدول رقم (3-6): الصادرات النفطية وغير النفطية للجزائر 2010-2015 مليار دولار

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قيمة مجمل الصادرات	61,971	77,668	77,123	69,659	60,040	37,787
قيمة الصادرات نفطية	40,113	52,883	49,993	44,462	40,630	21,751
نسبة الصادرات النفطية الى مجمل الصادرات %	65	67,53	63,63	63,69	66,66	57,56
اسعار النفط	77,38	107,46	109,45	105,87	96,29	52,99

المصدر :من اعداد الطالب انطلاقا من التقارير السنوية لمنظمة اوبيك للسنوات(2010-2015)

الجدول يوضح الافضلية النسبية للصادرات النفطية عن باقي الصادرات بنسب تراوح في مداها الثلثين، هذه الصادرات تتوافق مع اسعار النفط العالمية دالة في ذات الوقت على الترابط الشديد بين الاقتصاد الوطني والإيرادات النفطية المقترنة بالسوق البترولية العالمية من حيث تقلبات الاسعار،والمنحنى البياني التالي يوضح مسايرة الصادرات النفطية وغير النفطية لأسعار البترول، فكانت الصادرات الجزائرية للخارج 61,971 مليون دينار سنة 2010 بنصيب قدر ب65% للمنتجات النفطية لتزيد هذه النسبة الى اكثر من 67% سنة 2011 ، وبحلول 2012 ووصول سعر البرميل الواحد الى اكثر من 109دولار بلغ مجمل الصادرات ازيد من 77 مليون دينار ، ثم تعرف اسعار النفط تراجعا حرا، يسلب نوعا ما قيمة الصادرات النفطية دون سلب افضليتها النسبية في كل الصادرات، ويضع الاقتصاد تحت رحمة المتغيرات الخارجية للسوق العالمية، ويؤكد الطبيعة الريعية الهشة للاقتصاد الجزائري،

1 تقرير حول التجارة والتنمية،صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الأونكتاد- ، 2013 ،ص04

تجدر الإشارة إلى أن المنحى التصاعدي الذي اتخذته صادرات الجزائر لا يرجع فقط لارتفاع أسعار النفط، بل إلى برامج الإصلاح و الانعاش الاقتصادي و زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار برنامج ميدا الأورو متوسطي بقيمة 6 مليار أورو. و خلال عام 2004 كما أشارت الإحصاءات الرسمية فإن نسبة نمو الصادرات غير النفطية و الغازية خلال نفس السنة قد بلغت 20 % مقارنة بسنة 2003 [1].

ثانيا:اثر سياسة الانفاق الحكومي على الواردات:

تميزت نمطية الاستراد في الجزائر بمنحى تصاعدي للواردات من خلال حركة دخول واسعة للسلع الغذائية والصناعية من البلدان المتقدمة في ظل ارتفاع أسعار النفط والغذاء معا في الأسواق العالمية، والتي كانت إحدى الأسباب الرئيسية في زيادة وتيرة التضخم- عبر عن جزء كبير من الضغوط التضخمية تحت مسمى التضخم المستورد- فبينما قفزت عوائد النفط خلال الفترة 2000-2008 قفز معها أيضا الاستيراد من الخارج بشكل هائل، وفي الجزائر أدى التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي خلال الفترة 2000-2008 إلى نمو الواردات ،وخصت زيادة حجم الإنفاق السلع الاستهلاكية، والسلع الأولية خلال هذه الفترة والتي شهدت طفرة غير مسبوقة ادت الى ارتفاع معدلات الإنفاق الاستثماري في مجال البنية التحتية والإسكان من حيث اتساع شمولها ومدة استمراره، التي تجاوزت الستة أعوام من الارتفاعات المتواصلة، حيث أخذت أسعار السلع الأولية منحا تصاعديا منذ 2002 إلى منتصف 2008 فقد ارتفع مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف إذ انتقل من 65 في عام 2002 إلى 172 في عام 2008 وقد تسارعت وتيرة التغير في مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية خلال عامي 2004 و 2005 عندما بلغ معدل التغير في مؤشر الأسعار 23.7% و 24.3% على التوالي، وتواصل ارتفاع الأسعار خلال عامي 2006 و2007 ولكن بوتيرة أخف بلغت خلالها معدلات التغير 20.7%خلال عام 2006 و 11.8% خلال عام 2008 وخلال الربع الأخير من عام 2007 والنصف الأول من عام 2008 شهدت أسواق السلع الاستهلاكية طفرة جديدة، عندما قفز مؤشر أسعار السلع الاستهلاكية إلى مستويات غير مسبوقة بلغت 219 خلال شهر جويلية 1200. [2]

ان تحليل العلاقة ما بين النفقات العامة والتوازن الخارجي ينطلق من اعتبار أن الميزان التجاري جزء أصيل من الحساب الجاري من جانب، ومن جانب اخر تمثل النفقات العامة في الجزائر نصيبا هاما من الطلب الكلي، والذي يتم تلبية جزء كبير منه من خلال الاستيراد نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي، من جهة أخرى تطغى الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل هذه النفقات على اعتبار السلاسة الواضحة في تمويل هذه النفقات، وهذا ما اشارت اليه الدراسات السابقة من خلال اظهار تلازم تطور منحنى النفقات مع تطور منحنى الواردات، الأمر الذي نجم عنه توافق وتناسق أيضا بين حركة رصيد الموازنة الميزان التجاري والنفقات العامة، وبشكل عام فإن العوامل التي ساهمت في أن يكون هناك ارتباط وثيق ما بين النفقات العامة والواردات من جهة وما بين الميزان التجاري من جهة أخرى تتمثل فيما يلي[3]:

---

1 تقرير حول الوضعية الاقتصادية للجزائر 2005 على الموقع : www. gucciaac. org lb2005

2 الطاهر زيتوني، الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد38 ،العدد 142 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، صيف 2012،ص 10.

3 سعد أولاد العيد،"ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي،جامعة الجزائر2012،3 -2013،ص 248،

•تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية، خاصة عندما ارتفعت بشكل كبير في مراحل منفصلة من مراحل التطور الاقتصادي، هذا الارتفاع نجم عنه حصول الجزائر على موارد مالية معتبرة.

•بما أن حصول الجزائر على تلك الموارد المالية، حدث في مراحل حساسة ومؤثرة من مراحل التطور ونعني بها مرحلة السبعينات، المتزامنة مع بناء الدولة والاقتصاد، وفي السنوات الأخيرة التي جاءت بعد أزمة اقتصادية وتأخر في كافة الميادين، فقد كان من البديهي أن يوجه جزءا كبيرا من هذه الموارد إلى دفع عجلة التنمية، وما ينتج عن ذلك من زيادة مضطردة في الإنفاق العام على وجه الخصوص •مشكلة العرض الذي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وعجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن تلبية الطلب المتزايد قد دفع للجوء إلى الاستيراد.

المبحث الثالث: دراسة نظرية تحليلية لمدى انضباط سياسة الإنفاق العام لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر

إن السير الحسن لسياسة الانفاق العام، واستقرار معدلات الدين العمومي و العجز الموازني مرهون الى حد لا يقبل فيه الجدال للإيرادات العامة وخاصة منها الجباية البترولية، وبالتالي فإن القدرة على استمرار السياسة الانفاقية مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وهذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية بالجزائر

يمكن رد أسباب توسع السياسة الانفاقية بالجزائر إلى ثلاث محدّدات متداخلة و متكاملة و هي: المحدّد الاقتصادي و المذهبي، المحدّد الاجتماعي، و أخيرا المحدّد المالي، إذ أنه ونظرا إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان -على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل- قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها حين تظهر أن الطفرة لم تكن طفرة مؤقتة، وهذا ما عبّرت عنه بوضوح صدمة النفط العكسية سنة 1986 التي كانت ميلادا لمجموعة من الإصلاحات المالية.

عودة ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية،من خلال السياسة التوسعية للانفاق، حيث ساهم بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، ولعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية و استقرار نسب البطالة، وارتفاع نسب النمو الاقتصادي الى الحد المشجع.

حظيت السياسة الانفاقية باهتمام قليل، وأُهمل إلى حد كبير دورها الجوهري في الاقلاع الاقتصادي، و قد أدت الصدمات السعرية المتلاحقة للسلعة النفطية بالأكاديميين و البنوك المركزية و الحكومات إلى إعادة النظر في دور السياسة المالية عموما، و محاولة إيجاد حقائق تجريبية أو تطبيقية تفضي إلى إجماع حول طبيعة تأثير الاختلالات السعرية للنفط على خلق صدمات نوعية أو هيكلية للسياسة الانفاقية على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و منه ترجيح أو تمييز مقاربة عن اخرى لتوجيه سياسة الانفاق العام.

وعليه: نسعى في هذا المبحث إلى تسليط الضوء على تطور الأداء الاقتصادي الكلي لسياسة الانفاق العام بالاقتصاد الجزائري، من خلال محاولة الإجابة عن السؤال التالي: **ما مدى تحقيق سياسة الإنفاق العام لأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ؟و ما الذي فعله النفط بالجزائر ؟**،خاصة وأن الفوائض البترولية لم يحسن استغلالها في إحداث تنمية مستديمة.

ولهذا فإن معالجة موضوع التغيرات في أسعار النفط وما يشكله من مخاطر على الموازنة العامة يكتسب بعدا استراتجيا بسبب ضعف التنويع في مصادر الإيرادات للدول المعتمدة اساسا على الايرادات النفطية، من هنا فإن هذه الدول –ومنها الجزائر- تدرك ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير اللازمة لتلافي الآثار السلبية لصدمات أسعار النفط على الموازنة العامة.

انطلاقا مما سبق فإننا سنخصص هذا المبحث لتناول العناصر التالية:

المطلب الأول :الآليات العامة لإعداد وتقييم سياسة المالية العامة في ظل تقلب أسعار النفط

المطلب الثاني :خيارات إدارة طفرة موارد النفط المالية المحققة.

المطلب الثالث :تقييم رشادة توظيف النفقات العامة في الميزانية العامة للجزائر.

المطلب الاول: الآليات العامة لإعداد وتقييم السياسة المالية العامة في الجزائر في ظل تقلب أسعار النفط

لطالما شكّل اعتماد الجزائر على ثروة النفط مصدر ضعف بالنسبة لموازنتها العامة، إذا ما اقترن ذلك بالطابع المتقلب لأسعار النفط العالمية، ولذلك فإنها تواجه تحديات كبرى، خاصة في إدارة اقتصادياتها وفي إعداد الموازنة العامة وتصميمها، ليس فقط للتذبذب الشديد الذي تتميز به اسعار النفط، والتي من الصعب التنبؤ بها، بل أيضا لأنه يتعين عليها التحوط لميزان القوى السياسي العالمي من جهة، ومن جهة اخرى التخطيط لوقت نضوب النفط من مواقعه الطبيعية وبروز اماكن تخزينه كمراكز تأثير سعري جديدة.

ولهذا ولعدم اليقين فيما يتعلق بإيرادات البترول وتداعيات ذلك بالنسبة للسياسة المالية القصيرة وطويلة الأجل، وفي هذا الإطار فإنه يمكن اقتراح بعض الآليات العامة التي تعد مهمة بالنسبة لإعداد وتقييم السياسة المالية العامة في ظل الآثار التي تفرزها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة بالنسبة الجزائر.

الفرع الأول: تقييم الموقف المالي من المنظور طويل الأجل

لا يمكن تجاهل الدور الذي يؤديه البترول في الاقتصاد الجزائري، بالنظر لما ساهمت فيه العوائد النفطية في إخراج الجزائر في كل مرة من أزماتها، غير ان السياسة المالية في الجزائر تواجه على المدى الطويل تحديين أساسين، الأول مرتبط بالتأثير الاقتصادي لتدفقات إيرادات النفط في ظل إمكانية ظهور آثار ما يعرف بالمرض الهولندي*، والتي تتسم بارتفاع سعر الصرف الحقيقي وما يصاحبه من تأثير سلبي على قطاع السلع التجارية غير المرتبطة بالنفط، والثاني يتمثل في عدم اليقين المميز للثروة النفطية والمستمد من الطابع الإستنفاذي للنفط، من هذه الرؤيا سنحاول ابراز بعض الآليات والميكانيزمات التي تحيد بالاقتصاد الجزائري عن هاتين المعضلتين على المدى الطويل والمتوسط.

أولا :آليات مواجهة آثار المرض الهولندي في الجزائر: إن إدارة إيرادات النفط الضخمة والمتقلبة يمثل تحديا رئيسيا بالنسبة للدولة الجزائرية، ولذلك ولتجنب آثار ظاهرة المرض الهولندي ولعنة الموارد، يمثل دعم الأسس المالية واحدا من التحديات الرئيسية في سبيل تحقيق ذلك، من خلال خفض الإنفاق الجاري وإعادة توجيه الإنفاق نحو تكوين رأس المال البشري والمادي، والتقليل من اعتماد الإنفاق على إيرادات النفط، وكذا تنسيق السياسة النقدية المتصلة بسعر الصرف مع السياسة المالية.

وفيما يلي أهم المبادئ التوجيهية للسياسة العامة في مواجهة آثار المرض الهولندي:

•إدارة سعر الصرف الثابت أو المربوط على نحو يجعل السلع التجارية غير النفطية قادرة على المنافسة، حيث يمثل اعتماد سعر صرف ثابت طريقة فعالة للحيلولة دون ارتفاع القيمة الاسمية للعملات والذي يمكن أن يقوض قدرة السلع غير النفطية التجارية على المنافسة[1]، حيث لا يوجد تبرير اقتصادي لأسعار

---

1 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،"مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكو2006-2007"،الأمم المتحدة،نيويورك،2007،ص11.

* لعنة الموارد أو لعنة النفط، تم استخدام هذه العبارة لأول مرة في مجلة Economistالبريطانية الصادر في إحدى أعدادها سنة1977،كما ظهرت دراسة معمقة حول هذه الظاهرة في نفس المجلة السابقة في عددها 92الصادرة في سنة 1982للعاملين(Corden and Neary)،تحت عنوان(Booming Sector and De-Industralisation is Small Open Countries)،حيث تطرقا إلى الأثر الإنفجاري الذي خلفه اكتشاف النفط والغاز في هولندا والأراضي التابعة لها في بحر الشمال سنة1959 والذي أدى الى انهيار القطاع الصناعي.انظر:

الصرف المرنة بما أنها لا تعمل على تحقيق سياسة نقدية فعالة، إذ أن الوظيفة الأساسية لأسعار الصرف المرنة هو الدور الذي تؤديه في تحقيق استقرار ميزان المدفوعات في الأجل القصير، وتخصيص الموارد في الأجل الطويل، ونظرا إلى أن صادرات البلدان المنتجة للنفط لا تحددها الأسعار المحلية، فلا يكون هناك جدوى لاعتماد سعر صرف مرن.

•تستطيع الحكومة حماية قطاع السلع التجارية غير النفطية(السلع القابلة للتبادل) من التأثيرات السلبية المحتملة للمرض الهولندي (خاصة من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) من خلال فرض قيود تجارية وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة مقارنة بأسعارها في الأسواق العالمية، و من شأن هذا الإجراء أن يقلل من تنافسيتها أمام المنتجات المحلية، إلا أن فرض حصص على واردات بعض السلع القابلة للتبادل التجاري فقط دون غيرها يترتب عليه تركز كل التأثير العكسي للارتفاع الحقيقي لسعر الصرف على ربحية الصناعات التي لم تفرض حصص على المنتجات المنافسة لها، ويكمن البديل عن هذه السياسة، إما بإلغاء كلي لحصص الواردات و تعويضها بالرسوم على السلع المستوردة، أو بتعميم حصص الواردات على عينة كبيرة من السلع المنافسة للصادرات المحلية[1].

•من الممكن تخفيف أثر هذه الظاهرة من خلال توخي الحرص في إدارة الاقتصاد الكلي وفي السياسة المالية، فإذا لم تجر إدارة النفقات العامة بحذر ولم تصمم كما يجب، فيمكن أن تشكل السبب الرئيسي للإصابة بأثر المرض الهولندي، لذا فإنه ينبغي أن تجري إدارة إنفاق عائدات النفط الضخمة تماشيا مع المبدأين التوجيهين التاليين[2]:

-يتعين أن يكون المستوى المطلق للعائدات متوافقا مع النمو القوي واستقرار الاقتصاد الكلي، وترتبط مسألة تحقيق المستوى الملائم من الإنفاق بإدارة الطلب الكلي، إذ يشكل صندوق النفط الآلية الرامية إلى إدارة الطلب، حيث تراكم الأموال عندما تكون تدفقات عائدات النفط مرتفعة، وتحرر الأموال عندما تكون تدفقات العائدات منخفضة.

-يكتسب توزيع النفقات العامة بين الاستهلاك والاستثمار أهمية بالغة لتخطي آثار الداء الهولندي، فالقسم الأعظم من النفقات العامة يصرف على السلع والخدمات غير التجارية، ونتيجة لذلك تميل النفقات العامة من خلال رفع مستوى الطلب على هذه السلع إلى رفع أسعارها وتكثيف الضغوط لتحقيق ارتفاع حقيقي في قيمة سعر الصرف، ومن شأن تصميم النفقات العامة بكل حذر أن يحد في الأجل الطويل من هذه الآثار، وذلك من خلال خفض كلفة السلع والخدمات التجارية، وفيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري فيجب على الجزائر أن تحتاط من تكرار سياسة الاستثمار المنتهجة خلال الطفرات السعرية للنفط، حيث لم تكن الترتيبات المتخذة لتعزيز الاستثمار الخاص في هذه الفترات كافية لرفع معدلات النمو، لأنها لم تقدر

W.Max Cordan (1995) "Protection, Growth and Trade", chap 15, "Booming Sector and De-Industralisation is Small Open Countries", Taylor Hibbard Library, Department of Agricultural and Applied Economics, University of Wisconsin, Madison, P225

1 Corden W.Max," Exchange Rate Policy and Resource Boom", Australian National University, Canberra , ACT 2600 , 1982, p28.

2 اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،" مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكو2006-2007"،مرجع سبق ذكره، ص12،بتصرف.

بشكل صحيح مسألة مخاطر تغيرات السوق، كذلك بنيت هذه السياسات على أساس الاعتقاد الضمني بأن القطاع الخاص والعام يتنافسان على الموارد نفسها، لكن التجارب تدل على أن الأمر ليس كذلك، ونتيجة لذلك ينبغي أن تضخ كمية أولية من رأس المال كي ترتفع الاستثمارات العامة والخاصة بالتوازي، وتمنح للاقتصاد فرصة جديدة للنمو، غير أنه قبل ذلك لابد من خفض مخاطر الاستثمارات الخاصة طويلة الأجل إلى أقصى حد ممكن، كما ينبغي ان يخضع الاستثمار العام للمساءلة ويتحلى بالكفاءة.

•يترتب عن ارتفاع الدخل الحقيقي الناتج عن أثر النفقات في الدول الغنية بالموارد الطبيعة بشكل عام وبالنفط بشكل خاص زيادة في الطلب على النقود، وتتزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي للبلدان الغنية بالنفط عندما يتجاوز عرض النقود الطلب عليها، و بما أن أسعار السلع القابلة لتبادل التجاري تتحدد في الأسواق العالمية فإن مصدر الضغوط التضخمية في هذه البلدان هو قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري الذي يؤدي الانتعاش فيه إلى ارتفاع أسعار منتجاته مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وفي هذه الحالة ينبغي أن تتدخل السلطات النقدية لغرض تعقيم النمو السريع في السيولة النقدية لأجل احتواء الضغوط التضخمية، وبصفة عامة تستهدف سياسة التعقيم التدفقات غير المرتقبة للعملات الأجنبية لغرض الحد من ارتفاع الطلب على السلع غير القابلة للتبادل التجاري و الخدمات، لتجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار و التضخم، و تتطلب عملية التعقيم بالإضافة إلى سياسة نقدية صارمة تكوين احتياطي أجنبي للصرف[1].

من المهم هنا ان نظيف: ان إتباع منهج يتسم بالشفافية في مجال المالية العامة يمكن أن يوفر الأساس السليم لتأمين الدعم العام لاختيارات الحكومة الصعبة المعنية بالإنفاق،حيث يؤكد الكثير من المحللين على دور الشفافية المالية في تحسين إدارة إيرادات موارد النفط، الأمر الذي من شأنه تعزيز كفاءة استخدام الأموال والحد من مخاطر السياسات الاقتصادية الكلية غير المستقرة، وزيادة الثقة في عملية إعداد الموازنة، كذلك فإن لزيادة مساهمة التكنولوجيا والاستثمار في رأس المال البشري الاثر البالغ في سلاسة توجيه السياسة الانفاقية للبلاد،غير أن ذلك يتطلب في المراحل الأولى استثمارات منتظمة في البحث والتطوير والإطار المؤسسي المستقل،ومن شأن ذلك خلق ذلك النوع من الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يمكنه من تعزيز قدرة القطاع الخاص على المنافسة وكفاءة القطاع العام في الأجل الطويل لتثبيت استقرار الاستثمار والنمو.

ثانيا: عدم اليقين بشأن الثروة النفطية :تواجه المالية العامة في الجزائر كمصدرة للنفط العديد من التحديات والصعاب، والتحدي الأكبر بالنسبة لبلد منتج للنفط يتمثل في مدى الحكمة من استخدامه لثروته النفطية بدون تبديد لإيرادات النفط القابل للنفاذ، وبالتالي تقدير الطريقة التي يتم بها تخصيص ثروة الحكومة عبر الأجيال، وهذا التحدي يجب التصدي له عن طريق توجيه سياسة مالية تصون ثروة

1 Sid Ahmed, Abdelkader, "Rente pétrolière : quelques problèmes théoriques", Institut de Recherches et D'études
sur le Monde Arabe et Musulman, ORSTOM, Paris, 1991, p :31.

البلد من خلال تحديد مقدار الإيرادات المتحققة من النفط التي يجب إنفاقها، وادخارها، واستثمارها[1] ، وتستمد هذه القرارات أهميتها نظرا لنصيب الأكبر للنفط في إيرادات المالية العامة لهذه الدول، وقابليتها للنضوب، وتقلب أسعارها، حيث أن عدم اليقين فيما يتعلق بالثروة النفطية ذاتها الناجم من عدم اليقين بشأن قضايا مثل مسار أسعار النفط مستقبلا، وحجم احتياطات النفط، وتكلفة استخراجها هو الأكثر أهمية بالنسبة للاعتبارات الطويلة الأجل[2].

يواجه بناء الموازنة العامة في الجزائر تحديات متضاربة في القيمة، متمثلة في مقدار الإنفاق، والادخار والاستثمار الواجب تصميمه، حيث اتسمت هذه السياسة بوجود ارتباط قوي بين النفقات والإيرادات العامة، إذ أن مستوى الإنفاق كان يرتفع (ينخفض) مع ارتفاع الإيرادات (انخفاضها)، لكن ليس بنفس مقدار التغير في الإيرادات العامة،مما يوضح أن سياسة المالية العامة في الجزائر عملت على ادخار جزء من الإيرادات غير المتوقعة وذلك تمهيدا لتقلب النفقات عند تراجع الإيرادات، ونتيجة الارتباط الشديد للنشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي بالنشاط في القطاع النفطي فإن الهياكل الاقتصادية الحالية لم تسفر عن جهود تنموية صريحة وصحيحة، ولا حتى ابانت عن نية إحداث تغيرات ملموسة في هيكل توزيع الناتج تمهيدا لمواجهة التحديات المتعلقة بعدم اليقين في ثروة النفط،لأن القرارات لم تصغ بقواعد سليمة لمواجهة التحديات الطويلة الأجل، ولأدل على ذلك دخول الجزائر في دورة اتسمت بعجز موازني طيلة فترة التسعينات نتيجة عدم التخطيط المناسب لمقدار النفقات والاستثمارات.

لذا فإنه على دولة مثل الجزائر إعادة النظر في إدارتها للموازنة العامة بغية مواجهة هذا التحدي من المنظور طويل الأجل على النقاط التالي:

1-الميزان الرئيسي غير النفطي وربطه بثروة البلد :تبعا لخاصية عدم اليقين المرتبطة بالثروة النفطية، نستخلص أن رصيد المالية العامة الأولي -غير المرتبط بالنفط- هو مؤشر مهم لقياس وجهة السياسة المالية العامة وقابليتها للاستمرار في البلدان الغنية بالموارد النفطية، لذا فإنه ينبغي أن يستخدم هذا المقياس كأساس لتحديد سياسة المالية العامة ومستويات الإنفاق، وتشير دراسة Barnett and Ossowskiوالمتعلقة بالبلدان المنتجة للنفط أن عددا قليلا منها يبرز الرصيد غير النقدي (الميزان الرئيسي غير النفطي) في الموازنة[3].

2-فرضية الدخل الدائم كركيزة للمحافظة على استهلاك الثروة :وحسب هذا المعيار تدخر البلدان في كل فترة جزءا من إيرادات مواردها النفطية بهدف مراكمة ثروات مالية وتحقيق مسار للدخل المستقبلي يضمن وضع الإنفاق الحكومي في مسار يتسم بالثبات والعدالة عبر الأجيال[4] ،إذ على الحكومة أن تراكم

---

1 بيدرو رودريغيز،دول مجلس التعاون الخليجي"تعظيم النتائج في عالم يسوده عدم اليقين "قضايا سياسة المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي"، صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2011،ص3، بتصرف

2 ستيفن بارنيت ،رولاندو أوسوسكي،"ماالذي يرتفع؟ لماذا ينبغي للدول النفطية أن تحافظ على مواردها"، مجلة التمويل والتنمية،المجلد40،العدد1،صندوق
النقد الدولي،واشنطن،مارس2003،ص3.

3Steven Barnett and Rolando Ossowski,Operational Aspects of fiscal policy in oil- producing countries, fiscal Affairs Department; IMF Working paper, October 2002, p13

4 بيدرو روديريغيز، مرجع سبق ذكره، ص4..

أصولا من أجل تحمل العجز غير النفطي عندما يتم نفاذ النفط، وبصورة خاصة يجب أن تخلق أصول متراكمة كافية لأجل أن يمول عائد هذه الأصول العجز غير النفطي حالما ينضب الدخل النفطي.

3-قاعدة استهلاك العصفور في اليد: يمكن النظر إلى هذا النهج على انه نهج محافظ جدا، وأنه شكل متطرف للادخار على سبيل الحيطة، إذ أنه يعادل افتراض أنه لن توجد أية عائدات نفطية في المستقبل، وقد أطلق عليها هذا الاسم قاعدة العصفور في اليد لأن قرارات الاستهلاك لا يتم توقعها على أساس أصول موجودة في اليد بالفعل، وتتمثل إحدى مزايا هذه القاعدة في أنها تسلط الضوء على احتمال أن تخفض صدمة ما قيمة إحتياطات النفط المتبقية إلى الصفر، فمثلا يمكن أن تفضي إنجازات تكنولوجية إلى مصادر بديلة للوقود أكثر فاعلية ومردودية بالنسبة للتكلفة[1]، غير أنه قبل نضوب الإحتياطات النفطية أو تقادمها، ستكون الثروة النفطية أكبر من الثروة المالية المتراكمة، وبالتالي تؤدي هذه القاعدة إلى عجوزات غير نفطية رئيسية جد مقيدة .

4-دور الاستثمار الحكومي : يعتبر الاستثمار الحكومي أحد العناصر المهمة لمواجهة التحديات طويلة الأجل، فإذا حقق الإنفاق الاستثماري الحكومي المحلي عائدا في المستقبل، يمكن أن يؤدي هذا إلى تغيير طريقة حساب العجز المالي في القطاع غير النفطي تبعا لفرضية الدخل الدائم، مما يؤدي إلى عجز أولي أكبر في القطاع غير المعتمد على النفط مقارنة بالعجز الذي تشير إليه فرضية الدخل الدائم، فقد يكون من الأمثل أن يوجه جزء من المدخرات إلى رأس المال العام والخاص بدلا من توجيهه إلى مراكمة أصول أجنبية[2].

إن التحديد الكمي لأثر الاستثمار الحكومي على المعايير القاسية لفرضية الدخل الدائم ليس بالمهمة السهلة، ولاسيما مع حالة عدم اليقين المتعلقة بالعائد المستقبلي على الاستثمار، بالإضافة إلى صعوبة قياس الجزء من تلك الاستثمارات الذي يمثل الإضافات الفعلية لمخزون رأس المال في بلد ما، وذلك الجزء الأخر الذي يمثل بديلا لمخزون رأس المال القائم [3].

الفرع الثاني:تقييم الموقف المالي من المنظور قصير الأجل

إن الاعتماد على إيرادات النفط يفضي إلى تقلب في التدفقات المالية النقدية نتيجة تقلب أسعاره، مما يجعل المالية العامة عرضة لتأثير متغير خارجي متقلب، يخرج الجانب الأكبر منه عن سيطرة واضعي السياسات، وعلى سبيل المثال فإن تدهور أسعار النفط سنتي 1998- 1999 أدى إلى ارتفاع عجوزات موازنة الحكومة الجزائرية إلى ما يقارب 10%من الناتج المحلي الإجمالي، وقد انعكست هذه المعطيات سلبا على كثير من القطاعات الاقتصادية في اللاد[4]،وتوجد دلائل كثيرة على أن أسعار النفط تبدي تقلبات في الأجل القصير وتقلبات ضخمة في الأجل المتوسط، فقد تصاعد المتوسط السنوي لأسعار النفط بنسبة 30%تقريبا خلال الفترة ،1995-1996وهبط بنسبة 36%خلال الفترة ،1997-1998ثم ارتفع إلى أكثر من الضعف في الفترة

1 ستيفن بارنيت، مرجع سبق ذكره، ص3.

2 بيدرو روديريغيز، مرجع سبق ذكره، ص4.

3 بالقلة ابراهيم،"سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر"،مرجع سبق ذكره،ص189.

4 جاسم المناعي،"الاقتصاديات العربية على أعتاب الألفية الثالثة بين دروس الأزمات المالية وتحديات الإصلاحات القادمة"،صندوق النقد العربي،بيروت، 12-14ماي،2001،ص3.

،1999-2000وانخفض بنسبة 35.38%خلال الفترة ،2008-2009علاوة على هذا فإن توقع هذه التقلبات أمر صعب، إن لم يكن مستحيلا في كثير من الأحيان .

من خلال ما سبق يمكن طرح جملة من المبادئ الرئيسية لتقييم الموقف المالي من المنظور القصير الأجل في النقاط التالية:

1. ضمان مرونة كبيرة للنفقات العامة :ويتمثل ذلك في مواجهة النمط المتقلب للإنفاق لعام من خلال ضمان سلاسة استفائه في مواجهة تقلبات أسعار النفط، بدلا من جعلها ترتفع وتنخفض مع أسعار النفط، إذ تؤدي التغيرات الضخمة وغير المتوقعة في الإنفاق إلى زعزعة استقرار إجمالي الطلب وتفاقم حالة عدم اليقين، وتفضي إلى التقلب الاقتصادي الكلي، وتزايد الأخطار بالنسبة للمستثمرين في القطاع غير النفطي. حيث تقود التقلبات الحادة في الإنفاق الحكومي بالنسبة للقطاع الخاص إلى صعوبة وضع خطط طويلة الأجل للاستثمار واتخاذ القرارات، مما يثبط من فعاليته وبالتالي نمو القطاع غير النفطي، وعلى وجه الخصوص فإن التدفقات الضخمة والمفاجئة في الإنفاق الحكومي تصعب إدارتها، ومن ثم تبرز أهمية سلاسة مسار الإنفاق الحكومي في مواجهة تقلبات أسعار النفط والإيرادات المتأتية منه، ومن شأن استعمال افتراضات متحفظة لأسعار النفط في إعداد الموازنة العامة، وتخطيط الإنفاق العام أن يساعد في اعتماد الإنفاق العام على إيرادات النفط في المدى القصير، وضمان سلاسة مساره[1].

2. يجب أن يتمثل الهدف الأساسي في إتباع إستراتجية مالية تهدف إلى كسر استجابة الإنفاق المساير للاتجاهات الدورية لأسعار النفط المتقلبة، بما في ذلك استخدام أدوات التحوّط، للمساعدة في تقليل عدم اليقين في إيرادات النفط وتقلباتها[2].

3. من أجل تجنب دورية و تذبذب النفقات وجب على السلطات الجزائرية فرض قيود قانونية في شكل قواعد مالية ،وتعرف هذه القواعد من وجهة نظر الاقتصاد الكلي بأنها مجموع الآليات المؤسساتية التي من المفروض أن تحكم صياغة و تطبيق السياسة المالية بشكل دائم، و تدعم هذه القواعد بسن تشريعات تحدد المسؤولية المالية[3]، وعادة ما توضع لتعزيز وضبط أوضاع الميزانية العامة، وفك ارتباط سياسة الإنفاق و العجز خارج النفط عن تقلبات أسعار النفط في المدى القصير،

تلعب القواعد المالية الملائمة دورا هاما في الحد من التوسع في إنفاق الفوائض المالية أثناء فترات تراكم المداخيل إذا كان عدم التقيد بهذه القواعد يترتب عليه تكاليف كبيرة تعوض الحوافز المنحرفة للإنفاق الزائد خارج إطار الإنفاق المخطط في الميزانية، أما في حالة تراجع الإيرادات فإن القاعدة المالية الجيدة من شأنها أن تساهم في تقليل تقلبات سياسة الإنفاق العام وجعلها أكثر ثباتا، خاصة إذا كانت هذه القاعدة قد حافظت على الفوائض المالية في مراحل الانتعاش السابقة[4].

---

1 بلقلة ابراهيم،مرجع سبق ذكره، ص191.

2 جاسم المناعي،نفس المرجع السابق،ص5

3 Barnett S. Ossowski R., Ibid, p20.

4 Perry Guillermo,"Can Fiscal Rules Help Reduce Macroeconomic Volatility in the Latin America and the Caribbean Region?", Prepared for the IMF/World Bank Conference on Fiscal Rules and Institutions Oaxaca,Mexico, February 2002, p2-7

4. تشير دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أن المؤسسات ذات النوعية الجيدة تؤدي إلى عجز أقل خارج النفط، وأن البلدان التي تتميز بانخفاض مؤشر الفساد فيها تكون علاقة الارتباط بين النفقات و عائدات النفط ضعيفة، وتبين هذه النتائج أن البلدان التي لها مؤسسات ضعيفة تتجه لزيادة نفقاتها العامة عندما ترتفع مداخيلها، كما تشير الدراسة كذلك أن العديد من البلدان التي كان فيها مؤشر فعالية الحكم ضعيفا كان إنفاقها العام ضعيفا[1].

5. انتهاج سياسة التحوط بتحويل مخاطر تقلب أسعار النفط إلى الأسواق المالية يمكن القيام بتحويل الخطر من خلال أسواق البترول بواسطة إما العقود المستقبلية أو شراء التأمين ضد الانخفاض الواسع في الأسعار، وهذا التحوط يسمح بجعل تدفقات المداخيل الحكومية أكثر استقرارا و قابلية للتنبؤ، ويوفر الوقت الكافي للحكومة من أجل التجاوب مع أي تغيير، والتكيف معه بمرونة أكبر[2].

6. كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة :إن مستوى الإنفاق يجب أن يتحدد بالأخذ بعين الاعتبار قدرة الإدارة على تنفيذه، لأن التوسع المفاجئ لبرامج الإنفاق الموافقة للزيادة المفاجئة في عوائد المحروقات يحمل في طياته أخطار كبيرة، فالتسرع في إقرار مشاريع إنفاق عمومية كبيرة الحجم تتجاوز قدرات التخطيط والتنفيذ قد يؤدي إلى التبذير والهدر المالي، كما أن معايير اختيار المشاريع الرأسمالية تصبح غير مدروسة وتؤدي إلى نتائج أدنى من المستوى المفروض[3].

إن الحاكم في كل ذلك في رأينا، قلة المرونة في هيكل الموازنة الحكومية لغالبية الدول النفطية يجعل هامش التصرف والحركة من خلال الموازنة أمراً محدوداً للغاية، فنظرا لكون الجزء الغالب من الموازنات المتعاقبة تمثل نفقات جارية من رواتب وغيرها مقارنة بالنفقات الرأسمالية، وبذلك فإن مثل هذا الوضع لا يفسح سوى مجالا محدودا لمعالجة عجز الموازنة العامة بصورة فعالة، حيث أن تخفيض الإنفاق الرأسمالي في مثل هذه الظروف قد يؤدي إلى نتائج عكسية نظرا للحاجة في مثل هذه الأوضاع إلى المزيد من الاستثمارات المطلوبة لتحريك النشاط الاقتصادي المتأثر أصلا من تقليص الإنفاق العام[4]، أما بالنسبة للوسائل الأخرى لعلاج العجز الموازني فإن الاقتراض قد يبدو الأسهل والأكثر إغراءا نظرا للتصنيف الائتماني الجيد نسبيا للدول العربية النفطية، وبقاء مديونية الكثير منها ضمن مستويات مقبولة، غير أن ذلك يجعل من هذه البلدان عرضة لخطر زيادة سعر الفائدة على القروض الأجنبية، وأيضا نضوب فرص الحصول على قروض جديدة لظهور مخاوف تتعلق بالقدرة على الاستمرار. وفي أغلب الحالات تميل الدول العربية النفطية إلى الاقتراض المحلي لكونه أقل حساسية من جهة، ولتوفر السيولة المحلية من جهة أخرى، إلا أنه مع ذلك فإن لهذا الخيار التمويلي سلبيات معروفة، حيث أنه من شأن اقتراض الحكومة من السوق المحلي بشكل واسع أن يؤدي إلى ضغوط تضخمية، بالإضافة إلى احتمال أن يؤدي ذلك إلى شح في السيولة التي يحتاجها القطاع

1 International Monetary Fund,"The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil RevenueBoom", IMF Working Paper, Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 2007, P:23

2 International Monetary Fund, "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", Ibid, P:8

3 بلقلة ابراهيم،مرجع سبق ذكره،ص193.

4 جاسم المناعي،نفس المرجع السابق،ص3

الخاص وبالتالي إلى تهميش نصيب القطاع الخاص من الموارد التمويلية، ولكن العيب الأكبر لاقتراض الحكومة المحلي يكمن في أن توفر مثل هذا الحل السهل من شأنه أن لا يدفع الحكومات إلى اتخاذ إجراءات جذرية لمعالجة الاختلالات المالية، وأن يؤجل أكثر من الإصلاحات الاقتصادي الكفيلة بتصحيح الوضع.

المطلب الثاني :الخيارات المطروحة في الجزائر لإدارة طفرة موارد النفط المالية المحققة

مع استمرار ارتفاع أسعار النفط، شرعت حكومات الدولة الجزائرية المتعاقبة في استغلال الأوضاع المالية المريحة لزيادة الإيرادات المخصصة لبرامج الاستثمارات الطموحة، بهدف تنويع اقتصادياتها وخفض نسب البطالة، وارتفاع نصيب الإنفاق في الميزانية على المشاريع الرأسمالية بقوة، وساعدها في ذلك النظرة الإيجابية لمتغيرات السوق إزاء قوة الأوضاع المالية العامة الحاصلة في الدول النفطية عموما، وفرص نموها الاقتصادي الطموح، خاصة في ظل زيادة معدلات الإنفاق العام التي تم توجيهها لتحديث البنية الأساسية.

الفرع الاول: استخدامات الدولة الجزائرية للفوائض المالية المحققة

صحيح ان العوائد المتأتية من الايرادات النفطية تخضع لنمطية متغيرة تغير الظروف الخارجية للسلعة، إلا انها غالبا ما كانت نعمة مستديمة على الدول المنتجة للنفط، وهذا ما عكسته الطفرة النفطية الأخيرة بصورة جلية على حجم العوائد النفطية المحققة بالدول النفطية ومنها الجزائر، لتبلغ عوائد تلك الصادرات خلال عام 2012 نحو 73,98 مليار دولار، مقارنة بنحو 18,82 مليار دولار عام 2002 أي بزيادة قدرها 55,16 مليار دولار، وهو ما ولد فوائض مالية تراكمت خلال هذه الفترة والتي قدمت عدة خيارات عن كيفية إدارة أوضاع المالية العامة، ففي السنوات الأولى من الطفرة النفطية استعملت حكومات هذه الدول إيرادات النفط الفائضة بحكمة لبناء أصول أجنبية، وسداد ديون الحكومة، غير أن الحجم الضخم للطفرة النفطية وطول مدتها سمح لها بالفعل بأن توسع من نطاق خيارات السياسة لتشمل برامج البنية التحتية الضخمة والطموحة وزيادة تقديم المنافع الاجتماعية، لكن المنطق المالي الذي يفرض تساؤلا هاما في ما هي اوجه استخدامات هذه الفوائض المالية ؟

الأوجه الأساسية التي استخدمت فيها الفوائض النفطية:

- ✓ **الاحتياطات المالية** :لقد راكمت دول العربية النفطية خلال العقد الأول من القرن الحالي إحتياطات مالية هائلة نتيجة الصدمات السعرية التي أحدثت فجوة بين الإنفاق (المخطط منه والفعلي)، والإيرادات الفعلية، ونتيجة لإتباع سياسات إنتاج لا تقوم على الحاجة الحقيقية للموازنات العامة، ونتيجة أيضا لتعاملها مع الإيرادات النفطية بطريقة أكثر حصافة ومحافظة، مقارنة بالطفرات النفطية السابقة[1]، وبذلك اصبحت مصدرا مهما لرأس المال على المستوى الدولي، وهو ما جذب معدلات مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،فمثلا بلغ حجم الاحتياطات المالية الرسمية للدول العربية المصدرة للنفط حوالي 1098.52مليار دولار سنة 2012بعدما كانت لا تتعدى 66.49مليار دولار عام ،2000وتتصدر السعودية و الجزائر وليبيا قائمة الدول العربية المصدرة للنفط من حيث حجم الاحتياطات القائمة في عام 2012برصيد بلغ نحو 656.464 و 117.89، 191.297مليار دولار على التوالي، ويذكر تقرير المعهد الدولي

1 عبد الرزاق الفارس،"الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على أقطار مجلس التعاون"، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت،2009،ص258.

للمالية أيضا أن التوزيع الجغرافي لأصول بلدان منطقة دول مجلس التعاون الخليجي الخارجية، هو 56.6%في الولايات المتحدة الأمريكية، و 18.9%في أوربا و 11.3%في آسيا، و 1.9%في مناطق أخرى[1]، وتتوزع استثمارات هذه الاحتياطات بين السندات الحكومية وأسواق المال العالمية والاستثمارات العقارية وغيرها، وتختلف نسب كل منها اعتمادا على إستراتجية الاستثمار الخاصة لكل دولة.

وما تجدر الإشارة إليه أيضا، أنه خلافا للطفرات النفطية السابقة والتي كانت تتوجه فيها معظم الاحتياطات المالية من الفوائض النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكيية، لكن خلال هذه الطفرة لم يحدث ذلك، إذ أن جملة استثمارات الدول المصدرة للنفط(أوبك) ومنها الدول العربية النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2003-2007قد بلغت 308مليار دولار، أي أقل من ربع استثمارات هذه المجموعة من الدول في الأسواق العالمية والتي بلغت 1300مليار دولار حتى عام2005[2].

✓ **خفض الديون الحكومية** :بالإضافة إلى بناء أصول أجنبية، استخدم جزء من الفائض المالي لتصفية الديون الداخلية والخارجية على الحكومة، فلقد انعكس تحسن الأوضاع المالية في معظم الدول المصدرة للنفط بشكل إيجابي على مستويات الدين العام لديها والذي تراجع بشكل كبير خلال الفترة ،2002-2012ويعود التحسن في مستويات الدين العام في جزء كبير منه إلى إتباع تلك الدول لسياسات مالية سليمة، اعتمدت فيها على استخدام جزء من فوائضها المالية في إطفاء ديونها المحلية والأجنبية،وقد نجحت الجزائر في تخفيض نسبة دينها العام الداخلي إلى ناتجها المحلي الإجمالي من نحو 21,1%عام 2002إلى نحو 6.7%عام 2008،وفيما يلي جدول يبين تطور حجم الدين العام المحلي للجزائر

جدول رقم(3-7): تطور حجم الدين العام المحلي للجزائر ما بين 2002-2008

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الدين العام	12330,3	12763,1	13877,13	14176,05	25428,83	15052,39	11368
النسبة الى PIB	22,1	18,8	16,4	13,8	21,8	11,1	6,7

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من التقرير الاقتصادي العربي الموحد،اعداد مختلفة 2002-2009

✓ **الاستثمار في البنية التحتية** :مع استمرار ارتفاع أسعار النفط، شرعت حكومات الدول النفطية –ومنها الجزائر- في استغلال الأوضاع المالية المريحة لزيادة الإيرادات المخصصة لبرامج الاستثمارات الطموحة، بهدف تنويع اقتصادياتها وخفض نسب البطالة، وارتفع الإنفاق من الميزانية على المشاريع الرأسمالية بقوة، حيث ساعدتها النظرة الإيجابية لمداخيل النفط الى التوسع في تمويل مشاريع البنية التحتية على نحو غير مسبوق،وكانت زيادة معدلات الإنفاق العام التي تم توجيهها لتحديث البنية الأساسية، عاملاً مهماً في تنويع اقتصاديات بلدان العربية النفطية نحو القطاع غير النفطي وإلى تحديث البنية الأساسية الصناعية

1 Institute of International Finance, summary Appraisal,Gulf cooperation Council Countries,21december 2007.pp8-9.

2 فاروق القاسم، النموذج النرويجي وإدارة المصادر البترولية، عالم المعارف، الكويت،، 2010، ص21-22.

✓ **شراء الذهب** :يتجه جانب مهم من الفوائض المالية للدول النفطية إلى شراء الذهب والمعادن النفيسة الأمر الذي ساهم بصورة أساسية في ارتفاع أسعار الذهب لمستوياتها القياسية الراهنة، فالجزائر تحتفظ بنحو 5.6مليون أوقية، وليبيا تحتفظ بنحو 4.6مليون أوقية، والسعودية بنحو 4.6مليون أوقية، والكويت بنحو 2.5مليون أوقية، في حين أن بلدا مثل كوريا الجنوبية تحتفظ بنحو 0.5مليون أوقية من الذهب ضمن احتياطاتها، رغم أن قيمة ناتجها المحلي الإجمالي يزيد عن مجموع الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان مجتمعة[1].

يمكن ان نعتبر هذا الاجراء أنه تعطيل جزء مهم من ثروة الأمة في معدن نفيس يمكن لأسعاره أن تراجع أو تنهار،في حين لا يتعدى مضمونه الاقتصادي في القاعدة الكلاسيكية الخاصة بالاعتماد عليه كمخزن للقيمة، مما يؤدي لتبديد جزء مهم من الثروة المختزنة فيه، وحتى في حالة استمرار أسعاره مرتفعة فإن ذلك لا يعني أي تطوير للاقتصاد بل مجرد المزيد من الأموال التي يمكن أن تتحول لطاقة تضخمية سلبية.

الفرع الثاني:تحليل اداء صندوق ضبط الايرادات على السياسة الانفاقية في الجزائر

من اجل امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية التي تفوق تقديرات قانون المالية المعد سنويا، وبغرض احتواء الارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي ادى الى حصول الجزائر على إيرادات استثنائية منذ نهاية عام1999، والتي ما فتئت تتزايد من سنة إلى الأخرى، ونتج عنه فوائض مالية ضخمة، وعلى اعتبار أن الموازنة العامة للدولة الجزائرية ترتبط بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط، كون أن الجباية البترولية تشكل المصدر الرئيسي لإيراداتها الإجمالية، كل هذه الامور وأخرى حتمت على الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة، وهو صندوق ثروة سيادي يقع تحت التعريف الذي اقرته منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE :صناديق الثروة السيادية عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية، والممولة إما باحتياطات الصرف الأجنبي، أو صادرات الموارد الطبيعية، أو الإيرادات العامة للدولة،أو أية مداخيل أخرى[2] ، ويهدف بالاساس الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة.

تم تأسيس صندوق ضبط الإيرادات بموجب القانون رقم 2000-02المؤرخ في 27جوان 2000والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة ،2000في المادة رقم 10والتي نصت على ما لي : يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302بعنوان "صندوق ضبط الموارد"، تتمثل مصادر تمويله في فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق[3]، و أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر

1 سيد أحمد النجار،"الطفرة النفطية العربية الثالثة دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف"،كراسات إستراتجية، تقرير مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتجية،العدد165،مصر،2006،ص28.

2 A. Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues. OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions Wo:14. "2008". OECD Publishing France,P:04

3 الجريدة الرسمية رقم37،المادة10،28جوان،2000،ص4.

الموجهة لتسيير النشط للمديونية الخارجية، لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق[1]، وقد حددت مهامه الأساسية في:

- امتصاص هذه الفوائض المالية؛
- استعمالها في تسوية العجز في الموازنة العامة الذي قد يحدث في المستقبل في حالة انخفاض أسعار النفط؛
- بالإضافة إلى تسديد الدين العام سواء الخارجي أو الداخلي؛

وبهذا فقد أصبح صندوق ضبط الموارد أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية، تستعملها الحكومة بهدف التقليل من آثار الصدمات الخارجية، والمتمثلة في انخفاض أسعار النفط، ومن ثم المحافظة على استقرار الموازنة العامة.

اولا:تطور وضعية الصندوق : تتلخص اسباب نشوء صندوق ضبط الموارد في امتصاص فائض الجباية البترولية الناتجة عن الفارق بين السعر الفعلي والمرجعي للبرميل في السوق العالمي للنفط، لذلك اتخذت الحكومة الجزائرية أثناء إعداد الميزانية العامة إجراءات ومعايير صارمة احتياطا من تذبذبات أسعار النفط، وذلك باعتماد سعر مرجعي متوقع، تُقدر من خلاله إيرادات الميزانية العامة، هذا السعر يتم تحديده بناءا على المعطيات المتوفرة على تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وعلى تكلفة انتاجه المتوسطة، ومنه فإن الفائض المالي الناتج عن الفرق الحاصل بين السعر التعاملي في السوق الدولية والسعر الاساس المدرج في قانون المالية المصادق عليه برلمانيا يُحال تلقائيا الى حساب صندوق ضبط الارادات، فمن البديهي أن نجد تطور وضعية هذا الصندوق قد ارتبطت بتطور فائض الجباية البترولية والتي يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-8):موارد واستخدامات صندوق ضبط الارادات للفترة 2002-2012 الوحدة مليون د ج

	2002	2003	2004	2005	2006	
رصيد السنة السابقة	**171534**	**27978**	**320892**	**721688**	**1842686**	
فائض الجباية البترولية	**26504**	**448914**	**623499**	**1368836**	**1798000**	
مجموع الموارد	**198038**	**476092**	**944391**	**2090524**	**3640686**	
سداد الدين العمومي	**170060**	**156000**	**222703**	**247838**	**618111**	
تمويل عجز الخزينة	**0**	**0**	**0**	**0**	**91530**	
سداد تسبيقات البنك	**0**	**0**	**0**	**0**	**607956**	
مجموع الاستخدامات	**170060**	**156000**	**222703**	**247838**	**709641**	
رصيد الصندوق	**27978**	**320892**	**721688**	**1842686**	**2931045**	

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
رصيد السنة السابقة	**2931045**	**3215530**	**4280073**	**4316466**	**4842837**	**5381702**
فائض الجباية البترولية	**1738848**	**2288159**	**400675**	**1318310**	**2300320**	**2535309**
مجموع الموارد	**4669893**	**5503690**	**4680748**	**5634776**	**7143157**	**7917011**
سداد الدين العمومي	**314455**	**465437**	**0**	**0**	**0**	**0**
تمويل عجز الخزينة	**531952**	**758180**	**364282**	**791939**	**1761455**	**2283259**
سداد تسبيقات البنك	**607956**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
مجموع الاستخدامات	**1454363**	**1223617**	**364282**	**791939**	**1761455**	**2283259**
رصيد الصندوق	**3215530**	**4280073**	**4316466**	**4842837**	**5381702**	**5633752**

المصدر: وزارة المالية،مشاريع قوانين المالية للسنوات 2001-2012

1 الجريدة الرسمية رقم83،المادة 66،من قانون 23-22،28ديسمبر،2003،المتضمن قانون المالية 2004، ص28.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن وضعية صندوق ضبط الموارد ارتبطت بشكل أساسي بتطور فائض الجباية البترولية المسجلة منذ إنشائه، حيث انتقلت قيمة رصيده من مستوى 232.137مليار دينار(3.83مليار دولار) سنة 2000 إلى مستوى 5633.752مليار دينار (72.66مليار دولار) سنة2012، وتجدر الاشارة الى الانخفاض الذي شهده رصيد الصندوق بنسبتي 26.10%و 83.68%على التوالي سنتي 2001-2002 ،والذي ترافق مع انخفاض فائض الجباية البترولية بنسبتي 72.67%و 78.60%خلال نفس السنتين، ليشهد رصيد الصندوق بعد ذلك ارتفاعا مستمرا بانتقاله من مستوى 320.892مليار دينار سنة 2003إلى مستوى 5381.702مليار دينار سنة 2011أي بمتوسط زيادة سنوي راوح عند42% ،ويعزى ذلك إلى الارتفاع في قيمة فائض الجباية البترولية التي انتقلت من مستوى 448.914 مليار دينار سنة 2003 إلى مستوى 2288.159مليار دينار سنة 2008،وعلى الرغم من تراجع فائض رصيد الجباية البترولية لسنة 2009بسبب تداعيات الأزمة المالية على أسعار النفط، إلا أن رصيد الصندوق قد عرف ارتفاعا ملحوظا بسبب اقتصار استخداماته على تمويل عجز الميزانية، بدون تسجيل أي عملية لتسديد الدين خلال هذه السنة

من خلال الارقام المستقاة في الجدول اعلاه، يمكن ان نعتبر فوائض الجباية البترولية المساهم الوحيد في تمويل الصندوق حتى عام2012،حيث بلغت قيمة مساهمتها منذ إنشاء هذا الصندوق حتى هذا التاريخ ما مقداره 15424.476مليار دينار، في حين لم يتلقى الصندوق أي تسبيقات من بنك الجزائر والذي أضيف كمورد جديد له وفقا للتعديلات التي تم اعتمادها منذ سنة 2004.

ثانيا:فعالية صندوق ضبط الايرادات في تغطية التوسع في النفقات العامة

إن مبررات خلق صندوق لضبط موارد البلاد المالية المتأتية من مدخلات الجباية البترولية، تكمن اساسا في مقابلة تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة[1] ، تمثلت في سياسة كنزية، تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي، عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، الأمر أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة منذ سنة دخول الالفية الثالثة وحدوث الطفرة المالية المنتظرة، سَبَبُ هذا العجز ينحصر أساساً في ارتفاع قيمة الإنفاق الحكومي من جهة، و اعتماد قوانين المالية على سعر مرجعي قدره 19 دولار أمريكي للبرميل من جهة أخرى، مما أدى إلى استعمال موارد الصندوق لتمويل هذا العجز، وبالتالي سيّرت أهداف الصندوق لتتماشى مع السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومة

جدول رقم (3-9): تسيير صندوق ضبط الايرادات لتمويل عجز الميزانية بعد تعديل اهدافه سنة 2006

السنوات	2008	2007	2006	2005	2004
النفقات العامة	1891,8	2052,0	2453,0	3108,5	4191,1
نفقات التسيير	2217,8	1673,9	1437,9	1245,1	1251,1
النسبة %	52,91	53,84	58,61	60,67	66,29
نفقات التجهيز	1973,3	1434,6	1015,1	806,9	640,7
النسبة %	47,08	46,15	41,38	39,32	33,86
متوسط سعر البرميل "دولار أمريكي"	99,97	74,95	65,85	54,64	38,66
تمويل العجز الموازني من طرف الصندوق	758180	531952	91530	-	-

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من وزارة المالية/مديرية السياسات والتوقعات على الموقع: www .mf.gov.dz

1 الواقع انها برامج خماسية ضخمة، جاء الأول باسم برنامج الانعاش الاقتصادي الدي امتد من 2001 إلى 2004 ،ثم برنامج خماسي ثاني سمي بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي غطى الفترة 2005 و2009 ، أخيرا البرنامج الخماسي الثالث الذي سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي انطلق في 2010 و امتدا حتى نهاية 2014 .

يبين الجدول السابق أن نفقات التسيير اتخذت اتجاها عاما نحو الزيادة و هذا خلال طول فترة المختارة، وهذا الاتجاه ما هو إلا انعكاس للاتجاه العام الذي عرفته النفقات العامة وذلك من خلال تحملها للمهام الاساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها و المحلية، التعليم و الصحة....الخ. حيث شهدت ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة، إذ قفزت من 880970 مليون دج سنة 2000، الى 1037720مليون دج سنة 2001م الى 1251,1مليون دج سنة 2004.إلا أنها شهدت انخفاضا طفيفا في السنة الموالية 2005 ليتضاعف مرة أخرى سنة 2008م و تقدر ب 2217,8مليون دج-بعد مراجعة الاجور سنة 2008- و تستمر في الارتفاع إلى أن تصل في سنة 2014م إلى قيمة 4714452مليون دج، وجاء في نص قانون المالية التكميلي لسنة 2010 أن نفقات التسيير قد قدرت بـ 3446 مليار دينار جزائري، وفي سنة 2011 بلغت ما قيمته 4291.2 مليار دينار جزائري، لترتفع سنة 2012 وتصل إلى 4925.1 مليار دينار جزائري، كما شهدت انخفاضا في سنة 2013 قدر بـ 4335.6 مليار دينار جزائري، أما بالنسبة لسنة 2014 فقد كانت نفقات التسيير تقدر بـ 4714.4 مليار دينار جزائري، وعموما يرجع هذا الارتفاع المضطرد في نفقات التسيير الى:

- ارتفاع مستوى الاجور والرواتب والمنح؛
- استحداث تمويل برامج الشبكة الاجتماعية، بداية من قانون المالية لسنة 1992،اين أُقر ت اعانات للفئات المحرومة،وفي قانون المالية التكميلي لنفس السنة تم انشاء صندوق خاص بهذه الفئات، ثم تبعه اضافة منح عائلية وللمجاهدين، وزيادة في الاجر القاعدي المضمون؛

نفقات التجهيز شهدت هي الاخرى ارتفاعا خلال نفس الفترة، إلا أن نسبة الارتفاع فيها كانت أقل من نفقات التسيير، و خلال هذه المدة شهدت تذبذباً واضحاً في نسبة زيادتها، إذ شكّلت نسب متدنية من اجمالي النفقات العامة، فبالرغم من أنها عرفت تزايداً في السنوات الاولى، حيث بلغت -بعد تأثرها بالمديونية الخارجية في الفترة التي سبقتها- 318940 مليون دج سنة 2006 ، ثم عرفت نفقات التجهيز في سنة 2010ارتفاعا محسوسا مقارنة بسنة 2009 حيث قدرت بـ 3022.9 مليار دينار جزائري، لترتفع هذه القيمة سنة 2011 إلى 3981.4 مليار دينار جزائري، في سنة 2012 قدرت قيمتها بـ 2820.4 مليار دينار جزائري، لتشهد ارتفاعا في سنة 2013 وتبلغ ما قيمته 2941714 مليون دج سنة 2014 اين رصدت الجزائر أغلفة مالية معتبرة لتجسيد المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية و المشاريع الكبرى بالإضافة إلى البرامج التنموية التي أقرتها الجزائر خلال الفترة 2001-2014، واجمالا يمكن شرح الارتفاع المضطرد لنفقات التجهيز خلال الالفية الثالثة بالنقاط التالية:

- تكثيف مشاريع البنية التحتية من خلال مشرع الانعاش الاقتصادي؛
- تحفيز المشاريع الاستثمارية الكرى بغرض تنشيط الطلب الكلي للاقتصاد؛
- محاولة تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تشمل كافة مناطق الوطن (الجنوب الكبير-الهضاب العليا)، مست قطاعات النقل " الطريق السيار شرق-غرب"، والاشغال العمومية؛

عموما،من الجدول السابق فإن نفقات التسيير تمثل النسبة الأكبر من الإنفاق الحكومي، حيث قدر متوسط نسبتها في الفترة 2004 – 2008 بـ 58,46 %، إن هذا الارتفاع يعزى إلى مجموعة من العوامل أهمها ارتفاع أعباء الأجور و التحويلات الاجتماعية، بالإضافة إلى عمليات سداد الدين العمومي، و في المقابل تسجل نفقات التجهيز نموا هاما من سنة لأخرى، إذ ارتفعت نسبتها من33,8 % سنة 2004 إلى 47,08 % عام 2008،

وهو تطور ناتج عن تنفيذ الحكومة لسياسة اقتصادية جديدة منذ سنة 2000، تعتمد على التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي، كما يبين الجدول وجود علاقة طردية بين حجم الإنفاق الحكومي وأسعار النفط، مما يؤكد أن السياسة المالية المنفذة في الجزائر غير مستقلة بل تخضع لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: تقييم رشادة توظيف النفقات العامة في الميزانية العامة للجزائر

ان من أهم الوسائل لضمان ترشيد أمثل للنفقات العامة وتحقيق أهدافها، هو عملية توظيف النفقات في الميزانية العامة، وتخصيص واضح لمهام كل نفقة، باعتبار أن الميزانية العامة هي أداة تنفذ الأهداف المسطرة ضمن الخطة التنموية، من هذا المنطلق سوف نتطرق إلى تحليل توظيفي لهيكل النفقات العامة في ميزانية الجزائر وإبراز اهم النقائص لهذا التوظيف.

الفرع الاول: من الجانب المحاسبي للميزانية العامة

اولا:من حيث هيكل النفقات العامة: في وقت مضى كانت مدونة الميزانية العامة للجزائر والنفقات العامة بصفة خاصة مدونة تستجيب بصعوبة للاحتياجات المتجددة لتسيير الاقتصاد العام[1]، إذ يعتمد تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة للجزائر حسب الوزارات والقطاعات، ويقابل كل وزارة الاعتمادات المخصصة لها ولسير نشاطها خلال السنة المقبلة، وتتميز مدونة النفقات العامة بعدة نقائص تؤثر بدرجة كبيرة في أداء النفقة العامة لدورها على أكمل وجه وبرشادة عالية، بحيث أن تقدير النفقات العامة يتم من طرف كل وزارة للاعتمادات التي تخصها خلال الفترة المقبلة، وترفع إلى وزارة المالية لتعديلها وهذا الأسلوب يدفع بكل وزارة إلى المغالات في طلب الاعتمادات دون الرجوع إلى الأولويات و ذلك ما يفسر تزايد نفقات كل وزارة سنة بعد سنة وهذا ما يغيب عنصر ترشيد الإنفاق في هذه الحالة.وذلك من خلال:[2]

- عدم التجانس في التصنيف بحيث يشير الباب الواحد إلى عدة نفقات بطبيعة مختلفة؛
- الوثائق المقدمة لا تبين تصنيفا بحسب طبيعة النفقات في ميزانية التجهيز؛
- صعوبة معرفة تكلفة وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة,من خلال التصنيف الحالي؛
- تصنيف النفقات العامة بهذا الشكل في الميزانية العامة لا يظهر الأهداف المسطرة؛
- تصنيف النفقات العامة بهذا الشكل في الميزانية العامة يبرز اعتماد الحكومة على أساس الوسائل؛
- غياب عنصر المحاسبة عن الأداء من خلال غياب تطبيق قانون ضبط الميزانية ؛

ثانيا: ترحيل الاعتمادات ورخص البرامج: عند قرب انتهاء السنة المالية تسارع كل هيئة في استعمال الأموال المتبقية بأي صورة من الصور، مما ينتج عنه كثير من التبذير للموارد العامة فضلا عن سوء استخدامها، ما

---

1 حيث تعتمد الميزانيات العامة على إطار قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في مجال التسيير المالي للدولة من خلال تشريعين قانونيين أساسيين هما:

-القانون رقم 17/84المؤرخ في 8شوال 1404الموافق لــ 7جويلية 1984المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم؛

-القانون رقم 21/90المؤرخ في 24محرم 1411الموافق لـ 15أوت 1990المتعلق بالمحاسبة العمومية.

وهذا التصنيف يوافق ميزانية البنود والاعتمادات وما تتميز به سلبيات رغم تعدد المناهج الحديثة في مجال الميزانية العامة(ميزانية البرامج والأداء، ميزانية التخطيط والبرمجة، ميزانية الأساس الصفري، الميزانية التعاقدية) انظر: لعمار جمال،"منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"،مرجع سبق ذكره،ص60.

2 Denideni yahia, "la pratique du système budgétaire de l’état en Algérie" OPU.Alger 2002 p315

يساهم في ضياع المال العام بشكل صريح، ويرجع هذا الى مبدأ ترحيل الاعتمادات المستعملة في السنة المالية الحالية لاستعمالها في السنة المقبلة، لكن هذا لا ينطبق على نوعي الانفاق، فبالنسبة الى نفقات التجهيز، فإن عنصر ترحيل الاعتمادات يعتبر أمر آلي ومعمول به حيث يتم ترحيل كل الاعتمادات المتبقية إلى السنة المقبلة من طرف مصالح التخطيط، أما فيما يخص رخص البرنامج فهي متعلقة بنفقات التجهيز والاستثمار ونفقات برأس المال لميزانية الدولة خلال عدة سنوات، ومن خلال تعديل رخص البرامج الموجهة لهذه الإدارة أو تلك تستطيع الدولة في السنوات المقبلة تحديد مستوى النفقات العامة المنجزة في هذا القطاع وبالتالي يمكن للحكومة أن تقرر الزيادة في الاعتمادات أو التقليل منها على حسب مقدار الإنجاز، ولكن هذا الأمر غير مسير في حالة نفقات التسيير لأنها تفتقد الى المرونة كونها مكون اساسي للأجور والمنح.

ثالثا: الشفافية في تقديم المعلومات عن النفقات العامة

- **الوثائق المسندة للميزانية:** في الجزائر هناك صعوبات في الحصول على الوثائق المعلنة والمرافقة للميزانية العامة، فالوثائق الميزانية المذكورة في المادة 68من القانون 17/84المتعلق بقوانين المالية لا تُظهر دائما في الميزانية العامة خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية، والتقدير المالي والاقتصادي، باستثناء الجداول العادية التي تظهر في كل قانون مالية سنوي[1].

وقد جاء في الميثاق المنقح للممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة الذي أصدره صندوق النقد الدولي FMI والذي ينص على ضرورة أن يخضع أي التزام أو إنفاق من الأموال العامة الى مجموعة من القوانين والقواعد الإدارية المعلنة، كما يجب أن تتاح للجمهور معلومات كاملة عن الأنشطة الحكومية السابقة والحالية والمتوقعة في مجال المالية العامة وخاصة جانب الإنفاق العام لأنه جانب حساس، وذلك من خلال تقديم وثائق الميزانية والحسابات الختامية وسائر تقارير المالية العامة التي توضح أنشطة الحكومة في الميزانية العامة، وبالتالي فإن عدم الاهتمام بموضوع الشفافية في تقديم المعلومات عن كل عملية مالية تقوم بها الدولة فإنه يكتنف الغموض حول التصرفات الحاصلة في تسيير المال العام[2].

- **شفافية تقديم حسابات التخصيص الخاص:**في الجزائر، لا تتوفر أية معلومات حول الحسابات الخاصة بالخزينة، ماعدا مبالغ الاعتمادات المخصصة من طرف الميزانية العامة لفائدة حسابات التخصيص، رغم الطلب المُلح من الهيئة التشريعية، وتطبيقا لأحكام القانون المتعلق بقوانين المالية "يجب أن يُدرج جدول الإيرادات والنفقات التقديرية لكل حساب في مقترحات الميزانية"، كما أن صلاحية البرلمان في مراقبة حسابات التخصيص الخاص تنقضي عند انتهاءه من المصادقة على قانون المالية[3].

رابعا:المشكل الحاصل في تطبيق قانون ضبط الميزانية باعتباره معيار لتقييم الأداء: يشكل قانون ضبط الميزانية بالنسبة للبرلمان فرصة لمتابعة الكيفيات التي تتم بها تنفيذ الميزانية، وتقييم النتائج المترتبة لتصويته على قانون المالية وتحليل شروط تقييمه، يحظى هذا النوع من الرقابة من الناحية النظرية بأهمية بالغة، إلا أن فعاليته من الناحية العملية تبقى جد متواضعة، فمنذ دورة 1982امتنعت الحكومة الجزائرية عن عرض

---

1 الجدول(أ)لخاص بالإيرادات النهائية؛الجدول(ب)الخاص بميزانية التسيير؛الجدول(ج) الخاص بميزانية التجهيز.

2 صندوق النقد الدولي،"الميثاق المنقح للممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة"، تم تحديثه في 28فيفري،2001،ص ص1-2.بتصرف.

3 صندوق النقد الدولي، المرجع السابق،ص5.

مخطط ضبط الميزانية على البرلمان، فحرمت بذلك البرلمان من استخدام حقه في الرقابة على كيفية استخدام الأموال العامة، وبالتالي فإلى اليوم لا يوجد ضابط وأداة فعالة لتقييم أداء الحكومة في إنفاقها للمال العام والمحاسبة عن الخروقات الموجودة في عملية إنجاز ما تم المصادقة عليه في الميزانية العامة من خلال إلغاء العمل بقانون ضبط الميزانية العامة[1].

الفرع الثاني:من الجانب الاثر الاقتصادي للنفقات العامة على المؤشرات الاقتصادية الكلية

تساهم سياسة الانفاق العام بشكل كبير في تحقيق تنمية اقتصادية، من خلال تحريك عجلة الاستثمار، كما لها الدور البارز في ارساء العدالة الاجتماعية بإعادة توزيع الدخل على الفئات الهشة من المجتمع، وهذا ما يجعل الانفاق سياسة ذات اواصر اقتصادية لها ادواتها واهدافها، لذلك ما هي اثار سياسة الانفاق العام على اهداف السياسة الاقتصادية للجزائر من خلال المربع السحري لكالدور ؟

اولا: مكانة الانفاق العام في منظومة تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر

غالبا ما اعتمدت الجزائر على سياسة الإنفاق العام باتجاهيها الانكماشي والتوسعي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي شكل دوري، فسياسة الإنفاق العام الانكماشية اتبعتها الجزائر في فترة التسعينيات، تحت مظلة برامج الإصلاحات الاقتصادية التي أوصى عليها صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة التي عانت منها في تلك الفترة -ارتفاع رهيب في معدلات التضخم-، أما سياسة الإنفاق العام التوسعية فقد اتبعتها الجزائر انطلاقا من سنة 2001، مستغلة في ذلك الانفراج المالي الذي تحقق بفعل تحسن أسعار النفط بداية من الألفية الثالثة وتكمن أهمية هده الفقرة في إبراز الدور المهم الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسة الإنفاق العام، فالمعرفة التفصيلية لمكانة الانفاق العام في مخطط تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية بصورة مسبقة سوف يساهم بلا شك في توجيه سياسة الإنفاق العام، وحتى السياسات الأخرى من أجل بلوغ أهداف السياسة المالية ومنه السياسة الاقتصادية الكلية.

1 لقد نصت المادة 160من دستور 1996أن تُقدم الحكومة لكل غرفة من البرلمان استعمال الاعتمادات المالية التي أقرا لكل سنة مالية، وأضافت في فقرة ثانية "تختم السنة المالية بالتصويت على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية من قِبل غرفتي البرلمان، فإذا كانت الدورة تفتتح بقانون المالية الذي يحمل الأرقام التقديرية المنتظر تحقيقها فإن هذه الدورة تختتم بقانون ضبط الميزانية Loi de règlement budgétaire (المواد 78، 77، 76،05من القانون 17/84) "وهو الذي يضبط نهائيا الميزانية العامة للدولة المنفذة، حيث يحدد المبالغ النهائية للإيرادات والنفقات." لقد حدد المشرع القواعد المنظمة لكيفية استخدام هذه الرقابة بموجب قانون 7جويلية 1984المتعلق بقوانين المالية، ولقد عرفت المادة الخامسة منه قانون ضبط الميزانية بأن الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة، وأن مهام هذا القانون حدد تها المادة 77من نفس القانون "يقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على ما يلي:

1.الفائض أو العجز الناتج عن الفرق بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة؛

2.النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.

الشكل رقم (3-6):موقع الانفاق العام في منظومة تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية

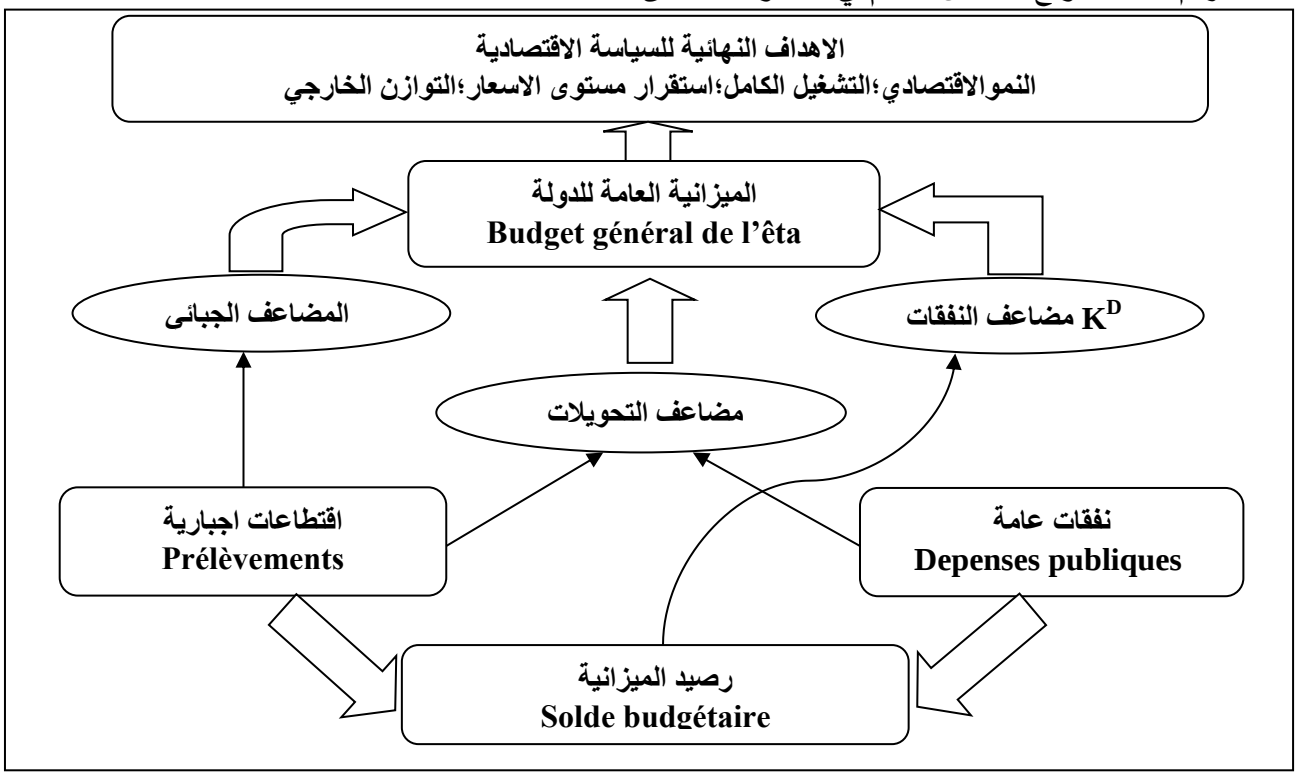

المصدر:بن عابد المختار،"اشكالية تحقيق السياستين النقدية والمالية لتوازنات المربع الاقتصادي السحري الداخلية في الجزائر"،مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان،الجزائر،2011،ص165،نقلا عن: C.Rodrigues /IUFM Aix,"Economie-séance n°31,PolitiqueEconomique",Marseille,p:49

المخطط يشير الى الدور البارز لسياسة الانفاق العام من بين ادوات السياسة المالية ،ودورها في السعي لتحقيق الاهداف الكلية للاقتصاد الوطني،على اعتبار اهمية جانب النفقات في ميزانية الدولة،والأثر الهام لمضاعف النفقات في تحريك عجلة التنمية، من خلال قنوات الاجور والرواتب والتحويلات الاجتماعية، فهو بذلك يخلق نوع من العدالة الاجتماعية نظير مقابلة المضاعف الضريبي الناتشئ عن الاقتطاعات الاجبارية.

من جانب آخر- الايرادات-فإن عوائد قطاع المحروقات أو القطاع النفطي من النقد الأجنبي، تعتبر من بين أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في تطور السياسة الانفاقية للجزائر، فالسير الحسن للسياسة المالية، و استقرار معدلات الدين العمومي، والتحكم بالعجز الموازني في البلاد مرهون أولا بالجباية البترولية، لذا ففاعلية السياسة الانفاقية كاداة من ادوات السياسة المالية اموجهة هذه المصاعب الاقتصادية التي غالبا ما تواجه الدول النامية، يتوقف بالدرجة الأولى على تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يجعل فعالية و استقرار المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني مرتبط بمستويات ومدى تذبذبات أسعار النفط في السوق الدولية، والذي كان له التأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام في الجزائر منذ استقلالها.

بالاظافة لأهم حيثيات تأثير سياسة الانفاق العام المدرجة في منظومة الاقتصاد الكلي الجزائري ، قامت الحكومات المتعاقبة محاولةً تدعيم هذا المخطط بهذه الدعامات الاساسية[1]:

1 سراج وهيبة،"دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر"،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية،قسم العلوم الإقتصادية و القانونية،ع19،جانفي 2018،ص101.بنصرف

1. إقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي اثناء الركود الذي قد يحدث في أوقات معينة، ويتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق العام باعتباره "المضخة" التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي؛

2. العمل على زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري من خلال تحفيز وتدعيم القطاعات الإنتاجية

كالزراعة، الصناعة، الصناعات الصغيرة و المتوسطة؛

3. -تحقيق التوزيع العادل لموارد الاقتصاد الوطني عبر كافة القطاعات الاقتصادية؛

4. سعي سياسي حثيث لتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج؛

ثانيا:امثلة عن التحليل الاقتصادي الكلي حسب رباعي كالدور KALDOR للاقتصاد الجزائري

لطالما غلب على النقاش في اواسط الاقتصاديين، وأصحاب القرار موضوع جوانب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ذلك ان هذا التدخل يجب ان يترجم من خلال اهداف السياسة الاقتصادية الكلية والتي يعتبر"xavier greffe" :"السياسة الاقتصادية انها مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية، بهدف توجيه النشاط الاقتصادي في اتجاه مرغوب فيه"[1] ،تهدف السياسة الاقتصادية بصفتها الكلية الى تحقيق جملة من الاهداف غايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة لأفراد المجتمع، وفي هذا السياق، تعتبر سياسة الانفاق الحكومي جزءاً مهما من اجزاء السياسة المالية، التي بدورها جزءاً اساسيا من السياسة الاقتصادية الكلية، حيث ان للسياسة المالية تأثير كبير على الطلب الكلي، الذي يعتبره كينز الاداة الاكثر فاعلية لمعالجة الاستقرار الاقتصادي الكلي، ومن هذا المنطلق تظهر اهمية سياسة الانفاق العمومي كأداة من ادوات السياسة المالية، والتي يمكن استخدامها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي[2]، وتقليديا جرى العرف على تلخيص هذه الاهداف ضمن اربعة عناصر تعر بالمربع السحري لكالدور kaldor [3] :

I. النمو الاقتصادي:تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق زيادة قدرة الوطن على انتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني اكبر من معدل نمو السكان، كلما كان افضل لان ذلك يؤدي الى رفع مستوى معيشة الافراد؛

II. الاستخدام التام : ويعني ذلك توفير فرص عمل لكل شخص قادر وراغب في العمل، علما بان الاستخدام التام هو دالة تابعة لحجم العمل والمكافآت المحصل عليها؛

III. استقرار الاسعار او التحكم في التضخم: ان ارتفاع المستوى العام للاسعار يؤدي الى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛

IV. التوازن في ميزان المدفوعات:من بين اهداف السياسة الاقتصادية الكلية هو تأمين التوازن في ميزان المدفوعات اي العلاقة بين الوطن والعالم الخارجي؛

---

1 عبد المجيد قدي،مرجع سبق ذكره،ص24.

2 وليد عبدالحميد عايب،مرجع سبق ذكره،ص100.

3 صخري عمر،"التحليل الاقتصادي الكلي"،ديوان المطبوعات الجامعية،ط5،2005،ص ص13-12.

الشكل رقم (3-7):أمثلة عن التحليل الاقتصادي الكلي حسب رباعي كاليدور KALIDOR للاقتصاد الجزائري

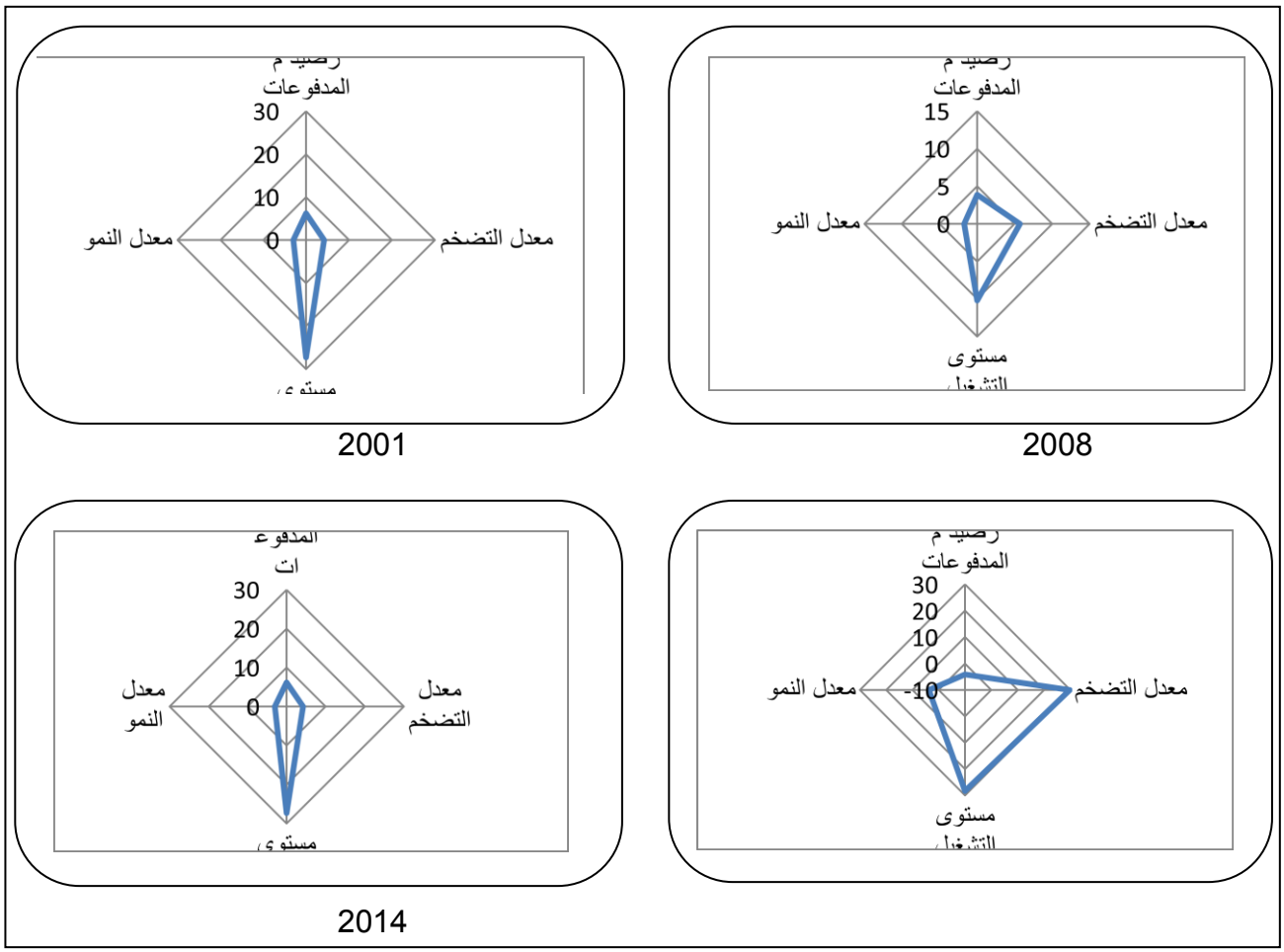

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من معطيات مأخوذة عن احصائيات ONS ومخرجات برنامج EXCEL10

المخططات السابقة تبين مدى تحقق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال مساحة الرباعي المحصور في المعلم المتعدد"رصيد ميزان المفوعات - معدلات التضخم – نسب البطالة - معدل النمو" لسنوات مختارة عشوائيا مأخوذة لفترات مختلفة -بين توسع وتقشف في الانفاق العام وأزمات سعرية للنفط- مر به الاقتصاد الجزائري، اولا وبشكل عام يمكن ملاحظة قارب مساحة الرباعيات دلالة على السكونية النسبية للاقتصاد الجزائري،مع فرض ضعف قابلته للتأثر بالأزمات العالمية سواء المالية او السعرية ويرجع ذلك لمداخل السياسة في البلاد، ثانيا بالنسبة للمؤشرات الكلية محل الاهداف الاقتصادية فإن بعض النماذج الاقتصادية اكدت العلاقة الايجابية الى حد معين لان العلاقة هن غير رتيبة "قطع مكافئ"بين حجم انفاق الحكومة والناتج المحلي الاجمالي ممثلا في معدلات النمو، ويعود ذلك الى ان التوسع في الانفاق العام يرافقه توسع في البنية الاساسية للاقتصاد وفي الجزائر هذا مقرون بالجباية البترولية لذلك نلاحظ نموا قدره 3% سنة 2001 ترافق مع ارتفاع اسعار النفط وانطلاق مشاريع ضخمة انتهجتها السلطة الحاكمة انذاك،لينخفض بعد الازمة المالية العالمية لسنة 2008 الى معد 1,7% ؛ بالنسبة لمستوى التشغيل فنلاحظ جليا انخفاض معدلات البطالة من 27% سنة 2001 الى 9% لعام 2014 تبعا لتحسن الحالة المالية للدولة واتساع مهامها بفرضها لسياسات تشغيل دائمة ومؤقتة من خلال البرامج التنموية ذات المنطق التوسعي للنفقات المنتهجة بدايةً من الالفية الثالثة تبعا للاتجاه المتصاعد لأسعار النفط، اما بالنسبة لمعدلات التضخم فشهدت الجزائر صعوبة في التحكم بها، إذ سُجّل معدل قدره 4,2 سنة 2001 مقابل 5,4 و

2,8 لعامي 2009 و 2014 على الترتيب، حيث عملت السلطات الجزائرية على الضغط على مستوى الاسعار عن طريق الانفاق العام من خلال دعم لبعض السلع الاستهلاكية، ومن جهة اخرى توجيه الانفاق الحكومي الى زيادة الاستثمار واستبعاد النفقات غير المنتجة، اي دعم جانب العرض في الاقتصاد الوطني؛ شهد ميزان المدفوعات هو الاخر تذبذبات كبيرة -وإن كانت ايجابية- نتيجة اختلال ميزانه التجاري الذي يعتمد بدرجة كبيرة تصدير البترول بنسب كبيرة، فأغلبية الصادرات الجزائرية هي صادرات قطاع المحروقات حيث بلغت نسبتها عام 2012 معدل 98,39 % من الصادرات الإجمالية في غياب منتجات المكينة الصناعية في الجزائر،حيث بلغ رصيد ميزان المدفوعات سنة 2001 " 6,2 مليار دولار"،و"3,9 مليار دولار" سنة 2009، و"4,75 مليار دولار" لسنة 2014 وذلك تبعا لأسعار النفط في الاسواق العالمية،ولسياسة الانفاق دور كبير في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات كما يراه الكثير من الاقتصاديين وذلك من خلال :

1. زيادة رؤوس الاموال الاجنبية عن طريق تشجيع الاستثمار الاجنبي بتقديم اعانات من طرف الدولة والنفقات الجبائية في سبيل تحفيز على الاستثمار؛
2. تخفيض الطلب الداخلي (التقليل من الاستيراد) عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
3. ترقية الصادرات عن طريق الانفاق الجبائي والإعانات الموجهة للمستثمرين الاجانب والمحليين؛

وإجمالاً، فإن سياسة الانفاق العمومي تعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية او حكومات الولايات (المقاطعات) وذلك حسب النظام السياسي المتبع[1] وبهذا يعتبر الانفاق العمومي احد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي.

1 عبدالمجيد قدي،مرجع سبق ذكره،ص24.

خلاصة الفصل الثالث

بوجه عام، عرفت الجزائر منذ الاستقلال سياسات تنموية عديدة ومختلفة، وكل اعتمادها في ذلك مواردها وإمكانياتها الطبيعية المعتبرة، التي تعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، الذي يمثل الجزء الأكبر من مكونات الناتج الداخلي الخام، ونسبة جد هامة من الإيرادات العامة لميزانية الحكومات المتعاقبة، قابله تقلص في القطاعات خارج المحروقات التي ما فتئت تراوح مكانها في نسب لا تكاد تذكر من PIB، هذا ما جعل المصدر التمويلي الأساسي للميزانية العامة للدولة هو الجباية البترولية التي بدورها مرهونة بتقلبات سعر النفط، ترتب على هذا الوضع هشاشة في الميزانية العامة، وعدة آثار سلبية اخرى انطبعت على السياسة الانفاقية ما اعاق الى حد ما مسايرة النهج التنموي للدولة.

فمما لا شك فيه ان قطاع النفط يعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري بالنظر الى ضعف القطاعات الاخرى خاصة الصناعية منها والزراعية، وأصبح لديه علاقة متشابكة تربطه بالريع النفطي يصعب فكها او حلها،ما جعله عرضة لأي صدمة خارجية تهدد أمنه واستقراره.

برغم الاستفادة التي حققها الاقتصاد الجزائري جراء ما نتج عن الصدمات الايجابية للنفط، والتي استطاع من خلالها ان تعود بوفورات مالية معتبرة، ساهمت الى حد كبير في تطوير بنيتها التحتية، وتحديث المجتمع الجزائري، إلا انها لم تستطع ان تحقق معدلات تنموية طموحة تساهم في النهضة الاقتصادية للبلاد داعمة لباقي القطاعات، بل بقيت حبيسة القطاع النفطي لتلحقها لعنة الموارد الطبيعية، من خلال اصابتها بالمرض الهولندي والذي لا يزال ينخر في عظامها .

إن معرفة دور الحكومة في اقتصاد ما يمكن أن ينظر له من خلال أثره التدخلي المباشر، متمثلا في إنفاقها الموجه عادة لإشباع الحاجات العامة للمجتمع، وتختلف أوجه هذا الإنفاق ومن ثمة تتعدد آثاره على أداء الاقتصاد الوطني في ظل تبعية الاقتصاد الوطني لريع المحروقات، ما يجعل من أدوات السياسات الاقتصادية محدودة الأثر، أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بانخفاض أسعار المحروقات، لذا اتبعت الجزائر مزيج سياسات عبر مراحل تطور اقتصادها تسمح بتحويل ريع المحروقات إلى أصول منتجة بديلة، تساهم في خلق ديناميكية للاقتصاد تستمر بعد نفاذ المحروقات.

حاولنا من خلال هذا الطرح وصف خصائص الاقتصاد الوطني ومنه السياسات المالية في جانبيها الايرادات العامة والإنفاق العام، وإعطاء خلاصة للهدف من هذا الفصل انطلاقا من الملاحظات التالية:

- ✓ أن السياسات الاقتصادية في الجزائر تبدو موجهة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحفاظ عليه، أكثر من محاولة تشكيل نموذج للنمو طويل الأجل يضمن تحولا هيكليا لصالح قطاعات الإنتاج الحقيقي؛
- ✓ الصناعة البترولية في معزل عن المساهمة المثلى في القطاعات الاخرى وبالتالي فهي في معزل عن تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ الاقتصاد الجزائري يتميز بضعف المراقبة وتتبع الفساد المالي، الذي يمكن أن نقول انه اصبح من بين القواعد المرسخة في يوميات المواطن الجزائري،حيث سعى كل من الافراد والمؤسسات والحكام الى الحصول على نصيب اكبر من هذا الريع، مما ادى الى انتشار الرشوة والفساد، وتراجع الديمقراطية، وانعدام الكفاءة المؤسسية لاستغلال وإدارة الموارد الطبيعية بطريقة تؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ اعتمدت الحكومات الجزائرية المتعاقبة –في اغلبها- سياسات مالية دورية، حيث أنها تشمل أعلى (اقل) إنفاق حكومي وأقل (أعلى) معدلات ضريبية في الاوقات الجيدة (السيئة)، ويقصد بذلك، اتباع سياسة مالية توسعية في حالة الانكماش، وسياسة مالية انكماشية في حالة التوسع، وبشكل عام، فهو يعتبر هدر واتلاف الرفاهية، حيث ترفع تقلبات الكلية للاقتصاد، بينما تعمل على خفض الاستثمار في رأس المال الحقيقي والبشري، بالاضافة الى اعاقة النمو، والحاق الضرر بالطبقات الهشة للمجتمع، واذا لم تتمكن السياسة المالية التوسعية ان تغطي الضرر في الاوقات العصيبة، فيمكن ان ينتج عن ذلك عجز كبير، وبالتالي الى عدم القدرة تحمل العجز واللجوء في نهاية المطاف الى الاستدانة

في الاخير لا يجب ان نحيّد ما تؤديه المحروقات عامة والنفط خاصة، من أدوار أساسية في الاقتصاد الكلي الجزائري، نظرا لما تحتله من مكانة هامة في الاقتصاد بسبب انه عنصر أساسي في سياستها الطاقوية، وكذا تحصيلاتها المالية، بالإضافة إلى التراكم الذي يحققه هذا القطاع جراء عمليات التصدير إلى الخارج، ومدى تأثيره على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني، كونه يساهم بصورة مباشرة في رصيد الميزان التجاري، و بصورة غير مباشرة في إنتاج القطاعات الأخرى حيث انه يمثل 98%من الصادرات الجزائرية، يدخل بـ 43% في الناتج المحلي الاجمالي وبـ 75% في الميزانية، فهو ذو مردودية عالية في الاقتصاد الجزائري.

الفصل الرابع:

الدراسة القياسية وتحليل النتائج

تمهيد

لاشك في ان مختلف الآراء الاقتصادية تتفق على أهمية الإنفاق العام في العملية التنموية لأي نظام اقتصادي، كونه أحد المحددات الرئيسية للطلب الكلي، خاصة من حيث تركُّزه على التوسع في النفقات؛ وعليه فقد تبنت الجزائر في هذا الإطار في عدة فترات من تاريخها سياسات إنفاقية طموحة، كان الهدف الرئيسي منها دائما حسب النظريات الاقتصادية الكنزية تنشيط الاقتصاد الوطني، ورفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال التأثير على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني، وذلك باستغلالالها لتحسن الوضعية المالية نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري ولو بشكل متقلب.

شهد الاقتصاد الجزائري هزات متكررة، سببها الرئيس ضعف التنوع فيه، مما جعل هيكلة الانتاج هشة ولا تجاري طموحات التنمية في البلاد، وتعد الجزائر من الدول التي يقوم اقتصادهذا على عائدات المواد الأولية وعلى رأسها النفط الذي يمثل ما يقارب نسبة 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وغالبا ما تأثرت المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني بتذبذبات اسعار النفط في الاسواق العالمية، لكن درجة تأثير العلاقة قد لا تكون بنفس الدرجة من الترابط، وخاصة وأن الاقتصاد الجزائري عانى ولا يزال من التشويه من حيث الهيكل الانتاجي، وعدم فاعلية السياسات المالية الموجهة لتنميته، وهذا ما فرض استقرارا نسبياً للمتغيرات الكلية في الاقتصاد الجزائري.

إن النتائج المتوصل إليها في الجانب التحليلي من هذه الدراسة، أظهرت عمق كبير للاختلالات الهيكلية داخل الاقتصاد الجزائري، كنتيجة لتطبيق نظرية تتطلب وجود آلة إنتاجية مرنة، هي النظرية الكينزية -الرفع من الطلب الكلي الفعال-، فتطبيق هاته النظرية زاد من مستوى التناقضات داخل المنظومة الاقتصادية الجزائرية جراء استمرارية الجمود الذي ميز الآلة الإنتاجية، مما أدى إلى تلبية الطلب المرفوع عن طريق الواردات، وما يترتب عن ذلك من امتصاص للموارد المحققة للصادرات إلى الدرجة التي عجّلت بدخول الكمية المصدرة من المحروقات كمتغير جديد إلى الساحة يمكن أن يكون له تأثير كبير مستقبلا، ما لم يتم تدارك الوضع.

انطلاقا مما سبق وبغرض إضفاء مزيد من الدقة لما جاء في الجانب التحليلي، سنستعين بأدوات القياس الاقتصادي التي تمكننا من تحديد حجم التأثير الذي تمارسه المتغيرات المستهدفة لتقلبات اسعار النفط على سيرورة المؤشرات المشكِّلة لمنظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر خلال الفترة "1986 – 2015" وذلك بتقدير المرونات من جانبها الرياضي، انطلاقا من النماذج الانحدارية التي تتلاءم مع النظرية الاقتصادية والواقع العملي، وتتوافق مع الاختبارات الإحصائية، وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل، من خلال العلاقة السببية بين الجباية البترولية انطلاقاً من تقلبات اسعارها، والنفقات الحكومية ومن ثمّ المتغيرات الاقتصادية الكلية التي شكلت جدلاً واسعاً، وبحثاً متواصلاً بين المفكرين الاقتصاديين، وبناءا عليه سنحاول من خلال ما يأتي تحليل قياس مدى تأثير تقلبات اسعار النفط على النفقات العامة ومن ثم المتغيرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال الفترة 1986-2015 باستخدام الأساليب القياسية المناسبة.

المبحث الاول: دور العوائد النفطية في توجيه معالم السياسة الانفاقية في الجزائر

المبحث الثاني:قياس العلاقة بين تقلبات اسعار النفط والإنفاق العام في الجزائر 1986-2018

المبحث الثالث: دراسة أثر الانفاق على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر 1986-2018

المبحث الاول:دور العوائد النفطية في توجيه معالم السياسة الانفاقية في الجزائر

لعِبَت حصيلة صادرات قطاع المحروقات دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا، وذلك بالنظر إلى أن عوائد هذا القطاع كانت ولازالت تساهم بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية في المنظومة التنموية للبلاد، بغض النظر عن الطابع الايديولوجي المنتهج- السياسي او الاقتصادي-، ففي مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي كانت المشاريع الاستثمارية تمول عن طريق العائدات النفطية؛ والذي افضى الى نمط استهلاكي تعود عليه الجزائريون في الفترة 1974-1985، والذي تميز بارتفاع الطلب على المواد الاستهلاكية الكمالية، كان يتم الإنفاق عليه بفضل عوائد الصادرات النفطية المحققة جراء ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

في مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي كانت المخططات التنموية تموّل بفضل عائدات صادرات النفط، والتي كانت تغطي عجز الميزانية العمومية، فيما اتسمت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بكل إشكالها والتي تبنتها الجزائر خلال الفترة ما بين 1986-1998 بالتحول إلى نظام اقتصاد السوق، و كان الدافع في تلك الفترة الانهيار المفاجئ لأسعار النفط وقيمة الدولار، على اعتبار انه العملة التي يسعر بها البترول في الأسواق العالمية، بينما شهدت الفترة من 2000-2014 قرارات اقتصادية بالغة الأهمية، لعب فيها ارتفاع أسعار النفط دورا أساسيا في توجيه السياسة الاقتصادية عموماً، كان من أهمها إنشاء صندوق ضبط المواد، تعديل قانون المحروقات، وكذا التسديد المسبق للدين، كما كان لتراجع أسعار البترول بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008دورا أساسيا في تبني سياسة اقتصادية حمائية لجأت إليها الدولة خلال سنة 2009 .

تأسيسا لما سبق؛ سنسعى من خلال هذا المبحث إلى إبراز دور عوائد صادرات النفط في رسم مختلف الخيارات الإستراتيجية المعتمدة كسياسات انفاقية تبنتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة خلال فترة الدراسة، وذلك بالنظر إلى أن هذه العوائد ساهمت بشكل مباشر في توجيه وتحديد معالم السياسة الانفاقية وهي ما هي من اوجه السياسة المالية التي السّمة الابرز في اغلب تطورات السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة على الجزائر.

المطلب الاول: دور قطاع النفط في صناعة أهم أحداث التطورات الاقتصادية الجزائرية قبل الالفية الثالثة

تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة التخطيط المركزي، المبني على أسس النظام الاشتراكي، من خلال اعتمادها على مخططات تنموية محددة السنوات يتم الإعداد لها مسبقا، على ان تُموّل بشكل أساسي بواسطة عوائد قطاع المحروقات، لدى كان على الحكومة تكثيف إنتاج وتصدير مقدراتها الطبيعية متمثلة في البترول و الغاز لكونهما يشكلان ملاذاً اساسيا، ومصدرا وحيداً لتمويل التنمية، فالجباية البترولية كانت تشكل أكثر من نصف إيرادات الميزانية العمومية خلال الفترة 1974-1980، وضلَّ قطاع المحروقات يمثل نسبة تتجاوز 90% من إجمالي الصادرات، حيث أن عوائد هذا الأخيرة وبالإضافة إلى كونها مصادر تمويلية مهمة كانت تعتبر ضمان قوياً لقدرة الجزائر على تسديد ديونها الخارجية، ذلك أن الحكومة كان تلجأ بين الحين و الأخر إلى الاستدانة الخارجية لتغطية عجز المخصصات الاستثمارية لتلبية الاحتياجات الانفاقية، كما شكل الإنتاج البترولي مصدرا أساسيا للعديد من المواد الأولية، وهو ما دفع بالسلطات الجزائرية إلى وضع مخطط تثمين المحروقات PLAN VALHYD كخيار استراتيجي لتسيير الموارد الطاقوية في البلاد.

الفرع الاول:قنوات انتقال التقلبات السعرية للنفط لمؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

ان الاضطرابات التي تضغط على الاسعار النفطية نتيجة التغيرات المستمرة والمتعددة التي تمس محيط الاقتصاد العالمي، لها الاثر الكبير على المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلدان النفطية والجزائر واحدة منها، ومن الاكيد ان مؤشراتها الكلية لاقتصادها ليس في منآى عن هذه التأثيرات، فيمكن ان تشل او ان ترفع من اداء الاقتصاد الوطن، فما هي قنوات تأثير التقلبات السعرية للنفط على هذه المؤشرات الكلية لاقتصاد كالاقتصاد الجزائري؟

في هذا الصدد جاءت العديد من الدراسات إثباتاً لوجود قنوات ناقلة لتلك التقلبات السعرية، والتي تجعلها تصب في قنوات الاقتصاد من خلال التأثير في المتغيرات الكلية، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة (Francois & Valérie)[1] ودراسة (Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang)[2] أين حاول دراسة اثر الصدمات النفطية على الاداء الاقتصادي وأخذ الصين كعينة، و جاءت هذه الدراسة لملأ فجوة اهمال دراسة الدول النامية ومدى تأثرها بالصدمة النفطية برغم الأدبيات الاقتصادية الكثيرة التي عالجت الآثار الاقتصادية السلبية لصدمات أسعار النفط على الاقتصاديات المتقدمة، مركزا على آليات انتقال الأسعار النفطية وكيفية انتقالها الى الاقتصاد الحقيقي، ولقد بينت دراسة لعبد الرزاق فارس الفارس "2009"، أن الاحداث الحاصلة بعد سنة 2000 تعد مغايرة تماما عما حدث سابقا لذا قام بتوضيح ان قنوات انتقال التقلب السعري للنفط لمؤشرات الاقتصاد الكلي ثلاث وهي [3]:

جانب العرض :اذ يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى زيادة ايرادات الدولة، والتي تنعكس في صورة زيادة في الاستثمارات العامة والإنفاق الجاري، والذي بدوره يقوم بتحفيز القطاع الخاص على زيادة استثماراته وحصته، وكل هذا مجتمعا سيؤدي الى زيادة العرض في الاقتصاد.

جانب الطلب :الطفرة النفطية منطقيا ستؤدي الى زيادة حجم السيولة -نتيجة انتقال الثروة- لدى الحكومة والقطاع الخاص والأفراد، ومن ثم فالطلب على السلع والخدمات سيرتفع هو الآخر، مما تؤدي الى بروز ظاهرة التضخم، والذي ينتج عنه انخفاض في المداخيل الحقيقية للأفراد، والدخل المتاح المتصرف فيه من طرف العائلات والأفراد.

جانب وضع التجارة :تقترح النظرية الاقتصادية ان صدمات العرض والطلب المختلفة، تختلف في أثرها على الميزان التجاري النفطي، والميزان التجاري غير النفطي، في كل من الدول المصدرة والمستوردة

---

1 Francois Lescaroux, Valérie Mignon, "On the Influence of Oil Prices on Economic Activity and Other Macroeconomic and financial Variables", CEPPI: Centre D`etudes Prospective et d`Information Internationa Working Paper, N02008-05, P 11.

2 Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, "Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy", Energy Economics, N^{0}2008-05, P 11.

3 ادريس اميرة،"تقلبات اسعار البترول وأثرها على السياسة المالية-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980-2014)"،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،غ م،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر،2015-2016،ص ص234-241.
انظر ايضاً: بوالشعور شريفة،"تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري نموذج متجهات تصحيح الخطأ"،رسالة ماجستير في العلوم لاقتصادية تخصص اقتصاديات المال والاعمال،غ م،جامعة آل البيت،الأردن،2012،ص36.

للنفط، حيث يؤدي ارتفاع اسعار النفط الى تحسن في الوضع التجاري للبلدان المنتجة والمصدرة له دون شك، فهذا الارتفاع يؤدي الى رفع قيمة الصادرات، ومن ثم الى تحسين الميزان التجاري وموازين المدفوعات.

الفرع الثاني: محطات مهمة لقطاع النفط في توجيه السياسة الانفاقية للدولة في الاقتصاد الجزائري

رغم ما قيل عن النفط على ان نقمته اصابت الاقتصاد الجزائري اكثر مما اصابته نعمته، إلا ان الاحصائيات والدراسات حول هذا الموضوع تبين مدى اهمية النفط في الاقتصاد الوطني من جانب مرافقته لكل سياسة تنمية تنتهجها البلاد اعتمادا على ما يمثله من حجم للمبادلات التجارية للجزائر، ومنه فهو المورد الامثل لكل الظروف السعرية التي مر بها النفط كسلعة استراتيجية عالمية -الى وقت قريب-، لذلك يمكن استخلاص ان الاقتصاد الوطني للجزائر لم يسلم من الاثار المباشرة وغير المباشرة للازمات السعرية للنفط وبالتالي هي رهينة ضغوط الصناعة النفطية الداخلية والخارجية -وما صاحبها من التكنولوجيات الفيزيوكيميائية- لتوجيه السياسات الانفاقية لدعم التنمية وضمان نوع من الاستدامة التمويلية في الدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر.

اولاً:وضعية قطاع المحروقات خلال فترة الاستعمار

اكتشف البترول في الجزائر سنة 1953، ليبدأ استغلاله اقتصاديا من طرف السلطات الفرنسية سنة 1956، وقد كانت المخصصات المالية الموجهة للاستثمار في هذا القطاع كبيرة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى وذلك بالنظر إلى الثورة الاقتصادية التي يمثلها النفط كبديل استراتيجي للطاقات الناتجة عن الفحم اساساً في تلك الفترة، كما أسهم في ظهور وتطور الصناعات البتروكيميائية من خلال عمليات التكرير.

جدول رقم(4-1): حصة القطاع البترولي من الناتج الداخلي الخام قبيل الاستقلال مليون فرنك فرنسي

السنوات	الناتج الداخلي الخام PIB	المحروقات	نسبة المحروقات من PIB بـ%
1958	2880	410	14
1960	4440	1490	34
1962	2740	1320	48

المصدر:عبد الله بلوناس،"الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية"،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،السنة الجامعية 2005 -2004،ص 15.

يظهر الجدول الوتيرة متسارعة النمو لاستغلال السلطات الفرنسية لهذه الثروة المكتشفة بشكل متأخر في الجزائر، فارتفعت قيمة الاستغلال من 410مليون فرنك فرنسي الى 1320 مليون فرنك فرنسي أي بنسبة تصاعدية تعدت 31% خلال اربع سنوات فقط، هذا بالاظافة الى تأثير هذه المداخيل الجديدة على الناتج المحلي حتى وصل الى قرابة 50% عشية الانسحاب من الجزائر، ورغم الاتفاقيات المبرمة في تلك الفترة بين المستعمر الفرنسي وقيادات الحكومة المستقلة، والتي اعطت احتكارا لهذه المادة لصالح فرنسا، إلا ان استغلالها للنفط الجزائري بدا فيه نوع من الارتياب لعدم الاستقرار السياسي في البلاد من جهة، وإجحاف الاتفاقيات المبرمة مع خوف وعدم استقرار المعمرين من جهة اخرى.

جدول رقم (4-2):بنية الصادرات خلال فترة حرب التحرير الجزائرية الوحدة : مليون فرنك فرنسي

	الصادرات الإجمالية	نسبة صادرات المحروقات %
1959	3747	58
1960	3589	54
1961	3146	54
1962	3069	59

المصدر:عبد الله بلوناس،"الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية"،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،غ م،جامعة الجزائر،السنة الجامعية 2005 -2004،ص 15.

يبرز هذان الجدول أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري قبل الاستقلال، من خلال مساهمته بنسب جد معتبرة في تكوين إجمالي الصادرات الجزائرية ابّان سنوات التحرير، والتي تميزت عموما بالثبات النسبي لصادرات النفط الى إجمالي الصادرات 54%-58%، مع العلم أن الاستعمار الفرنسي هو الذي كان يسير شؤون الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة.

ثانيا: دور قطاع المحروقات في توجيه التمويل الى المخططات التنموية

تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة التخطيط المركزي المبني على أسس النظام الاشتراكي، من خلال برمجة مخططات تنموية سنوية ثلاثية،رباعية وخماسية،تعد مسبقا، ويجهّز لها غلاف مالي ضخم مسبق ايضاً انطلاقا بشكل أساسي من عوائد قطاع المحروقات، لذى كان على الحكومة تكثيف إنتاج وتصدير كقدراتها الطبيعية لكي تواجه تكلفة تمويلية للبرامج الانفاقية المعدة في المخططات السنوية، وتلبيةً لتغطية عجز المخصصات الاستثمارية لتلبية الاحتياجات التمويلية.

وتكريسا للاستراتيجية المنتهجة خلال ذات الفترة تبنت الجزائر اقتصاد مغلقا، وذلك سعى منها لتأهيل الاقتصاد الوطني وتحسين أداءه، وأملا أن يحقق نتائج مستقبلية لا تضر به في حالة انفتاحه على الأسواق الدولية، لذى تبنت الحكومات سياسة اقتصادية تصب في خانة التدخل المباشر للدولة في توجيه سياسة للانفاق الوطني في ظل عائد نفطي حرج خضع لسياسة تسعير خارجية، والتي من أهم بنودها:

- تسقيف هوامش الربح؛
- التحديد الإداري للأسعار الداخلية وأجور العمال؛
- تحمل خسائر صرف العملة الوطنية؛
- دعم السلع الأساسية؛
- مواجهة معدلات ارتفاع البطالة بتوظيف فائض العمالة؛

هذه البنود تسببت في خسائر مالية تحملتها خزينة الدولة، التي كانت تحصل على اغلب إيراداتها من حصيلة الجباية البترولية، ذلك أن المؤسسات العمومية كانت لها حق استخدام أموال البنوك عن طريق عملية السحب على المكشوف[1].

1 عبدالرحمان عية،"دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية، 2000-2011"،مقالة منشورة في مجلة دفاتر السياسة والقانون،ع5، جوان 2011،ص204 بتصرف.

الجدل رقم(4-3):الإنتاج الجزائري من المحروقات 1962-1984 الوحدة: بالألف طن

	بترول خام	منتوجات	غاز البترول	غاز طبيعي
1962	22800	-	-	300
1969	50000	2200	100	2600
1974	52000	5000	380	5500
1979	63000	6000	1000	20000
1984	52000	21000	3500	30000

المصدر: احمد هني،"اقتصاد الجزائر المستقلة"،ديوان المطبوعات الجامعية،ط1،الجزائر،1993،ص 76

يبرز هذا الجدول الارتفاع المستمر لإنتاج المحروقات بغرض الاستفادة من موارده في تغطية تمويل عملية التنمية، لكن في المقابل يتطلب إنتاجه نفقات ضخمة بلغت مابين سنتي 1969 – 1967 نصف مداخليه، حيث تم توظيف 2.3 مليار دينار من مجموع عوائد المحروقات التي بلغت 5.1 مليار دينار خلال هذه الفترة، أما خلال تنفيذ برنامج المخطط الرباعي الأول 1970 – 1973 فقد تم تخصيص 9 مليار دينار للاستثمار في القطاع البترولي، بينما خصص المخطط الرباعي الثاني 1974-1977مبلغ 23.9 مليار دينار للاستثمار في الصناعة الإستخراجية من بين حجم استثمارات وطنية بلغت 48.7 مليار دينار[1].

جدول(4-4):النسبة المؤية للمحروقات بالنسبة للناتج الداخلي الخام والصادرات والايرادات

البيان	1969	1974	1979
من الناتج الداخلي الخام	16	39	30
من إجمالي الصادرات	63	95	97
من الموارد المالية للدولة	23	57	57

احمد هني،"اقتصاد الجزائر المستقلة"،ديوان المطبوعات الجامعية،ط1،الجزائر،ص.45

يبين الجدول دور قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام، خاصة وان عوائد صادراته كانت تشهد ارتفاعاً مستمراً خلال هذه الفترة تزامنا مع الطفرة البترولية الأولى ما بين 74-78 بمساهمة مالية صافية بلغت 18.85 مليار دولار، من جهة مقابلة استفاد القطاع النفطي من نصف القروض الخارجية الممنوحة للجزائر، باعتباره الدعامة الأساسية لتمويل التنمية، أين تم الاعتماد عليها في الانفاق الأساسي للبرامج التنموية، والتي من أهمها تغطية قيمة واردات مدخلات الإنتاج الأساسية.

الجدول رقم (4-5):تطورات الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 1970-1980 الوحدة مليون دينار

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الجباية البترولية	619	1,648	3,278	4,114	13,399	13,462	14,237	18,019	17,365	26,516	37,141
إجمالي الإيرادات	6,306	6,919	9,178	11,067	23,438	25,052	28,018	32,479	36,773	46,429	59,594
نسبة مئوية	98,16	23,818	35,716	37,174	57,168	53,736	50,814	55,479	47,222	57,111	62,323

المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من الموقع الرسمي لوزارة المالية على الموقع:www .mf.gov.com الاطلاع 2015/04/30

1 بوكبوس سعدون،"عرض الاقتصاد الجزائري"،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،جامعة الجزائر،السنة الجامعية 2002-2001،ص-ص77-133.

الجدول يوضح أهمية إيرادات الجباية البترولية في حصيلة إجمالي الإيرادات العامة للخزينة العمومية خاصة خلال الفترة 1974-1980والتي كانت تتعدى في اغلب الأحيان نسبة 50% وهو ما يعبر بوضوح عن انفاق جزء كبير من هذه الارادات على البرامج التنموية المسطرة خلال الفترة التي سبقت 1986 بواسطة، انطلاقا من عوائد صادرات قطاع النفط.

أن ما يمكن استشفافه من هذه المحطات التي سبقت الانهيار العظيم لأسعار النفط سنة 1986 هو ان: الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر خلال فترة السبعينات وحتى بداية الثمانينيات من القرن الماضي، والمعتمدة اساساً على تخطيط مسبق لم تكن لتحقق التنمية المنشودة، وقد برز ذلك بوضوح بعد الانخفاض المفاجئ والكبير لأسعار النفط منتصف الثمانينات، حيث انتقلت الأسعار من 36 دولاراً للبرميل سنة 1980 إلى ما دون 13 دولار للبرميل سنة 1986، الامر الذي أدى إلى تراجع قيمة صادرات الجزائر بنسبة 40% فأضحى واضحا أن معدلات النمو التي سجلتها الجزائر خلال تلك الفترة كانت بفضل الطفرة البترولية، ودليل ذلك انه وبمجرد تراجع أسعار النفط ابانت عن اختلالات اقتصادية عميقة، رافقه ارتفاع حجم المديونية الخارجية، والذي كان السبب المباشر في إثارة أزمة سياسية، اقتصادية واجتماعية خانقة، كشفت بوضوح عن فشل الإستراتيجية المنتهجة خلال فترة التسيير الاشتراكي، أين كان يتم تغطية الإخفاق في كل مرة باستخدام عوائد الصادرات النفط المرتفعة، و من أهم هذه الاختلالات[1]:

أ. انهيار الاستراتيجيات الصناعية، والتي يمكن ملاحظتها من خلال نقص الطاقة الإنتاجية وتدني مستوى إنتاجية عوامل الإنتاج؛

ب. ضعف تغطية الواردات بعوائد الصادرات خارج المحروقات، حيث يبرز ذلك من خلال انخفاض معدل التغطية والمقدر بـ 16% فقط، وهو ما يعكس ضعف القدرة التنافسية لمنتجات قطاع الصناعة الجزائري؛

ج. تبعية غذائية نسبتها 87% (حسب دراسة 1991)، بفاتورة قيمتها 2مليار دولار، كما أن معدل التغطية الزراعية سجل معدلات جد منخفضة مقارنة بدول المغرب العربي؛

د. تبعية مفرطة للاقتصاد الوطني للعائدات البترول، فقطاع المحروقات يساهم بنسبة 97% من الإيرادات الأجنبية، كما يغطي أكثر من 2/1 إيرادات الميزانية؛

ثالثاً: دور قطاع المحروقات في التوجه إلى نظام اقتصاد السوق

اقترح صندوق النقد الدولي بداية التسعينات مجموعة من البرامج منها:برامج الإصلاح الذاتي وبرامج الاستقرار المدعومة من قبل الصندوق، وكذا مقترح معالجة أزمة المديونية الخارجية بتفعيل القطاع النفطي من خلال إشراك المستثمر الأجنبي خاصة عندما عادت أسعار النفط إلى الارتفاع نسبيا- خلال حرب الخليج الثانية- لكن كللت كلها بالفشل في ضل تراجع الحكومة عن تنفيذ صارم للإصلاحات ومعالجة جذرية للأزمة.

عادت الاختلالات إلى الاقتصاد الوطني بمجرد تراجع أسعار النفط التي لم تتجاوز سنة 1993سقف 15دولار للبرميل، بعدما كانت سنة 1992 تقدر بـ 24 دولار للبرميل، عندها سجلت الخزينة عجزاً ماليا قدر بـ 110 مليار دينار نهاية سنة 1993، بالإضافة إلى عجز في ميزان المدفوعات سببه تسديد أقساط الديون من جهة، وتخفيض قيمة الدينار من جهة أخرى، و تسجيل الناتج الداخلي الخام معدلا سالبا قدر بـ 2,1%،

1 عبدالرحمان عية،مرجع سبق ذكره،ص205.

ونتيجة لهذا الاختناق المالي، لجأت السلطات مجبرة لتبني برنامج تصحيح متوسط المدى من خلال إبرامها مع صندوق النقد الدولي سنة 1994اتفاقا لتعديل هيكلي متوسط المدى يكون مسبوقاً باتفاق تمهيدي للاستقرار[1].

في هذا الصدد، ونتيجة لاستمرار أسعار النفط في تسجيل قيم منخفضة باستثناء الارتفاع النسبي للأسعار سنة 1996 تم احترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق والالتزام بالتنفيذ الصارم لمحتوى البرنامج وبتالي التحول إلى تبني آلية اقتصاد السوق بشكلها الكامل كإستراتيجية لتنظيم الاقتصاد الجزائري، حيث تمت المعالجة الجذرية لكافة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني في كل المجالات، بدأً باتخاذ تدابير وإجراءات مست القطاع المالي والنقدي، مما سمح بتحقيق نمو اقتصادي مستمر وتخفيض عجز الميزانية، وكانت النتائج في مجملها جيدة، فقد سجل النمو الحقيقي للناتج المحلي الخام معدلاً ايجابياً بلغ4,6% سنة 1998 ، مع العلم أن النمو خارج قطاع المحروقات سجل نسبة قدرها 5,1% خلال نفس السنة، بعدما كان قد سجل نسبة سالبة بلغت 0,9% سنة 1997 [2]، نتيجة نمو القطاع الزراعي في ضل تراجع القيمة المضافة في القطاع الصناعي، أما في الجانب المالي والنقدي فقد كانت النتائج جد مشجعة، حيث انخفض عجز الميزانية إلى 2,4% و 3,6% من الناتج المحلي الإجمالي سنتي 1997و 1998على التوالي مقابل 9% في سنة 1993.

الجدول رقم (4-6): تطور خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات الجزائرية خلال فترة الإصلاحات

السنة	1990	1993	1996	1998	2000
نسبة الدين إلى الصادرات %	66.4	82.2	30.9	47.5	19.80

المصدر : عبدالرحمان عية،"دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية، 2000-2011 "،مقالة منشورة في مجلة دفاتر السياسة والقانون،ع5، جوان 2011،ص209.

يبين الجدول تطور نسبة خدمة الدين الى الصادرات التي يغلب على وصفها بالصادرات النفطية، والتي اخذت شكلا متناغما مع اسعار النفط في تلك الفترة، وقد مست العملية إجمالي الديون العمومية المتوسطة الأجل، وقد تم استثناء الديون القصيرة الأجل و البالغة 14.5مليار دولار بالنسبة لإعادة الجدولة الأولى، و 7مليار دولار بالنسبة لإعادة الجدولة الثانية والتي كانت قد أبرمت في جويلية سنة 1995وهو ما قلص من حجم مبالغ خدمة الدين الذي انتقل من 8 مليار دولار سنة1993 إلى 5 مليار دولار سنة 1994، حيث تم الاتفاق على إطالة فترة الاستحقاق إلى 16سنة، مع فترة سماح تقدر ب 4 سنوات على الأكثر، أي أن التسديد يكون ابتداء من سنة1998، إضافة لذلك قامت السلطات وللمرة الأولى بطلب إعادة جدولة ديونها الخاصة أمام نادي لندن في جوان 1996، وقد بلغت المبالغ المعاد جدولتها مع هذا النادي 3.23مليار دولار[3].

نظيف الى انه في هاته الفترة ورغم تدخل المؤسسات المالية العالمية في فرض حلول لإخراج الجزائر من ضائقتها المالية، إلا انه كان لها تكلفة اجتماعية وسياسية داخلية و خارجية،شكلت خطراً حقيقياً على

1 عبدالرحمان عية،نفس المرجع السابق، ص208،بتصرف.

2 عبد المجيد بوزيدي،"تسعينيات الاقتصاد الجزائري"،ترجمة جربيب ام الحسن، مفوم للنشر،الجزائر، سنة 1999،ص41.

3 النشاشيبي كريم وآخرون،"الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق"، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص123 .

السيادة الوطنية، ابرز مظاهره مشكل البطالة الذي لم تتمكن البرامج التصحيحية من معالجته، والذي برغم من وجوده حتى قبل البدء في تنفيذ هذه البرامج، إلا انه تفاقم مع تطبيقها وهذا يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى حل الكثير من المؤسسات العمومية وتسريح العمال، مقابل تراجع الاستثمارات، وفي ضل انعدام تأسيس مؤسسات جديدة تمتص العمالة الفائضة، حيث تجاوز معدل البطالة سنة 1999نسبة 29,3%، كلها انعكاس لتراجع العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعار البترول، حيث وصلت إلى مادون 13دولار في السداسي الثاني من سنة 1998 انجر عنه:

- الإفراط في الإصدار النقدي بدون مقابل؛
- اللجوء إلى الاستدانة الخارجية وذلك بالرغم من تسجيل الخزينة العامة عجز تجاوز 100مليار دولار؛
- تراجع احتياطي الصرف إلى مادون 4.5مليار دولار في جوان 1999 بعدما سجلت في السداسي الأول من سنة 1998 قيمة قدرها 6.9 مليار دولار؛
- اتخاذ تدابير تقشفية تمثلت أساسا في تقليص الإنفاق العام؛
- اعتماد بنك الجزائر سياسة نقدية انكماشية بتجنب التوسع في الإصدار النقدي مع العلم انه تم اللجوء إلى السحب من احتياطي الصرف؛

المطلب الثاني: دور قطاع النفط في صناعة أهم التطورات الاقتصادية الجزائرية بعد الالفية الثالثة

بقي قطاع المحروقات يحتل المرتبة المتفوقة في النمو الاقتصادي مساهما بقسط كبير يفوق 45% من إجمالي القيمة المضافة سنة 2004، خاصة انه ضل يمثل نسبة تفوق 90% من مجمل الصادرات، وأكثر من ثلثي إيرادات الميزانية، وفي هذا الصدد بلغت صادرات المحروقات ما قيمته 31.55 مليار دولار أمريكي سنة 2004 مقابل 4.40 مليار دولار سنة 1999، الامر الذي ساهم في بلوغ احتياطات الصرف الرسمية 43.1 مليار دولار في نهاية 2004، أي بزيادة تقارب العشر مرات خلال الفترة 1999-2004، لذلك يعتبر النفط الخلفية الايديولوجية الاوفر للإقلاع الاقتصادي في الجزائر في ظل الطفرة الايجابية المنتظرة خلال الالفية الثالثة.

الفرع الاول: النقلة الكمية للفوائض المالية النفطية بداية الالفية الثالثة

سجّلت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 إلى غاية النصف الثاني من سنة 2008 ارتفاعاً مستمراً فقد انتقل متوسط سعر برميل البرنت من 36 دولار سنة 2004 إلى 145دولار في جويلية سنة 2008، كما تجاوز سعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل سنة 2007، و 135دولار للبرميل في شهر جويلية من سنة 2008، حيث ساهم هذا الارتفاع في خلق انماط اقتصادية جديدة وقرارات جيوسياسية ومضاربية حاسمة.

وقد انعكست هذه الفوائض إيجابا على المؤشرات الاقتصادية للدول المنتجة للنفط ومن بينها الجزائر التي يساهم قطاع المحروقات بنسبة تفوق 97% من إجمالي صادرتها، فبالإضافة إلى ارتفاع سعر نفط الجزائر خليط الصحراء -الذي يعتبر ثاني اغلي نفط بعد نفط نيجيريا ضمن سلة أوبك- أين انتقل سعر النفط الجزائري من 54.64 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 74.66 دولار للبرميل سنة 2007،استفادت الجزائر

كذلك من رفع حصتها من صادرات الخام ضمن حصص مجموعة أوبك التي انتقلت من 0,741 مليون برميل سنة 2003 إلى حوالي المليون برميل يوميا سنة 2005، ثم تجاوزت 1.25مليون برميل سنة 2007[1].

و كنتيجة لهذا الارتفاع سجلت مختلف الموازين فوائض قياسية، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري سنة 2005 ما قيمته 25.6 مليار دولار ليرتفع سنة 2006 إلى 33.1 مليار دولار ثم يتخطى 33 مليار دولار سنة 2007، كما نمت الأرصدة الخارجية الجارية بنسبة تفوق 60% خلال الفترة 2005-2007، إلى جانب تعاظم احتياطي الصرف الذي انتقلت من 70.9 مليار دولار نهاية أوت 2006 إلى 110.8 مليار دولار، و 143.3مليار دولار نهاية سنتي 2007 و 2008 على التولي، كما سجلت الميزانية فوائض برزت من خلال التطور الايجابي لصندوق ضبط الموارد الذي تجاوز 3000 مليار دينار منتصف سنة 2006 و 4000 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة[2] 2008.

وأشارت تقارير محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني خلال الفترة 2000-2005 أن الاقتصاد الجزائري استعاد نموه خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة، فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع ملحوظاً أين انتقل من 3.2% سنة 1999 إلى 4.1% سنة 2002، ثم إلى 6,8% سنة 2003 ليتجاوز سنة 2005 سقف 5% كما أفرزت المبادلات الخارجية فائضا في الميزان الجاري تجاوز سنة 2004 ما قيمته 11.12مليار دولار، بالإضافة إلى تراجع معدلات البطالة من 29% سنة 1999 إلى 17,7% سنة 2004، وكذا معدلات التضخم التي سجلت سنة 2003 نسبة 3,6%، وتسجيل الخزينة العمومية فائض قدّر بـ 514.3 مليار دينار سنة 2004، كما حقق كلٌّ من القطاع الزراعي وقطاع الخدمات نموا معتبرا حيث ساهم الأول بنسبة 20,6% في تكوين القيمة المضافة خارج المحروقات سنة 2004، بينما بلغت مساهمة الثاني 47,1% خلال نفس السنة، مقابل تراجع نمو القطاع الصناعي العام والخاص[3].

صحيح أن هذه الفوائض المالية الناجمة عن الجباية البترولية مع دخول الالفية الثالثة، ساهمت في عودة الجزائر على اعتاب الاقتصاد العالمي، من خلال صادرتها النفطية بعدما كانت قد تجاوزت هذا الأمر نسبيا سنة 1998، غير انه انعكس سلبا على النمو خارج قطاع المحروقات، ففي هذا الصدد بلغت نسبة النمو الإجمالي للقطاع الصناعي 0,8% سنة 2007، بينما لم يساهم القطاع الفلاحي إلا بنسبة 8%، كما فشل الرهان على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجهة خصيصاً لامتصاص البطالة، وهو ما ابقي معدلات البطالة مرتفعاً إذ بلغت النسبة 12% سنة 2006، لتتراجع نسبيا سنة 2007 مسجلة 11% [4].

1 تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر"،س9،1-2009

2 تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،ملخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008.

3 عية عبد الرحمان،مرجع سبق ذكره،ص210.بتصرف

4 أدرجت احصائيات برنامج عقود ما قبل التشغيل ضمن هذه الإحصائيات على الرغم من أنه برنامج اجتماعي.

الفرع الثاني: مجالات توجيه الفوائض المالية النفطية للسياسة الاقتصادية العامة للجزائر

ساهم ارتفاع أسعار النفط في تعظيم فوائض الجزائر من العملة الصعبة، حيث تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات من اجل دعم الاقتصاد الوطني، ميزها اعتماد سياسة توسعية في الإنفاق العام شملت العديد من المجالات والقطاعات، تجسدت في مجموعة من القرارات السيادية الحاسمة والتي من أهمها:[1]

-إعادة النظر في قانون المحروقات من خلال القانون الصادر القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 افريل 2005 المتعلق بالمحروقات والذي أعيد تعديله بأمر رئاسي سنة 2006، بحيث وافق البرلمان على قانون جزائري يعزز سيطرة شركة سوناطراك على عقود الطاقة، و الذي بموجبه تحتفظ الشركة الحكومية بنسبة لا تقل عن 51% من حصة التنقيب والتشغيل والتكرير مقابل حصص الشركات الأجنبية، كما يفرض القانون الجديد على شركاء سوناطراك الأجانب دفع ضريبة أخرى على الأرباح الإضافية المحققة عند تجاوز سعر خام البرنت 30 دولار للبرميل.

- قرار التسديد المسبق للدين، والذي اتخذته الحكومة التي تقدمت إلى نادي باريس بطلب في 22 مارس 2006 للسماح لها بدفع مستحقات ديونها تجاه دول هذا النادي والبالغة 7.9مليار دولار مسبقا والتي كان من المفروض أن تنتهي سنة 2011، وكانت الحكومة قد خصصت لهذا الغرض من فوائض صندوق ضبط الموارد مبالغ 618 مليار دج سنة 2006، و922 مليار دج سنة 2007، وبالرغم من ان المفاوضات كانت صعبة نتيجة تأخر قبول بعض الإطراف هذا الإجراء الذي تسبب للبعض منهم في خسائر مالية، غير أن إصرار السلطات على إنجاح المفاوضات ساهم في إنجاح العملية حيث تم إبرام الاتفاق مع النادي في 2006 -05- 10 تبعته اتفاقات ثنائية مع كل طرف على حدى، ليتم تسديد قيمة الدين الموزع على الدول الأعضاء.

يتضح من هذا السرد أن الجزائر قد خففت إلى حد كبير من حجم مديونيتها الخارجية التي شكلت عبء كبير على الاقتصاد الوطني بحيث تم تسديد ما قيمته 117.9مليار دولار على مدار 20سنة (2005-1985) منها 84مليار دولار تمثل فوائد للديون، وبهذه الخطوة خفضت الجزائر من إجمالي ديونها الخارجية المتوسطة والطويلة التي تراجعت من 21.4 مليار سنة 2004 إلى 5 مليار دولار سنة 2007 أي 3,6% من الناتج الداخلي الخام مقابل 2,25% سنة 2004[2]، إلى جانب ذلك أبرمت الحكومة اتفاقات أخرى مع نادي لندن في سبتمبر 2006 لتسديد ما قيمته 800 مليون دولار، وهي ديون تجاه البنوك الخاصة، مع العلم انه في السياق ذاته تم تحويل جزء من الديون إلى استثمارات.

وقد كان لرفع السعر المرجعي لبرميل من 19 إلى 37 دولار ابتداء من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 الاثر الواضح على جانب الانفاق في الميزانية العامة للدولة حيث سمح لإيرادات الميزانية العمومية بالارتفاع بما يقارب 44%، فبلغت الزيادة 745 مليار دينار، أما من حيث النفقات فقد سجلت هي الأخرى ارتفاعا قارب 13% موزعة بـ 345.2 مليار دينار بنسبة لميزانية التسيير موجهة على الخصوص إلى دعم أسعار الحبوب، وإصلاح آليات دعم التشغيل، والتكفل بالأشخاص المعوقين، ورفع منح المجاهدين وذوي الحقوق وكذا تسوية ديون البلديات، أما ميزانية التجهيز فقد استفادة من مبالغ إضافية تجاوزت 190مليار دينار،

1 عية عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره،ص ص 212-213.

2 تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،لسنوات2004- 2007.

خصصت لتمويل برامج الاستثمار العمومي بينما تم تخفيض عجز الخزينة العمومية من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى 1402مليار دج بدلا من 1767مليار دج[1].

كما تم تبني سياسة توسعية تجلت في مظاهر عديدة كان من أبرزها [2] :

✓ توفير فرص عمل جديد في قطاع الوظيف العمومي من خلال فتح مناصب مالية جديدة استفاد منها عديد كبير من حاملي الشهادات العليا خاصة في قطاعات التربية والتعليم والتكوين وكذا قطاع العدالة ففي هذا الصدد استفاد ما يقارب من 400000 الف شخص خلال الفترة 2008-2007 من مناصب في مختلف القطاعات العمومية، وهو ما رفع عدد موظفي القطاع العمومي من 2.98 مليون موظف نهاية سنة 2007 إلى 3.36 مليون موظف سنة 2010.

✓ تغطية نفقات زيادة أجور العمال سنة 2006 بالفائض المحقق نتيجة الارتفاع الكبير و الغير متوقع لعوائد الصادرات النفطية، مع إهمال ضعف معدلات النمو المسجل في القطاعات الإنتاجية الإستراتيجية كالصناعة التي بلغ معدل نموها 0,8% سنة 2007، مع العلم أن الصناعة المصنعة سجلت أقصى انخفاضا لها والذي قدر بـ -6,5% ، إلى جانب عدم تجاوز مساهمة القطاع الزراعي نسبة 8% في تكوين القيمة المضافة خلال نفس السنة، لذلك تحفظ عدد من الاقتصاديين على هذه الزيادات خوفا من تكرار سيناريو سنة 1992 عندما أقدمت الحكومة على رفع الأجور التي كلفتها فاتورة إصلاح ثانية قاسية.

✓ مواجهة ارتفاع حجم الوردات خاصة منها السلع الاستهلاكية، وفي مقدمتها المواد الغذائية التي سجلت أسعار قياسيا، حيث ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية بنسبة 6,6% سنة 2007 نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة التي تدخل في تكاليف إنتاج المواد الغذائية من جهة، وكذا ندرة بعض المنتجات نتيجة استخدامها كطاقة بديلة من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال تستخدم البرازيل جزء من إنتاجها السكري وقودا حيويا لعدم قدرتها على تلبية احتياجاتها من الطاقة النفطية التي ارتفعت أسعارها، في هذا الصدد تجاوزت فاتورة استيراد المواد الغذائية 4.5 مليار دولار سنة 2007.

✓ الإنفاق الاستثماري لتسريع وتيرة إنشاء وتهيئة الهياكل القاعدية والتي من أهمها مشاريع الطرق وخطوط السكك الحديدة، كالطريق السريع (شرق-غرب) الممتد على مسافة 2400كلم، بالإضافة إلى العمل على توفير المياه الصالحة للشرب وكذا مياه الري مع تأهيل المطارات و الموانئ الكبرى وانجاز أزيد 1.2مليون وحدة سكنية، لهذا الغرض خصص برنامج تطوير المنشات القاعدية حجم استثماري قدر بحوالي 1148مليار دج خلال الفترة 2005-2007، كما بلغت التكلفة الإجمالية لمشروع تزويد تمنراست بالمياه الصالحة للشرب والمنقولة من عين صالح 177مليار دينار أما فيما يخص المبالغ الموجهة لحل مشكل السكن فقد شهدت هي الأخرى تطورات ايجابية من 100مليار دينار سنة 2005 إلى أزيد من 130مليار دينار سنة 2006، و165 مليار دينار سنة 2007 .

تراجع العوائد النفطية سنة 2008 بسبب أزمة الركود الاقتصادي العالمي ساهم بشكل مباشر في تراجع معدلات النمو، وهو ما انعكس سلبا على آلية الإنتاج، فتقلص نتيجة لذلك الطلب العالمي على المواد

---

1 بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 23 يوليو2008.

2 عية عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره،ص ص 214-215.

الأولية والطاقوية، كما انهارت الأسعار في أسواق المواد الأولية لاسيما البترول، نتيجة لذلك انخفض حجم صادرات الجزائر من المحروقات خلال 10 أشهر الأولى من سنة 2009 كأثر لذلك بعد قرار التخفيض الذي اتخذته دول أوبك في اجتماعها خلال شهر أكتوبر من سنة2008، كما تراجع سعر برميل نفط الجزائر من 108.6 دولار للبرميل في شهر أكتوبر من سنة 2008 إلى 59.2 دولار للبرميل في نفس الشهر من سنة 2009 .

وقد انعكس هذا التراجع سلبا على المؤشرات الاقتصاد الوطني، نتيجة لتقلص قيمة الصادرات النفطية بنسبة 42% حيث بلغت الحصيلة الإجمالية للصادرات في السداسي الأول من السنة 2009 ما قيمته 24.695 مليار دولار مقابل 47.369 مليار دولار للنفس الفترة من سنة 2008، مع العلم أن قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بلغت 725 مليون دولار، أي ما نسبته 2,94% فقط من إجمالي الصادرات، كما تأثر الميزان التجاري الجزائري الذي سجل فائضا متواضعا في السداسي الأول من سنة 2009 قدر بـ 1.449مليار دولار، مقابل 4.853 مليار دولار لنفس الفترة من السنة 2008، في ضل اعتماد الجزائر اعتماد شبه كلى في تمويل عملياتها الاقتصادية على عوائد قطاع المحروقات التي تساهم بنسبة 90% من المداخل الجزائر من العملة الصعبة، كما تغطي نسبة 60% في إيرادات الميزانية العمومية، بالرغم من ذلك حافظ النمو الاقتصادي على معدلاته نتيجة النمو المسجل خارج قطاع المحروقات والمقدر بنسبة 10%، وقد تحقق ذلك بفضل قطاعات الفلاحة والبناء و الإشغال العمومية، كما ساهمت القروض الموجهة للاقتصاد في ثبات معدلات النمو حيث ارتفعت بنسبة 19% مع في نهاية أوت 2009.

وفي السياق ذاته ارتفعت فاتورة الواردات نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، حيث تعاظمت الأموال المخصصة للاستيراد مسجلة ارتفاع تجاوز 75 مليون دولار، في مقابل استيراد الجزائر ما نسبته 75% من احتياجاتها الغذائية والأدوية، فحسب أرقام المركز الوطني للأعلام والإحصاء بلغت قيمة الصادرات في السداسي الأول من سنة 2009 ما قيمته 23.246 مليار دولار مقابل 22.516 مليار دولار خلال سنة2008، وذلك نتيجة تراجع قيمة الدولار حيث بلغت نسبة الارتفاع 3.24 في وقت اعتمدت فيه الحكومة على 37 دولار كسعر مرجعي للبرميل بدل من سعر 19 دولار.

ولتجنب أزمة قد تؤدي إلى تأكل احتياطي الصرف، سارعت الحكومة إلى تبني بعض السياسات الحمائية التي تضمنها قانون المالية التكميلي سنة 2009، و التي تهدف إلى إيقاف نزيف العملة الصعبة في محاولة منها للتقليل من حجم الواردات التي تجاوزت 35 مليار دولار سنة2009، والتي تتشكل في اغلبها من سلع استهلاكية، وبتالي تجنب العجز المحتمل في الميزان التجاري وهي حالة لا ترغب الحكومة الوصل إليها خاصة وان تجربة نهاية ثمانينات القرن الماضي لازالت في الأذهان و من أهم هذه الإجراءات:

- ❖ منح القروض الاستهلاكية من خلال إلزام البنوك التجارية بالجزائر بحضر إصدار قروض استهلاكية، تطبيقا للمادة 75 من قانون المالية التكميلي والتي نصت على أنه: <لا يرخص للبنوك بمنح القروض للأفراد، إلا في إطار القروض العقارية>، إذ إن السيولة التي تجاوزت 65 مليار دولار على مستوى البنوك لا يمكن أن توجه لدعم استهلاك السلع والخدمات المستوردة فقط، خاصة وان 80% من إجمالي القروض الاستهلاكية التي استفاد منها الجزائريون في سنة 2008 وجهت لشراء السيارات، وهو ما كان وراء ارتفاع فاتورة واردات سيارات وقطع الغيار وهو وضع لا يخدم الاقتصاد الوطني، ذلك انه ساهم في استنزاف الخزينة العمومية من

العملة الصعبة، وزاد من تبعية الاقتصاد الجزائري، من هذا المنطلق ونتيجة لهذا القرار تراجعت فاتورة استيراد السيارات بـ 21% في سنة 2009، لتؤثر بذلك إيجابا على تراجع الفاتورة العامة.

❖ تضيق الخناق على المستوردين بوضع أمامهم عراقيل إدارية تمثلت في الأساس حول: حصر وسائل تسوية مدفوعات العمليات التجارية الخارجية في تقنية الاعتماد المستندي التي تقتضى التزاما من البنك بتغطية وضمان تسديد قيمة السلع المستوردة، وهو ما يفرض على البنوك التعامل مع زبائن أوفياء كما أن إجراءاتها الشكلية تحتاج إلى وقت اكبر بالمقارنة مع الوسائل الأخرى، مع العلم أن نسبة التغطية حددت بـ 75%، وفي السياق ذاته اجبر القانون أن يتابع إجراءات الاستيراد الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يحمل السجل التجاري اسمه ولا يمكنه أن يوكل عن ذلك شخص أخر، وهي خطوت قد تدفع بالمستوردين إلى تقليص حجم عمليات الاستيراد على اعتبار انهم مجبرون على التنقل بين مناطق متعددة لمتابعة إجراءات العملية الاستيرادية، إضافة إلى منع تفريغ عدد معين من السلع على مستوى ميناء الجزائر الذي يعتبر نقطة حيوية لمختلف النقاط التجارية.

❖ إسقاط الجزائر لـ 1511 منتوج من قائمة البضائع المعفاة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية في شهر جانفي من سنة 2010 لمدة ثلاث إلى أربع سنوات، وبتالي التخلي عن التزامها الذي دخل حيز التنفيذ في 1جانفي سنة 2009، والذي منحت الجزائر بموجبه مزايا جمركية لدول منطقة التجارة الحرة العربية ZAL خاصة وان هذا القرار اثر سلبا في بنية الميزان التجاري الجزائري، ذلك أنه سجل عجزا أمام الموازين التجارية لهذه الدول، حيث سجلت الواردات الجزائرية ارتفاعا بنسبة 46,6% سنة 2009 بالمقارنة مع سنة 2008، بينما انخفضت الصادرات بنسبة 50% وذلك حسب إحصائيات الجمارك الجزائرية[1].

المطلب الثالث: تَوَجُّهات سياسات الحكومة الجزائرية الانفاقية للنهوض بالاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات السعرية النفطية

تؤدي الانخفاضات المتكررة لأسعار النفط إلى تقليص قدرة الحكومة المالية وتفرض عليها استخدام أسلوب النمو المدفوع من قبل الدولة لتوزيع الإيجارات وتمويل الإعانات الحكومية السخية، بالمقابل ينتج عن ذلك تعرض الحكومة لضغوط التقليل من إنفاقها العام، على مدى السنوات التي أعقبت الأزمات السعرية للنفط، ولسد بعضاً من هذه العجوزات تلجأ في كل مرة إلى سن زيادات تدريجية في بعض الضرائب والضغوط الجمركية، مما أدى إلى زيادات متلاحقة في أسعار البنزين والسجائر والكحول وبعض السلع المستوردة، في حين التزامها بالامتناع عن خفض الدعوم المفروضة على السلع الأساسية والخدمات، لاسيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإسكان.

الفرع الاول:توجيه السياسة الانفاقية في ظل الأزمات السعرية للنفط

تنحصر أسباب الأزمات السعرية في غالبها على الاختلالات الحاصلة بين العرض على الطلب في السوق العالمية للنفط، حيث تداخلت أسباب ارتفاع المعروض من النفط بين أسباب اقتصادية متعلقة بنمو الإنتاج خارج منظمة أوبك التي تراجع تأثيرها، وأسباب جيوسياسية ناتجة عن مناورات من دول مستهلكة للنفط،

---

1 تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية"الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر"،س9،1-2009.

وأخرى مصدرة بهدف الضغط على من يخالف سياساتها كمحاولة السعودية معاقبة العراق بسبب إيقاف الحرب غداة أزمة 1986 ومحاولتها مرة أخرى الضغط على ايران غداة أزمة 2014؛ الأمر الذي كان له الأثر البالغ في توجيه السياسات الاقتصادية للجزائر خاصة منها الانفاقية، تمثلت في الإجراءات المتخذة من طرف الدولة كانت لها فعالية في الضغط على الاستهلاك ومن ثم تخفيض الواردات في انتظار تحسن أسعار النفط، غير أنها غير فعالة في بناء اقتصاد متنوع في مصادر الدخل وتخفيف التبعية بقطاع النفط.

أزمات النفط تؤثر بشدة في الاقتصاد الجزائري، فبمجرد تهاوي أسعار النفط تنتقل العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز مثل الميزان التجاري و ميزان المدفوعات والميزانية العامة، وتظهر مواطن ضعف الاقتصاد الوطني وتبعيته لقطاع النفط، وتكشف محدوديته .

الإجراءات المتخذة من طرف السلطات تتمحور حول الضغط على الاستهلاك الداخلي من خلال خفض العملة، وزيادة التضخم من اجل الحد من القدرة الشرائية، وبالتالي الحد من الطلب الكلي على السلع،ومحاولة تخفيض فاتورة الاستيراد بضبط العملية الاستيرادية من خلال نظام الحصص في انتظار تحسن أسعار النفط.

زادت الجزائر من الإجراءات الحمائية منذ 2015 للحد من فاتورة الواردات وتشجيع الإنتاج المحلي للصناعات غير النفطية والغازية، حيث فرضت الحكومة قيودًا إضافية للحد من استنزاف العملات الأجنبية بفرض جملة من الإجراءات كان أهمها فرض حصص الاستيراد لمنتجات معينة مثل السيارات، وفي2018 فرضت السلطات الحكومية الجزائرية تعليقًا غير محدد على استيراد ما يقرب من 850 منتجًا،مع التحيين الدوري لهذه القائمة.

استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط، وتوجيها لسياستها الانفاقية بما يسمح ويمسح لولوج نموذج مثالي لتسيير امثل للموارد المالية، فسمحت بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، واتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق، وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق الوفورات مالية، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 %، كما انخفض تقدير نفقات التسيير بنسبة 3.3 %،انخفضت نفقات التجهيز بنسبة 16%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع الترامواي ومستشفيات...)، وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة[1].

بذلت السلطات الجزائرية جهود كبيرة وعميقة من اجل الحد من آثار الأزمات الخارجية لأسعار النفط، ومن اجل التوجيه الأقرب للصحة والعدالة لسياسة الإنفاق العام في البلاد والعباد، وضعت الجزائر

1 عبد الحميد مرغيت،"تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل،الجزائر،مقال متوفر على الموقع: http://www.hopital-dz.com،ص ص4-5.،اطلع عليه:26-6-2020،بتصرف

كخط دفاع أول صندوق ضبط الإيرادات، كما بدأت بالبحث عن مصادر اقتصادية بديلة كون أن هذه المادة معرضة إلى تقلبات كثيرة، ومن اجل ضمان نجاح هذا التوجه عملت السلطات على:

1) العمل على النمو في القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات وتوجيه الإنفاق العام نحو الاستثمار في المشاريع الصناعية من اجل النهوض بالقطاع الصناعي الجزائري؛

2) تطوير مصادر الطاقة البديلة في الجزائر؛

3) ترقية القطاعات الحيوية الأخرى كقطاع السياحة والفلاحة، تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي، والاهتمام بالقطاع الزراعي؛

4) التأثير الخارجي بثقل الدبلوماسية الجزائرية من اجل التحكم في إنتاج البترول للحد من زيادة العرض في السوق النفطية العالمية؛

يمكن الجزم إطلاقا إن الزيادة في أسعار النفط بالنسبة للجزائر سيؤدي إلى نتائج ايجابية حتما على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل ستؤول إلى نتائج سلبية، وللتخلص منها يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل كبدائل للنهوض بالاقتصاد الجزائري منها ما ناقشه أعضاء مجلس النواب الجزائري[1]:

1) اعتبر أعضاء البرلمان والحكومة أن عجز الحكومة بالنهوض بالصادرات خارج المحروقات يبقى امرأ ضعيفا ,لذا يجب ضخ المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات كالفلاحة, الصناعة والخدمات والسياحة لرفع نسبة النمو خارج المحروقات التي من شانها أن تعطي قيمة مضافة لتعويض صادرات المحروقات تدريجيا.

2) كما اعتمد نواب المجلس سياسة لمنع تحويل العملة الصعبة إلى الخارج واسترداد الأموال المحولة ومحاربة ظاهرة تبييض الأموال التي أخذت أبعادا كبيرة في الفترة الأخيرة.

3) أعادت الحكومة الجزائرية عام 2013 النظر في قانون الهيدروكربون وأدخلت عليه تغييرات أساسية أبرزها منح حوافز ضريبية وتشجيع الغاز الصخري كطاقة متجددة على غرار الطاقة الشمسية واستغلال طاقة الرياح.

4) رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة وتخفيض كمياتها مع مواكبة التطور التكنولوجي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

5) تعزيز دور القطاع الخاص مما يروج للمنافسة وحرية التجارة واستقطاب الكفاءات وبالتالي تخفيض مختلف أشكال الفساد كالبيروقراطية وغيرها.

الفرع الثاني:نظرة مستقبلية عن النموذج الاقتصادي الجديد للدولة الجزائرية الجديدة

موازاة مع الإجراءات الاستعجالية تبنت الجزائر سياسية نمو جديدة ومغايرة للسياسات التي تبنتها الجزائر في فترات سابقة، ذلك من خلال التركيز على الصرامة في تسيير ميزانية الدولة، بالإضافة إلى تبني

1 المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية،"سياسة الجزائر تجاه تدهور اسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد(البدائل المطروحة)"،مقال منشور بتاريخ29-1-2017،متوفر على الرابط:
democraticac.de/?p=43039اطلع عليه:26-6-2020

نموذج نمو جديد، ويمكن تجميع مضمون نموذج النمو المتخذ من قبل الدولة لمواجهة أزمة النفط لسنة 2014في محورين رئيسيين وهما محور المالية العامة ومحور التنويع الاقتصادي.[1]

- **محور المالية العامة**: اعتبر محور المالية العامة بمثابة أساس النموذج الجديد ومحركه، كونه يأتي في المرحلة الأولى ويستند محور التنويع الاقتصادي عليه، ومن دون تحقق أهدافه لا يمكن الشروع في تطبيق المراحل التالية، كما أن أهدافه قصيرة المدى وينتظر تحقيقها مع مشارف سنة 2019 ،وتتمثل فيما يلي

- :تعزيز المداخيل الجبائية من خارج قطاع المحروقات بما يضمن تغطية نفقات التشغيل.

-تدنية عجز الميزانية إلى أقصى الحدود.

- تعبئة موارد إضافية في سوق رؤوس الأموال.

وفي واقع الأمر لقد شرعت السلطات العمومية في تخفيض العجز من خلال التركيز على تدنية الواردات من السلع والخدمات تحت شعار استهلك جزائري وترشيد النفقات العمومية تحت العديد من الأوجه وذلك دون المساس بسياسة الدعم المنتهجة من طرف الدولة وكذا أجور العاملين، وبمقارنة النفقات التشغيلية في قانوني المالية لسنتي 2016 و 2017 نلتمس بوضوح ذلك التوجه في ترشيد النفقات، حيث انخفضت من 3.4807 مليار في سنة 2016 إلى 8.4591 في سنة 2017 ،وذلك بعد تفاقم العجز في سنة 2015 والذي فاق نسبة7 ،%وتم تمويله بالدرجة الأولى من خلال صندوق ضبط الموارد الذي يحتوي على الفرق بين الجباية 1البترولية الحقيقية والجباية البترولية المعتمدة في ميزانية الدولة.

- **محور التنويع الاقتصادي**: أدرج هذا المطلب كركيزة أساسية في النموذج الاقتصادي الجديد أين حدد جملة من الأهداف خلال المرحلة الثانية 2020-2030 والمتمثلة فيما يلي :

-تحقيق نسبة زيادة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات تقدر بنسبة 5.6 %سنويا خلال الفترة 2020-2030؛

-زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ 3.2 مرة؛

- مضاعفة نصيب الصناعات المصنعة في القيمة المضاعفة إلى 10 % مع مشارف سنة 2030؛

- عصرنة القطاع الفلاحي بما يحقق الأمن الغذائي؛

- تحقيق التحول الطاقوي بما يضمن تخفيض معدل النمو السنوي للاستهلاك الطاقوي بالنصف؛ أي من 6 %في سنة 2015 إلى 3 %في سنة 2030؛

- تنويع الصادرات بما يسمح بتمويل النمو السريع للاقتصاد؛

استهدف نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر عدة أهداف على المدى الطويل لتحقيق التوجيه السليم للسياسة الانفاقية للاقتصاد الوطني، وخروج البلاد من التبعية الريعية، وتحقيق التحول الطاقوي، وللوصول إلى تلك الأهداف تم برمجة الاستراتيجية وفقا لثلاثة مراحل أساسية[1] :

---

1 العايب ياسين،"تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد"،مداخلة ضمن حيثيات المؤتمر الوطني(رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية -أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟-)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2،الجزائر،أكتوبر2017،ص 38،بتصرف.

أ. **مرحلة الانطلاق في تطبيق النموذج 2016-2019**:ترتكز هذه المرحلة أساسا على تصحيح الاختلال المالي في موازنة الدولة، بهدف تحقيق فوائض تسمح بالانطلاق مع مشارف سنة 2020 في تنويع مصادر الإيرادات، واعتبرت هذه المرحلة أولية كون نسبة الانخفاض في العائدات الجبائية لا تسمح بتحقيق الاستقرار الاقتصادي لدولة مثل الجزائر تتميز بطبيعة خاصة تجاه مصادر تمويل النفقات والتي تعتمد على العائدات النفطية، حيث انخفضت هذه الأخيرة من 9.7 % في سنة 2014 إلى 9.32 %في سنة 2015 ،الأمر الذي فرض خلال مرحلة الانطلاق اتخاذ مخطط للخزينة بما يسمح والتأطير الصارم للنفقات العامةٍ، وذلك بوضع تدابير صارمة في مجال وضع أسقف لنفقات الدولة، ومن جانب الإيرادات يترتب في هذه المرحلة تعظيم عملية تعبئة الموارد المالية في السوق النقدي وزيادة فعالية أدوات الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد، وهو ما يسمح بزيادة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في القيمة المضافة.

ب. **المرحلة الانتقالية 2020-2025:** تعتبر المرحلة الانتقالية بمثابة مرحلة انطلاق في تحقيق التنويع الاقتصادي والتحول الطاقوي، وفي نفس الوقت مرحلة استدراك وتكيف مع المعطيات الجديدة المجسدة أساسا ببداية مساهمة القطاعات الأخرى في القيمة المضافة وزيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 5.6 %سنويا، وهو ما يسمح بتقليص الفجوة بين الواردات والصادرات خارج قطاع المحروقات خاصة في ميدان الزراعة والسياحة، والتخفيض من الاستهلاك الداخلي للمحروقات بالاعتماد على الطاقات المتجددة

ت. **مرحلة الاستقرار 2026-2030**: لعل أصعب مرحلة من مراحل تطبيق النموذج هي مرحلة الاستقرار، لما تنطوي عليه من رهانات وتحديات في مجال تحقيق التوازنات الكبرى ومواكبة التكنولوجيات، ومن ثم تحقيق المحاور الأساسية للنموذج الاقتصادي، فهي بذلك رهان مؤكد أمام مختلف الفاعلين والباحثين لإيجاد فرص لإخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية الريعية، وانتقال البلاد من دولة سائرة في طريق النمو إلى دولة ناشئة، ورهان أيضا في مجال إيجاد فرص بديلة في حالة عدم تحقق الأهداف المرجوة من النموذج الاقتصادي الجديد وتفاقم أزمة العجز، من أجل تحقيق المراحل المشار إليها سابقا، يفرض النموذج جملة من ثلاثة محاور إستراتيجية نقترحها في هذا المخطط التالي:

1 انظر:ناصر بوعزيز،منصف بن خديجة،"النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر-بين الواقع والتجسيد"،مقالة منشورة في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،الجزائر،ع 10،ج2،2017،ص ص91-93.

الشكل رقم (4-1): مخطط توجيهي للاقتصاد الجزائري على المدى المتوسط

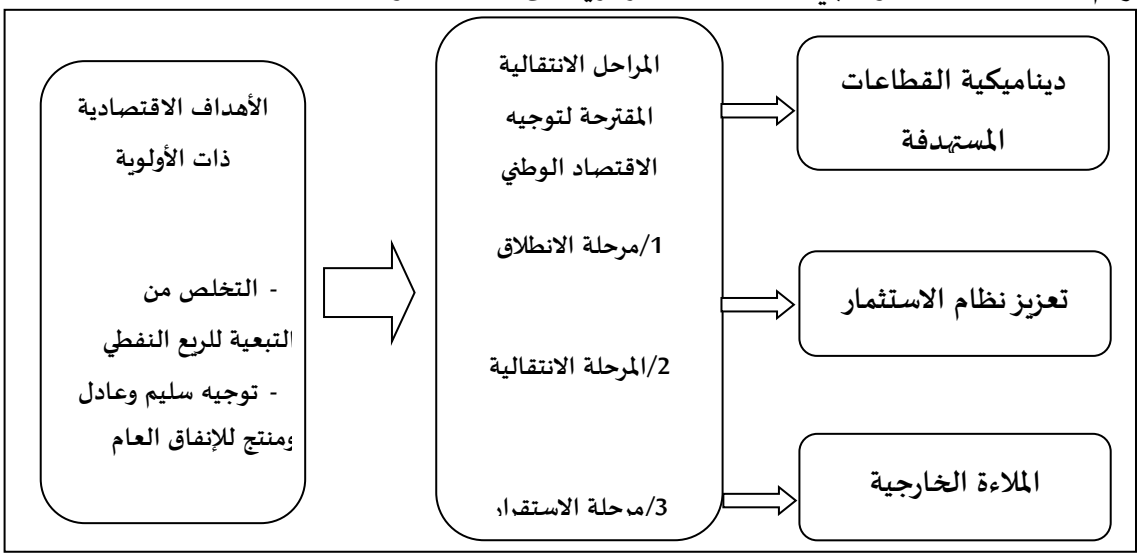

المصدر: من اعداد الباحث انطلاقا من مداخلة لـ قميتي عفاف،شكة عبدالله،" نموذج النمو الاقتصادي الجديد بين حتمية التطبيق وفرص النجاح"، ضمن حيثيات المؤتمر الوطني(رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية -أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟-)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2،الجزائر،أكتوبر2017،ص272.

يشير المخطط باقتضاب إلى نظرة عامة إلى ما تصبو إليه الأهداف فرق أولية أو ذات الأولوية بالنسبة لاقتصاد ريعيمثل الاقتصاد الجزائري، وعليه فإن: على المستوى القطاعي يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة، مما يتطلب تسريع النمو، والهدف بالنسبة للصناعة خارج قطاع المحروقات هو بلوغ 10% من القيمة المضافة في حدود 2030 ،ولبلوغ هذا المستوى يتطلب إنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، مع تعزيز أنظمة الاستثمار من أجل تحقيق التحول الهيكلي الذي يتوجب ربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، وهو ما يلح على المنظرين لهذا التوجه المستقبلي ضرورة العمل على استهداف القطاعين الخاص والعمومي معا،وهذا يتطلب :

- تحرير الاستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو؛
- سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة

يقابل كل هذا استدامة حتمية للمعاملات الخارجية تتسم بالإيجابية والاستقرار، في ظل تسارع نمو وتنوع اقتصادي خارج المحروقات، بوتيرة متوقعة لنمو للناتج المحلي الخام بـ 5.6 %سنويا، في حين ستكون الصادرات المرتبطة بالمحروقات لا تتعدى نموا 3%خلال السنوات الأولى للتحول، وأكدت وثيقة نموذج النمو الاقتصادي الجديد، على أن الاقتصاد الوطني مطالب خلال عملية تحوله في غضون 2030 ،أن يجتاز أربعة معوقات رئيسة، وهي:

- درجة التغير في الهيكل الإنتاجي؛
- تطور الدين الداخلي؛
- الملاءة الخارجية؛
- .الانتقال الطاقوي،أو الاندماج في مسار التحول الطاقوي العالمي؛

الفرع الثالث : السيناريوهات المتوقعة للنموذج الجديد للاقتصاد الجزائري

إن المتتبع للشأن السياسي والاقتصادي الداخلي للجزائر اليوم، وبناءا على المعطيات المتاحة فان الجزائر تمر بأزمة حقيقية، وهذا ما يفتح الأبواب واسعة أمام مشاكل عديدة تمس المالية الجزائرية بالدرجة الأولى، وتدفع بالحكومة والدولة والشعب ككل للنظر في مصير هذه الدولة في السنوات القادمة سواء على المدى القريب ،المتوسط أو البعيد

يعتبر النفط ثروة حقيقية تمكنت الجزائر بموجبها من النهوض اقتصاديا لفترات عديدة ، نظرا لمختلف الظروف التي سادت العالم على اثر الأزمة المالية العالمية عام 2008، مما أعطى فرصة لاستخدام سياسة واضحة المعالم بالوسائل المتاحة لتحسين هيكلة الاقتصاد الوطني، بعيدا عن القطاع الريعي، وهذا ما برز من خلال توجيه عدة سياسات إنفاقية، حاولت الدولة من خلالها الدخول في حالة تقشف بعد أن كانت في بحبوحة مالية، لكن ضعف البني المؤسساتية القاعدية للدولة لم يسمح للجزائر -إلى يومنا- بالنهوض اقتصاديا خارج مجال المحروقات، بالرغم من وجود إمكانيات هائلة قد تكون الحل أو بمثابة فرصة تاريخية للإصلاح، أما القدرة على اقتناص واستغلال هذه الفرصة فتبقى قيد التساؤل، من هذا المنطلق ينقسم الخبراء في هذا المجال إلى طرح جدلا تخمينين للمسار الذي ينطبق عليه الاقتصاد الجزائري[1]:

- ✓ **السيناريو المتشائم من البحبوحة المالية إلى حالة التقشف:**تتمثل مظاهره في متاعب متلاحقة للاقتصاد الوطني جرّاء تهاوي اسعار المورد المالي الوحيد للخزينة الجزائرية، ثم اهتلاك رصيد صندوق ضبط الايرادات، واحتياط الصرف في بنك الجزائر، يتبعه عجز توأمي لميزان المدفوعات وميزانية الدولة، ينجر عنه اختلال توازن كليات اقتصاد وتوقف عملية التنمية وما تعكسه من ضغوط اجتماعية خانقة.
- ✓ **السيناريو المتفائل الخروج من حالة التقشف إلى تطوير مختلف القطاعات؛**

يمثل أنصار هذا الاتجاه أن هذه الأزمة قد تشكل صدمة قوية للاستفاقة الحكومة من غيبوبتها والاعتماد على مصادر غير طاقوية كالزراعة والسياحة والصناعة وتطويرها نظرا للمعطيات والظروف المناسبة والمتاحة لمثل هذه القطاعات التي تمثل بدورها ثروة حقيقية في حال استغلالها بأنجع الطرق وهي بديل مهم عن الطاقة للخروج من اقتصاد الريع، حيث دعى مدير بنك الجزائر إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في هذه القطاعات لرفع نسبة النمو خارج مجال المحروقات، حيث يمثل برنامج تنمية الطاقات المتجددة موردا طبيعيا هاما فضلا عن المجال التكنولوجي, وذلك للمساهمة في تنمية الإنتاج العالمي للطاقة.

إن ما تأكد عندنا مهما كانت صيغة السيناريو هو:أنه إذا كانت هناك دولة يجب أن تقلق من انخفاض أسعار النفط، فهي الجزائر التي يعتمد اقتصادها بشكل شبه كلي على مداخيل النفط، حيث اعتمدت الجزائر في انجاز موازنتها على سعر 60 دولاراً للبرميل، ومن ثم توقع قانون المالية لسنة 2020 نموًا بنحو 1,8 بالمئة. ولكن مع 30 دولاراً للبرميل وأسعار متقلبة، صار التوازن المالي للجزائر في خطر إذ تمثل مداخيل صادرات المحروقات أكثر من 90 % من الإيرادات الخارجية للدولة، والسناريو الأكثر إقناعا في ظل

---

1 انظر: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية،"سياسة الجزائر تجاه تدهور اسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد(البدائل المطروحة)"،مقال منشور بتاريخ29-1-2017،متوفر على الرابط: democraticac.de/?p=43039،اطلع عليه:26-6-2020

تراجع احتياطيات النقد من العملات الأجنبية التي انخفضت إلى 62 مليار دولار في نهاية العام 2019 مقابل نحو 80 مليار دولار في نهاية 2018 و97 ملياراً في نهاية 2017، وهو مرشح للنفاذ على هذا المنوال في السنوات القادمة، يتبعه تفاقم عجز الميزانية وميزان المدفوعات، وانخفاض كبير في قيمة الدينار وارتفاع التضخم، وحتمية أكيدة لركود اقتصادي والنتيجة الطبيعية ستكون بطالة جماعية.

وقد شكك عبدالرحمان مبتول(الخبير الدولي) في قدرة الجزائر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب "البيروقراطية والنظام المالي المتأخر والفساد"، كما لا يعتقد أنه بالإمكان استعادة الأموال التي تم تهريبها خارج البلاد، وذكر احمد دحماني(الخبير الدولي) أنه مقتنع باستمرار الاتجاه التنازلي لأسعار المحروقات، بسبب الأزمة الناجمة عن انتشار فيروس كورونا المستجد، وأن "هذا الحدث يشل جميع الأنشطة الإنتاجية على نطاق الكوكب". وأشار إلى أن هذه الجائحة تضاف إلى الأزمة السياسية التي تمر بها الجزائر منذ 22 شباط/فبراير 2019، وقال "من الوهم، في السياق الحالي وفي غياب الثقة الشعبية تجاه الرئيس والحكومة، أن تنجح في القضاء على الأزمة التي بدأت فعلا آثارها الاجتماعية والاقتصادية تظهر"[1]

في الأخير يمكن حوصلة ما يلي: تم التطرق في هذا المبحث من الدراسة إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية للتخفيف من أثار الأزمات السعرية للنفط، والسبل المثلى لتوجيه سياسات الإمداد والتمويل للاقتصاد الوطني، وتمحورت الإجراءات بعد أزمة 1986 في البداية قبل الاستعانة بصندوق النقد الدولي ما بين إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبرى، ومحاولة تنويع الصادرات، ثم تعديل هيكلي كلي ترتب عنه التخلص من نظام اقتصادي وتبني آخر، وأهم ملامحه تخفيض النفقات العمومية بالتخلي عن دعم مختلف الأنشطة الاقتصادية، انجر عنه تبعات اجتماعية قاسية ظهرت في تدهور القدرة الشرائية وارتفاع البطالة؛ فيما يخص أزمة 2014 كانت الجزائر أوفر حظا هذه المرة، حيث كانت تتمتع باحتياطيات من العملة الصعبة مكنتها تجنب الصدمة الأولى، ومع ذلك اتخذت إجراءات تقشفية كان لها أثار ملحوظة، وان لم تكن بشدة الآثار المترتبة عن أزمة 1986 ،كما تبنت الجزائر نموذجا اقتصاديا جديدا، بهدف إلى التقليل من الارتباط والتبعية الشديدة لقطاع النفط، والذي بدى واعدا في نظر السلطة على الرغم من التشكيك فيه من طرف العديد من الأطراف.

1 عن مجلة اورونيوز الالكترونية،"الاقتصاد الجزائري بين مطرقة كورونا وسندان انهيار اسعار النفط"،متوفرة على الموقع:
arabic.euronews.com/2020/04/11/the-algerian-economy-without-alternatives-to-face-the-collapse-of-oil-prices

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق في الجزائر (1986-2018)

إن عوائد قطاع المحروقات أو القطاع النفطي من النقد الأجنبي، تعتبر من بين أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في تطور السياسات المالية للجزائر، فالسير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي، والعجز الموازني مرهون أولا بالجباية البترولية، لذا فإن مواجهة السياسة المالية للعجز الموازني يتوقف بالدرجة الأولى على تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يجعل فعالية السياسة الانفاقية مرتبط بمستويات ومدى تقلب أسعار النفط في السوق الدولية.

تزايدت نفقات التسيير بشكل مستمر وخصوصا من سنة 1999 فمثلا ارتفعت من 774.7 مليار دينار سنة 1999 وصلت إلى 4925.1 مليار د سنة 2012 ولقد مثلت النصيب الأكبر من الإنفاق طيلة هذه الفترة ويرجع سبب ارتفاعها إلى العديد من العوامل أبرزها هو ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية إضافة إلى ذلك القيام بتسديد الدين العمومي، و ما تجدر إليه الإشارة الى انه بقي معدل تغطية نفقات التسيير بإيرادات خارج المحروقات مستقرا سنة 2010 في حدود 54.8% بعد انخفاض من سنة 2006 الى 2008 اما في سنة 2012 تواصل تراجع معدل تغطية النفقات الجارية بالإيرادات خارج المحروقات ليصل الى 45.1% وذلك تحت استمرار التوسع القوي لهذه النفقات وخصوصا التحويلات الجارية والمتمثلة في دعم الأسعار والتحويلات للجماعات المحلية ...الخ

عرفت بدورها نفقات التجهيز ارتفاعا محسوسا بداية من الالفية الثالثة، والسبب في ذلك هو قيام الجزائر بتجسيد العديد من المشاريع التنموية خلال هذه الفترة، والهدف منه هو تحسين أداء الاقتصاد الوطني بواسطة إنشاء العديد من المشاريع التنموية من أجل دفع التنمية الاقتصادية، والرفع من نسب النمو الاقتصادي بالعمل على تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب عمل وعلى رأسها قطاع الفلاحة والصيد البحري والمؤسسات المنتجة وخصوصا المشاريع المتوسطة والصغيرة من أجل دعم التنمية الاقتصادية، ومع اعتماد الحكومة لهذه السياسة ولهذا البرنامج ارتفعت نفقات التجهيز وذلك جراء التوسع في حجم الإنفاق العام والموجه أساسا للعمليات الإستثمارية، بحيث اتضحت أسس وقواعد هذه السياسة بداية من 2001 والتي سجل فيها الإنفاق الاستثماري زيادة بنسبة تقدر بـ 36.13 % مقارنة مع سنة 2000، وواصل هذا الجانب من الانفاق ارتفاعه مع الراحة المالية الناجمة عن الريع النفطي المتزايد من خلال المخططات التنموية المعتمدة للدولة

ان هذه الزيادات في فرعي الانفاق العام والذي اتضحت معالمه اكثر بداية الالفية الثالثة ما كان ليكون لولا توفر ارضية اصلاحات هيكلية سابقة ناجمة عن قيود فرضتها المؤسسات المالية العالمية على الحكومة في ذلك الوقت، مع وجود ارادة سياسية تطمح الى ارساء تنمية مستدامة بهدف زرع استقرار سياسي واقتصادي وخاصة اجتماعي في البلاد هذا من جهة، ومن جهة اخرى استغلال الطفرة السعرية الموجبة التي طغت على اسعار النفط وأعطت بوادر صحية على السوق النفطية على الاقل في المدى القريب، لذلك فالتأثير واضح وأكيد لتقلبات اسعار النفط على الانفاق العام بقطبيه الجاري والاستثماري خصوصا في بلد ريعي شبه مطلق كالجزائر.

المطلب الأول: دراسة تحليلية وصفية لمتغيرات النموذج باستعمال طريقة ACP

نتناول في هذا المطلب تحليل وصفي لعينة الدراسة باستخدام طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)[1]، و تستخدم هذه الطريقة في تحليل الجداول الإحصائية بشرط أن تكون كل متغيرات الجدول الإحصائي ذات طبيعة كمية. و تهدف هذه الطريقة إلى البحث عن فضاء شعاعي جزئي اقل درجة عادةً ما يكون ثنائي البعد 2D في المستوي التقليدي، يسمح لنا هذا الفضاء الشعاعي الجزئي بتمثيل قياسي علاوة على انه يحفظ لنا اكبر كمية من المعلومات، و تساعدنا هذه الطريقة على دراسة و تحليل العلاقة بين المتغيرات فيما بينها خلال فترة الدراسة.

الفرع الاول:تحديد عينة الدراسة

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة قمنا باستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS10 بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيح ذلك من خلال محاولة بناء النموذج الذي يربط بين أسعار النفط الانفاق العام بمكونيه الإنفاق الجاري والاستثماري كنسب من الناتج المحلي الإجمالي قمنا بأخذ أسعار النفط(OP) كمتغير مستقل، وإجمالي الانفاق العام (G) كمتغير تابع عام، ومن ذلك تابعين فرعيين هما الانفاق الجاري (GE)، والإنفاق الاستثماري (GT)، علما ان هذه المتغيرات تخص الفترة 1986-2018 وهذا تجاوزا عن ما ذكر في العنوان "1986-2015" تقريبا وتدقيقا لنتائج الدراسة من الفترة الحالية

واجمالا يمكن تلخيص وصف متغيرات الدراسة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-7):الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة

السلسلة	الرمز	الصفة	المصدر
اسعار النفط	OP	معدل سنوي	منظمة OPEC"تقارير سنوية"
اجمالي الانفاق العام	G	قيم سنوية كنسبة من PIB	البنك الدولي"احصائيات على الموقع" وزارة المالية "تقارير احصائية سنوية" الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر"موقع" البنك المركزي الجزائري"تقارير المحافظ"
اجمالي الانفاق الجاري (ميزانية التسيير)	GE		
اجمالي الانفاق الاستثماري (ميزانية التجهيز)	GT		

المصدر : من اعداد الطالب

اولا: إجمالي الإنفاق العام

المتغير التابع "الانفاق العام G "والذي يعبر عن جزء مهم من اجمالي الطلب الكلي يمثل حقيقة التوجه السياسي للملاءة المالية الحاصلة، نظير تقلبات الاسعار ايجابا او سلبا ممثلة في سياسة توسعية وأخرى تقشفية بحسب العائد المادي من الجباية البترولية، والإنفاق العام عموما يأخذ الاتفاق التالي في التعريف :"مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخ معنوي عام بقصد اشباع حاجة عامة"، وقد اعتمدنا في اخذ احصائياته من قاعد بيانات مستخلصة من :

- تقارير محافظ بنك الجزائر للسنوات 2010-2018 موقع وزارة المالية:
- مشاريع المالية السنوية المتوفرة على موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS

1 Analyse en composante principale (ACP).

قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع:

والبيان التالي يوضح تغيرات اجمالي الانفاق العام خلال فترة الدراسة

الشكل (4-2): التطور التاريخي للإنفاق العام في الجزائر (1986-2018) الوحدة: (مليار د ج)

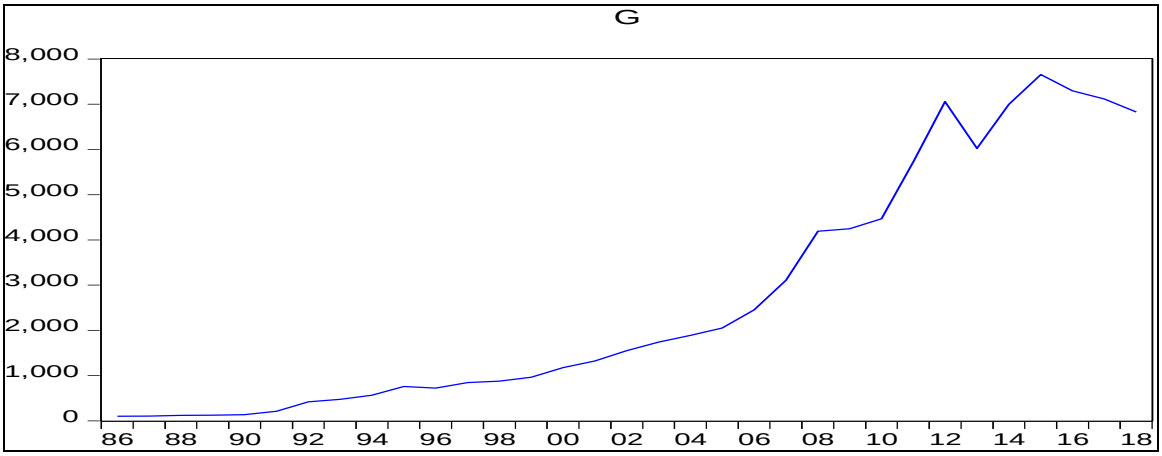

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

يظهر البيان عموما ارتفاع متزايد للإنفاق العام خلال الفترة المدروسة مبينا طبيعية زيادة تدخل الدولة في تسييرها للاقتصاد الوطني، وهذا بحسب المداخيل المالية المتوفرة في كل فترة، ومنه يمكن تقسيم البيان الى ثلاث مناطق، المرحلة الاولى تبدأ من الازمة السعرية للبترول سنة 1986 حيث بلغ سعر النفط في السوق العالمية ادنى مستوياته 13,53 دولار للبرميل قابله استقرار لإجمالي النفقات حتى سنة 91 بمتوسط 117,3 مليار دولار، بعد هاته الفترة شهد الإنفاق العام زيادة مضطردة بميل ضعيف نسبيا حيث بلغ سنة 91 19 قيمة قدرها 212 مليار دولار ليصل الى 961,7 م د سنة 1999، ومع دخول الالفية الثالثة تزايد ميل الانفاق العام في الجزائر بنسبة 336% بين 99-2008 ، ثم يشهد استقرار نسبيا حتى 2011 وهذه رد فعل طبيعية ايجابية للصدمة المالية العقارية التي المت بالبورصات الامريكية عام 2008، ليعاود الارتفاع بعدها حتى المبلغ 7058 م د سنة 2012، ليتأثر الانفاق العام بإرهاصات السقوط الحر لأسعار النفط لينزل الى القيمة 6024 م د، يرتفع مستوى الانفاق العام في الجزائر الى 7115 م د نظير مسايرة البرامج المخططة من طرف السلطات من جهة وتدهور قيمة الدينار الجزائري من جهة اخرى.

ثانيا: الإنفاق الجاري (نفقات التسيير)

ينطلق مفهومنا عن الانفاق الجاري اساسا من التزامات الحكومات المالية المتكررة على مصاريف جارية، والتي تعمها الرواتب ومخصصات الدعم والإنفاق على الخدمات العامة...، والتي تنفقها الدولة بشكل مباشر او غير مباشر، وعموما يتصف الانفاق الجاري في موازنات الحكومات بصعوبة تخفيضه- على الاقل في الاجل القريب والمتوسط – وغالبا ما تلجأ الحكومات لتخفيض الانفاق الرأسمالي على حساب الانفاق الجاري الامر الذي يسبب ضغوطا واضحة على تلك الاقتصاديات في ظل انخفاض ايراداتها، خصوصا الدول النفطية ومنها الجزائر فالأمر اشد تعقيدا وخطورة مما قد يسبب اجهادا حادا للموازنات العامة لهاته الدول، خاصة فيما تعلق بالرواتب والأجور والإعانات لذلك فالعلاقة متينة بين تقلبات اسعار النفط والإنفاق الجاري والبيان الموالي يوضح ذلك.

وقد اعتمدنا في اخذ احصائياته من قاعد بيانات مستخلصة من :

- تقارير محافظ بنك الجزائر للسنوات 2010-2018 موقع وزارة المالية:
- مشاريع المالية السنوية المتوفرة على موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الشكل (4-3): التطور التاريخي لنفقات التسيير في الجزائر (1986-2018) الوحدة: (مليار د ج)

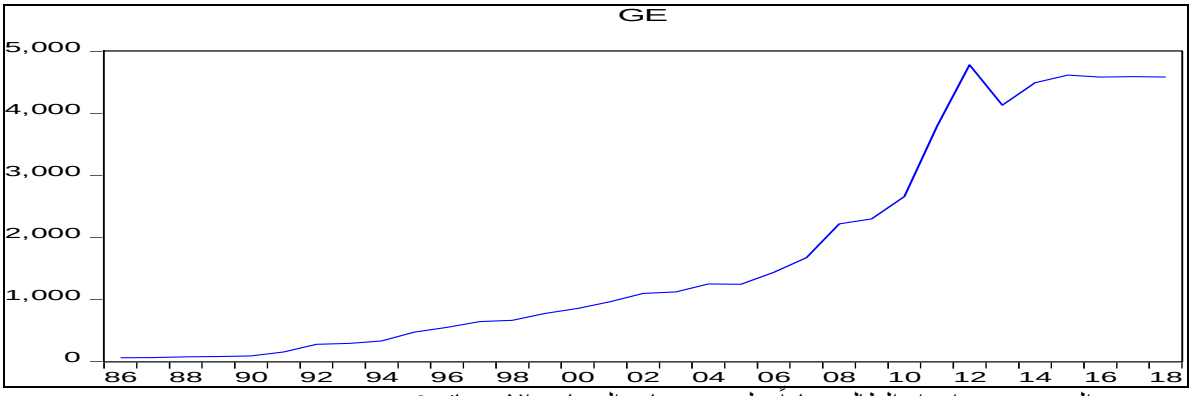

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

الدالة امامنا والتي توضح اجمالي الانفاق الجاري بدلالة الزمن تظهر رتابة الخط البياني الايجابية من سنة 1986 الى سنة 2012-2013، بمعنى ان هناك تزايد في الانفاق الجاري على مر ميزانيات الحكومات المتعاقبة للجزائر خلال هاته الفترة، حيث شهدت نفقات التسيير ادنى مستوياتها في ظل ازمة 86 بمبلغ 61,15 مليار دولار مع استقرار نسبي حتى سنة 1992 اين انتعش ووصل الى القيمة 276 م د، ليتواصل تزايدها حتى سنة 2008 بنسبة كبيرة فاقت 700%، ثم يستقر هذا التطور انعكاسا للازمة المالية العالمية آنذاك، ثم تشهد النفقات الجارية في الجزائر زيادات معتبرة وصلت حدها الاعلى 7058 م د سنة 2012 ، كل هذه الزيادات المتواترة لها ما يبررها ماليا، وهو الايراد المتأتي من الجباية البترولية النابع من الطفرة السعرية المتزايدة خصوصا مع دخول الالفية الثالثة، ودخول الجزائر اولا في صراع سياسي كان همه الوحيد شراء السلم الاجتماعي، وثانيا عتماد سياسة انفاقية اجتماعية موسعة ضخمت من كتلة الاجور والرواتب والتحويلات الاجتماعية...، وغير ان السقوط الحر لأسعار النفط مع نهاية 2013 وبداية 2014 وضع السلطات الجزائرية في العجز الموازني المتنامي، ونزيف في احتياطي الصرف، اظطر الحكومة الى توجه السياسة الانفاقية من التوسع الانفاقي الى سياسة التقشف، وهذا يبينه انحدار قيم الانفاق الجاري الى 4131,5 مليار دولار عام 2013 ليستقر بعدها الانفاق الجاري نسبيا عند متوسط حسابي لنفقات التسيير قارب 4574 مليار دولار.

ثالثا:الإنفاق الاستثماري (نفقات التجهيز)

كما هو معلوم لا تقتصر قدرة الانفاق الرأسمالي على توفير فرص عمل للمجتمعات المحلية فقط وإنما ايضا يؤدي الى تحسين وتنويع وزيادة مكونات الميزان التجاري علاوة على قيم مضافة للمشروعات المنبثقة من الانفاق الاستثماري على المدى المتوسط والطويل، لذلك فالإنفاق الرأسمالي هو استثمار الاموال للحصول على اصول ثابتة، تستخدمه الدولة لفترات طويلة دعما لاقتصاد مجدي على المدى المتوسط والبعيد، ومنه فالنجاعة السياسية الحقيقية في تقدير نوع الاستثمار وقيمة المبالغ المخصصة له.

وقد اعتمدنا في اخذ احصائياته من قاعد بيانات مستخلصة من :

- تقارير محافظ بنك الجزائر للسنوات 2010-2018 موقع وزارة المالية:
- مشاريع المالية السنوية المتوفرة على موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الشكل (4-4): التطور التاريخي لنفقات التجهيز في الجزائر (1986-2018) الوحدة: (مليار د ج)

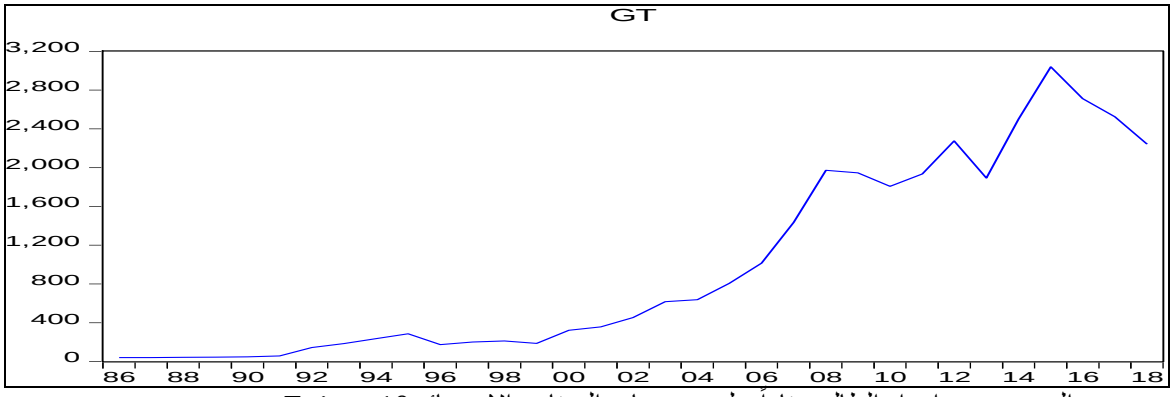

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

يكشف البيان في الغالب خلال فترة الدراسة على مرحلتين طويلتين:

- **المرحلة الاولى(1986-2000)**:استقرار نسبي لمبالغ الانفاق الاستثماري بتذبذب ضعيف للمنحنى، يمكن حصرها هي الاخرى في مرحلتين مجال الاولى [40,67،58,3] مليار دولار للفترة 86-91 ثم انتعاش طفيف المجال الثاني عند [144،321,93] مليار دينار للفترة 92-2000، ويعزى ذلك عموما الى تخبط الجزائر في الضائقة المالية الناجمة عن تدهور اسعار أهم منتج لديها خلال الصدمة السعرية لبترول 86، الى جانب المحنة السياسية انذاك والضغوط الهيكلية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية نظير التصحيح الهيكلي وجلب الديون الخارجية لتسيير الاقتصاد المتهالك في البلاد.

-**المرحلة الثانية(2000-2018)**:زيادة كبيرة وتذبذبات عنيفة لنفقات التجهيز؛ الزيادات تعود الى الاعتمادات المالية الضخمة المخصصة في البرامج التنموية التي اتخذتها السلطات الجزائرية كسياسة انفاقية توسعية مقابل الراحة المالية التي عمت البلاد نتيجة ارتفاع اسعار النفط، اما الهزات الكبرى للإنفاق الرأسمالي كان انعكاس مباشر للأزمة المالية عام 2008 والصدمة السعرية للبترول في الاسواق العالمية بداية من نهاية 2013، ومنه فإن الجزائر ترتبط فيها سياسة الانفاق العام ارتباطا وطيدا بأسعار النفط.

رابعا:أسعار النفط

يعتبر النفط في وقت مضى سلعة استراتيجية بالنظر الى الكم الهائل للطاقة التي يوفرها للنهضة الصناعية بداية القرن التاسع عشر، وكبديل فعلي للطاقات الناتجة عن الأحفوريات -قبل ذلك- اهمها الفحم الحجري والذي انقضى عهده بظهور النفط في مناطق مغمورة من العالم الامر الذي غير مراكز القوى والتأثير في الاقتصاد العالمي؛ غير ان هذه السلعة لطالما وصفت بالإستراتيجية لاعتبارات سياسية اولا ثم طاقوية وبيئية، والتي كان لها الاثر البالغ في تقلبات اسعارها، من حيث تولد شركات ضخمة متعددة الجنسيات تعمل على استغلال هذه الثروة، وظهور منظمات حامية لمصالح الدول المنتجة لها.

عموما تؤشر اسعار النفط (OP) بشكل يومي، شهري، فصلي او متوسطات سنوية، وقد اعتمدنا في اخذ الاحصائيات السعرية بمتوسطات سنوية لتتناسب مع سنوية المؤشرات الاقتصادية الاخرى المأخوذة كمتغيرات في هذه الدراسة القياسية، علما اننا اخذنا هذه الاسعار من نوع النفط المستخرج من صحراء الجزائر (SAHRAA BLAND) واعتمدناها من قاعد بيانات مستخلصة من :

- تقارير سنوية لمنظمة OPEC للسنوات 2010-2018 على الموقع:
- مشاريع المالية السنوية المتوفرة على موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS

الشكل (4-5): التطور التاريخي لأسعار النفط في الجزائر (1986-2018) الوحدة: دولار للبرميل

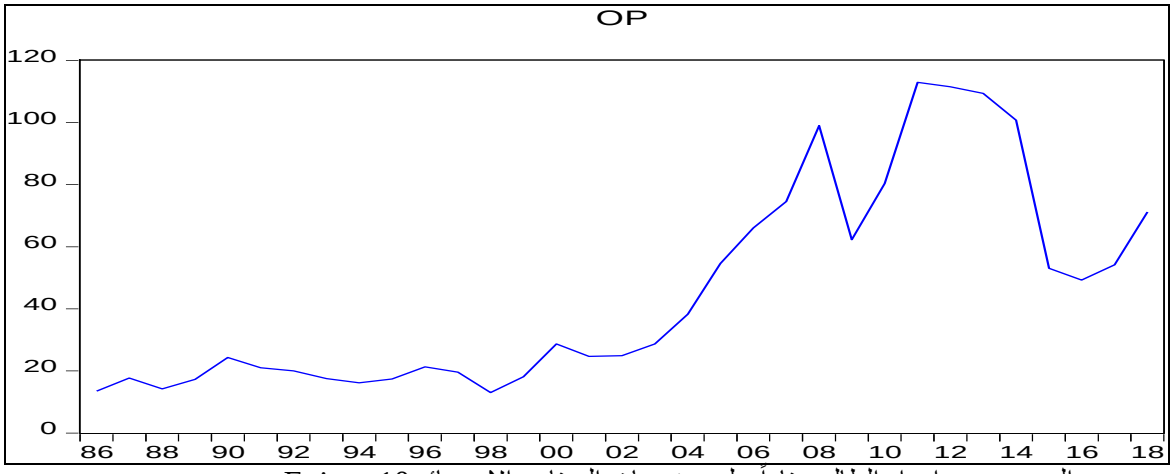

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

لا يظهر البيان اهتزازية الاسعار لأنها مأخوذة كمتوسطات سنوية، فتظهر الدالة على انها رتيبة على عكس ما هو واقع عند عرض الاسعار اليومية وهذا يدعم شدة تقلبات الاسعار وتأثرها بأكثر من عامل غير العرض والطلب السلعيين في السوق العالمية، واجه الاقتصاد الجزائري ازمة حقيقية سنة 1986 ابانت عن ضعف هيكلي عميق في اقتصادها، مفاده تعلق الموارد المالية الوحيدة للبلاد مصدرها الجباية البترولية المرتبطة اساسا بأسعار النفط الذي بلغ مستويات دنيا 13,53 دولار للبرميل الواحد، غير ان هذا السعر شهد انتعاشا اثناء حرب الخليج بداية التسعينات، حيث وصل الى اكثر من 21 دولار للبرميل، وبقي متذبذبا عند هذا المستوى حتى 1999 ليسجل قفزة معتبرة عام 2000 بـ 28,6 دولار، وتتواصل هاته الطفرة السعرية في الارتفاع حتى سنة 2008 بقرابة 100 دولار، ثم تنخفض الى 62,25 دولار جراء الازمة المالية العالمية في بورصات العقار الامريكي، ثم تنتعش من جديد لتصل الى ذروتها سنة 2011 بـ 112,9دولار، لكن بهبوط الطلب العالمي على النفط مقابل العرض لعام 2014 وما بعدها بدأ منحنى الاسعار في النزول مشكلا ازمة حقيقية على الاقتصاد الوطني بالنسب للموارد المالية المتأتية من البترول مقابل انفاق توسعي ضخم بقسميه الجاري والاستثماري.

الفرع الثاني:المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات

الجدول (4-8): خصائص إحصائية لمتغيرات الدراسة

Variables	Minimum	Maximum	Average	Standard deviation	Coefficient of variation
OP	13.02	112.94	45.33	32.96	0.73
G	101.82	7656.30	2707.00	2664.09	0.98
GE	61.15	4782.60	1725.40	1699.84	0.99
GT	40.22	3039.30	981.61	987.79	1.01

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016 .

يبين الجدول اعلاه السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مع وصف احصائي يظهر اقل واعلى قيمة للمتغير، والمتوسط الحسابي لقيم السلسلة، اضافة الى الانحراف المعياري لها ومعامل الاختلاف (التغاير)،من هذا الاخير يمكن الحكم على استقرارية السلسلة، حيث نجد ان اسعار النفط الاكثر استقرارا بمعامل اختلاف قدره 0,73 ثم اجمالي الانفاق العام وإجمالي النفقات الجارية بتغاير 0,98 و0,99 على الترتيب، وتعتبر نفقات التجهيز الاقل استقرارية بتغاير قدره 1,01.

✓ **اسعار النفط(OP):**تميزت السلسلة الزمنية لأسعار النفط بقيمة دنيا بلغت 13,02 دولار سنة 1998 وقيمة قصوى وصلت حتى 112,94 دولار لسنة 2011 بمتوسط حسابي للفترة المدروسة قدره 45,33 دولار، بانحراف معياري قدّر بـ 32,96.

✓ **اجمالي الانفاق العام(G):**بلغت اقل قيمة للسلسلة الخاصة بالإنفاق العام 101,82 مليار دينار عام 1986، بينما اعلى قيمة لهذا المتغير كان 7656,3 مليار دينار لسنة 2015،بمتوسط حسابي 2707 مليار دولار، وانحراف معياري قدره 2664,09 مليار دينار.

✓ **اجمالي النفقات الجارية(GE):**تراوحت قيم السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير نفقات التسيير بين قيمة صغرى 61,15 مليار دينار عام 1986، وقيمة عليا 4782,6 مليار دينار سنة 2012، حيث كان متوسط هذه القيم 1725,4 مليار دينار، ووصل انحراف القيم عن متوسطها 1699,84 مليار دينار.

✓ **اجمالي النفقات الاستثمارية(GT):**اما السلسلة الزمنية GT فكانت قيمها محصورة بين 40,22 مليار دينار (1987)و3039,3 مليار دينار (2015)،وبلغ المتوسط الحسابي981,61مليار دينار بانحراف وصل الى987,79م د.

اولا:مصفوفة الارتباطات

الارتباط هو تحليل احصائي لمتغيرين اثنين، يقيس قوة الارتباط بينهما، ويحدد اتجاه تغير العلاقة الخطية لهما،ويستخدم هذا الاختبار لتعيين معامل الارتباط الخطي بين اكثر من متغير، وتوضع النتائج وترتب على هيئة مصفوفة مربعة من الرتبة (nxn) حيث n عدد المتغيرات ، وتقاطع العمود مع السطر فيها يعبر عن قيمة معامل الارتباط، ويفرض كل من سبيرمان وبيرسون حصرا لقيمة هذا المعامل بـ [-1 ، +1]، إذ تشير ±1 الى كمال الارتباط الخطي بين المتغيرين، والقيمة 0 تدل على ان العلاقة الخطية بين المتغيرين منعدمة، اما الاشارة (-) و(+) فتدلان على اتجاه العلاقة الخطية ايجابية (تنسب طردي) او سلبية (تناسب عكسي).

الجدول (4-9) مصفوفة الارتباطات

Variables	OP	G	GE	GT
OP	**1**	**0.81**	**0.80**	**0.81**
G	**0.81**	**1**	**0.99**	**0.98**
GE	**0.80**	**0.99**	**1**	**0.96**
GT	**0.81**	**0.98**	**0.96**	**1**

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016 .

ارقام الجدول السابق تظهر بلا ريب الارتباط الخطي القوي بين المتغير المستقل اسعار النفط(OP) والمتغيرات التابعة الانفاق العام (G)، الانفاق الجاري (GE) والإنفاق الاستثماري (GT)،حيث كان معامل الارتباط 0,80 بين (OP)و(GE)،و0,81 بين (OP) و(GT)، وهي قيم موجبة وقريبة من الواح الصحيح الأمر الذي يؤكده الواقع، حيث اتصف الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي تابع لمداخيل الثروة البترولية التي تمثل النسبة الاعلى في تمويل الانفاق العام بشقيه وهذا ما نلاحظه طوال فترة الدراسة.

ثانيا:التمثيل البياني للمتغيرات خلال فترة الدراسة

من خلال الشكل أدناه فالمحور الأول يشرح 92% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات أما المحور الثاني فيشرح حوالي 7% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات، و عليه فالمستوي الأول يشرح 99% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات وهي نسبة معتبرة جدا يمكننا الاعتماد عليها في التحليل و

الدراسة، و هذه القدرة التفسيرية الكبيرة توحي بالتجانس الكبير بين متغيرات الدراسة و قوة الجمود في الجدول الأولي للمعطيات و التي تصل إلى 99% و هي نسبة عالية.

الشكل (4-6): التمثيل البياني للمتغيرات وفترة الدراسة (1986-2018)

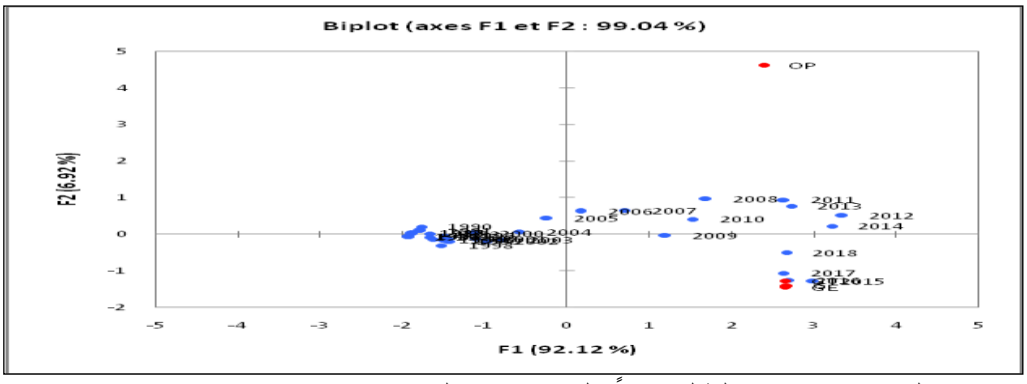

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016 .

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يتضح أن كل المتغيرات مقبولة في التحليل و الدراسة بسبب بعدها عن المبدأ، وبسبب ضعف المسافة بين متغيرة سعر النفط (OP) ومتغيرات الإنفاق يمكننا أن نؤكد على وجود علاقة طرديه بين سعر النفط و الإنفاق في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا ما أكده تحليل مصفوفة الارتباطات، أما عن علاقة المتغيرات بالمحاور، فكل المتغيرات لها ارتباط موجب بالمركبة الأولى.

وبالرجوع للشكل السابق فإننا نسجل في بداية فترة الدراسة (1986-2003) ممثلة تمثيل جيد على المحور الأول و بقيم سالبة، مما يعني أن الجزائر عانت من تدني في أسعار النفط و حجم الإنفاق بشقيه خلال هذه الفترة، خصوصا وان الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة صاحبته ضغوطات داخلية وأخرى خارجية صعّبت الى حد ما المسار التنموي في البلاد، نذكر منها الازمة السعرية للنفط 1986، الازمة السياسية 1988، الازمة الاجتماعية الناجمة عنها او اصطلح على تسميتها بالعشرية السوداء، اما اقتصاديا فتخللت الفترة محطات هزت الكيان الاقتصادي للجزائر، اهمها:

- الاستعدادات الدورية للتحول الى اقتصاد السوق مقابل ديون حارجية؛
- محاولات الانضمام لمنظمة العالمية للتجارة OMC وما ترتب عنها من شروط؛
- التطهير المالي للمؤسسات العمومية وما ترتب عنها من دين على الدولة؛
- ضغوط المنضمات المالية الدولية FMI، WB؛

أما بخصوص فترة نهاية الدراسة (2003-2018) فهي ممثلة تمثيل جيد على المحور الأول و بقيم موجبة، مما يعني أن الجزائر سجلت ارتفاعا في أسعار النفط و حجم الإنفاق بشقيه خلال هذه الفترة، من خلال انتهاج سياسة توسعية غير مسبوقة تمثلت في اعتماد مجموعة من البرامج متوسطة المدى:

- برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)
- برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)
- برنامج تأهيل الموارد البشرية (2010-2014)

بالاظافة الى اقرار خلق صندوق ضبط الايرادات وتغير السعر المرجعي للنفط في قانون المالية 2008 الى 37 دولار،ولقد تحققت بعض المؤشرات الايجابية بعد تبني هذه الإصلاحات منها:

- تحسن في الميزان التجاري؛
- اتفاع غير مسبوق لاحتياطات الصرف،
- انخفاض كبير للديون؛
- معدلات استثمارية ضخمة؛
- معدلات نمو وتضخم مقبولة؛
- تنوع وتحسن في اداء الجهاز المصرفي؛

المطلب الثاني: دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على تقسيمات الإنفاق في المدى القصير

بهدف دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على تقسيمات الإنفاق فإننا نعمل على ادخال اللوغاريتم على متغيرات الدراسة وهذا بغرض التقليل من قيم المتغيرات وخصوصا بالنسبة للإنفاق والتقليل من الاضطرابات الحاصلة في السلاسل مما يؤهلها للخضوع للتوزيع الطبيعي، كما ان استخدام اللوغاريتم في النماذج القياسية يمكننا من تفسير معالم النموذج على شكل مرونات.

الفرع الاول:دراسة استقرارية المتغيرات وتحديد مستويات التكامل

تقتضي المنهجية الإحصائية قبل تقدير النموذج تحديد مستويات تكامل السلاسل الزمنية المستعملة في النموذج محل الدراسة، فإذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة عند مستوياتها فان استعمالها في التقدير يؤدي إلى مشكل الانحدار الزائف و الذي يعطي لنا مقدرات متحيزة؛ و بغرض ذلك نعتمد على الاختبارين (ADF) و (PP)، و نعتبر السلسلة مستقرة إذا كانت مستقرة بالنسبة للاختبارين و يكون ذلك بإتباع منهجية اختبار ديكي وفولر.

و بغرض تحديد التأخيرات اللازمة لتصحيح الارتباط الذاتي و عدم ثبات تباين الأخطاء المحتمل في نماذج جذر الوحدة لهذه الاختبارات فإننا نعتمد على الاختيار الأمثل الذي يحدده البرنامج آلياً و على أساس اقل قيمة للمعيار Akaike. بعد إجراء اختبار (ADF) فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها، و نلخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول (4-10): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات حسب اختبار (ADF)

نوع النموذج		النموذج (3)		النموذج (2)		النموذج (1)		مستوى التكامل
المتغير	الفرق	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	
DG	المستوى	/	/	-2.02	0.27	/	/	I(1)
	الفرق الأول	/	/	-4.16	0.00	/	/	
DGE	المستوى	/	/	-2.21	0.20	/	/	I(1)
	الفرق الأول	/	/	-4.06	0.00	/	/	
DGT	المستوى	/	/	-2.20	0.20	/	/	I(1)
	الفرق الأول	/	/	-3.87	0.00	/	/	
DOP	المستوى	/	/	/	/	0.87	0.89	I(1)
	الفرق الأول	/	/	/	/	-5.12	0.00	

(3): وجود اتجاه عام وثابت، (2): وجود اتجاه ثابت فقط و (1): بدون اتجاه عام ولا ثابت.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 (انظر الملحق1).

ان نتائج اختبار (ADF) لاستقرارية المتغيرات تؤكد ان كل المتغيرات غير مستقرة في المستوى حتى عند مستوى معنوية 10% وهذا بسبب وجود جذر وحدة مما يؤكد على ان سبب عدم الاستقرارية من نوع DS،

غير ان استعمال الفرق الاول فقط مكننا من التخلص من جذور الوحدة في كل المتغيرات فتستقر عند الفرق الاول بمستوى معنوية 1% فقط.

اما فيما يخص اختبار فيليبس وبيرون(PP) فإننا نسجل نتيجة الاحصائية المحسوبة والاحتمال المرافق لها في الجدول الموالي.

الجدول (4-11): نتائج اختبار استقرارية المتغيرات حسب اختبار (PP)

نوع النموذج		النموذج (3)		النموذج (2)		النموذج (1)		مستوي التكامل
المتغير	الفرق	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	
DG	المستوى	/	/	-2.02	0.27	/	/	I(1)
	الفرق الأول	/	/	-4.12	0.00	/	/	
DGE	المستوى	/	/	-2.23	0.19	/	/	I(1)
	الفرق الأول	/	/	-4.06	0.00	/	/	
DGT	المستوى	/	/	-1.30	0.61	/	/	I(1)
	الفرق الأول	/	/	-4.88	0.00	/	/	
DOP	المستوى	/	/	/	/	0.99	0.91	I(1)
	الفرق الأول	/	/	/	/	-5.11	0.00	

(3): وجود اتجاه عام وثابت، (2): وجود ثابت فقط و (1): بدون اتجاه عام ولا ثابت.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 (انظر الملحق2).

وبنفس الطريق فان نتائج اختبار (PP) اكدت على ان كل المتغيرات غير مستقرة في المستوى حتى عند مستوى معنوية 10% وهذا بسبب وجود جذر وحدة، غير ان اخضاع هذه المتغيرات للفرق الاول كان كافي للتخلص من كل جذور الوحدة وبمستوى معنوية 1% فقط، مما يجعل منها مستقرة عند هذا الفرق. وعلى اساس نتيجة اختباري ديكي فولر (ADF) و اختبار فيليبس بيرون (PP) يمكننا اعتبار أن كل سلاسل متغيرات محل الدراسة، غير مستقرة في مستوياتها وتكون مستقرة فقط في الفرق الاول مما يمكننا اعتبارها متكاملة من الدرجة الاولى I(1).

اولا:تحديد نموذج متجه الانحدار الذاتي الأمثل

قبل الشروع في دراسة السلوك الحركي لمتغيرات النظام نعمل في البداية على اختيار النموذج المناسب والمتضمن لتحديد قيمة الابطاء الامثل وصلاحية النموذج، لان هذا النوع من النماذج حساس جدا لقيمة التاخير، وعليه فانه وبالاعتماد على معايير المفاضلة المتوفرة ضمن البرنامج المستخدم فانه تم اختيار VAR(4) كأفضل نموذج بالنسبة لكل متغيرات الانفاق، والذي اتضح لدينا انه مستقر بسبب وقوع مقلوب كل الجذور داخل دائرة الوحدة، كما انها لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ولا الارتباط المتسلسل حتى الدرجة الخامسة، بالاظافة الى ان البواقي متناظرة ومفلطحة اي ذات تباين ثابت مما يجعل من مقدرات المعالم بأقل تباين وهي بذلك الافضل وبالتالي تمتاز بخاصية الكفاءة و عليه تم قبول هذه النماذج. (انظر الملحق03)

ثانيا:دراسة السلوك الحركي للمتغيرات

ان دراسة السلوك الحركي تتضمن تحليل التباين و تتبع دوال نبض الاستجابة، بحيث ان في كل مرة نعمل على معرفة تأثير اسعار النفط على الانفاق العام بشقيه الخاص بالتسيير والتجهيز.

ثالثا: تحليل التباين

تقتضي دراسة السلوك الحركي لمتغيرات النموذج في البداية ترتيب المتغيرات ضمن الهيكل التراجعي للنظام، بحيث أن أي متغير يتأثر بشكل متزامن فقط بالمتغيرات التي تسبقه في الترتيب و نتائج التحليل حساسة جداً لهذا الترتيب، و نفترض في دراستنا هذه ان اسعار النفط تسبق كل متغيرات الانفاق في الترتيب اي ان اسعار النفط لا تتأثر بشكل متزامن بأي متغير من متغيرات الانفاق، غير أن كل متغيرات الانفاق تتأثر بشكل متزامن بسعر النفط. وتعبر تجزئة التباين عن النسبة من تباين خطأ التنبؤ لأحد متغيرات الانفاق (G، GE و GT) الناتجة عن صدمة غير متنبأ بها في متغيرة سعر النفط (OP) خلال فترة التنبؤ، و نتيجة تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمتغيرات الانفاق لخمسة سنوات مستقبلية ملخصة كما يلي:

الجدول (4-12): نتائج تحليل التباين

الفترات / نوع الإنفاق	الإنفاق العام G %	نفقات التسيير GE %	نفقات التجهيز GT %
السنة الأولى	8.33	11.69	1.08
السنة الثانية	9.74	12.49	5.59
السنة الثالثة	13.54	14.06	21.26
السنة الرابعة	17.15	14.80	24.09
السنة الخامسة	17.89	16.13	19.91

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

و من خلال تفحص الجدول اعلاه يتضح أنه في السنة الاولى 8.33% من اخطاء التنبؤ للتغيرات الحاصلة في معدلات نمو الانفاق العام G متأتية من الاخطاء لمتغير اسعار النفط OP ثم تبدأ هذه النسبة في التزايد لتصل الى 17.89% في السنة الخامسة؛ وتساهم اسعار النفط كذلك بـ 11% في تفسير تقلبات تباين خطأ التنبؤ لمتغير نفقات التسيير GE في السنة الاولى وتستمر هذه النسبة في الارتفاع قليلاً لتصل بعد خمسة فترات الى 16.13% وهي ليست بعيدة عن سابقتها؛ غير انه بالنسبة لنفقات التجهيز GT فنسبة مساهمة اسعار النفط في السنة الاولى ضعيفة جدا 1.08% ولكنها تقفز في السنة الثالثة الى 21.26% وتبلغ في السنة الرابعة 24.09% لتنخفض في السنة الخامسة قليلا وتستقر عند القيمة حوالي 20%؛ ومن خلال هذا التحليل يمكننا القول ان سلوك متغيرات الانفاق بشقيه التسيير والتجهيز يتبع تقلبات اسعر النفط اي ان القيم المستقبلية للإنفاق في الجزائر تتحدد على اساس اسعار النفط، ففي السنة الاولى تتأثر نفقات التسيير اكثر من نفقات التجهيز، وهذه الاخيرة لا نكاد نسجل لها استجابة، غير ان ذلك يتغير بعد خمسة فترات لتصبح نفقات التجهيز اكثر تأثرا من نفقات التسيير.

الفرع الثاني: دراسة دوال نبض الاستجابة

تعتبر دوال نبض الاستجابة كأداة أخرى تمكننا من دراسة السلوك الحركي لمتغيرات النظام، و تقيس هذه الدوال استجابة متغيرات النموذج للصدمة الحاصلة في احد المتغيرات بمقدار انحراف معياري واحد للخطأ القانوني المرتبط بهذا المتغير، أي ندرس ضمن هذه الالية اثر صدمة في معدل نمو اسعار النفط DLO على القيم الحالية و المستقبلية لمعدلات نمو متغيرات الانفاق (DLG، DLGE وDLGT).

الجدول (4-13): نتائج نبض الاستجابة

الفترات / نوع الإنفاق	الإنفاق العام G %	نفقات التسيير GE %	نفقات التجهيز GT %
السنة الأولى	4.99	5.73	2.31
السنة الثانية	2.63	2.85	4.86
السنة الثالثة	3.99	2.69	1.01
السنة الرابعة	3.98	1.73	4.99
السنة الخامسة	1.84	2.95	1.62
متوسط الزيادة	3.28	2.95	2.47

المصدر: من إعداد الباحث بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 .

حسب تشولسكي Cholsky فان مقدار الصدمة في معدلات نمو اسعار النفط تتراوح بين 2.6 و 2.7%، ففي حالة حدوث هذه الصدمة فان الانفاق العام يستجيب بزيادة قدرها 4.99% في العام الاول، حيث وفي نفس السنة تتركز الاستجابة في نفقات التسيير بمعدل زيادة 5.73% اما في التجهيز فهي 2.31% فقط. ويستمر اثر هذه الصدمة في السنوات الموالية، ففي السنة الثانية تحقق نفقات التجهيز ارتفاع ملحوظ وبمعدل 4.86% وهي بذلك تفوق نفقات التسيير التي ينخفض معدل نموها الى 2.85% ويستمر عند نفس القيمة في السنة الموالية، اما نفقات التجهيز فتسجل انخفاض شديد 1.01% في السنة الثالثة لتعاود الارتفاع في السنة الرابعة بمعدل نمو قدره 4.99%. وعلى العموم فان متوسط الزيادة في الانفاق هي 3.28% وفي التسيير 2.95% وفي التجهيز 2.47% وهي في كل الحالات تتجاوز بذلك مقدار الزيادة في سعر النفط.

اجمالا، فإنه من خلال النتائج أعلاه نلاحظ استجابة الإنفاق الحكومي بشقيه للصدمات في تقلبات اسعار البترول، حيث نجد بأن الصدمة الموجبة في تقلبات سعر البترول كان لها أثر ايجابي على المتغيرات التابعة [G ,GE,GT]،وبالمقابل نلاحظ أن صدمة سالبة في تقلبات سعر البترول لها تأثير سلبي على هاته المتغيرات التابعة، وهذا بسبب الارتباط الكبير للإنفاق الحكومي بالإيرادات العامة التي تعتمد بدرجة كبيرة على الجباية البترولية في لأنه بلد يعتمد كلية على عائدات النفط مثل الجزائر ترتبط سياسة الإنفاق العام ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار البترول، حيث تكون استجابة السياسة المالية لارتفاع أسعار البترول بزيادة النفقات العامة بشكل كبير، فالسياسة المالية في الجزائر تتميز بالدورية، حيث نجد أن توجه سياسة الإنفاق العام تكون توسعية أثناء الانتعاش نتيجة زيادة المداخيل و تكون انكماشية في فترات الركود.

في منتصف 1980 وبعد انخفاض أسعار البترول تغيرت ديناميكية الإنفاق، فانخفضت الاستثمارات العامة، وانخفضت مداخيل الحكومة، وأدى الاستمرار في ارتفاع نفقات الاستهلاك و انخفاض مداخيل الحكومة الجزائرية إلى توسع العجز المالي، رافقه تشدد في السياسة المالية خلال الفترة(1994-1998)إلا أن الحكومة الجزائرية عادت لتتبع سياسة مالية توسعية بعد ارتفاع أسعار البترول، فاعتمدت الحكومة برامج الإنعاش الاقتصادي و برامج تدعيم النمو و تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (2001. -2014) الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة مقارنة بحجم إيرادات الحكومة التي تعتمد بالدرجة الأولى على الجباية البترولية.

المطلب الثالث: دراسة اثر تقلبات أسعار النفط على تقسيمات الإنفاق في الأجل البعيد

بعدما قدمنا تحليلاً وصفياً لبيانات الدراسات وقمنا بدراسة الاثر على المدى القصير نعمل الآن على البحث عن وجود علاقة طويلة الاجل تمتد من اسعار النفط نحو متغيرات الانفاق، وبغية الوصول الى ذلك فإننا نعتمد على منهجية الحدود، والتي تشترط في البداية ان تكون مستويات التكامل لا تفوق الواحد الصحيح، ويقتضي تطبيق هذا الاسلوب في البداية قيمة الابطاء الامثل في النموذج، ومن ثم تطبيق اختبار الحدود (Bounds test) على متغيرات الدراسة، وفي حالة وجود علاقة ندرس النتائج على المدى البعيد.

الفرع الاول:نتائج تحديد النماذج واختبارات الحدود

لاستخدام منهجية (ARDL) نقوم أولا بتحديد طول الإبطاء لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالاعتماد على معيار Akaike information criterion (AIC) بحيث يتم اختبار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذا المعيار، علما بأنه تم قبول وجود حد ثابت و عدم وجود اتجاه عام ضمن النماذج بسبب عدم معنوية الاتجاه العام، وبعد تحديد النموذج تم إخضاعه لاختبار الحدود، و نسجل النتائج كالتالي:

الجدول (4-14): نتائج تحديد النماذج واختبارات الحدود

نوع الإنفاق	الإنفاق العام G	نفقات التسيير GE	نفقات التجهيز GT
نوع نموذج ARDL	ARDL(5,5)	ARDL(3,2)	ARDL(5,0)
إحصائية المحسوبة لاختبار الحدود	9.99	5.09	6.63
الحد العلوي عند 5%	4.66	4.66	6.35
الحد السفلي عند 5%	4.09	4.09	5.39

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 . (انظر الملحق 04)

من خلال النتائج اعلاه فانه تم قبول ARDL(5,5) كأفضل نموذج للإنفاق العام، بحيث نأخذ خمسة تأخيرات للمتغير التابع LG وللمتغير التفسيري LOP، وفيما يخص نفقات التسيير تم اعتماد نموذج ARDL(3,2) كأحسن صياغة تصف سلوك هذا المتغير بثلاثة تأخيرات في المتغير التابع، وتأخيران في المتغير التفسيري، اما بخصوص نفقات التجهيز فكانت خمسة تأخيرات في المتغير التابع فقط كافية، وبالتالي النموذج الافضل هو ARDL(5,0)، وعند اخضاع هذه النماذج لاختبار الحدود تبين لنا ان كل القيم المحسوبة لإحصائية اختبار الحدود اكبر من الحد العلوي، مما مكننا من رفض الفرضية المعدومة والقول بوجود تكامل مشترك، اي وجود علاقة على المدى البعيد تتجه من المتغير التفسيري (OP) سعر النفط نحو المتغير التابع المتمثل في احد متغيرات الانفاق.

اولا:نتائج دراسة صلاحية النماذج

تعتبر دراسة صلاحية النماذج القياسية خطوة ضرورية لمعرفة مدى توافق النتائج مع الفرضيات الاساسية للنماذج القياسية،وهي تُعنَى بالبواقي من حيث عدم وجود ارتباط ذاتي وثبات التباين وهما الفرضيتان الأساسيتان الواجب تحققهما لقبول النموذج،بالإضافة الى خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي،كما يمثل كذلك اختباري CUSUM و CUSUMSQ آلية تسمح بالتحقق من استقرارية المعالم طوال فترة الدراسة.

الجدول (4-15): نتائج اختبارات دراسة صلاحية النماذج

الاختبار / نوع الإنفاق	الإنفاق العام G	نفقات التسيير GE	نفقات التجهيز GT
اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي*	12.83 (0.38)	8.52 (0.93)	9.39 (0.66)
اختبار ثبات التباين*	4.49 (0.97)	19.96 (0.22)	2.73 (0.99)
التناظر (Skewness)	-0.22	-0.19	0.05
التفلطح (Kurtosis)	2.89	2.83	4.25
اختبار التوزيع الطبيعي J-B	0.25 (0.88)	0.21 (0.89)	1.85 (0.39)
استقرارية المعالم حسب CUSUM	مستقرة	غير مستقرة	مستقرة
استقرارية المعالم حسب SQ CUSUM	مستقرة	مستقرة	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 . (انظر الملحق 04)

(.) تمثل الاحتمال المرافق لاختبار الفرضية المعدومة، * نستعمل اختبار Ljung Box

وبناءا على النتائج المتحصل عليها يمكننا القول بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي حتى التأخير h=16، وهذا بالاعتماد على الاحتمال المرافق لإحصائية اختبار Ljung Box وبالنسبة للنماذج الثلاثة، كما ان استعمال نفس الاختبار السابق ادى بنا الى قبول فرضية ثبات تباين البواقي، وهنا فقط يمكننا القول بان مقدرات المعالم غير متحيزة وبأقل تباين أي انها الافضل BLUE وتتصف بخاصية الكفاءة؛ وبالرجوع لخصائص التوزيع الطبيعي، يتضح من النتائج ان البواقي متناظرة (Skewness) ومفلطحة لان قيمة (Kurtosis) تقل عن العدد 3 المميز للتوزيع الطبيعي، مما يعني عدم وجود حالات شاذة إلاّ بالنسبة لنفقات التجهيز التي فاقت هذه القيمة، وبالاعتماد على الاحتمال المرافق لاختبار Jarque Bera يمكننا قبول فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي النماذج الثلاثة؛ وباستعمال اختباري CUSUM و CUSUMSQ اتضح ان معالم نموذج الانفاق العام مستقرة حسب كلا الاختبارين، اما في البقية فهناك اختبار على الاقل يؤكد نفس النتيجة، وبالتالي يمكننا اعتبار معالم كل النماذج مستقرة ومنسجمة خلال كل فترة الدراسة، وعليه نقبل كل النماذج في التحليل والدراسة.

ثانيا:مناقشة نتائج تقديرات العلاقة على المدى البعيد

بعدما تم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد تتجه من متغير سعر النفط نحو متغيرات الإنفاق، وتم كذلك التحقق من صلاحية العلاقة؛ يمكننا الآن الشروع في مناقشة نتائج العلاقة، ونسجل نتائج تقدير هذه العلاقة على المدى الطويل في الجدول التالي:

الجدول (4-16): نتائج تقديرات العلاقة على المدى البعيد

نوع الإنفاق	الإنفاق العام G	نفقات التسيير GE	نفقات التجهيز GT
قيمة معامل تصحيح الخطأ	-0.23 (0.00)	-0.10 (0.01)	-0.20 (0.00)
سرعة التعديل	%23	%10	%20
الزمن اللازم لتصحيح الأخطاء	4 سنوات	10 سنوات	5 سنوات
قيمة المرونة	1.11 (0.00)	1.04 (0.01)	1.32 (0.00)
قيمة الحد الثابت	4.18 (0.00)	4.47 (0.02)	0.48 (0.03)
معامل التحديد المصحح R^2-Adj	%98.89	%98.61	%97.91

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 . (انظر الملحق 04)

(.) تمثل الاحتمال المرافق لاختبار الفرضية المعدومة لاختبار المعنوية

نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ بالنسبة للمعادلات الثلاثة ذو اشارة سالبة وغير تافه احصائيا عند 1%، وهذا يؤكد مرةً اخرى على قبول العلاقة على المدى البعيد، وعلى اساس قيم مقدرات معامل تصحيح الخطأ فان سرعة التعديل هي 23%، 10% و 20% للإنفاق العام، نفقات التسيير و نفقات التجهيز على التوالي، وبعبارات اخرى في حالة وجود صدمات على المدى القصير تزيح النموذج عن وضع التوازن (صدمة في سعر النفط تؤثر على الانفاق بالزيادة او بالنقصان) فان آلية التكامل المشترك تسمح بتصحيح اخطاء الاجل القصير من اجل العودة الى الوضع التوازني على المدى البعيد، بحيث يتم اختزال 23%، 10% و 20% من الفجوة في كل عام للإنفاق العام، نفقات التسيير و نفقات التجهيز على التوالي، وبالتالي لانجاز كل الفجوة وتصحيح كل الخطأ يلزم 4، 10 و 5 سنوات على التوالي، ومن خلال هذه النتائج فان سرعة التعديل في نفقات التجهيز اكبر منها في نفقات التسيير ،وبالتالي فان الزمن اللازم للتصحيح في نفقات التسيير اكبر منه في نفقات التجهيز.

ومن خلال معامل التحديد المصحح يمكننا القول ان حوالي 98% من التغيرات الحاصلة في الانفاق بأقسامه مشروحة ضمن النموذج، اي تتحدد على اساس تقلبات اسعار النفط، مما يؤكد مرة اخرى على ان سلوك الانفاق في الجزائر وخلال فترة الدراسة يتبع سلوك اسعار النفط، وبخصوص مقدرة مرونة الانفاق لأسعار النفط فهي مقبولة احصائيا وعند مستوى معنوية 1%، وقيمها 1.11، 1.04 و 1.32 للإنفاق العام، نفقات التسيير ونفقات التجهيز على التوالي، ومن خلال هذه القيم فان ارتفاع اسعار النفط بـ 1% يؤدي الى زيادة قدرها 1.11%، 1.04% و 1.32% في الانفاق العام، نفقات التسيير ونفقات التجهيز على التوالي، مما يعني ان حجم الزيادة في الانفاق وخصوصاً نفقات التجهيز تفوق مقدار الزيادة في سعر النفط، وبمعنى اخر فانه في حالة العكس اي انخفاض اسعار النفط فان نفقات التسيير تنخفض ولكن بقيمة اقل من نفقات التجهيز.

المبحث الثالث: دراسة أثر الانفاق على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر (1986-2018)

جاء في الجزء النظري ان الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لبلوغ أهدافها الكلية، والوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، وممارسة دورها كمتدخل في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ولقد ازدادت أهمية النفقة العامة بازدياد الحاجات المجتمعية التي تلبيها، بحيث أصبحت لها آثار واضحة على مجريات الحياة داخل الدولة وانعكاسات على المتغيرات الاقتصادية الكلية: النمو، التشغيل، التضخم، توازن ميزان المدفوعات.

فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي وتطور الدولة، فازدادت النفقات العامة للدولة حجما مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة، نتيجة تأثير عدة عوامل اهمها اتساع نطاق النفقات العامة لأنها أصبحت تشكل نسبة هامة من الدخل الوطني، ولم تعد هذه النفقات مقصورة على تسيير وظائف الدولة التقليدية بل أصبحت أداة من أدوات السياسة الاقتصادية من خلال التحكم بالقوة الشرائية، وإعادة توزيع الدخل و أخيرا في حجم التشغيل والدخل الوطني.

في نفس الاتجاه وضع "كينز" النقاط على الحروف من خلال اقراره أن الإنفاق العام باعتباره اداة اصلية للسياسة اقتصادية يعتبر الأداة المثلى في يد الدولة لتحقيق الأهداف المسطرة في إطار السياسة المالية، ويؤكد الاقتصاديون على ضرورة احترام هدف كل إنفاق تم القيام به أثناء سير السياسة المالية ما يزيد من فعالية الإجراءات المرافقة لذلك، الامر الذي يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها أهداف ترمي الى تنظيم النشاط الاقتصادي الكلي، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الآثار الكمية التي تحدثها سياسة الانفاق العام على الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: دراسة تحليلية وصفية لمتغيرات النموذج باستعمال طريقة ACP

وبنفس الطريقة السابقة فاننا قبل اخضاع البيانات للدراسة القياسية، فإننا نعمل على التعريف ببيانات عينة الدراسة بتحديد متغيرات التوازن ومصدر البيانات، ثم نعمل على تطبيق طريقة التحليل بالمركبات الاساسية على قاعد البيانات، وهذا من اجل اخذ نظرة تحليلية وصفية على بيانات الدراسة.

الفرع الاول:تحديد عينة الدراسة:

من اجل الاجابة عن السؤال المحري لهذه الدؤاسة والمتمثل في ما هو التوجيه الذي عنته الدراسة لسياسة الانفاق العام للاقتصاد الجزائري؟ بمعنى: سنحاول ربط علاقة متعدية لتقلبات اسعار النفط على المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني المُشار اليها برباعي كالدور ويكون الانفاق العام فيها كمتغير وسيط مستقل بالنسبة المتغيرات التابعة الممثلة في "النمو -التضخم -التشغيل -التوازن الخارجي"، لذلك قمنا بحصر البيانات اللازمة المتوفرة خلال الفترة 1986-2018 وباستخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة وبالاعتماد على برمجية EVIEWS10، واجمالا يمكن تلخيص وصف متغيرات الدراسة في الجدول التالي:

جدول رقم (4-17):الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة

السلسلة	الرمز	الصفة	المصدر
الإنفاق العام	GP	قيم سنوية كنسبة من PIB	البنك الدولي"احصائيات على الموقع" وزارة المالية "تقارير احصائية سنوية" الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر"موقع" البنك المركزي الجزائري"تقارير المحافظ"
الميزان الخارجي للسلع والخدمات	EBGS		
معدلات البطالة	CH		
معدلات التضخم	INF		
معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	GPIB		

المصدر : من اعداد الطالب

اولا:نسبة الإنفاق العام من اجمالي الناتج

يتوقف الأمر عند الحديث عن النفقات العامة على الآثار الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تنتج على هذا البذل المالي للدولة، وعلى هذا ينبغي رفع مستوى الاعتماد على هكذا سياسة لهذا الإنفاق، مع عدم اهمال جوانب السياسة الاقتصادية الأخرى، كالسياسة النقدية والسياسة المالية، ومن اجل مجاراة الجانب النظري واكمالا للشق الثاني من الدراسة القياسية فقد اعتمدنا الانفاق العام نسبة من الناتج المحلي كمتغير مستقل آخذين رمزه على النحو التالي (GP)،اما في ما يخص اخذ احصائياته فكانت من قاعد بيانات مستخلصة من :

- تقارير محافظ بنك الجزائر للسنوات 2010-2018 موقع وزارة المالية:
- مشاريع المالية السنوية المتوفرة على موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS
- قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع:

الشكل (4-7): تطور الإنفاق العام في الجزائر (1986-2018) الوحدة: (نسبة من الناتج)

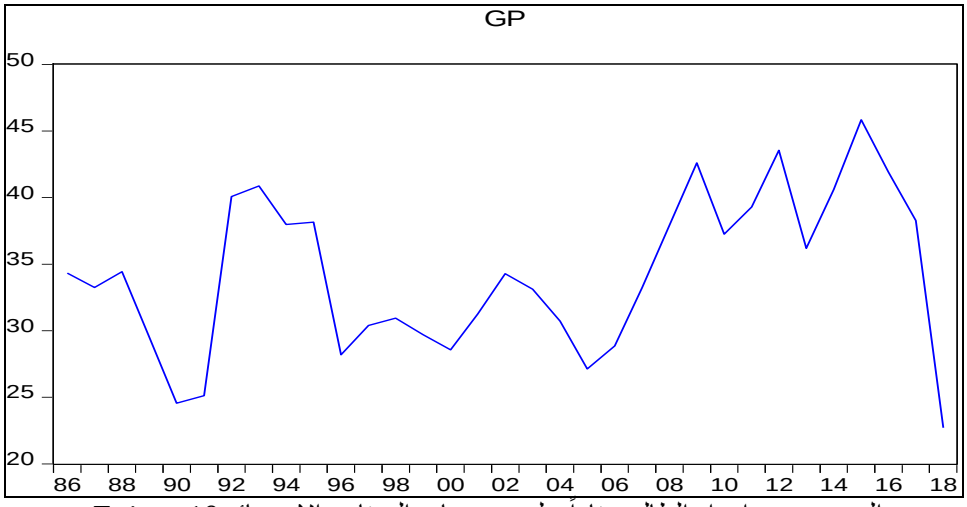

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

يظهر البيان التغيرات الحاصلة في نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي، والمنحنى يبين جليا عدم ثبات هذه النسبة خلال الفترة المدروسة، حيث شهدت هذه القيم تهاوٍ في الفترة من 1986 الى 1991 من 34,33% حتى 25,11%، وكان ذلك نظير للصدمة السعرية للنفط 86، ومع بداية التسعينات شهدت النسبة ارتفاعا مؤقت فاق 40% ليعاود ارتيابه منخفظا في الفترة 1996-2006 بمتوسط نسبة قدرها 29,7%، يلي ذلك ارتفاع محسوس في نسبة الانفاق الى الناتج وصلت 42,6% سنة 2009 رغم الازمة المالية العالمية التي اثرت في الناتج دون الانفاق العام، ثم تأخذ النسبة مسارا دوريا نزولا وصعوداً حتى اقصى قيمة بـ 45,8% سنة

2015، وعود هذه الانخفاضات المتوالية الى سياسة الانعاش التي اعتمدتها الدولة ببعد الهزة السعرية للبترول عام 2014.

ثانيا: الميزان الخارجي للسلع والخدمات

هو الرصيد الخارجي للسلع والخدمات (رصيد الموارد سابقًا)، يساوي صادرات السلع والخدمات مطروحًا منه واردات السلع والخدمات، وهذا التعريف حسب البنك الدولي مصدر قيم السلسلة، مأخوذة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، رمزه(EBGS)

الشكل (4-8): تطور رصيد الميزان الخارجي في الجزائر (1986-2018) الوحدة: (نسبة من الناتج)

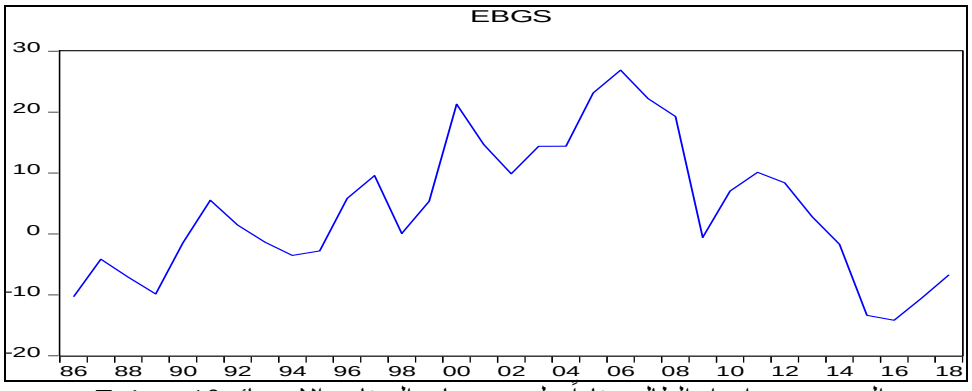

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

ما يمكن استخلاصه من البيان هو عدم رتابة المنحنى وتغيراته قصيرة المدى بين الزيادة والنقصان الدالة على عدم ثبات العلاقات التجارية الخارجية للجزائر، التي يسيطر عليها الخام الاسود بنسبة تفوق 96%، اي ان رصيد الميزان التجاري متعلق بأسعار النفط بدرجة ارتباط تكاد تكون مثالية؛ في الفترة قبل التسعينيات من القرن المنصرم، شهد الميزان التجاري عجوزات كبيرة راوحت بين [-1% و-10%] تبعا للظروف الاقتصادية الصعبة في تلك الحقبة الناجمة عن تدهور حاد لأسعار النفط، لم يكن الحال افضل بداية الـ90 غير ان الامور مالت للتحسن خصوصا عام 1997 حين وصلت النسبة الى 9,5% ، ثم يتجدد هذا التحسن مع دخول الالفية الثالثة نتيجة ارتفاع اسعار النفط، ليواصل الرصيد الموازني تحسنه نسبة الى الناتج المحلي الخام ويبلغ اقصاه سنة 2006 بـ 26,9%، ثم يتأثر بالازمة المالية العالمية لسنة 2008 ويظهر ذلك بانخفاض حاد للرصيد الخارجي -0,58؛ يتحسن بعدها في السنوات القليلة ثم يعاود التدهور الى -1,7% جرّاء ازمة أسعار البترول لسنة 2014 ويواصل النتائج السلبية التي بلغت في ادناها -14,18% كنسبة رصيد الميزان التجاري الى PIB.

ثالثا:معدلات البطالة

البطالة عند الاقتصاديين هي " زيادة في عرض القوى البشرية العاملة أو الباحثة عن عمل على الطلب الذي يقرره سوق العمل الوظيفي"[1]، وحسب المكتب الدولي للعمل: تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين في إحدى الفئات التالية[2]:

- بدون عمل :أي الذين لا يعملون مقابل أجر؛
- متاح للعمل :أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا؛
- يبحث عن العمل :أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور.

بالرجوع إلى أهم التعريفات المتعلقة بالبطالة نجد أن المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي قد عرف البطال بالشخص الذي تتوفر فيه المعايير التالية:[3]

- عندما يكون بدون عمل؛
- عندما يكون حاضرا و مؤهلا للعمل؛
- عندما يكون قد قام بعدة محاولات لإيجاد عمل؛

هذا بالنسبة للتعريف الرسمي المقنن، اما بالنسبة لرمزه في الدراسة القياسية فسيكون CH، وسنستخرج بياناته انطلاقا من قاعد بيانات مستخلصة من :

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS
- قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع:

الشكل (4-9): تطور معدلات البطالة في الجزائر (1986-2018) الوحدة: (%)

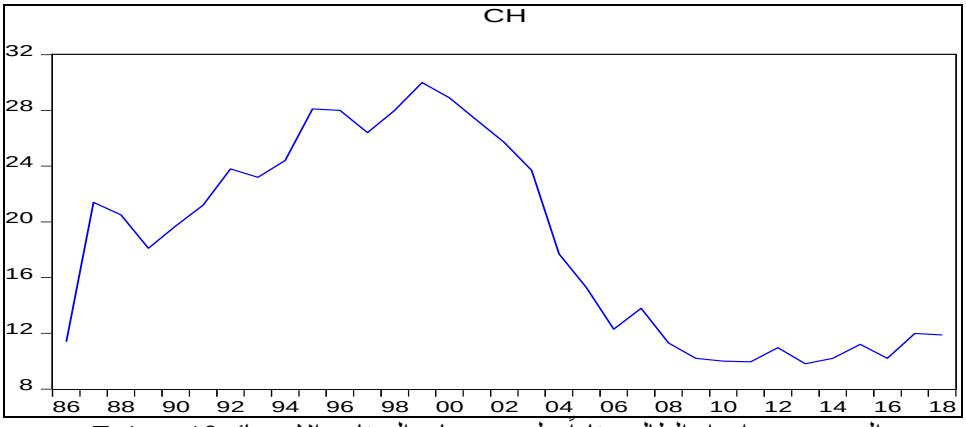

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

1 نجم العزاوي،"أثر عولمة الموارد البشرية على البطالة في ظل التنمية المستدامة في الوطن العربي"،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الموسوم بـاستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،للفترة 5-16/نوفمبر/2011،جامعة المسيلة محمد بوضياف، الجزائر،2011،ص 9.

2 Bureau international du travail, la normalisation international du travail, (nouvelle série 53,GENEVE, 1953), pp 48-49.

3 طالبي رياض،القري عبد الرحمان،" إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الموسوم بـاستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، للفترة 5-16/نوفمبر/2011،جامعة المسيلة محمد بوضياف، الجزائر،2011،ص8.

المُلاحظ منذ المشاهدة الاولى لفترة الدراسة الارتفاع المفاجئ لمعدلات البطالة بدءاً من 1986 حيث زاد المعدل من 11% الى 21%، لتنخفض المعدلات حتى سنة 1990 ثم تستعيد تاعدها فتبلغ اقصاها سنة 1999 بمعدل بطالة 30%، ومع الراحة المالية التي شهدتها الجزائر بداية الالفية، وانتهاج سياسة توسعية ودخول الاقتصاد الوطني مخططات تنموية طموحة بدأت معدلات البطالة في البلاد في الانخفاض تبعا لتحسن الاوضاع الاقتصادية بارتفاع اسعار النفط، ثم يستقر المعدل نسبيا عند متوسط يقارب 11% بقية فترة الدراسة.

رابعا:معدلات التضخم

ربما يعتبر التضخم من اكثر المصطلحات الاقتصادية شيوعاً واستعمالاً، وعلى الرغم من ذلك لا نجد للاقتصاديين اتفاقا على تعريف له، لشمول مفهومه على عدة مظاهر اقتصادية مثل : الارتفاع المفرط لاسعار السلع الاستهلاكية، وقد يُنظر اليه بمنظور زيادة في المعروض النقدي وإفراط في سك العملة، او ارتفاع في التكاليف وهكذا....، الا اننا سنكتفي بما عُرف عن التضخم كمفهوم عام على انه " الارتفاع المستمر للمستوى العام للاسعار ، وهو حركة مستمرة باتجاه تصاعدي للاسعار،سواء اكان هذا الارتفاع ناتج عن زيادة في كمية النقد التي تجعل التيار النقدي اكبر من التيار السلعي، اوانه ناجم عن ارتفاع تكاليف الانتاج، او ناجم عن وجود فائض في الطلب الكلي، فضلا عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية"[1]، وقد اعتمدنا لهذا المتغير التابع الرمز التالي INF، وسنستخرج بياناته انطلاقا من قاعد بيانات مستخلصة من :

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS
- قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع:

الشكل (4-10): تطور معدلات التضخم في الجزائر (1986-2018) (الوحدة: %)

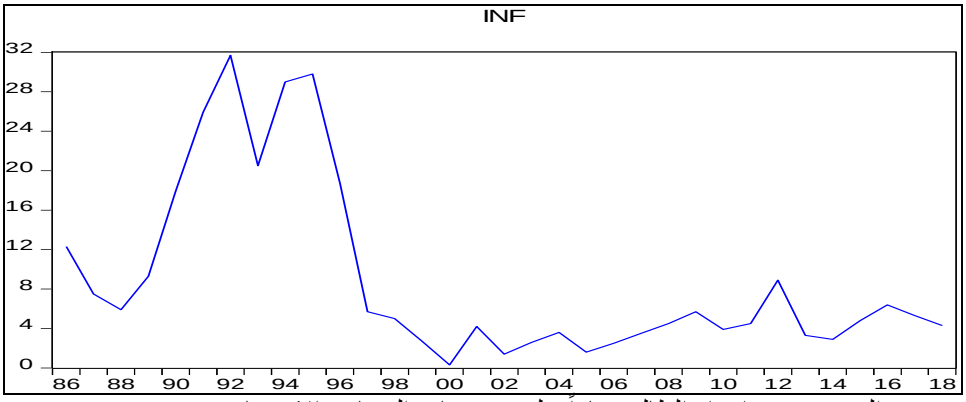

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

من البيان نشهد ثلاث مراحل كبرى لمعدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري هي:

- [86-89]:انخفاض لمعدلات التضخم من 12,3% الى 5,9%
- [89-95]:ارتفاعات قياسية لمعدلات التضخم 31,7% و29,8% خلال عامي 1992و1995 على التوالي
- [97-2018]:شهدت هاته الفترة تحكما نسبيا لمعدلات التضخم تراوحت [0,3% -8,9%]، لعامي 2000 و2012 على التوالي

1 فليح حسن خلف،"النقود والبنوك"،عالم الكتاب الحديث، الاردن،2006،ص172.

والملاحظ ايضا ن البيان عدم ظهور اثر للصدمات السعرية للبترول على منحنى معدلات التضخم، الامر الذي يجعلنا نعتقد ان الاقتصاد الجزائري في منئ عن التضخمات المستوردة من الخارج.

خامسا:نمو إجمالي الناتج المحلي

لا شك ان النمو الاقتصادي يمثل المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي لأي دولة، و درجة تطورها، ولطالما كان مؤشرا ثابتا في كل تقرير احصائي تقييمي لأي اقتصاد كان، فقد الهم العديد من المنظرين الاقتصاديين على رأسهم "روبيرت مالتوس" سنة 1798 فيي كتابه "مبدأ الأمة"، تبعه بعد ذلك العديد وخلفه العديد من الباحثين الاقتصاديين لذلك فقد اختلفت التعاريف وتشعبت، نذكر منيا تعريف "فيليب بيرو": النمو الاقتصادي هو الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي[1]، ويعرف أيضا على أنه "الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي"[2]، إن معظم تعاريف النمو تدور حول زيادة المجمعات الاقتصادية الكلية(الناتج الوطني) أو (الدخل الوطني)، بالإضافة إلى حصة الفرد منهما، واجمالا فإن النمو الاقتصادي هو"حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي[3]، واخترنا ان يكون رمزهذا المتغير التابع GPIB، وبياناته من قاعد بيانات:

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS
- قاعدة بيانات البنك الدولي على الموقع:

الشكل (4-11): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (1986-2018) (الوحدة: %)

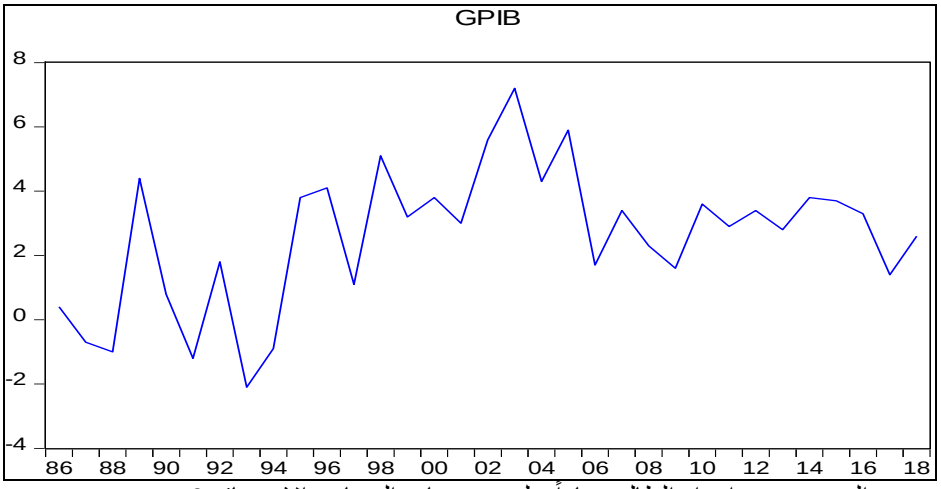

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائيEviews10

البيان عبارة عن تغيرات في معدلات النمو سلبا وإيجابا لفترات زمنية قصيرة دالا على عدم استقرارية الاقتصاد الجزائري من جهة، ومن جهة اخرى تعلق الناتج المحلي بأسعار النفط بدليل تأثره بالصدمات السعرية التي وافقت انخفاض لمستوى النمو الاقتصادي في البلاد؛ فقد انخفض النمو منذ سنة 1986 الى

1 محمد مدحت مصطفى، سهير عبدالظاهر أحمد،"النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية"،مطبعة الإشعاع الفنية،مص،1999،ض39.

2 إسماعيل محمد بن قانة،"اقتصاد التنمية"،دار أسامة للنشر و التوزيع،الأردن،2012،ص10.

3 محمد عبد العزيز عجمية،واخرون،"التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق " الدار الجامعية،مصر ،2007،ص 73.

-0,7، وسجل تحسنا في تسعينيات القرن الماضي بتحسن اسعار النفط، رغم بلوغه اسوأ معدل لسنة 1993 بـ -2,1، اما مع الالفية الثالثة وفي عام 2003 بلغ افضل معدل شهده الاقتصاد الوطني حيث فاق النمو الاقتصادي 7,2، غير انه تأثر بالأزمة المالية العالمية وانخفض حتى 1,6 عام 2009، و1,7 عام 2017 كنتيجة حتمية لانخفاض اسعار النفط في 2014.

الفرع الثاني:اختبار فعالية التحليل العاملي (Bartlett)

يعتمد هذا الاختبار على الفرضية المعدومة التي تنص على أن مصفوفة الارتباطات هي مصفوفة وحدة و عند قبول هذه الفرضية لا يمكننا تطبيق طريقة ACP و اختزال المحاور لعدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة، و الإحصائية المحسوبة لهذا الاختبار تتوزع حسب توزيع كي ألتربيعي. و نتيجة هذا الاختبار مسجلة في الجدول التالي:

الجدول (4-18): نتيجة اختبار Bartlett

Khi² (Valeur observée)	26.8781
Khi² (Valeur critique)	18.3070
DDL	10
p-value	0.0027
Alpha	0.05

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016 .

و على أساس الاحتمال المرافق للإحصائية المحسوبة يمكننا رفض الفرضية المعدومة و القول بان مصفوفة الارتباطات تختلف عن مصفوفة الوحدة و بالتالي وجود ارتباطات كافية بين متغيرات الدراسة تمكننا من تطبيق ACP و اختزال المحاور.

اولا:المتوسطات و الانحرافات المعيارية للمتغيرات

الجدول (4-19): خصائص إحصائية لمتغيرات الدراسة

Variables	Minimum	Maximum	Average	Standard deviation	Coefficient of variation
GPIB	**-2.10**	**7.20**	**2.58**	**2.18**	**0.84**
INF	**0.30**	**31.70**	**8.97**	**9.00**	**1.00**
CH	**9.82**	**30.00**	**18.38**	**7.15**	**0.39**
GP	**22.71**	**45.84**	**34.27**	**5.91**	**0.17**
EBGS	**-14.18**	**26.89**	**4.08**	**11.19**	**2.75**

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016 .

الجدول يوضح وصف احصائي لمتغيرات الدراسة حيث:

- نمو الناتج المحلي الاجماليGPIB:بلغ اقصى قيمة له 7,2 سنة 2013 وادنى قيمة -2,1 عام 1993 بمتوسط حسابي للسلسلة المعتمدة خلال فترة الدراسة بـ 2,58 ، وانحراف قدره 2,18.
- معدل التضخمINF:اخذت معدلات التضخم مجالا اوسع، حيث انحصرت اكبر قيمة واقل قيمة لها في [0,3 ؛31.7] لعامي 1992 و2000 بمتوسط حسابي8,97، وانحرفت هذه القيم عن متوسطها بمعدل قدره 9.
- معدلات البطالةCH:كانت اعلى نسبة للطالة اصابت الجزائر خلال الفترة المدروسة % 30 سنة 1999 اما ادناها فكان 9,82%، وقد بلغ متوسط معدلات البطالة 18,38% بانحراف قدره 7,15%.

- رصيد الميزان التجاريEBGS:عانى الميزان التجاري تذبذبا واضحا خلال الفترة المدروسة إذ انحصر مداها في [-14,18؛26,89] وكان ذلك في عامي 2016 و2006 تواليا، وكان المتوسط 4,08 بانحراف معياري قدره 11,19.
- نسبة الانفاق العام الى الناتج المحليGP:اعلى نسبة للمتغير المستقل بلغت 45,84% سنة 2015، واقل قيمة كانت 22,71% عام 2018، وبلغ المتوسط الحسابي لهاته السلسلة 34,27% بانحراف قدره 5,91%.

تجدر الاشارة الى ان معامل التغاير للسلاسل الزمنية للمتغيرات المطروحة للدراسة كانت على النحو التالي:0,84 ، 1، 0,39 ، 0,17 ، 2,75 المتغيرات GPIB ; INF ; CH ; GP ; EBGC على التوالي، وهذا المعامل يشير الى السلسلة الاكثر استقراراً من حيث حيازتها على اقل معامل ثم الاكبر وهكذا... .

ثانيا:مصفوفة الارتباطات

الجدول (4-20): مصفوفة الارتباطات

Variables	GPIB	INF	CH	GP	EBGS
GPIB	**1**	**-0.47**	**0.02**	**-0.07**	**0.33**
INF	**-0.47**	**1**	**0.34**	**0.08**	**-0.32**
CH	**0.02**	**0.34**	**1**	**-0.38**	**0.13**
GP	**-0.07**	**0.08**	**-0.38**	**1**	**-0.33**
EBGS	**0.33**	**-0.32**	**0.13**	**-0.33**	**1**

Les valeurs en gras sont différentes de 0 à un niveau de signification alpha=0.05

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016 .

باعتبار نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي GP تابعا مستقلا بالنسبة الى المتغيرات التابعة التالية: معدلات النمو في الناتج المحلي GPIB، ومعدلات التضخمINF، ونسب البطالةCH، و EBGS التوازن الخارجي ممثلا في نسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي PIB، ومن خلال ارقام مصفوفة الارتباط نستطيع ان نعطي انطباعا اوليا عن ضعف العلاقة بين المتغير التابع المستقل المعني وبقية المتغيرات التابعة المدروسة، فنجد مثلا ان معامل الارتباط بين GP و GPIB هو -0,07 اي يقترب من الصفر دالا على ضعف الارتباط الخطي بين المتغيرين بالإضافة الى الاشارة السالبة والتي تشير الى التناسب العكسي بينهما، كذلك الامر يميز العلاقة الخطية بين GP و INF بمعامل ارتباط قدره 0,08، اما المتغيرين التابعين CH و EBGS فارتباطهما بالتابع المستقل GP اكبر نوعا ما بـ -0,33 و-0,38 غير ان هذه العلاقة الخطية ذات طابع عكسي؛ مبدئيا نفسر ضعف الارتباط الخطي بين المتغيرات –ويكاد ينعدم في بعضها- الى احتمالية عدم استقرار السلاسل الزمنية لهذه التوابع.

ثالثا:التمثيل البياني للمتغيرات خلال فترة الدراسة

من خلال الشكل أدناه فالمحور الأول يشرح 36.72% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات أما المحور الثاني فيشرح حوالي 30.36% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات، و عليه فالمستوي الأول يشرح 67% من كمية المعلومات للجدول الأولي للبيانات وهي نسبة مقبولة الى حد ما في التحليل و الدراسة، و قوة الجمود في الجدول الأولي للمعطيات هي 67% و هي نسبة لابأس بها.

الشكل (4-12): التمثيل البياني للمتغيرات وفترة الدراسة (1986-2018)

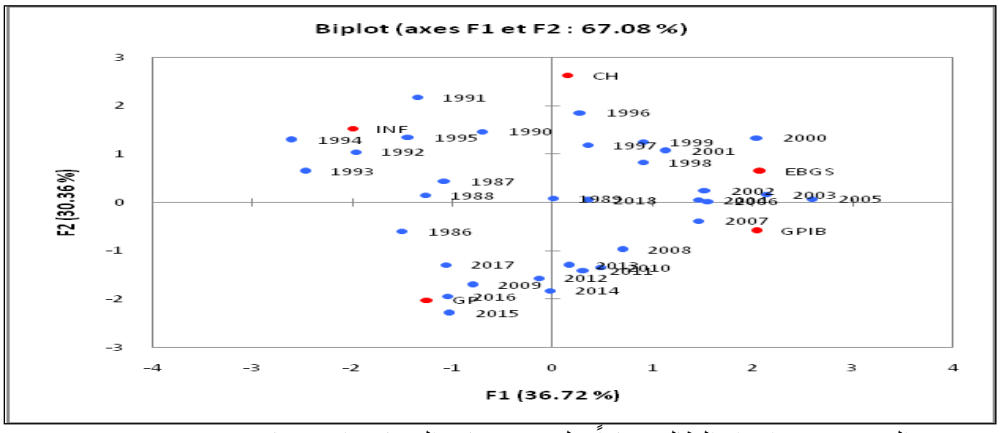

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Xlstat-2016 .

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يتضح أن كل المتغيرات مقبولة في التحليل و الدراسة بسبب بعدها عن المبدأ، وبسبب اتساع المسافة بين متغيرة الانفاق العام (GP) والمتغيرات التابعة يمكننا أن نؤكد على وجود علاقة عكسية بين نسبة الانفاق العام الى الناتج ومعدلات النمو والبطالة والتضخم في الجزائر إضافة الى متغيرة الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، وهذا ما أكده تحليل مصفوفة الارتباطات، أما عن علاقة المتغيرات بالمحاور، فالمتغيرات EBGS و CH و GPIB لهم ارتباط موجب بالمركبة الأولى، بينما المتغيرتين INF و GP لهما ارتباط سالب.

بملاحظة الشكل السابق فإننا نسجل في بداية فترة الدراسة (1986-1995) ممثلة على المحور الأول بقيم سالبة، مما يعني أن الجزائر عانت من ركود اقتصادي كبير تمثل في هبوط معدلات المؤشرات الكلية وتدني في حجم الإنفاق العام، لتتحسن شيئا فشيئا مؤشرات التوازن في الفترة (1996-2014) تبعا لتحسن الموارد المالية الريعية، ودخول الاقتصاد الجزائري مرحلة توسعية في الانفاق بشقيه الاستثماري والجاري من خلال سياسة التخطيط متوسط المدى ببرامج انعاش ودعم النم الاقتصادي في البلاد، مع تحمل الصدمة المالية التي اصابت العقار العالمي سنتي 2008 و2009، وشهدت بعدها فترة ركود من جديد اتسمت بسياسة تقشف انفاقي وذلك تبعا لهبوط اسعار النفط في الاسواق العالمية خلال (2015-2017).

المطلب الثاني: دراسة قياسية لأثر الإنفاق على مؤشرات التوازن في الجزائر (1986-2018)

نهتم في هذا الجزء من الدراسة بالقياس الاكاديمي لأثر سياسة الانفاق العام على مؤشرات التوازن في الجزائر خلال الفترة 1986-2018، وإبراز العلاقة الترابطية السببية بين متغيرات الدراسة، وعليه سنقوم بتقييم مدى رشادة السياسة الانفاقية في البلاد اعتبارا من مدى فعاليتها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ضمن ما يعرف بالمربع السحري لكالدور، وهذا هو المنطق المستهدف، والذي يعتبر مفصليا في نجاح توجه السياسة الانفاقية لأي اقتصاد كان،

الفرع الاول:دراسة استقرارية المتغيرات وتحديد مستويات التكامل

بنفس المنهجية السابقة، فإننا في البداية ندرس استقرارية مؤشرات التوازن ونحدد مستويات تكاملها، وبعد إجراء اختبار (ADF) فإننا نسجل قيمة الإحصائية المحسوبة لجذر الوحدة و الاحتمال المرافق لها، ونلخص النتائج في الجدول التالي:

الجدول (4-21): نتائج اختبار استقرارية متغيرات التوازن حسب اختبار (ADF)

نوع النموذج		النموذج (3)		النموذج (2)		النموذج (1)		مستوي التكامل
المتغير	الفرق	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	
GP	المستوى	/	/	-2.15	0.13	/	/	I(1)
	الفرق الأول	/	/	/	/	-4.36	0.00	
EBGS	المستوى	/	/	/	/	-1.78	0.07	I(0)
CH	المستوى	-2.99	0.15	/	/	/	/	I(1)
	الفرق الأول	/	/	/	/	-6.56	0.00	
INF	المستوى	-2.45	0.34	/	/	/	/	I(1)
	الفرق الأول	/	/	/	/	-2.82	0.00	
GPIB	المستوى	/	/	-3.67	0.00	/	/	I(0)

(3): وجود اتجاه عام وثابت، (2): وجود اتجاه ثابت فقط و (1): بدون اتجاه عام ولا ثابت.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 (انظر الملحق5).

ان نتائج اختبار (ADF) لاستقرارية المتغيرات تؤكد ان المتغير رصيد الميزان التجاري مستقر في المستوى عند 8% ومعدل نمو اجمالي الناتج المحلي مستقر كذلك في المستوى وعند 1% فقط. اما المتغيرات الانفاق العام، معدلات البطالة و التضخم فهي غير مستقرة في المستوى حتى عند مستوى معنوية 10% وهذا بسبب وجود جذر وحدة، غير ان استعمال الفرق الاول فقط مكننا من التخلص من جذور الوحدة في كل المتغيرات فتستقر عند الفرق الاول بمستوى معنوية 1% فقط.

اما فيما يخص اختبار فيليبس وبيرون(PP) فإننا نسجل نتيجة الاحصائية المحسوبة والاحتمال المرافق لها في الجدول الموالي.

الجدول (4-22): نتائج اختبار استقرارية متغيرات التوازن حسب اختبار (PP)

نوع النموذج		النموذج (3)		النموذج (2)		النموذج (1)		مستوي التكامل
المتغير	الفرق	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	إح. محسوبة	الاحتمال	
GP	المستوى	/	/	-2.52	0.11	/	/	I(1)
	الفرق الأول	/	/	/	/	-3.93	0.00	
EBGS	المستوى	/	/	/	/	-1.77	0.07	I(0)
CH	المستوى	-2.93	0.16	/	/		/	I(1)
	الفرق الأول	/	/	/	/	-6.20	0.00	
INF	المستوى	/	/	/	/	-1.37	0.15	I(1)
	الفرق الأول	/	/	/	/	-4.90	0.00	
GPIB	المستوى	/	/	-3.73	0.00	/	/	I(0)

(3): وجود اتجاه عام وثابت، (2): وجود اتجاه ثابت فقط و (1): بدون اتجاه عام ولا ثابت.

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 (انظر الملحق6).

وبنفس الطريق فان نتائج اختبار (PP) اكدت على ان المتغير رصيد الميزان التجاري مستقر في المستوى عند 8% ومعدل نمو اجمالي الناتج المحلي مستقر كذلك في المستوى وعند 1% فقط. اما المتغيرات الانفاق العام، معدلات البطالة و التضخم فهي غير مستقرة في المستوى حتى عند مستوى معنوية 10% وهذا بسبب وجود جذور الوحدة، غير ان استعمال الفرق الاول فقط مكننا من التخلص من جذور الوحدة في كل المتغيرات فتستقر عند الفرق الاول بمستوى معنوية 1% فقط.

وعلى اساس نتيجة اختباري ديكي فولر (ADF) و اختبار فيليبس بيرون (PP) يمكننا اعتبار ان كل سلاسل متغيرات محل الدراسة هي مزيج بين مستويات التكامل 0 و1، وعليه فإننا نعتمد على منهجية الحدود في دراسة واختبار العلاقة بين الانفاق و مؤشرات التوازن في الجزائر وخلال فترة الدراسة، ويقتضي تطبيق هذا الاسلوب في البداية تحديد قيمة الابطاء الامثل في النموذج ومن ثم تطبيق اختبار الحدود (Bounds test) على متغيرات الدراسة، وفي حالة وجود علاقة ندرس النتائج على المدى البعيد.

اولا:نتائج تحديد النماذج واختبارات الحدود

من اجل تقدير نموذج (ARDL) نقوم في البداية بتحديد التأخير الأمثل لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة بالاعتماد على معيار (AIC) بحيث يتم اختبار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذا المعيار، ولقد تم قبول حد ثابت واتجاه عام في معادلة البطالة فقط اما في باقي النماذج فلم يقبل وجود اتجاه عام بسبب عدم معنوية هذا الاخير،وبعد تحديد النموذج تم إخضاعه لاختبار الحدود، ونسجل النتائج في الجدول التالي:

الجدول (4-23): نتائج تحديد النماذج واختبارات الحدود

نوع المؤشر	**الميزان التجاري EBGS**	**معدلات البطالة CH**	معدلات التضخم INF	معدل نمو الناتج GPIB
نوع نموذج ARDL	ARDL(5,6)	ARDL(7,2)	ARDL(5,6)	ARDL(1,3)
إحصائية محسوبة لاختبار الحدود	11.07	5.39	5.80	8.84
الحد العلوي عند 5%	6.35	5.15	4.11	4.11
الحد السفلي عند 5%	5.39	4.68	3.15	3.15

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 . (انظر الملحق 07)

بالاعتماد على الجدول السابق فانه تم قبول ARDL(5,6) كأحسن نموذج للميزان التجاري حيث تم اخذ خمسة تأخيرات للمتغير التابع EBGS وللمتغير التفسيري GP ستة تأخيرات، وبالنسبة لمعدلات البطالة تم اعتماد نموذج ARDL(7,2) كأفضل نموذج بسبعة تأخيرات في المتغير التابع وتأخيرين في المتغير التفسيري، اما بخصوص معدلات التضخم فكانت خمسة تأخيرات في المتغير التابع وستة تأخيرات في المتغير GP وبالتالي النموذج الافضل هو ARDL(5,6)، وفي الاخير كان النموذج الانسب لمعدلات النمو هو ARDL(1,3). وعند اخضاع هذه النماذج لاختبار الحدود تبين لنا ان كل القيم المحسوبة لإحصائية اختبار الحدود اكبر من الحد العلوي مما مكننا من رفض الفرضية المعدومة والقول بوجود تكامل مشترك، اي وجود علاقة على المدى البعيد تتجه من المتغير التفسيري حصة الانفاق من الناتج نحو المتغير التابع المتمثل في احد متغيرات التوازن الاقتصادي.

ثانيا:نتائج دراسة صلاحية النماذج

هذه الخطوة ضرورية للتأكد من صلاحية النماذج، وبنفس المنهجية السابقة نسجل نتائج الاختبارات في الجدول التالي:

الجدول (4-24): نتائج اختبارات دراسة صلاحية النماذج

الاختبار / نوع المؤشر	الميزان التجاري EBGS	معدلات البطالة CH	معدلات التضخم INF	معدل نمو الناتج GPIB
اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM	0.77 (0.67)	2.12 (0.34)	8.54 (0.01)	2.69 (0.25)
اختبار ثبات التباين Breusch-Pagan-Godfrey	8.00 (0.78)	12.27 (0.34)	10.87 (0.53)	6.31 (0.27)
التناظر (Skewness)	-0.76	0.80	0.39	-0.29
التفلطح (Kurtosis)	4.81	3.74	2.54	3.24
اختبار التوزيع الطبيعي J-B	6.35 (0.04)	3.41 (0.18)	0.94 (0.62)	0.50 (0.77)
استقرارية المعالم حسب CUSUM	مستقرة	مستقرة	مستقرة	غير مستقرة
استقرارية المعالم حسب CUSUM SQ	مستقرة	مستقرة	مستقرة	غير مستقرة

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 . (انظر الملحق 07)

(.) تمثل الاحتمال المرافق لاختبار الفرضية المعدومة

وبالاعتماد على اختبار (Breusch-Godfrey) يمكننا القول بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي حتى التأخير h=2 وهذا بمستوى معنوية 5% وبالنسبة لكل النماذج ماعدا نموذج التضخم الذي يظهر وجود ارتباط ذاتي، أما بالنسبة لثبات التباين فيؤكد اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) على قول الفرضية المعدومة عند مستوى معنوية 5% والقول بثبات التباين البواقي بالنسبة لكل النماذج.

وبالرجوع لخصائص التوزيع الطبيعي يتضح من النتائج ان البواقي متناظرة (Skewness) ومفلطحة لان قيمة (Kurtosis) تقل عن العدد 3 المميز للتوزيع الطبيعي مما يعني عدم وجود حالات شاذة إلا بالنسبة لبواقي معادلة الميزان التجاري التي فاقت هذه القيمة، وبالاعتماد على الاحتمال المرافق لاختبار Jarque Bera يمكننا قبول فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي النماذج الثلاثة فقط. وباستعمال اختباري CUSUM و CUSUMSQ اتضح ان معالم النماذج الثلاثة الاولى مستقرة حسب كلى الاختبارين، وبالتالي يمكننا اعتبار معالم هذه النماذج مستقرة ومنسجمة خلال كل فترة الدراسة، اما بالنسبة لمعلمات معادلة النمو فهي غير مستقرة.

ثالثا:مناقشة نتائج تقديرات العلاقة على المدى البعيد

بعدما تم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد تتجه من متغير سعر النفط نحو متغيرات الإنفاق، وتم كذلك التحقق من صلاحية العلاقة، يمكننا الآن الشروع في مناقشة نتائج العلاقة، ونسجل نتائج تقدير هذه العلاقة في الجدول التالي:

مالجدول (4-25): نتائج تقديرات العلاقة على المدى البعيد

نوع المؤشر	الميزان التجاري EBGS	معدلات البطالة CH	معدلات التضخم INF	معدل نمو الناتج GPIB
قيمة معامل تصحيح الخطأ	-0.31 (0.04)	-0.66 (0.00)	-0.26 (0.00)	-0.71 (0.00)
سرعة التعديل	%31	%66	%26	%71
الزمن اللازم لتصحيح الأخطاء	3 سنوات	1.5 سنوات	3.85 سنوات	1.4 سنوات
مقدرة قيمة اثر الإنفاق	-7.16 (0.03)	-0.69 (0.00)	0.20 (0.02)	0.08 (0.00)
مقدرة معامل الزمن	/	-0.45 (0.00)	/	/
معامل التحديد المصحح R^2-Adj	%80	%96	%87	%3.6

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews10 . (انظر الملحق 07)

(.) تمثل الاحتمال المرافق لاختبار الفرضية المعدومة لاختبار المعنوية

تعليقا على الجدول: فإننا نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ بالنسبة للمعادلات الاربع ذو اشارة سالبة وذو قيمة معتبرة وغير تافهة احصائيا عند معنوية 1%، وهذا يؤكد مرةً اخرى على قبول العلاقة على المدى البعيد، وعلى اساس قيم مقدرات معامل تصحيح الخطأ فان سرعة التعديل هي 31%، 66% و 26% ، 71% للميزان التجاري، البطالة، التضخم والنموفي الناتج المحلي على التوالي، وبعبارات اخرى في حالة وجود صدمات على المدى القصير تزيح النموذج عن وضع التوازن (صدمة في سعر النفط تؤثر على الانفاق بالزيادة او بالنقصان) فان آلية التكامل المشترك تسمح بتصحيح اخطاء الاجل القصير من اجل العودة الى الوضع التوازني على المدى البعيد، بحيث يتم اختزال 31%، 66% و 26% ، 71% من الفجوة في كل عام للميزان التجاري، البطالة، التضخم والنمو في الناتج المحلي تواليا، وبالتالي فإنه تصحيحا لذلك يلزم 3، 1,5، 3,85، 1,4 سنوات على التوالي، ومن خلال هذه النتائج فان سرعة التعديل في معدلات البطالة والنمو في الناتج المحلي الخام اكبر منها في نسب رصيد الميزان التجاري ومعدلات التضخم بمعدل يقارب نصف المدة الزمنية.

ومن جهة اخرى، وبمعاينة معامل التحديد المصحح يمكننا القول ان حوالي 80% من التغيرات الحاصلة في نسبة رصيد الميزان التجاري مشروحة ضمن النموذج، و96% من تغيرات معدلات البطالة مشروحة ضمن النموذج، و87% من تغيرات معدلات التضخم مشروحة في اطار النموذج كذلك ، بينما 3,6% فقط من تغيرات نمو الناتج المحلي يفسرها النموذج، اي ان هذه المتغيرات التابعة -فيما عدا PIB- تتحدد على اساس تغيرات الانفاق العام في الجزائر، مما يؤكد مرة اخرى على ان سلوك الانفاق العام كمغير مستقل يترافق سلوكيا مع المتغيرات التابعة والتي هي: رصيد الميزان التجاري، معدلات التضخم ونسب البطالة خلال فترة الدراسة يتبع سلوك اسعار النفط.

بخصوص مقدرة مرونة المتغيرات التابعة"EBGS/CH/INF/GPIB" للمتغير المستقل "GP" فهي مقبولة احصائيا عند مستوى معنوية 1%، وقيمها -7,16، -0,69 ، 0,2 و0,08 للميزان التجاري، البطالة، التضخم والنمو في الناتج المحلي على التوالي، ومن خلال هذه القيم فان ارتفاع الإنفاق العام بـ 1% يؤدي الى نقصان قدره 7,16%، 0,69% لكل من الميزان التجاري والبطالة، بينما نشهد زيادة بـ 0,2% و0,08% في كل من معدلات البطالة ونسب النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

ما يعني ان حجم التغير في نسبة رصيد الميزان التجاري اكبر من التغير المفروض في الانفاق العام ولكن بتناسب عكسي، مثله مثل التغير في معدلات البطالة لكن تأثير الانفاق كقيمة مطلقة اكبر،اما فيما يخص التغير الحاصل في معدلات التضخم فهو اقل بخمس مرات من التغير الحاصل في نسبة الانفاق العام، والأثر يزداد انخفاضا في العلاقة لربطة بين الانفاق العام والنمو في الناتج المحلي الخام.

ومنه فإن تحليل النماذج المستخدمة لشرح وتفسير علاقة الإنفاق العام بالأهداف الكلية لأي اقتصاد لا تؤثر بالشكل الملفت على مؤشرات التوازن الكلي في الاقتصاد الجزائري، ويعود هذا الضعف في الاثر الى الطبيعة الاستهلاكية الغالبة في مكونات الانفاق العام بالمقارنة بالأوجه الأخرى، فتخصيص جزء كبير من الناتج المحلي الخام لنفقات ذات طبيعة استهلاكية نهائية لا يقابله انتاجية فاعلة تؤدي حتما إلى التأثير سلبا على عوامل استقرار الاقتصاد الوطني، وطبعا يرجع هذا لعدم فعالية هذا النوع من الإنفاق -في الوقت الحاضر على الاقل- وبالتالي فإن التوسع فيه بدون مبرر على حساب أوجه الإنفاق الأخرى مضر بالتوازنات الكلية، والأجدر إحداث تحسين نوعي في مجالات الإنفاق بدلا من الزيادة الكمية فيه، لأن التأثير سيكون مزدوجا فمن جهة سيؤثر على التوزيع القطاعي المتوازن له –في مجلات انفاقية أخرى غير استهلاكية -ومن جهة اخرى اصباغ عليه النظرية الكنزية الخاصة بتفعيل الطلب الكلي.

خلاصة الفصل:

نجد في الجزائر أن سياسة الإنفاق الحكومي كجانب مهم من أدوات السياسة المالية عرفت تزايدا مستمرا خاصة مع بداية سنة 2001 بانطلاق تجسيد الاستثمارات العمومية لضخمة على اثر مخططات انفاقية موسعة على مدار مدد قصيرة نسبيا، ديدنها في ذلك الارتفاع المتتالي لأسعار البترول خلال هذه الفترة، ونية السلطات في هذا الوقت رفع وتيرة الاستثمارات العمومية والخاصة اغتناما لهذه الفسحة المالية وشراءً للسلم المجتمعي الناتج عن الضغط السياسي المائع، وبذلك تعتبر النفقات الحكومية متغيرا حاسما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للألفية الثالثة في الجزائر.

لذلك انطوت الدراسة في هذا الفصل -بشكل أساسي- إلى قياس وتحليل مدى تأثير تقلبات اسعار النفط على سياسة الإنفاق الحكومي كمتغير وسيط لمتغيرات نهائية ذات الصفة الكلية والتي أُتفق على انها تضمن الى حد ما الاستقرار الاقتصادي في الجزائر ممثلة في مكونات رباعي كالدور الشهير.

وأظهرت نتائج الدراسة التطبيقية في جانبيها اللذان اعتمدناهما كمنهاج لإبراز هذا الاثر على:

اولا:العلاقة المتينة بين تقلبات اسعار النفط والإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، فالعائد المالي الريعي يمثل المورد الغالب لخزينة الدولة والممول الأعظمي للاقتصاد الوطني، وهو الامر الذي يصنف الجزائر كدولة ريعية بامتياز، ويجعلها عرضة للصدمات السعرية المدروسة والعارضة على المديين القصير والطويل.

ثانيا:ضعف العلاقة بين الإنفاق العام والمتغيرات الكلية المختارة كواجهة للاستقرار الاقتصادي في الجزائر حيث اظهر ت النمذجة القياسية الأثر المحدود وغير ذي أهمية للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وكوقع ايجابي نسبي ومؤقت نجد الاثر القياسي الضعيف للإنفاق العام على معدلات التضخم، في حين اظهرت النتائج العلاقة العكسية بين الانفاق العام كعامل مؤثر ورصيد الميزان التجاري ونسب البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

يمكن ان نخلص بالنظر الى سلبية الاثار غير المتوقعة للإنفاق العام على مؤشرات التوازن الكلية في الجزائر إلى أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بين الموارد المالية ممثلة في الريع النفطي والسياسة الانفاقية كقناة لهذه الموارد وأخيرا واقع تنفيذ هذه الاصول المالية كأعمدة توازن للاقتصاد الجزائري، وبصورة عامة تمثلت هذه المعضلة في العجز الموازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات ورهنها بتقلب أسعار النفط، وعقم الجهاز الانتاجي لدرجة الإتّكالية في كل منتوج خارجي؛ لذلك تسعى الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال محاربة البطالة والتضخم، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار، ودفع معدلات النمو الاقتصادي، بالاعتماد على وسيلة الإنفاق الحكومي من بين عدة وسائل متاحة.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة

لطالما ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث وحتى القديم بريعية المصدر والتمويل، او ما يُطلق عليه اهل الفيزياء الطاقة الوقود للنشاط الانساني، لما لها من الأثر الأعم في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية ليس فقط باعتبارها شكل من اشكال الطاقة فقط، بل كمورد اقتصادي استراتيجي حيوي وأساسي في كل المجالات، وتترجم حقيقة ذلك في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه، وبفضل مرونته وتعدد استخداماته كسلعة تحول الى اقوى سلعة استراتيجية تتحكم في مصير العالم واقتصاده، ويتضح ذلك جليا فيما سببته في الآونة الأخيرة تقلبات أسعاره في الكيان الاقتصادي العالمي، فأثاره تختلف باختلاف سلوك أسعاره في السوق النفطية العالمية، و لطالما استيقظ العالم على معضلة انخفاضات متتالية للنفط جعلت الدول المنتجة له تدق ناقوس الخطر وتحاول إعادة خططها وبرامج تنميتها، لتلملم او تقلل ما ترتب عن تقلبات اسعاره من فتك لاقتصادياتها.

لعبت أسعار النفط عبر الزمن دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية المالكة لهذه الثروة المهمة، غير أن اتجاه ومدى التأثير قد اختلف باختلاف المصالح، اذ تسعى الدول المنتجة الى محاولة الحفاظ على الارتفاع الدائم لأسعاره كونه يعد مضخة هامة تضخ من خلالها العائدات المالية، والتي تبنى على أساسها السياسات والقرارات المهمة والداعمة لتنميتها الاقتصادية، وبالمقابل فالدول الصناعية هي الأخرى تتأثر بشكل سلبي نتيجة ارتفاع اسعاره، وبالتالي تحاول وبشتى الطرق في التحكم فيها بما تملك من قوة سياسية وتكنولوجية.

وكما تطرقنا في الفصل الاول، فقد كان للتغير السعري لهذه السلعة نواتج صدمات كبيرة كالأزمة النفطية لسنة 1986 وصدمة 2008، بالإضافة الى الصدمة الأخيرة 2014 التي لم يتعافى منها بعد السوق النفطي؛ من ناحية أخرى ساهمت القفزات النوعية لأسعار البترول أيضا في تمويل العديد من الفترات الزاهية للدول المنتجة، كسنة 2000 مثلا التي شهدت تغييرات هامة في رصيد موازينها، حتى ان الدول المنتجة غُمرت بفوائض هائلة كان لها الاثر الايجابي في دفع عجلة نمائها الاقتصادي، وخير مثال ما حدث للجزائر وما نتج عن هذه الطفرة من فترات انتعاش جعلت الجزائر تنظر الى الوضع بعين متفائلة لما سيحدث في المستقبل والبرامج التنموية الضخمة بداية الالفية الثالثة خير دليل، غير أن صدمة 2014 كانت كعثرة أمام التنامي المستديم الذي كانت تسعى الدول المرتبطة بهكذا سلعة الى تخطيطه، لتضع مخططاتها في حالة توقف مؤقت، ومحاولة التعايش مع ما هو حاصل حاليا، لتخرج بفكرة حتمية وهي وجوب الخروج من الريعية والأحادية القطاعية، والتوجه الى التنويع والبحث عن البدائل التي تحد من مخاطر تقلبات اسعار النفط.

اما الفصل الثاني فجاء محاولة لتقنين السياسة الانفاقية ووضعها على سكة ادوات السياسة المالية بغية الوصول الى توازن حقيقي للاقتصاد، وذلك من خلال النظرة الكنزية، فالسياسة الانفاقية كأي سياسة اخرى او مخطط عبارة عن مجموعة من القواعد والإجراءات والتعليمات لكن خاصة بالإنفاق العام، وتهدف لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فهي الطريقة التي تسعى من خلالها السلطات العامة باستخدام نفقاتها لاستهداف نشاطات وحاجات عامة تؤول الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك فمن المنطقي أن حجم الانفاق العام وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة له تأثير على تلك النشاطات، وكذلك التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به، ويتم رسم هذه

السياسة وتوجيهها حسب موارد وخطط الدولة، فقد اتضح بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929، ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي باستخدامها النفقات العامة كوسيلة أساسية لهذا التدخل، على أساس أن الطلب الكلي الفعال يتدهور من فترة إلى أخرى بسبب تدهور الميل الحدي للاستثمار، مسببا في ذلك الأزمات الاقتصادية، وأن الدولة من خلال إنفاقها العام هي الكفيلة بمواجهة هذا التدهور لضمان تحقيق التوظيف الكامل، الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بحكم أن الإنفاق العام هو أحد مكونات الطلب الكلي.

في الفصل الثالث حاولنا عرض حال الوضع الاقتصادي في الجزائر منذ الاستقلال، لنبرز انه يمكن ان يكون ارضية سليمة لتناول موضوع سياسة الانفاق العام لما يتميز به اقتصادها من خصائص بالنظر الى المورد الريعي الطاغي على معاملاتها التجارية الخارجية، وضعف ايرادها الجبائي العادي بحكم ضعف منظومتي قطاعيها العام والخاص، فلطالما اعتمدت الجزائر على سياسة الإنفاق العام باتجاهيها الانكماشي والتوسعي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي تماشيا مع ما يدّره الريع النفطي من اموال ومداخيل، فسياسة الإنفاق العام الانكماشية اتبعتها الجزائر في فترة التسعينيات تحت مظلة برامج الإصلاحات الاقتصادية التي أوصى عليها صندوق النقد الدولي للخروج من الأزمة التي عانت منها في تلك الفترة التي وافقت انهياراً حاداً لأسعار البترول، وانطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الجاري تجسيدا لسياسة التوسع في النفقات، والمبرر هنا هو الطفرة المالية المتولدة عن الارتفاع المتواتر لأسعار النفط في الاسواق العالمية مع مشارف الالفية الثالثة.

والخلاصة في هذا الجانب تمثلت في إن عوائد قطاع المحروقات أو القطاع النفطي من النقد الأجنبي، تعتبر من بين أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في تطور السياسات المالية للجزائر، فقد كانت السبب في السير الرتيب –نسبيا- للسياسة المالية في الجزائر، واستقرار معدلات الدين العمومي، وتآكل الدين الخارجي ودعم العجز الموازني الذي رُهن في بلادنا بالجباية البترولية، لذا فإن مواجهة السياسة المالية للعجز الموازني يتوقف بالدرجة الأولى على تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما يجعل فعالية السياسة الانفاقية في الجزائر رهينة بمستويات أسعار النفط في السوق الدولية.

وتبعا لذلك تزايدت نفقات التسيير بشكل مستمر وخصوصا سنة 1999، فلقد مثلت النصيب الأكبر من الإنفاق طيلة هذه الفترة ويرجع سبب ارتفاعها إلى العديد من العوامل أبرزها ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الإجتماعية إضافة إلى ذلك القيام بتسديد الدين العمومي، و ما تجدر إليه الإشارة الى انه بقي معدل تغطية نفقات التسيير بإيرادات خارج المحروقات مستقرا سنة 2010 في حدود 54.8%، وضلت تحت استمرار التوسع القوي لهذا الجانب من النفقات وخصوصا التحويلات الجارية والمتمثلة في دعم الأسعار والتحويلات للجماعات المحلية ...الخ.

عرفت نفقات التجهيز بدورها ارتفاعا محسوسا خلال فترة الدراسة، والسبب في ذلك هو قيام الجزائر بتجسيد العديد من المشاريع التنموية خلال هذه الفترة، استهدفت منها تحسين أداء الاقتصاد الوطني بواسطة إنشاء العديد من مشاريع البنية التحتية، والعمل على تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات الخالقة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب عمل وعلى رأسها قطاع الفلاحة والصيد

البحري، والمؤسسات المنتجة وخصوصا المشاريع المتوسطة والصغيرة، من أجل دعم التنمية الإقتصادية، ومع اعتماد الحكومة لهذه السياسة ولهذا البرامج تعاظمت نفقات التجهيز جراء التوسع في حجم الإنفاق العام الموجه أساسا للعمليات الاستثمارية، بحيث اتضحت أسس وقواعد هذه السياسة بداية من 2001 والتي سجل فيها الإنفاق الاستثماري زيادة بنسبة تقدر بـ 36.13 %مقارنة عن سنة 2000.

من اجل بلورة مفهوم عام لأساس دراستنا وبحثنا هذا جاء الفصل الرابع اجابة لتساؤلاتنا المطروحة في المقدمة العامة والتي تدور حول اثر تقلبات اسعار النفط في السوق الدولية في توجيه سياسة الانفاق العام في الجزائر، ولكي نكون منطقيين ونبين وجهة طرحنا للموضوع بما يميزنا عن الدراسات المشابهة اعتمدنا النموذج التالي كخطة لمسار دراستنا:

الشكل رقم (4-13): نموذج الدراسة

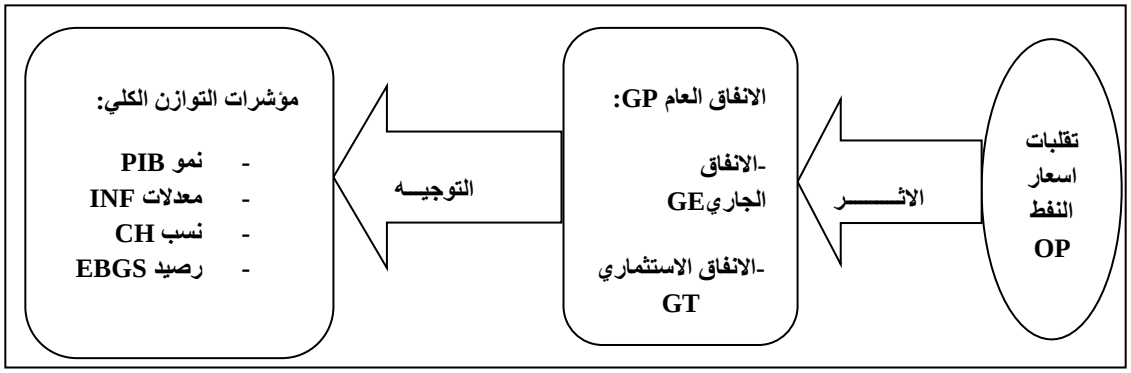

المصدر : من اعداد الباحث

يمكن فهم النموذج المقترح على انه ربط علاقة متعدية ممثلة في المورد المالي أي الممول المتمثل في الجباية البترولية المرهونة بتقلبات اسعار النفط، والقناة الناقلة للأثر المالي كسياسة وخطة ألا وهو الانفاق العام بقسميه الجاري والاستثماري، وأخيرا مؤشرات التوازن الكلي كنتيجة لتوجيه سياسة الانفاق العام في هدفها الرئيسي الامثل وهو ضمان استقرار اقتصادي كلي على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

وقد ابرزت الدراسة القياسية -بما لا يدعو للشك- العلاقة الخطية الترابطية للنموذج في شقه الاول، حيث اتضح جليا أن الجباية البترولية تشكل عنصر القطب في الايرادات العامة للدولة، وقد كانت ولا تزال تشكل المصدر الاساسي لتمويل المشاريع المبنية من طرف الدولة، وعند تتبع هذا التطور نرى أن هذه الاخيرة كانت تشكل نسبة ضئيلة في فترة بداية السبعينات مشكلة ما يقارب 20%من اجمالي الايرادات الاجمالية، لترتفع معه نسبة مشاركة الجباية البترولية للسنوات التي تلتها، وكان لكل صدمة يعرفها السوق النفطي تأثيرا على نسبة المشاركة للإيرادات النفطية في الميزانية العامة، سواء بالإيجاب أو السلب، وقياسيا حسب اختبار السببية فقد اتضح وجود علاقة قصيرة الاجل من أسعار النفط الى الانفاق العام، وبالمثل فقد أكد اختبار السببية للمدى الطويل أيضا استمرار هذه العلاقة من سعر النفط الى الانفاق العام، وأكدت اختبارات الاستجابة ردة الفعل مترافقة بين المتغيرين، فقد اتضح أنه سيكون للصدمة السعرية الايجابية للنفط تأثير ايجابي على الانفاق العام، كما للصدمة السلبية لسعر النفط تأثير سلبي على المتغير التابع الانفاق العام بأقسامه.

اما فيما يخص الشق الثاني للنموذج والخاص بالعلاقة بين الانفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية الاربعةن فقد كانت النتائج على النحو التالي:

- معالم العلاقة بين الانفاق العام والنمو في الناتج المحلي الخام ايجابية تدل على العلاقة الطردية بين المتغيرين لكن ضعيفة ورمزية في الامد القصير؛
- معالم العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات التضخم ايجابية تدل على العلاقة الطردية بين المتغيرين، لكن ضعيفة في الامد القصير، وتمثل ضغوطا تضخمية في الامد المتوسط والبعيد؛
- معالم العلاقة بين الانفاق العام ونسب البطالة سلبية تدل على العلاقة العكسية بين التغيرين؛
- معالم العلاقة بين الانفاق العام ونسب رصيد الميزان التجاري سلبية تدل على العلاقة العكسية بين المتغيرين؛

ويمكن تأويل هذه النتائج الى ان سياسة التوسع في الإنفاق العام كعلاج لظاهرة البطالة، وذلك اعتمادا على المقاربة الكينزية، التي تعتبر أن الإنفاق الحكومي محفز للاقتصاد الوطني، يجعل أي زيادة في الإنفاق العام يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الاقتصاد الوطني، لكن بالقدر الذي يوفره الجهاز الانتاجي في البلاد، الامر الذي لا يتوفر في بلد كالجزائر فينعكس ذلك ضمنيا على هيكلة وتنظيم الميزان التجاري الذي يشهد عجزا بارتفاع فاتورة الاستيراد الغذائي والدوائي -وما إلى ذلك- ويرفع من مستويات التضخم حين يُعتمد على المقدرة المالية للدولة دون التنظير الجيد لطرق تمويل الانفاق العام وتوجيهه بالقدر العادل بين الانفاق الجاري والاستثماري، والعادل هنا ليس بمعنى التساوي ولكن بمعنى الحكمة في تقدير الانتاجية وتفعيل مضاعف الانفاق العام.

اولا:مناقشة صحة الفرضيات:

لقد جاءت هذه الدراسة في الفترة المختارة تكملة لدراسات وبحوث سبقتها لتتناول تحديد العلاقة او الأثر لتقلبات اسعار النفط على السياسة الانفاقية في الاقتصاد الجزائري، وبعد التمحيص النظري لمقتضيات الموضوع، وإجراء الاختبارات الضرورية واللازمة لتحقيق هذه العلاقة توصلنا الى اخذ المواقف التالية من الفرضيات المطروحة في بداية تناول الموضوع:

الفرضية الاولى:

- تعتبر العوامل الخارجية أهم المحددات الأساسية لأسعار النفط .

صحيح ان المتحكم في سعر النفط معادلة العرض والطلب، فإغراق السوق بعرض النفط يؤدي حتما الى تخفيض السعر، وزيادة الطلب على النفط -لأي سبب ما- كفيل برفع الاسعار؛ لكن هناك عوامل اخرى هامة تعمل على حركة اسعار البترول مثل نشاط المضاربين من اصحاب الاموال في العقود الاجلة، سياسات الحكومات المؤثرة والتي تتحكم في المخزون العالمي وحرب الحصص بين كبار المنتجين والمخزنين للمادة النفطية، بالاظافة الى الاضطرابات الجيوسياسية والطبيعية التي يشهدها العالم...؛ وعموما يمكن الجزم ان العوامل المؤثرة في السوق النفطية متعددة ومعقدة وليس بالضرورة دائما ان تكون ظاهرة للعيان او قابلة للتفسير.

الفرضية الثانية:

- يتأثر تمويل التنمية في الجزائر بتقلبات أسعار النفط .

من خلال الدراسة التمحيص النظري وحتى التطبيقي لخصائص التمويل للاقتصاد الجزائري، يمكننا الجزم بصحة الفرضية الى ابعد الحدود -على الاقل ضمن فترة الدراسة-،فالوتيرة التنموية في

الجزائر مسايرة تماما لحركة اسعار النفط، حيث مع زيادة ايجابية لاسعار النفط تصل التنمية الى ذروتها في دفع البنية التحتية للبلاد من خلال مشاريع ضخمة خلاقة للثروة، ومحاربة البطالة والضغط على التضخم وحتى الرفع من الوزن السياسي الداخلي والخارجي، غير انه وبانهيار الكتلة السعرية للمحروقات الا وتبدأ بوادر الازمات المالية والمجتمعية والسياسية، وتدخل الدولة في سياسات التقشف والانغلاق التنموي، مما يصبغ على الاقتصاد الجزائري صفة الاقتصاد الريعي بامتياز.

الفرضية الثالثة:

- تعتبر السياسة المالية أهم أداة سمحت للجزائر تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن المتتبع للشأن الاقتصادي الجزائري يدرك تماما عدم جدوى السياسات المالية المتعاقبة حسب النهج الاقتصادي المتبع في كل فترة والذي هو اكيد افراز لمتغيرات خارجية، فالجزائر لم تكن ابدا في معزل عن العالم، حيث انتقلت الجزائر من التخطيط المركزي في مسارها الاقتصادي الى تبني اليات اقتصاد السوق مرورورا ببرامج التعديل الهيكلي المقررة من طرف المؤسسات المالية الدولية، واخيرا انفتحت على سيياسة تسعية في الانفاق من خلال برامج انعاش ودعم الاقتصاد في محاولة لانطلاق اقتصادي صحيح يضمن فعالية المؤسسات الاقتصادية في البلاد ويضعها في تنافسية دولية ممكنة بطريقة تمكن من الوصول الى مستوى معيشي مقبول وامن، أي تحقيق وضع اقتصادي منتج وفعال وقادر على التتفاعل والتكيف بسلاسة مع المتغيرات الخاجية، وهذا ما لم نشهده في الجزائر أي ان هذه النقلة المنتظرة نتاج سياسة الاقتصاد الموجه من طرف الدولة والذي هو بدوره رهين الريع النفطي الخاضع اصلا لتطورات ومتغريات خارجية، من هنا يمكننا الحكم بعدم صحة الفرضية في قالبها الجزائري ونرهن صحتها بشرط تعدد المورد المالي لميزانية الدولة..

الفرضية الرابعة:

- هناك ارتباط تام للاقتصاد الجزائري وسياسة إنفاقها بالإيرادات النفطية.

من خلال التحليل النظري للسياسة المالية في الجزائر اتضح لنا ان نجاح السياسة المالية في الجزائر مرهون بقدرة توجيه السلطات الجزائرية للإيرادات العامة للدولة المتمثلة في الايرادات الضريبية وإيرادات المحروقات، وذلك من اجل تغطية اوجه الانفاق العام بشقيه الاستثماري والجاري، غير ان تقلبات اسعار النفط التي تعتبر المورد المالي الاساسي للاقتصاد الجزائري اثرت بشكل كبير في المالية العامة للبلاد وبالتالي اخلت بدور السياسة المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الوطني؛ إذاً الطرح النظري للفرضية صحيح غير انه يتنافى مع واقع الجزائر بحكم ارتباط الاقتصاد الجزائري كلياً بمتغير خارجي لا تتحكم فيه الدولة، وعليه نرفض الفرضية .

الفرضية الخامسة:

- الارتباط الحاصل بين أسعار النفط والإنفاق العام له الأثر السلبي على معدلات التضخم والأثر الايجابي على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الأخرى(النمو، البطالة، وتوازن ميزان المدفوعات).

من خلال الاختبارات المحققة من المبحث الثاني للفصل الرابع تأكد لدينا صحة الفرضية خلال الفترة المدروسة وعلى المديين القصير والطويل، واستنتجنا ان عائدات البترول تلعب دور المحدد الرئيسي لسياسة

الانفاق العام ومسار السياسات التنموية في الجزائر ، فيكون الانفاق توسعياً في حالة ارتفاع العائدات النفطية بارتفاع اسعارها في السوق العالمية، ويكون الانفاق تقشفياً في حالة تدني اسعار النفط.

وقد ابانت الاختبارات المُجراه في المبحث الثالث من الفصل الرابع المطبقة على معطيات مأخوذة خلال فترة الدراسة على ضعف العلاقة بين الإنفاق العام والمتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة كواجهة للاستقرار الاقتصادي في الجزائر حيث اظهرت النتائجالأثر المحدود للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، ووقع ايجابي ضعيف للإنفاق العام على معدلات التضخم، في حين اظهرت النتائج العلاقة العكسية بين الانفاق العام ورصيد الميزان التجاري ونسب البطالة في الجزائر ، الامر الذي يؤكد فشل سياسة الانفاق العامكأداةهامة تسمحبتحقيق الاستقرار الاقتصادي للجزائر لارتباطها الكلي بإرادات الجباية البترولية كمورد وحيد وخارجي يقابله ضعف هيكلي في الاقتصاد الجزائري افرز مرونة تكاد تكون منعدمة للجهاز الانتاجي في البلاد.

ثانيا:استنتاجات الدراسة

من خلال قراءاتنا المتواضعة خلال التحضير لهذه الرسالة، وخوضنا لحيثيات بحثنا القاصر توصلنا الى مجموعة من النتائج في صورة قناعات بحثية، ارتأينا ان نصنفها على النحو التالي:

أ. على المستوى النظري

1. البعد النفطي للجزائر

✓ تمتاز الصناعة النفطية عالميا بجملة من الخصائص والسمات تميزها عن غيرها من الصناعات، تتمثل في الكثافة العالية لرأس المال والتكنولوجيا العالية، و ازدياد التركز الإنتاجي بتواجد النفط في عدد قليل من البلدان، والطابع الإستنفاذي للنفط، واحتمالية عمليات اكتشافه؛

✓ تعتبر الثروة النفطية المساهم الأول، و الركيزة الأساسية في تطوير الاقتصاد الدولي، وما وصل إليه العالم اليوم من تطور ورقي وازدهار كان سببه الوقود الأحفوري، فكل القطاعات الاقتصادية تعتمد على الطاقة، والتي يعتبر مصدرها الرئيسي الثروة النفطية؛

✓ تمتاز السوق النفطين بمرحلتين للتسويق: سوق المبادلات المادية الفورية والآجلة، وسوق المشتقات المالية المرتبطة بالعقود النفطية التبادلية؛

✓ تتكون السوق العالمية للنفط من ثلاثة أطراف رئيسية تتمثل في الشركات النفطية، والدول المصدرة للبترول، والدول المستوردة له، ونتيجة للتغيرات المتلاحقة بخصوص مراكز القوى وصنع القرار وتشابك العوامل مؤثرة عليها وتضارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين، الأمر الذي أضفى على السوق النفطية ميزة عدم الاستقرار؛

✓ تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل كأي سلعة اخرى كالعرض والطلب، لكنها في الواقع ليست كافية لتفسير تقلبات اسعار النفط، بل هناك عوامل أخرى تجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة خارج السوق"سياسة –تكنولوجيا-بيئة-منظمات دولية طاقوية-كوارث طبيعية-أحفوريات جديدة....؛

✓ عرفت اسعار النفط تقلبات عديدة لم يكن لها لتدوم طيلا، الامر الذي رهن حسابات الدول المنتجة لتبعا لتلك الاسعار، ففي حالات الارتفاع انفقت الوفورات المالية لدى هذه الدول في تغطية هيكلها الاقتصادي، وفي حالة انخفاضها انهارت معها مواردها المالية وانكشفت عيوب بنيتها الهيكلية لاقتصادها؛

✓ نشأت منظمة OPEC كحتمية ملحة لضمان استقرار السوق النفطية العالمية من خلال اخذها كطرف يقف في وجه احتكار الكارتلات البترولية؛

✓ تعتبر الجزائر من البلدان التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي النفط وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60 % من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط، فمصدر الأموال الوحيد الذي مولت به كل القطاعات وبدون إستثناء، منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا هو إيرادات الثروة النفطية، وما إن انخفضت أسعار النفط في الأسواق الدولية حتى دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية تحولت إلى اجتماعية، فأزمة سياسية وانتهت بأزمة أمنية؛

ومنه وحسب ما سبق فإن: التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الإقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا، وهو ما أكدته أزمة 1986 التي نقلت العديد من المؤشرات من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز، كما ساهمت في إرتفاع المديونية ومعدل التضخم ومعدلات البطالة، وفي تدهور الصادرات...الخ، وهو الأمر ذاته بالنسبة للأزمات السعرية التي تلتها (1998،2008 و2014)، والعكس صحيح في حالات الصدمات الايجابية (1973،2000 ....).

2. بُعد السياسة الانفاقية والاستقرار الاقتصادي

✓ تعتبر سياسة الانفاق العام اداة هامة وأساسية من ادوات السياسة المالية، تهدف معظم الدول من خلالها لتنشيط العمل الاقتصادي فيها، ودعم تكوين رأسمال اجتماعي فعال، من خلال ارساء البنى التحتية في البلاد وبتعبير اقتصادي غرس هياكل الارتكاز للانطلاق التنموي؛

✓ تعد سياسة الانفاق العام اداة فعالة في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية ومعالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية، غير ان هذه الفعالية مرتبطة بالمقدرة المالية للدولة وطرق تمويل الانفاق العام فيهان لتكون مساهمة الانفاق حاسمة في التأثير على الطلب الكلي ورفع حجم التشغيل حسب الرؤيا الكنزية؛

✓ ظهر لنا جليا فشل انطباق النظرية الكنزية على الدول النامية فيما تعلق بجانب الانفاق العام، لتعارض مبدأ مضاعف الانفاق مع المرونة الضعيفة للجهاز الانتاجي في هذه البلدان؛

✓ يعرف الإنفاق العام تزايدا ونموا على طول فترة الدراسة، لكن هذا النمو والتزايد عرف تذبذبا بسبب الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي في حقبة التسعينات، التي فرضت على الدولة تقليص الإنفاق العام خاصة الاستثماري منه، وانطلاقا من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري على حساب الإنفاق الجاري، تجسيدا لسياسة الإنعاش الاقتصادي؛

✓ عدم مرونة الجهاز الانتاجي، وعدم التحكم في النشاط الاقتصادي، واختلال التوازن الخارجي، وحدوث فجوة في الموارد المحلية بسبب الاعتماد على التمويل الخارجي،كل هذا يعكس مفهوم اختلال الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية، عكس الدول المتقدمة التي تنحو في مفهومها للا توازن اقتصادي الى اخفاقها في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية؛

✓ يرتبط التوازن الاقتصادي نظريا بتحقيق اهداف السياسة الاقتصادية ممثلة في المربع السحري لكاليدور، وتمثل فيه الوضعية المثلى المساحة الاكبر للرقعة الرباعية محل المعالم غير المتجانسة في المستوي والتي تتجاذب زواياه مؤشرات الاقتصاد الكلي؛

✓ تتميز الدول النفطية عن غيرها من دول العالم بما يعرف بظاهرة المرض الهولندي الذي يظهر الآثار السلبية للثروة النفطية على اقتصاد البلد، من خلال أثري الإنفاق وانتقال الموارد، إذ تتجلى عوارضه من خلال ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية، وازدهار القطاعات المنتجة للسلع غير التبادلية، وإلى دورية السياسة المالية والتي تتمثل في سياسات الإنفاق التي تكون توسعية أثناء الانتعاش، وتكون انكماشية في فترات الركود؛

✓ فيما يتعلق بوضع التوازن العام للاقتصاد الجزائري فإنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة، فالخلل يعتبر هيكليا في الأساس، بالنظر الى الزيادات المضطردة في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من الإيرادات العامة المتاحة ومحدودة المصادر، وبالتالي اختل التوازن الداخلي نظير تأثره بالإيرادات النفطية؛

✓ ادى إنشاء صندوق ضبط الايرادات في الجزائر الى فعالية في زيادة الانضباط المالي، وتحسين إدارة المالية العامة في البلاد في ظل الفوائض المالية المتراكمة ، وذلك بهدف استثمار تلك العوائد من أجل تحييد آثار التذبذب السعري واللا يقين بالنسبة إلى الإيرادات النفطية، وبما يخدم الأجيال القادمة من خلال الحفاظ او استثمار جزء من الثروات النفطية الحالية لأجيال المستقبلية؛

✓ أن هيكل الإنفاق العام الجاري بالجزائر تحتل فيه الرواتب والأجور وكذلك التحويلات الجارية المرتبة الأولى ومن ثم تليها الخدمات العامة ومدفوعات فوائد الدين العام، منح المجاهدين لتأتي في الأخير المعدات والأدوات؛

✓ أن هيكل الإنفاق العام الاستثماري بالجزائر تحتل فيه حصة البنية التحتية الاقتصادية المرتبة الأولى من إجمالي الإنفاق العام الاستثماري، تليها الري والموارد المائية، قطاع البناء، قطاع التربية والتعليم، التهيئة العمرانية، البنية التحتية الإدارية والبنية التحتية الاجتماعية، أما بقية القطاعات كالفلاحة والصناعة والسياحة فقد كانت حصتها ضعيفة جدا خلال فترة الدراسة؛

ونخلص من كل ذلك الى ان: الدولة تهدف من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي عن طريق سياسة الانفاق الى الوصول الى الاستقرار الامثل لاقتصادها، ومن الطبيعي جداً نمو هذه النفقات، بحكم زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولتفادي الاختلالات الناجمة عن الاسراف الانفاقي خاصة منه الاستهلاكي، وجب ترشيد الانفاق العام الذي يعبر عن التطبيق العملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد وتوجيهه باستهداف مواطن العائد المالي من الجدوة الاستثمارية بما يضمن تحقيق الاهداف المرجوة دون تبذير او فساد، وتبرز أهمية سياسة الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال كونها مكونا هاما للطلب الكلي على أساس المبدأ القائم " الطلب يخلق العرض".

ب. على المستوى التطبيقي

ابانت الدراسة القياسية المنمذجة في الفصل الرابع على ان:

✓ الدراسة اكدت ان سياسة الانفاق العام ترتبط بشكل هيكلي مع تغيرات اسعار النفط وهو العامل الذي ينأى ان يكون عنصر تحكم محلي، الامر الذي زاد من هشاشة الاقتصاد الجزائري، ويجعله عرضة للهزات الاقتصادية الخارجية بسهولة، خاصة منها المتعلقة بالأزمات السعرية للبترول في الاسواق العالمية؛

✓ في الدول الريعية النامية تعد سياسة الإنفاق الحكومي أداة فعالة نسبيا في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ولها دور واهي في معالجة الاختلالات الناتجة عن الدورة الاقتصادية، ومساهمتها في التأثير على الطلب الكلي غير واضحة؛

✓ هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام المأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الخام ومعدل البطالة في الجزائر، بحيث أدى التوسع في النفقات العامة الى انخفاض معدلات البطالة؛

✓ توجد علاقة طرديه ضعيفة بين النفقات العامة المأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الخام ومعدل التضخم في الجزائر ،حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضئيلة في ارتفاع الأسعار؛

✓ توجد علاقة طرديه ضعيفة جدا بين النفقات العامة المأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الخام ومعدل النمو في الناتج المحلي الخام في الجزائر، حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضئيلة جدا في ارتفاع الناتج المحلي؛

✓ لاحظنا ان هناك علاقة عكسية واضحة بين الانفاق العام المأخوذ كنسبة من الناتج المحلي الخام ونسبة رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الخام، بسبب تسرب مقدار مهم من الانفاق العام الى الخارج على شكل واردات تمثلت في مواد غذائية وادوية بالاضافة الى تجهيزات صناعية وزراعية مما حد من فعالية مضاعف الانفاق العام على المدى القصير؛

✓ تزايد الإنفاق الحكومي الجاري نسبة الى الانفاق العام في الجزائر لا يؤثر بشكل واضح على مؤشرات الاقتصادية الكلية، وهو ذو إنتاجيه سالبة ،وبالتالي فهو مثبط للنمو الاقتصادي وهذا راجع لعدم فعالية هذا النوع من الإنفاق اقتصاديا؛

✓ في الاقتصاد الجزائري وخلال الجزء الاول من فترة الدراسة حتى 1999 كان للإنفاق الاستثماري دور هام في التعويض عن النقص الحاصل في الاستثمار الخاص آنذاك، حيث شهد هذا الجانب من الانفاق ضغط انخفاض كنتيجة لبرامج التصحيح الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي، غير انه عرف انتعاشا بداية من 2000 كضرورة لبرامج الانعاش والدعم الاقتصاديين، لكن قابله ضعف مرونة الانتاج في الجزائر، ومزاحمة للقطاع الخاص لما تتطلبه برامج الاستثمارات الحكومية من موارد ضخمة؛

وفي الاخير فإن الأداء الاقتصادي الضعيف للبلدان النامية المصدرة للنفط ومنها الجزائر يعزى إلى طريقة استجابة السياسة المالية لصدمات أسعار النفط، حيث أن الارتباط الكبير بين عائدات النفط و إيرادات الميزانية العامة أدى إلى عدم استقرار سياسة الإنفاق العام في الاقتصاد الوطني، والتي أصبحت أهم قناة تنتقل بها تقلبات أسعار النفط إلى باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ثالثا:المقترحات والتوصيات

من اجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية، التابعة لتقلبات أسعار النفط في الاسواق العالمية، والتوجيه الامثل لسياسة الانفاق العام كقناة فاعلة لإرساء اقتصاد مستقر ومنتج، نوصي بالمقترحات المصنفة على النحو التالي:

1. **مقاربة السياسة الانفاقية والاستقرار الاقتصادي**

- حقن فائض السيولة في قطاعات منتجة كالزراعة والسياحة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، من شأن ذلك خلق نمو ثابت ومستقر، وإيجاد فرص عمل دائمة، وبمعنى واضح هو انه يجب على السلطات الجزائرية الادارة المالية الجيدة للإيرادات النفطية خاصة على المدى الطويل من اجل التقليل من اختلالات التوازنات في الاقتصاد الكلي للبلاد؛
- الاستثمار في مشاريع البني التحتية بهدف إعدادها لتكون مناخ استثماري ملائم للقطاع الخاص والعام وبمثابة قاعدة لتنشيط التبادلات التجارية الدولية، كما قد توجه جزء هذه الاستثمارات في تنمية القطاع السياحي، خاصة وان الجزائر لديها مستقبل واعد بإمكانه أن يضاعف النمو في هذا المجال؛
- دعم الصناعات بأنواعها الثقيلة والمتوسطة والصغيرة، من اجل الرفع من مرونة الجهاز الانتاجي في الاقتصاد الجزائري؛
- زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية، وإدراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية؛
- الاستفادة من الموقع الجغرافي الذي بإمكانه أن يكون نقطة تواصل للمبادلات التجارية الدولية بين دول جنوب شرق أسيا و الأسواق الأوربية، واستغلال كونها بوابة افريقيا لكل من اسيا و اوروبا؛
- التوسيع في الإنفاق الحكومي الاستثماري على مشاريع الصناعية من اجل النهوض بالقطاع الصناعي والعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي الثقيل، خاصة في مجال صناعة السيارات بإقامة مركبات صناعية كبرى في الجزائر؛
- من أجل زيادة فعالية سياسة الانفاق العام يجب اولا وضع اصلاح وتحديث دوري للإدارة العامةن وثانيا مراقبة ومتابعة تنفيذ الانفاق العام بما يضفي نوع من الشفافية، وثالثا وجب ترتيب اوجه الانفاق بما يساهم في تنسيق التفاعل بين مؤشرات الاقتصاد الكلي، فإنفاق عام أكثر رشدا، واقتطاع عاما أكثر جدوى وتجارة خارجية أكبر ربحا، وسياسة نقدية أكثر فعالية، وموازنة عامة أكثر شفافية من شأنها مجتمعة أن تحقق التوازن الاقتصادي عند معدلات أعلى لنمو الدخل الوطني الجزائري؛

2. **مقاربة الصناعة النفطية والبدائل المقترحة**

- تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والتي من أهمها الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة المائية، والطاقة الحرارية الارضية ...؛
- الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجال الزراعي، الذي قد يكون حلا مناسبا لامتصاص البطالة، في الميدان الفلاحي،وفي ميدان الصناعة الغذائية وتنمية الصادرات الزراعية بتشجيع العمل المقاولاتي في هذا الميدان؛

3. مقاربة سياسة الارادات والنظام المصرفي

- لا بد ن مراجعة هيكل الايرادات العامة في الجزائر بالعمل على ازاحة حمل الانفاق العام من الجباية البترولية الى الاعتماد على الجباية الضريبية، وذلك بإعطاء الجباية العادية دور أساسيا في تغطية النفقات العامة بالعمل على مواصلة إصلاح النظام الضريبي من خلال تسهيل عمليات التحصيل وتخفيف الضغط الضريبي لتجنب التهرب الضريبي؛
- تفعيل النظام المصرفي للاستغلال الأمثل لفائض السيولة من خلال إعطاء حرية أكبر للبنوك في إدارة التعاملات المالية لمختلف النشاطات الاقتصادية؛
- ضرورة تفعيل التعامل بنظام التمويل الإسلامي، خاصة وان عدد كبير من الراغبين في إنشاء أو توسيع المشاريع الاستثمارية يتجنبون التعامل مع البنوك ذات التعامل المالي التقليدي؛

وتحقيقا لهذه التوصيات على السلطات الفاعلة في الاقتصاد الجزائري تنظير وتصميم رؤية مستقبلية تتضمن اعادة هيكلة اقتصادها، وفق الصورة التي تمكنها من تفعيل الطاقة التشغيلية المُهدرة في قطاعات اخرى، والتخلص من التبعية للقطاع الواحد، دون بقاء اقتصادها ومخططاتها التنموية رهينة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، حيث أن أي تغيرات او تقلبات او صدمات تمس اسعار النفط تؤثر على كل متغير من متغيرات الاقتصاد الجزائري سواء كانت داخلية او خارجية، ولعل سياسة الانفاق العام تمثل الرابطة التي تحوي هذه التقلبات وتنقلها الى اواصر الاقتصاد الوطني ممثلة في هدف الاستقرار الاقتصادي الامثل، فقد أثبتت البراهين الاحصائية أن الاقتصاد الجزائري به علة هيكلية وبشكل مزمن، موصولة مباشرة باللعنة النفطية، دون ان ننسى باقي الاعراض التي نخرت الاقتصاد الجزائري أهما الفساد المالي والاخلاقي والبيروقراطية التي تهدد استدامة الاقتصاد والمؤسسات العمومية وحتى الخاصة، لذا أصبح على الجزائر أن تخطو خطوات فاعلة للبحث عن علاج شافي من خلال العمل على توسيع النشاطات غير النفطية ورفع معاملها من خلال توجيه سليم لسياسة الانفاق العام.

رابعا :افاق الدراسة:

إن الوقائع الاقتصادية المتأخرة فرضت علينا منطقا مفاده أن النفط بتكوينه الفيزيوكيميائي كان البديل الأمثل للطاقة الناتجة عن احتراق الفحم لعدة أسباب أهمها التكوين الكيميائي وإمكانية التعدد الصناعي و...، والحقيقة الأخرى أن تواجد هذه المادة الجيولوجي أعطى خريطة اقتصادية غيرت أقطاب الصناعة التقليدية المتواجدة في أوروبا القديمة، وأدخلت أطرافا إلى السوق لم تكن لتكون ذات صيت في العالم الفحم الحجري، غير أن ما يقع عليه الاتفاق هو فكرة استحالة الاستمرارية والاستدامة للطاقة المستخرجة من النفط، فالأكيد أن هذه المادة زائلة لا محالة، وقد استنفذت مدة استغلالها، وآن الأوان أن تجد البشرية لنفسها مصدراً بديلاً عنها وفق شروط بيئية واقتصادية واجتماعية ملائمة.

إن الدراسة التي قمنا بها جاءت تكملة لعدة دراسات سبقتها -وما أكثرها- حاولنا من خلال طرحها أن نشكل وصلة امتداد بين هذه الدراسات وأفاق ومستقبل استغلال الطاقة الاحفورية ممثلة في البترول والغاز وما اشتق منهما واليهما هذا منجهة ومن جهة اخرى التعمق في جدوى السياسات المالية الفعالة لتنمية الاقتصاد الوطني على المستويين الوطني والعالمي، ومن ذلك نقترح بعض الإرهاصات تصلح لأن تكون مشاريع بحث وتقصي صادفتنا أو كانت مجانبة لموضوعنا، منها:

- ❖ دراسة العلاقة بين اسواق الطاقة والسياسات الاقتصادية في الدول المنتجة للطاقة الاحفورية؛
- ❖ دراسة تحليلية معمقة لتطور سياسة الانفاق العام في مشاريع المالية للجزائر" الموارد والاهداف"؛
- ❖ دراسة جدوى الصناديق السيادية للدول المنتجة للنفط "حالة صندوق ضبط الايرادات في الجزائر"؛
- ❖ البدائل التمويلية الحقيقية للاستثمارات العمومية في الجزائر؛
- ❖ الرقابة المالية في الجزائر" الاجهزةالرقابية ،الوظائف،الادوات القانونية"،
- ❖ واقع الحوكمة المالية والشمول المالي في المنظومة المصرفية في الجزائر؛
- ❖ اهمية الكفاءة الاستثمارية في خلق التنمية المستدامة في ظل الموارد المتاحة في الجزائر؛

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ط 2، دار المشرق، لبنان ،2001.
2. إسماعيل محمد بن قانة،"اقتصاد التنمية"،دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن،2012.
3. إبراهيم محمود الراضي،" البطالة حلول إسلامية فعالة"، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ،2005
4. احمد على البشاري،"السياسة الاقتصادية اليمنية-سياسة الانفاق العام-"،ط1،دار طرقحي ، اليمن ، 1990.
5. احمد هني،" اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
6. أعاد حمود القيسي،"المالية العامة والتشريع الضريبي"،ط4، دار الثقافة للنشر التوزيع،عمان،2015،
7. أعاد علي حمود، "موجز في المالية العامة والتشريع المالي"، مطابع جامعة الموصل، العراق ،1989.
8. الدوري أحمد، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
9. إيان راتليج،" العطش إلى النفط- ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟"،ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت- لبنان،ط2006،1.
10. باهر محمد عتلم، "المالية العامة –أدواتها الفنية وأثارها الاقتصادية"،مكتبة الآداب، مصر، 1998.
11. بول ساموبلسون،"علم الاقتصاد" ترجمة هشام عبدالله،الدار الاهلية، الاردن،2006.
12. حافظ برجاس،" الصراع الدولي على النفط العربي"، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت لبنان، ط 2000،1.
13. حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، دار صفاء للنشر، عمان،1999.
14. حسن عواضة عبد الرؤوف،"المالية العامة"،دار الخلود للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،1995.
15. حسين الوادي،"المالية العامة "،دار الميسرة للنشر، عمان، 2000.
16. حسين عبدالله، "اقتصاديات البترول"دار النهضة العربية، القاهرة ،1979.
17. حسين فهمي، "إستراتيجية البترول"، المركز العربي للطباعة والنشر، لندن، 1981 .
18. حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .1999
19. حميد عبد المجيد د راز وآخرون،"مبادئ الاقتصاد العام"، الدار الجامعية، مصر،2009.
20. خالد أمين عبد الله،"محاسبة النفط"،دار وائل للنشر،عمان، الأردن،2001 .
21. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية،"أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2005.
22. خالد شحادة الخطيب، محمد خالد المهايني، "المحاسبة الحكومية"، دار وائل للنشر، الأردن، ،2008.
23. زينب حسين عوض الله،"مبادئ المالية العامة" ، دار الفتح للنشر، القاهرة ، ،2003.
24. سارة حسين منيمة،" جغرافية الموارد والانتاج"،دار النهضة العربية للطباعة النشر بيروت،لبنان، 1992 .

25. سالم محمد شوابكة،"المالية العامة والتشريعات الضريبية"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015،
26. سامي خليل،"النظريات والسياسات المالية والنقدية"، كاضمة للنشر، الكويت، 1982.
27. سامي خليل،"نظرية الاقتصاد الكلي"،الكتاب الاول، دار النهظة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 1999،الكويت.
28. صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،1992.
29. صخري عمر،"التحليل الاقتصادي الكلي"،ديوان المطبوعات الجامعية،ط2005،5.
30. صلاح حياوي ، فاروق الصوفي "أساسيات في تصنيع النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية ،د ت، الجزائر.
31. ضياء مجيد الموسوي،" الأزمة الاقتصادية العالمية 1989-1986" ، دار الهدى، الجزائر، 1990 .
32. ضياء مجيد الموسوي،" ثورة أسعار النفط"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005
33. ضياء مجيد الموسوي،"النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي"،منشورات شباب الجامعة،الاسكندرية،1990.
34. عادل أحمد حشيش،"أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدراسة الأساسيات المالية العامة"، دارالمعرفة الجامعية،1997.
35. عادل العلي ، "المالية العامة و القانون المالي و الضريبي"، إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن،2011.
36. عادل فليح العلي،"المالية العامة والتشريع الضريبي"،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،2007.
37. عارف دليلة ،" عجز الموازنة وسبل معالجتها"، جمعية العلوم الاقتصادية، سوريا ،1998.
38. عبد الخالق فاروق،" النفط والأموال العربية في الخارج"، مركز المحروسة، القاهرة، مصر،2002.
39. عبد العزيز مؤمنة،" البترول والمستقبل العربي "اكسبرس انترناسيونال للنشر،لبنان ،1979.
40. عبد الغاني سعيد،"الترشيد واقتصاد الوفرة"،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،1966.
41. عبد الكريم العلوجي،"نفط العراق لعنة الأرض وآبار الدماء تتدفق"،مكتبة جزيرة الورد ،القاهرة ، مصر ،2010 .
42. عبد المجيد بوزيدي،"تسعينيات الاقتصاد الجزائري"،ترجمة جربيب ام الحسن، مفهوم للنشر، الجزائر، سنة 1999.
43. عثمان محمد غنيم ،"التخطيط أسس ومبادئ عامة"،ط2 ، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2004.
44. علي بساعد،"المالية العمومية "،مطبوعة بالمعهد الوطني للمالية، القليعة ،1992.
45. علي خليفة الكواري ،"دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية"،عالم المعرفة للنشر والتوزيع،الكويت،1981
46. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
47. علي زغدود،" المالية العامة"،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،2006.
48. علي نجيب،"تحليل ونمذجة البيانات بيتخدام الحاسوب، تطبيق شامل لSPSS "، الاهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان،2006.

49. فاروق القاسم، النموذج النرويجي وإدارة المصادر البترولية، عالم المعارف، الكويت،،2010 .
50. فليح حسن خلف،"النقود والبنوك"،عالم الكتاب الحديث، الاردن،2006.
51. فهمي حسن خلف، "النقود و البنوك"، عالم الكتب الحديث، الأردن، ،2006 .
52. قاليري مارسيل،" عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط،"، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ، بيروت، لبنان، 2006 .
53. قدي عبد المجيد،"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة تحليلية وتقييميه-ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2006.
54. قصى عبد الكريم ابراهيم،" اهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010.
55. كنعان على،"اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية"، ط1،منشورات الحسنين،سوريا،1997.
56. لعمارة جمال، "منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر ،2004
57. محرزي محمد عباس ،"اقتصاديات المالية العامة"، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008 ،.
58. محمد أحمد الدوري:" محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 .
59. محمد أزهر السماك، "اقتصاديات النفط "، ط 1، دار الكتب للطباعة والنشر،مصر، 1981.
60. محمد الصغير بعلي، "المالية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، ،2003.
61. محمد جمال ذنيبات، المالية العامة والتشريع المالي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ،2003.
62. محمد جمال علي هلالي، "المحاسبة الحكومية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، .2002،
63. محمد حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، ط2،دار الميسرة،عمان، 2007.
64. محمد خميس الزوكي، جغرافية الطاقة(مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2001.
65. محمد سعيد فرهود،"مبادئ المالية العامة"،منشورات جامعة حلب، سوريا،2004.
66. محمد شاكر عصفور،"أصول الموازنة العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1،لبنان ،2008
67. محمد طاقة، مأزق العولمة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1،2007.
68. محمد عبد العزيز عجمية،واخرون،"التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق "الدار الجامعية، مصر،.2007
69. محمد عبد المنعم عفر،أحمد فريد مصطفى،"الاقتصاد المالي الوضعي الاسلامي بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية،1999.
70. محمد عمر أبو دوح،"ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2006.
71. محمد مدحت مصطفى، سهيرعبدالظاهر أحمد،"النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية"،مطبعة الإشعاع الفنية،مصر،1999.

72. محمود حسين الوادي،"مبادئ المالية العامة"،الطبعة الثانية،دار السرة والتوزيع والطباعة،عمان، 2015،
73. مصطفى الفار،"الإدارة المالية العامة"،دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،2008.
74. مصطفى ديبون،"ما هو البترول؟"، الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائ،تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية الجزائر رقم 280-80،ماي1981.
75. مفتاح صالح،" المالية الدولية "،محاضرات عن جامعة بسكرة،2005-2006.
76. نوزاد عبد الرحمان،"المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة"،دار المناهج، عمان، 2006.
77. هوشيار معروف،"تحليل الاقتصاد الكلي"،دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،2005.
78. وسام ملاك،"البورصات والاسواق المالية العالمية"،ج 2،دار المنهل اللبناني،لبنان، 2003.
79. وليد عبدالحميد عايب"الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي-دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية-مكتبة حسن العصرية،بيروت ، لبنان ،ط201،1.
80. يسري محمد أبو العلا،" نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 .
81. نبيل جعفر عبد الرضا،"اقتصاد النفط"،دار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع،ط1، بيروت، لبنان،2011

المجلات

1. ستيفن بارنيت ورولاندو أوسووسكي،" ما الذي يرتفع؟ لماذا ينبغي للدول النفطية أن تحافظ على مواردها"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ،40العدد ،1صندوق النقد الدولي، واشنطن، مارس ،.2003
2. يدرو رودريغيز، "دول مجلس التعاون الخليجي: تعظيم النتائج في عالم يسوده عدم اليقين -قضايا سياسة المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي-"، صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2011.
3. جاسم المناعي،" الاقتصاديات العربية على أعتاب الألفية الثالثة بين دروس الأزمات المالية وتحديات الإصلاحات القادمة"، صندوق النقد العربي، بيروت، 12-14ماي، 2001.
4. هاشم محمد العركوب،محمد سامي،"الدور التمويلي للضرائب في بلدان عربية مختارة للفترة 1980-2002"، مجلة تنمية الرافدين،مجلد 28،عدد82، تصدر عن كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق،2005.
5. رامي زيدان ، "حساسية النظام الضريبي السوري"، مجلة المجتمع والاقتصاد ، سوريا، 2007.
6. وجدي محمود حسين، "متراكم إيرادات البترول العربية بين سلبيات الحاضر وإيجابيات المستقبل"، مجلة كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، العدد9، المملكة العربية السعودية، ،1983.
7. جمال لعمارة،" تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول،2001،

8. حفاي عبدالقادر، قميتي عفاف،"التوجهات الحديثة لترشيد سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)"مقالة منشورة في مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -العدد الاقتصادي-، ع 36،الصادرة عن جامعة زيان عاشور، الجلفة،2018.

9. خالد المهايتي،"الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة"، مجلة إدارة المال العام –التخصيص والاستخدام- ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية -أعمال المؤتمرات-مصر،2010.

10. سعد بن صالح الرويتع،"قياس الأداء في الوحدات الحكومية"،مجلة جامعة الملك عبد العزيز-الاقتصاد والإدارة-، ع2،الرياض،2002.

11. بن مسعود عطاالله،بوثلجة عبدالناصر،"اثر مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص يالجزائر"،مقال منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،ع7،م2 ،جامعة الوادي،الجزائر.

12. احمد حمد السمان،"ابعاد مشكلة التضخم في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل طفرة الفوائض النفطية 1975-1980"،مجلة آفاق اقتصادية،ع34،السنة 9،افريل 1988.

13. الطاهر زيتوني، الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد38 ،العدد 142 منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، صيف 2012.

14. عبدالرحمان عية،"دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية، 2000-2011"،مقالة منشورة في مجلة دفاتر السياسة والقانون،ع5، جوان 2011.

15. أبو فليح نبيل،" صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة ضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقا، العدد الأول.

16. رياض المومن،"اثر النفقات العامة على الناتج القومي في الاردن"،مجلة البحوث الاقتصادية،م3،ع2،ليبيا،1991،

17. ستيفن بارنيت ،رولاندو أوسوسكي،"ماالذي يرتفع؟ لماذا ينبغي للدول النفطية أن تحافظ على مواردها"، مجلة التمويل والتنمية،المجلد40،العدد1،صندوق النقد الدولي،واشنطن،مارس2003

18. سراج وهيبة،"دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر"،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية،قسم العلوم الإقتصادية و القانونية،ع19،جانفي 2018.

19. ناصر بوعزيز،منصف بن خديجة،"النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر-بين الواقع والتجسيد "، مقالة منشورة في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي،الجزائر،ع 10،ج2017،2.

20. عبد الفتاح دندي،" تقلبات أسعار صرف الدولار وإنعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء"، مجلة النفط والتعاون العربي،المجلد 34،العدد125 ،2008.

21. براهيم بلقلة،" تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة 2000 -2009 ،مجلة الباحث، عدد 12 ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2013 .

22. حسين عبدالله،"التصحيح عبر اليات السوق"،سلسلة كراسات اقتصادية،ع154،مصر،2005

23. جاباالله مصطفى،"تقلبات اسعار النفط وعلاقتها برصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات"،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،ع9،مجلد1،جامعة حمة لخضر، وادسوف، الجزائر،جوان2016.

24. محمد مصطفى محمد الخياط،"اسعار النفط...الصعود والمؤشرات"، مجلة الكهرباء العربية، ع92، 2008.

25. حسين علي كيطان،"قياس وتحليل تأثير تقلبات اسعار النفط في السوق الدولية على الايرادات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2015)"مجلة الكوت الجامعية،ع2،م2، 2018.

26. عاشور حيدوشي، ميلود لوعيل،"اثار تقلبات اسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)"،مجلة الاقتصاد الصناعي،ع12،جامعة الحاج لخضر،باتنة، الجزائر، 3جوان 2017.

مراكز البحث والمعاهد والمنتديات

1. مصطفى حسين المتوكل،محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية"مركز الامارات للدراسات والبحوث ،2000.

2. أحمد الحوشان، جون كوالز، "الفائض المالي السعودي، مصادره وأوجه استخداماته المحتملة، وآثاره في السياسة المالية الحكومية"، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، ،2009

3. ماجد المنيف،"صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الإيرادات النفطية"، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت، ،2009

4. عبد القادر سيد أحمد،" توقعات الطاقة، الفوائض المالية والتنمية العربية"، معهد الإنماء العربي، بيروت، ،1979

5. احمد علي مجذوب،"السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي-مقارنة مع الاقتصاد الوضعي-"،هيئة الاعمال الفكرية،السودان،2000.

6. جودي سكارلاتا،قيصر حسن،"من قضايا سياسة الانفق الحكومي"،معهد صندوق النقد الدولي،1998

7. نائل عبد الحافظ العواملة،"ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن"، مؤتة للبحوث والدراسات ، المجلد7،العدد2، 1992.

8. ابراهيم الغيطاني،"سياسات التقشف في مصر ..مبررات وضوابط النجاح"،دراسة مقدمة من مركز المصري للدراسات والمعلومات، 2012.

9. بيدرو رودريغيز،دول مجلس التعاون الخليجي"تعظيم النتائج في عالم يسوده عدم اليقين "قضايا سياسة المالية العامة في دول مجلس التعاون الخليجي"، صندوق النقد الدولي ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، 2011.

10. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا،"مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكو2006-2007"،الأمم المتحدة،نيويورك،2007.

11. جاسم المناعي،"الاقتصاديات العربية على أعتاب الألفية الثالثة بين دروس الأزمات المالية وتحديات الإصلاحات القادمة"،صندوق النقد العربي،بيروت، 12-14ماي،2001.

12. عبد الرزاق الفارس،"الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للطفرة النفطية على أقطار مجلس التعاون"، مركز دراسات الوحدة العربية، منتدى التنمية، بيروت،2009.

13. سيد أحمد النجار،"الطفرة النفطية العربية الثالثة دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف"،كراسات إستراتجية، تقرير مركز الأهرام للدراسات والبحوث الإستراتجية،العدد165،مصر،2006.

14. صندوق النقد الدولي،"الميثاق المنقح للممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة"، تم تحديثه في 28فيفري،2001.

15. عبد الفتاح دندي، "دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الاوبك"، مجلة النفط والتعاون العربي، صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة .للبترول، المجلد السابع والثلاثون، العدد 136 شتاء2011 .

16. كرستوف السوب، سام فتوح،"تطورات اسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية"مجلة النفط والتعاون العربي تصدر عن منظمة أوابك،الكويت،العدد36،مجلد37، شتاء 2011.

17. الطاهر زيتوني"التطورات في اسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي"، مجلة النفط والتعاون ا لعربي تصدر عن منظمة أوابك،الكويت،العدد132،مجلد36،شتاء 2010،.

18. محمود عبد الفضيل،" النفط والوحدة الع ربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت -لبنان، 1981 .ط3 .

19. لطفي علي، "الطاقة والتنمية في الدول العربية،" بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ط 2، القاهرة، 2010 .

20. ستيفن بارنيت، رولاندو أوسوسكي،" ما الذي يرتفع، لماذا ينبغي للدول المنتجة للنفط أن تحافظ على مواردها"، مقالة في مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ، واشنطن، المجلد 04 ، العدد 01 ، مارس 2003.

21. بن إيفيرت، ألان جيلب،" إدارة الثورة النفطية"، مقالة في مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، المجلد 04 ، العدد 01 مارس 2003 .

22. علي ميرزا،" اثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة"، ندوة" تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016 .

23. سلسلة دراسات المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،"معضلة اوبيك بين حصة السوق وتحديد الانتاج"،قطر،مارس2017.

24. خالد بن راشد الخاطر،"تحديات انهيار اسعار النفطوردات افعال السياسات في دول مجلس التعاون"ندوة تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان النصدرة،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،قطر،نوفمبر،2015.

التقارير الرسمية

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

2. النشاشبي كريم وآخرون،"الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق"، تقرير صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.

3. تقرير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر"،س9،1-2009

4. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،ملخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2008

5. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،لسنوات2004- 2007.

6. بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الأربعاء 23 يوليو2008.

7. علي رجب،" تطور فروقات الاسعار بين النفط الخفيفة والثقيلة واتجاهاتها المستقبلية "،مجلة النفط والتعاون العربي،دورية فصلية تصدر عن منظمة الدول العربية المصدرة للبترول OAPEC، العدد123، خريف 2007

8. تقرير حول التجارة والتنمية،صادرعن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية-الأونكتاد- ، 2013 .

9. منظمة الأقطار المصدرة للنفط أوبك، "تقارير الأمين العام، التقارير الشهرية لأسواق النفط، أعداد مختلفة من2000 -2008

أطروحات ورسائل

1. مقراني حميد، "أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2005.

2. طارق قدوري،"مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة تطبيقية للفترة -1990 ،2014)"،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2016.

3. صبرينة كردودي، "ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2014

4. داود سعد الله، "أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر210-2000"،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر2 ،الجزائر، ،2012/2011.

5. مسعود دراوسي،"السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي لحالة الجزائر (2004 ،1990)،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

6. جلول بن عناية ،"اثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية حالة الجزائر-"مذكرة ماجستير غ م، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر،2005.

7. كريم بودخدخ،" أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي د ارسة حالة الجزائر (2001-2009)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر،2010.

8. شعبان فرج،"الحكم الراشد كمدخل للترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر ،دارسة حالة الجزائر (2000-2010)"، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012 .

9. قميتي عفاف،"الانفاق العام على مشاريع البنية التحتية وأثره في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر(2001-2014)،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الاغواط،2014.

10. حميد مقراني،"أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة والتضخم في الجزائر (1988-2012)"،مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة،بومرداس،2014،

11. أسماء ماصبي،"أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي(1971-2011)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان،2014.

12. أسماء ناويس،"أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة(1990-2011)"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 2014،

13. الهادي محمد،" النفقات الجبائية، - مع التطرق لحالة الجزائر-" رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007.

14. وحيد خير الدين،"اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-حالة الجزائر-"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غ م،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2012-2013.

15. شعبان فرج،"الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر(2000-2010)"،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2012،3،

16. بن عزة محمد،"ترشيد سياسة الانفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف(دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غ م،جامعة ابوبكر بلقايد ،تلمسان، الجزائر،2014-2015.

17. سعد أولاد العيد،"ترشيد سياسة الإنفاق العام: دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة-حالة الجزائر-"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي،جامعة الجزائر2012،3 -2013.

18. بوكبوس سعدون،"عرض الاقتصاد الجزائري"،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير،جامعة الجزائر،السنة الجامعية 2002-2001.

19. ادريس اميرة،"تقلبات اسعار البترول وأثرها على السياسة المالية-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري(1980-2014)"،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،غ م،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،الجزائر،2015-2016.

20. بوالشعور شريفة،"تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري نموذج متجهات تصحيح الخطأ"،رسالة ماجستير في العلوم لاقتصادية تخصص اقتصاديات المال والاعمال،غ م،جامعة آل البيت،الأردن،2012.

21. أمينة مخلفي،"اثر تطور انظمة استغلال النفط على الصادرات –دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية-" أطروحة دكتوراه،غ م، تخصص علوم اقتصادية،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة،الجزائر،2013.

22. سهيلة زناد،"إستراتيجية الاستغلال المستدام للثروة البترولية بين متطلبات التنمية القطرية واحتياجات السوق الدولية، دراسة حالة قطاع البترول الجزائري"،مذكرة ماجستير، إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة،جامعة فرحات عباس سطيف،2010-2011.

23. وحيد خير الدين،"اهمية الثروة النفطية في الاقتصاد النفطي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-حالة الجزائر-"،مذكرة ماجستير،اقتصاد دولي،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012-2013.

24. امينة مخلفي،" اثر تطور المنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع الى بعض التجارب العالمية)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2012/2011.

25. عكة عبد الغني، "تنمية البلدان النفطية في ظل العولمة الاقتصادية مع التركيز على حالة الدول العربية" ، اطروحة دكتوراه، غ م،جامعة الجزائر 2010/2009.

26. بوفليح نبيل،"دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2011.

27. همام الشماع، دراسة اقتصادية مقارنة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتأثير كل منها على السوق النفطية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة بيروت، لبنان،1987.

28. حمادي نعيمة،"تقلبات اسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة1986-2008"، مذكرةماجستير علوم اقتصادية،غ م، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف، الجزائر، 2008-2009

المداخلات

1. عياش بالعاطل،سميحة نوي،"آليات ترشيد الانفاق العام من اجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة"،ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي"تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014"،جامعة سطيف1، يومي 11-12مارس 2013،

2. حمد كريم قروف، "تقدير فعاليات سياسة الانفاق العام في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة(2001-2112)"المؤتمر الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو االقتصادي خال فترة ،2001-2014 ،جامعة سطيف ،12/11 مارس2013.

3. العايب ياسين،"تقييم فرص نجاح النموذج الاقتصادي الجديد"،مداخلة ضمن حيثيات المؤتمر الوطني(رهانات الاقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية -أي فرص للنموذج الاقتصادي الجديد؟-)،كلية العلوم الاقتصاديةوالتجارية وعلوم التسيير،جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، الجزائر، أكتوبر2017.

4. نجم العزاوي،"أثر عولمة الموارد البشرية على البطالة في ظل التنمية المستدامة في الوطن العربي"،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الموسوم باستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة،للفترة 5-16/نوفمبر/2011،جامعة المسيلة محمد بوضياف، الجزائر،2011.

5. طالبي رياض،القري عبد الرحمان،" إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة البطالة في الوسط الريفي"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الموسوم باستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، للفترة 5-16/نوفمبر/2011،جامعة المسيلة محمد بوضياف، الجزائر،2011 .

6. محمد زيدان، محمد يعقوبي، مداخلة تحت عنوان "الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليا اتجاه البيئة "ألقيت خلال الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية المنظم بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، أيام 14- 15 .فيفري 2012 .

القوانين والمراسيم

1. المادة رقم (03)من القانون 90-21 المؤرخ في 1990/08/15 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.
2. المادة رقم (06) من القانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.
3. المادة رقم (04) من القانون 90-21 .
4. المادة رقم (23) من القانون 84-17.
5. المادة (35)من القانون 84-17 .
6. الجريدة الرسمية رقم37،المادة10،28جوان،2000.
7. الجريدة الرسمية رقم83،المادة 66،من قانون 23-22،28ديسمبر،2003،المتضمن قانون المالية 2004.

مواقع الكترونية

1. صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية الموارد،تقرير شهر افريل2007،
متوفر على الموقع : www .imf.org
2. عبد الحميد مرغيت،"تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل،الجزائر،
مقال متوفر على الموقع: http://www.hopital-dz.com،
3. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية،"سياسة الجزائر تجاه تدهور اسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد(البدائل المطروحة)"،
مقال منشور بتاريخ29-1-2017،متوفر على الرابط:democraticac.de/?p=43039
4. مجلة اورونيوز الالكترونية،"الاقتصاد الجزائري بين مطرقة كورونا وسندان انهيار اسعار النفط"، متوفرة على الموقع:
arabic.euronews.com/2020/04/11/the-algerian-economy-without-alternatives-to-face-the-collapse-of-oil-prices
5. تقرير حول الوضعية الاقتصادية للجزائر 2005
متوفر على الموقع : www. gucciaac. org lb2005
6. خالد بن منصور العقيل ،رحلة في عالم البترول– قضايا بترولية دولية–
متوفر على الموقع الالكتروني http://www.mpmco.net/ar/view.aspx?cat=115
7. وليد نزهت، نشأة أسعار النفط الدولية وأبعادها على سياسة الدول، المؤتمر العلمي لدراسات نفط العراق أيام 20-21-22
متوفر على الموقع الالكتروني http://www.arab-oil-natural-gaz.com/studies/s_46.Htm
8. عقيل العنزي،" الدول المستهلكة تقلق من تحول معظم ثرواتها الى فاتورة مصادر الطاقة" ،جريدة الرياض السعودية ، العدد 14513 الصادرة يوم 19 مارس 2008 م
على الموقع الالكتروني :http// www.alriyadh.com/2008/03/19/article327146htmlariadh

المراجع باللغة الأجنبية

LIVRES ET REVUES SCIENTIFIQUES

1. Jérôme Bascher et Marie Niedergang, Une nouvelle partition des dépenses publiques, revus économie et statistique n°343, 2001,.
2. Bernard, "La Théorie du calcul économique rationel et la décentralisation de la planification socialiste Les Temps Modernes nº 851. 1967.
3. John W," Rationality , Irrationality and economic cognition" ,cecifo working paper n.1445 category 10 empirical and theorical methods, Ontario, N6A 5C2 Canada, 2005.
4. Stéphanie Damarey, Finance publique, gaulino éditeur, Paris, 2006

5. Stéphanie D,"finances publiques, gualino éditeur, paris,2006.
6. Pabentantoine, balance des paiements et politique économique, nothan, France , 1996
7. Emmanuel Nyahoho, Finances internationales – théorie,politique et pratique-, Presses de l'université de Quédec ,canada, 2002.
8. LOïC Philip, finance publiques,5 édition, cujas, paris
9. W.Max Cordan (1995) "Protection, Growth and Trade", chap 15, "Booming Sector and De-Industralisation is Small Open Countries", Taylor Hibbard Library, Department of Agricultural and Applied Economics, University of Wisconsin, Madison,
10. Corden W.Max," Exchange Rate Policy and Resource Boom", Australian National University, Canberra , ACT 2600 , 1982,.
11. Denideni yahia, "la pratique du système budgétaire de l'état en Algérie" OPU.Alger 2002
12. Weiqi Tang, Libo Wu, ZhongXiang Zhang, "Oil price shocks and their short- and long-term effects on the Chinese economy", Energy Economics, N^{0}2008-05.
13. CHOUTARD Sophie,Geopolitique et petrole,Ed,Studyrama ,2007 .
14. Steven T.Call, William L.Holahan," Micro economics",Wadsworth Publishing Company, Belmont, California, second edition, united states of America, 1983, P11
15. N.Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, "Economics", Thomson Learning, UK, 2006.
16. Medan, Michal « Le pétrole et la Chine : plus qu'une relation commerciale ». Afrique contemporaine,4e trim. 2008, n° 228.
17. Jean Pierre Angelier, "energie internqtionql 1987-1988" , Economica1987
18. Jacque Francoi,Xavier Vives, "Bassing point pricing :competition versus collusion ",journal of industrial economics,Vxl,N3,september1992,p249.
19. C.vander Linde"Dynamic International Oil Market :Oil Market Devlopments and Structure1860-1990",1st edition,springer scoence and business media,1991.
20. Nassima Hamidouche,"l'equilibre du marche petrolier entre le court terme et le long terme",Dinamique des marches,Valorisation des Hydrocarbures,CREAD,2005

DOCUMENTS DE RECHERCHE ET RAPPORTSDE CENTRES DE RECHERCHE

1. INTERNATIONAL MONETARY FUND, "The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil Revenue Boom", IMF Working Paper , Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 2007,
2. Shenggen fen, Neetha rao ,"public spending in developing contries,trends determination and impact", international food research institute ,discussion papers ,N° 99,2003

3. Santiago herrera, " public expenditur and growth",policy research working paper , N4372 , world bank,2007
4. Siegfried Z, “About rationalization and intellectualization”, International Forum of Psychoanalysis , rout ledge Taylor and Francis group,2011.
5. Sid Ahmed, Abdelkader, "Rente pétrolière : quelques problèmes théoriques", Institut de Recherches et D'études sur le Monde Arabe et Musulman, ORSTOM, Paris, 1991,.
6. Steven Barnett and Rolando Ossowski,Operational Aspects of fiscal policy in oil- producing countries, fiscal Affairs Department; IMF Working paper, October 2002,
7. Perry Guillermo,"Can Fiscal Rules Help Reduce Macroeconomic Volatility in the Latin America and the Caribbean Region?", Prepared for the IMF/World Bank Conference on Fiscal Rules and Institutions Oaxaca,Mexico, February 2002,
8. International Monetary Fund,"The Role of Fiscal Institutions in Managing the Oil RevenueBoom", IMF Working Paper, Prepared by the Fiscal Affairs Department, March 2007,
9. Institute of International Finance, summary Appraisal,Gulf cooperation Council Countries ,21december 2007.
    A. Blundell Wignall, Yu-Wei Hu Juan Yermo, Sovereign Wealth and Pension Fund Issues. OECD Working Papers on Insurance and Private Pensions Wo:14. “2008”. OECD Publishing France
10. Francois Lescaroux, Valérie Mignon, "On the Influence of Oil Prices on Economic Activity and Other Macroeconomic and financial Variables", CEPPI: Centre D`etudes Prospective et d`Information Internationa Working Paper, N02008-05, .
11. Bureau international du travail, la normalisation international du travail, (nouvelle série 53,GENEVE, 1953),
12. Institut francais du petrole, techniq recherche et production du petrole et du gaz, reserves, couts et contrats ¨paris¨ : 2002
13. Bassam Fatouh, "An Anatomy of the Crud Oil Pricing System",Oxford Institute for Energy ,January 2011.

LES SITES INTERNET

1. International Energy Agency Publication, "Energy Statistics MANUAL ",2005,Availabel Online : WWW.iea.org/stetes/docs/statistics manual pdf. consulté le 2018/05/31
2. http //www. Fxeverest, com/ 12/8- مصطلحات اقتصادية consulté le 1-06-2018 .
3. Platts Publication, "The Structur of Globale Oil Markets",June2010,

www .platts .com /oil markets .pdf consulté le2018-06-06

الملاحق

الملحق (01): نتائج استقرارية المتغيرات حسب ADF

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.021811	0.2765
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=10)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.166712	0.0028
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.218970	0.2038
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.065643	0.0036
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 4 (Automatic - based on AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.206336	0.2085
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.876424	0.0064
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.870808	0.8927
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.129186	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (02): نتائج استقرارية المتغيرات حسب PP

Null Hypothesis: LG has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.021811	0.2765
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LG) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.120486	0.0032
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.236005	0.1982
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.065643	0.0036
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LGT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.300924	0.6169
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LGT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.886615	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.990871	0.9112
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.111362	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق (03): صلاحية نموذج متجه الانحدار الذاتي الأمثل لمتغيرات الإنفاق

بالنسبة للإنفاق العام G

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 08/16/20 Time: 09:10
Sample: 1986 2018
Included observations: 28

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.810211	4	0.5901	0.711112	(4, 32.0)	0.5904
2	0.637984	4	0.9588	0.156168	(4, 32.0)	0.9588
3	4.966659	4	0.2907	1.299367	(4, 32.0)	0.2912
4	4.342886	4	0.3616	1.125240	(4, 32.0)	0.3620
5	5.161985	4	0.2711	1.354573	(4, 32.0)	0.2715

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	2.810211	4	0.5901	0.711112	(4, 32.0)	0.5904
2	3.782983	8	0.8762	0.454265	(8, 28.0)	0.8773
3	9.016441	12	0.7015	0.729338	(12, 24.0)	0.7103
4	11.90349	16	0.7506	0.692574	(16, 20.0)	0.7700
5	15.41982	20	0.7519	0.682380	(20, 16.0)	0.7926

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

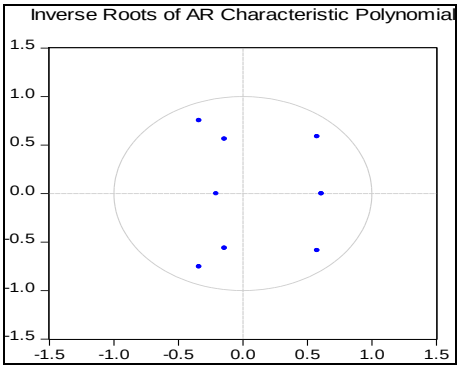

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 08/16/20 Time: 09:11
Sample: 1986 2018
Included observations: 28

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
42.46022	48	0.6985

Individual components:

Dependent	R-squared	F(16,11)	Prob.	Chi-sq(16)	Prob.
res1*res1	0.443839	0.548653	0.8665	12.42750	0.7141
res2*res2	0.492836	0.668077	0.7751	13.79940	0.6137
res2*res1	0.557133	0.864885	0.6151	15.59973	0.4812

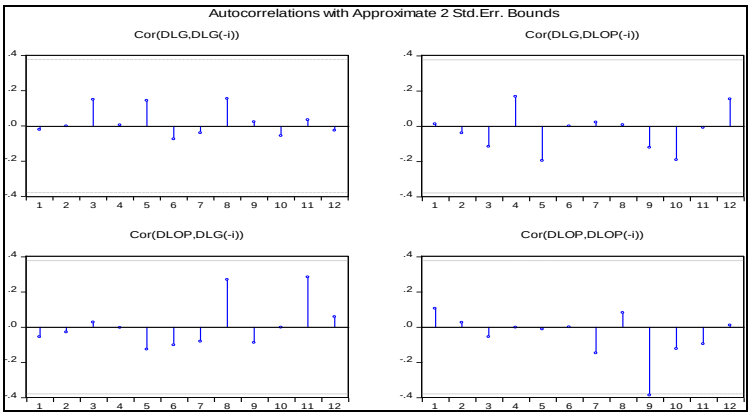

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 08/16/20 Time: 09:13
Sample: 1986 2018
Included observations: 28

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.884238	3.648762	1	0.0561
2	-0.146644	0.100355	1	0.7514
Joint		3.749116	2	0.1534

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	5.339658	6.386331	1	0.0115
2	2.413940	0.400711	1	0.5267
Joint		6.787042	2	0.0336

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	10.03509	2	0.0066
2	0.501066	2	0.7784
Joint	10.53616	4	0.0323

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

بالنسبة لنفقات التسيير GE

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 08/16/20 Time: 09:21
Sample: 1986 2018
Included observations: 28

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	4.248444	4	0.3734	1.099162	(4, 32.0)	0.3738
2	3.656328	4	0.4545	0.937352	(4, 32.0)	0.4549
3	1.159073	4	0.8848	0.285980	(4, 32.0)	0.8849
4	3.697648	4	0.4485	0.948550	(4, 32.0)	0.4489
5	4.044164	4	0.4001	1.043009	(4, 32.0)	0.4005

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	4.248444	4	0.3734	1.099162	(4, 32.0)	0.3738
2	6.819281	8	0.5563	0.861167	(8, 28.0)	0.5595
3	9.153666	12	0.6898	0.742283	(12, 24.0)	0.6988
4	15.47954	16	0.4898	0.967676	(16, 20.0)	0.5202
5	18.50394	20	0.5542	0.877013	(20, 16.0)	0.6145

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

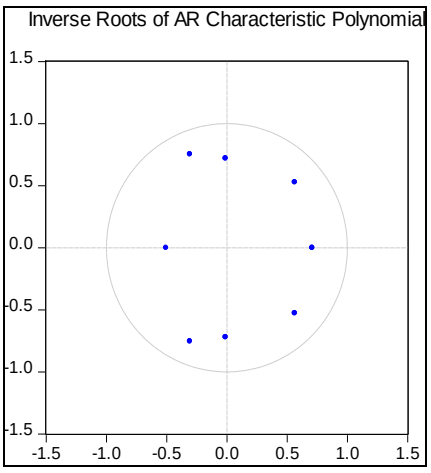

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 08/16/20 Time: 09:23
Sample: 1986 2018
Included observations: 28

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
46.23933	48	0.5452

Individual components:

Dependent	R-squared	F(16,11)	Prob.	Chi-sq(16)	Prob.
res1*res1	0.484275	0.645575	0.7931	13.55970	0.6315
res2*res2	0.638894	1.216373	0.3782	17.88903	0.3304
res2*res1	0.517853	0.738414	0.7176	14.49989	0.5615

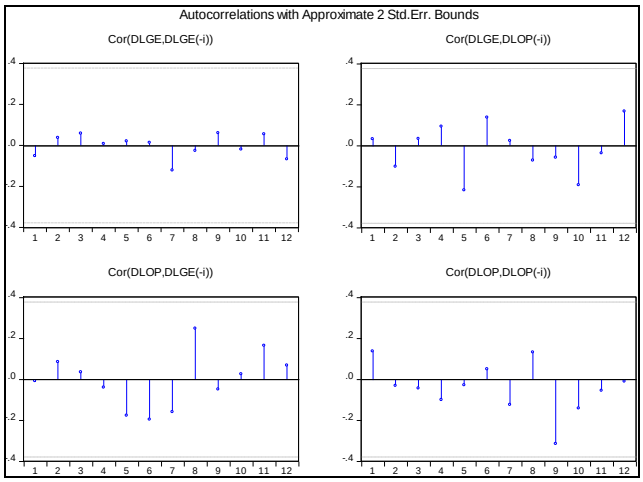

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 08/16/20 Time: 09:24
Sample: 1986 2018
Included observations: 28

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.534542	1.333429	1	0.2482
2	-0.145934	0.099384	1	0.7526
Joint		1.432814	2	0.4885

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	3.228781	0.061064	1	0.8048
2	2.196565	0.753092	1	0.3855
Joint		0.814156	2	0.6656

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.394493	2	0.4980
2	0.852477	2	0.6530
Joint	2.246970	4	0.6904

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

بالنسبة لنفقات التجهيز GT

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	0.238769	NA	0.003970	0.146769	0.244940*	0.172814
1	2.964633	4.770261	0.004426	0.252947	0.547461	0.331082
2	5.574776	4.132726	0.005019	0.368769	0.859624	0.498993
3	8.098364	3.575083	0.005805	0.491803	1.179001	0.674117
4	19.18925	13.86360*	0.003353*	-0.099104*	0.784436	0.135300*
5	19.31288	0.133935	0.004970	0.223927	1.303809	0.510420
6	22.98486	3.365985	0.005712	0.251261	1.527486	0.589844
7	26.59068	2.704363	0.007020	0.284110	1.756677	0.674782
8	28.20866	0.943821	0.011208	0.482612	2.151521	0.925374

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

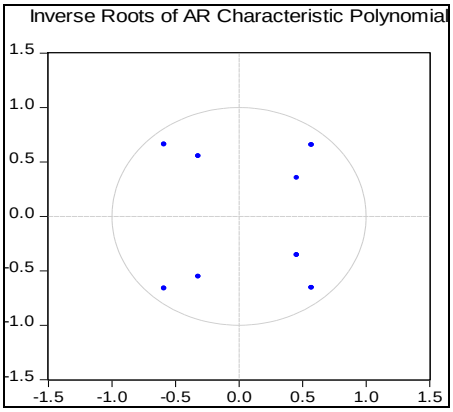

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 08/16/20 Time: 09:47
Sample: 1986 2018
Included observations: 28

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.548619	4	0.9686	0.134110	(4, 32.0)	0.9686
2	2.482401	4	0.6478	0.625007	(4, 32.0)	0.6481
3	3.653744	4	0.4549	0.936652	(4, 32.0)	0.4553
4	5.805952	4	0.2141	1.538912	(4, 32.0)	0.2145
5	1.976844	4	0.7400	0.493880	(4, 32.0)	0.7402

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.548619	4	0.9686	0.134110	(4, 32.0)	0.9686
2	2.633295	8	0.9552	0.310300	(8, 28.0)	0.9557
3	17.19634	12	0.1424	1.618735	(12, 24.0)	0.1522
4	17.11725	16	0.3780	1.106354	(16, 20.0)	0.4098
5	35.09198	20	0.0196	2.456118	(20, 16.0)	0.0365

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

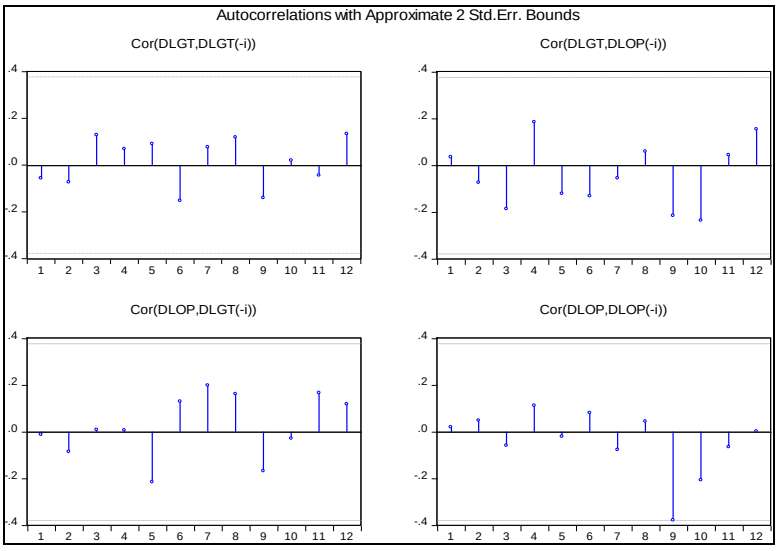

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Date: 08/16/20 Time: 09:48
Sample: 1986 2018
Included observations: 28

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
35.19448	48	0.9155

Individual components:

Dependent	R-squared	F(16,11)	Prob.	Chi-sq(16)	Prob.
res1*res1	0.388156	0.436152	0.9360	10.86836	0.8175
res2*res2	0.372621	0.408329	0.9494	10.43339	0.8430
res2*res1	0.417218	0.492186	0.9041	11.68210	0.7656

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 08/16/20 Time: 09:48
Sample: 1986 2018
Included observations: 28

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	1.447608	9.779322	1	0.0018
2	-0.424236	0.839887	1	0.3594
Joint		10.61921	2	0.0049

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	8.970035	41.58153	1	0.0000
2	2.680640	0.118989	1	0.7301
Joint		41.70052	2	0.0000

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	51.36085	2	0.0000
2	0.958876	2	0.6191
Joint	52.31973	4	0.0000

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

الملحق (04): نتائج تقدير نموذج ARDL لمتغيرات الانفاق

بالنسبة للإنفاق العام G

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	9.995844	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
		Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

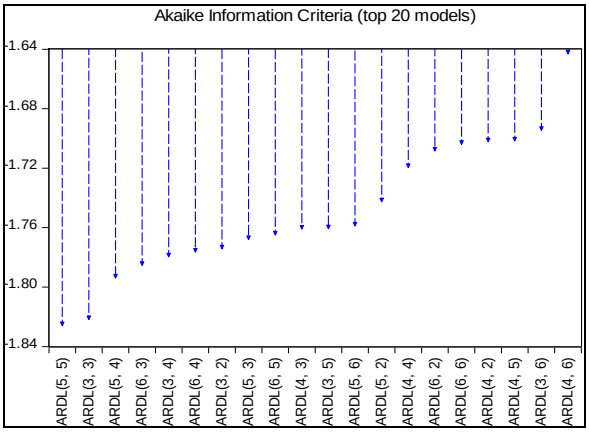

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LG)
Selected Model: ARDL(5, 5)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/16/20 Time: 18:12
Sample: 1986 2018
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.990980	0.197270	5.023477	0.0001
LG(-1)*	-0.236748	0.050554	-4.683070	0.0002
LOP(-1)	0.264338	0.081714	3.234902	0.0052
D(LG(-1))	0.032997	0.175427	0.188094	0.8532
D(LG(-2))	-0.381394	0.160696	-2.373387	0.0305
D(LG(-3))	0.145215	0.172862	0.840062	0.4133
D(LG(-4))	-0.149242	0.164312	-0.908285	0.3772
D(LOP)	0.212645	0.100045	2.125487	0.0495
D(LOP(-1))	-0.180044	0.109995	-1.636838	0.1212
D(LOP(-2))	0.003499	0.111969	0.031252	0.9755
D(LOP(-3))	-0.010466	0.095691	-0.109372	0.9143
D(LOP(-4))	0.067101	0.103957	0.645471	0.5278

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP	1.116538	0.167352	6.671810	0.0000
C	4.185804	0.735826	5.688577	0.0000

Correlogram Residual

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.440	-0.440	6.0172	0.014
		2	-0.022	-0.268	6.0333	0.049
		3	0.013	-0.156	6.0393	0.110
		4	-0.220	-0.395	7.7299	0.102
		5	0.238	-0.134	9.8045	0.081
		6	-0.192	-0.339	11.211	0.082
		7	0.129	-0.245	11.873	0.105
		8	0.017	-0.269	11.885	0.156
		9	0.055	-0.052	12.016	0.212
		10	0.024	0.012	12.044	0.282
		11	-0.115	0.089	12.695	0.314
		12	-0.052	-0.033	12.834	0.381

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Correlogram Residual SQ

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.310	0.310	2.9867	0.084
		2	-0.063	-0.175	3.1129	0.211
		3	-0.044	0.037	3.1788	0.365
		4	-0.037	-0.050	3.2268	0.521
		5	0.020	0.051	3.2417	0.663
		6	0.038	0.007	3.2977	0.771
		7	-0.062	-0.082	3.4497	0.841
		8	-0.109	-0.061	3.9504	0.862
		9	-0.080	-0.040	4.2329	0.895
		10	-0.004	0.021	4.2335	0.936
		11	-0.003	-0.035	4.2341	0.963
		12	-0.071	-0.071	4.4983	0.973

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

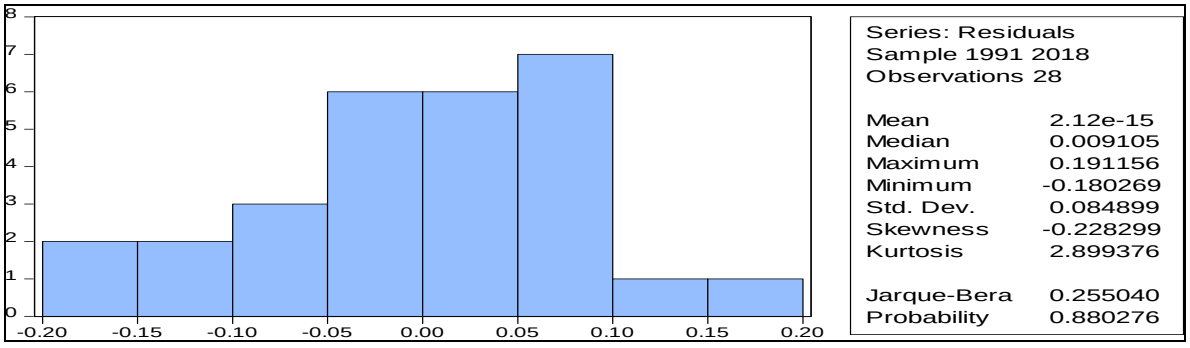

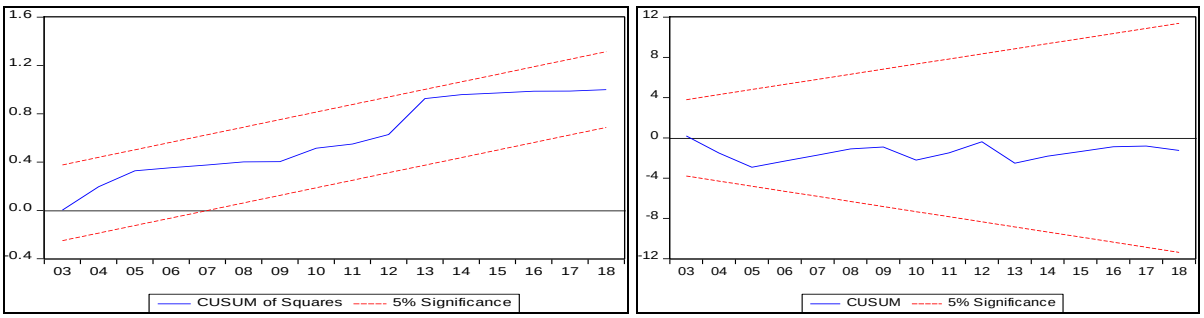

بالنسبة لنفقات التسيير GE

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.096697	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	30	Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

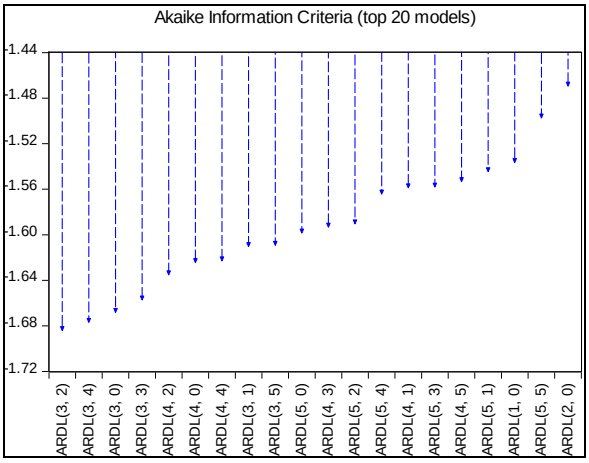

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGE)
Selected Model: ARDL(3, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/16/20 Time: 18:32
Sample: 1986 2018
Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.475262	0.174438	2.724536	0.0121
LGE(-1)*	-0.106142	0.039884	-2.661278	0.0139
LOP(-1)	0.111046	0.070875	1.566788	0.1308
D(LGE(-1))	0.171465	0.187334	0.915292	0.3695
D(LGE(-2))	-0.250151	0.179220	-1.395778	0.1761
D(LOP)	0.067575	0.109475	0.617266	0.5431
D(LOP(-1))	-0.010377	0.110484	-0.093924	0.9260

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP	1.046204	0.407995	2.564256	0.0173
C	4.477619	1.797867	2.490518	0.0204

Correlogram Residual

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.011	-0.011	0.0039	0.950
		2	-0.243	-0.244	2.0357	0.361
		3	-0.019	-0.027	2.0486	0.562
		4	0.154	0.100	2.9283	0.570
		5	-0.179	-0.199	4.1618	0.526
		6	-0.165	-0.123	5.2477	0.512
		7	-0.016	-0.108	5.2590	0.628
		8	-0.042	-0.160	5.3377	0.721
		9	0.006	-0.002	5.3392	0.804
		10	-0.041	-0.118	5.4216	0.861
		11	-0.017	-0.096	5.4368	0.908
		12	-0.025	-0.110	5.4703	0.940
		13	0.015	-0.116	5.4836	0.963
		14	-0.075	-0.182	5.8194	0.971
		15	0.070	-0.029	6.1309	0.977
		16	0.187	0.083	8.5270	0.932

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Correlogram Residual SQ

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.343	0.343	3.8916	0.049
		2	0.367	0.283	8.5141	0.014
		3	0.310	0.151	11.935	0.008
		4	0.002	-0.256	11.935	0.018
		5	-0.075	-0.214	12.153	0.033
		6	0.080	0.224	12.410	0.053
		7	-0.156	-0.060	13.426	0.062
		8	-0.031	-0.005	13.469	0.096
		9	-0.164	-0.274	14.705	0.099
		10	-0.072	0.130	14.950	0.134
		11	-0.175	-0.059	16.492	0.124
		12	-0.165	-0.115	17.939	0.118
		13	-0.080	0.043	18.304	0.146
		14	-0.059	0.039	18.516	0.184
		15	-0.123	-0.026	19.481	0.193
		16	0.084	-0.003	19.960	0.222

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

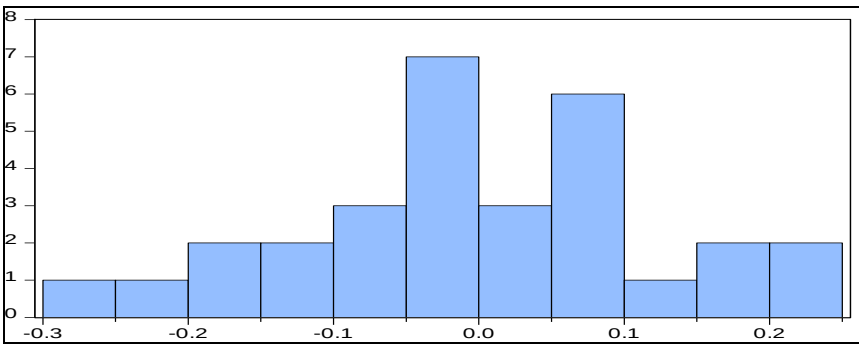

Series: Residuals
Sample 1989 2018
Observations 30

Mean	1.77e-16
Median	-0.005769
Maximum	0.239270
Minimum	-0.294666
Std. Dev.	0.125709
Skewness	-0.189994
Kurtosis	2.830016
Jarque-Bera	0.216608
Probability	0.897355

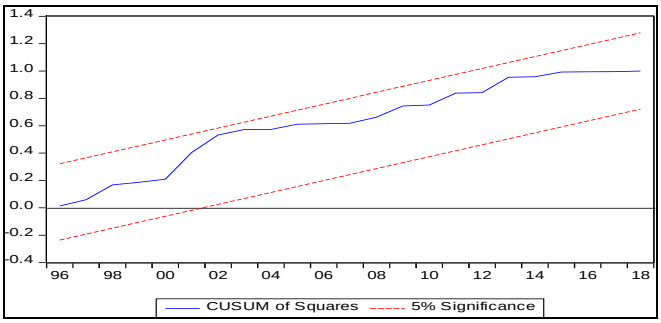

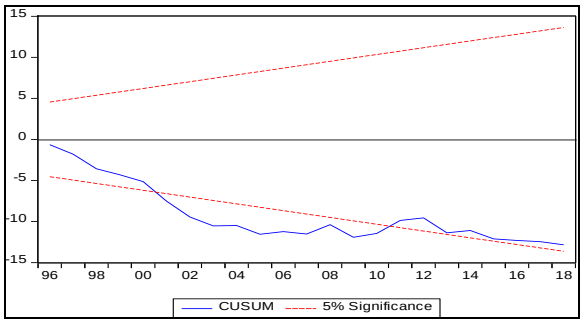

بالنسبة لنفقات التجهيز GT

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	6.636949	10%	4.04	4.78
k	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
Actual Sample Size	28	Finite Sample: n=35		
		10%	4.225	5.05
		5%	5.29	6.175
		1%	7.87	8.96
		Finite Sample: n=30		
		10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285

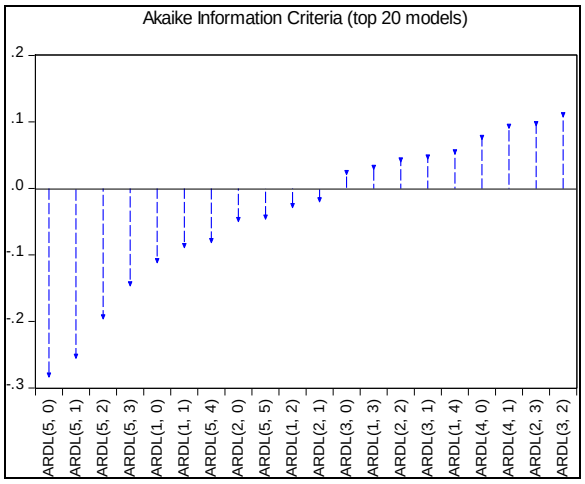

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LGT)
Selected Model: ARDL(5, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 08/16/20 Time: 19:08
Sample: 1986 2018
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.481234	0.212851	2.260897	0.0345
LGT(-1)*	-0.206211	0.057871	-3.563282	0.0018
LOP**	0.272796	0.102638	2.657850	0.0147
D(LGT(-1))	0.131024	0.148324	0.883363	0.3870
D(LGT(-2))	0.013565	0.146381	0.092666	0.9270
D(LGT(-3))	0.130477	0.149022	0.875558	0.3912
D(LGT(-4))	-0.501097	0.149476	-3.352348	0.0030

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP	1.322900	0.263035	5.029362	0.0001

Correlogram Residual

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.343	-0.343	3.6519	0.056
		2	-0.094	-0.239	3.9365	0.140
		3	0.064	-0.069	4.0754	0.253
		4	-0.094	-0.139	4.3878	0.356
		5	0.164	0.101	5.3746	0.372
		6	-0.180	-0.129	6.6092	0.359
		7	-0.084	-0.193	6.8943	0.440
		8	0.062	-0.139	7.0551	0.531
		9	-0.039	-0.123	7.1214	0.624
		10	0.109	0.011	7.6804	0.660
		11	-0.160	-0.154	8.9497	0.627
		12	0.092	-0.018	9.3976	0.669

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

Correlogram Residual SQ

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.182	0.182	1.0331	0.309
		2	-0.034	-0.070	1.0709	0.585
		3	-0.083	-0.066	1.3024	0.729
		4	0.059	0.089	1.4244	0.840
		5	-0.017	-0.054	1.4345	0.920
		6	0.032	0.047	1.4732	0.961
		7	-0.048	-0.056	1.5664	0.980
		8	-0.027	-0.016	1.5960	0.991
		9	-0.088	-0.076	1.9400	0.992
		10	-0.074	-0.064	2.1988	0.995
		11	-0.036	-0.010	2.2636	0.997
		12	-0.094	-0.116	2.7317	0.997

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

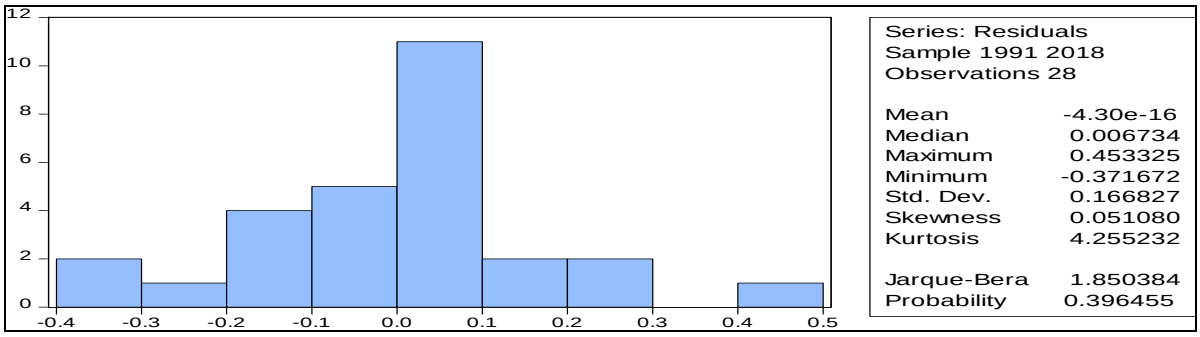

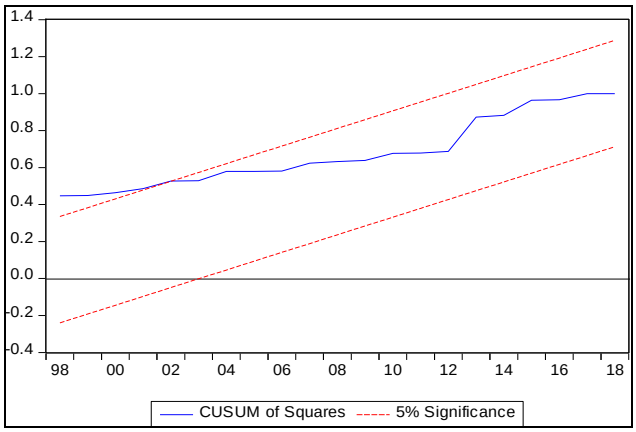

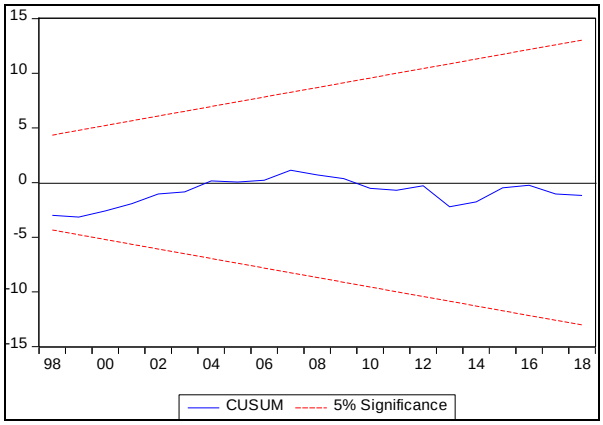

الملحق (05): نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات التوازن حسب ADF

Null Hypothesis: GP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.459944	0.1344
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: D(GP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.363949	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: EBGS has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.782537	0.0712
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Automatic - based on AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.998550	0.1529
Test critical values:	1% level	-4.394309	
	5% level	-3.612199	
	10% level	-3.243079	

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.569085	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.458816	0.3445
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.828964	0.0063
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: GPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.678994	0.0094
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

الملحق (06): نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات التوازن حسب PP

Null Hypothesis: D(GP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.930555	0.0003
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: GP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.528810	0.1184
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

Null Hypothesis: EBGS has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.772238	0.0727
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: D(CH) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.200649	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: CH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.937372	0.1649
Test critical values:	1% level	-4.273277	
	5% level	-3.557759	
	10% level	-3.212361	

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.376416	0.1534
Test critical values:	1% level	-2.639210	
	5% level	-1.951687	
	10% level	-1.610579	

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.904376	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

Null Hypothesis: GPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.734279	0.0082
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

الملحق (07): نتائج تقدير نموذج ARDL لمؤشرات التوازن

بالنسبة للميزان التجاري EBGS

Dependent Variable: EBGS
Method: ARDL
Date: 08/19/20 Time: 16:00
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 6 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (6 lags, automatic): GP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 42
Selected Model: ARDL(5, 6)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
EBGS(-1)	0.284979	0.220126	1.294619	0.2164
EBGS(-2)	-0.135289	0.232929	-0.580815	0.5706
EBGS(-3)	0.171263	0.230415	0.743281	0.4696
EBGS(-4)	0.115718	0.240589	0.480977	0.6380
EBGS(-5)	0.253286	0.203316	1.245779	0.2333
GP	-0.797729	0.219987	-3.626247	0.0028
GP(-1)	-0.409201	0.375452	-1.089890	0.2942
GP(-2)	-0.276297	0.375898	-0.735033	0.4745
GP(-3)	-0.192116	0.345847	-0.555496	0.5873
GP(-4)	-0.307964	0.355231	-0.866938	0.4006
GP(-5)	0.364737	0.335557	1.086960	0.2954
GP(-6)	-0.602522	0.274358	-2.196114	0.0454
C	78.31848	16.69887	4.690045	0.0003

R-squared	0.896066	Mean dependent var	5.995897
Adjusted R-squared	0.806981	S.D. dependent var	11.22852
S.E. of regression	4.933136	Akaike info criterion	6.336010
Sum squared resid	340.7016	Schwarz criterion	6.959932
Log likelihood	-72.53614	Hannan-Quinn criter.	6.521535
F-statistic	10.05846	Durbin-Watson stat	2.075401
Prob(F-statistic)	0.000065		

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(EBGS)
Selected Model: ARDL(5, 6)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 08/19/20 Time: 16:01
Sample: 1986 2018
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	78.31848	16.69887	4.690045	0.0003
EBGS(-1)*	-0.310043	0.143870	-2.155023	0.0491
GP(-1)	-2.221093	0.472665	-4.699088	0.0003
D(EBGS(-1))	-0.404978	0.215676	-1.877717	0.0814
D(EBGS(-2))	-0.540267	0.215456	-2.507549	0.0251
D(EBGS(-3))	-0.369004	0.210103	-1.756297	0.1009
D(EBGS(-4))	-0.253286	0.203316	-1.245779	0.2333
D(GP)	-0.797729	0.219987	-3.626247	0.0028
D(GP(-1))	1.014163	0.427940	2.369871	0.0327
D(GP(-2))	0.737866	0.339924	2.170678	0.0476
D(GP(-3))	0.545749	0.321788	1.695988	0.1120
D(GP(-4))	0.237786	0.282198	0.842621	0.4136
D(GP(-5))	0.602522	0.274358	2.196114	0.0454

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GP	-7.163832	3.044913	-2.352722	0.0338

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GP	-7.163832	3.044913	-2.352722	0.0338

EC = EBGS - (-7.1638*GP)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	11.07889	10%	4.04	4.78
k	1	5%	4.94	5.73
		2.5%	5.77	6.68
		1%	6.84	7.84
Actual Sample Size	27	Finite Sample: n=35		
		10%	4.225	5.05
		5%	5.29	6.175
		1%	7.87	8.96
		Finite Sample: n=30		
		10%	4.29	5.08
		5%	5.395	6.35
		1%	8.17	9.285

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.177450	Prob. F(2,12)	0.8396
Obs*R-squared	0.775588	Prob. Chi-Square(2)	0.6786

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.491515	Prob. F(12,14)	0.8877
Obs*R-squared	8.003284	Prob. Chi-Square(12)	0.7849
Scaled explained SS	4.101089	Prob. Chi-Square(12)	0.9815

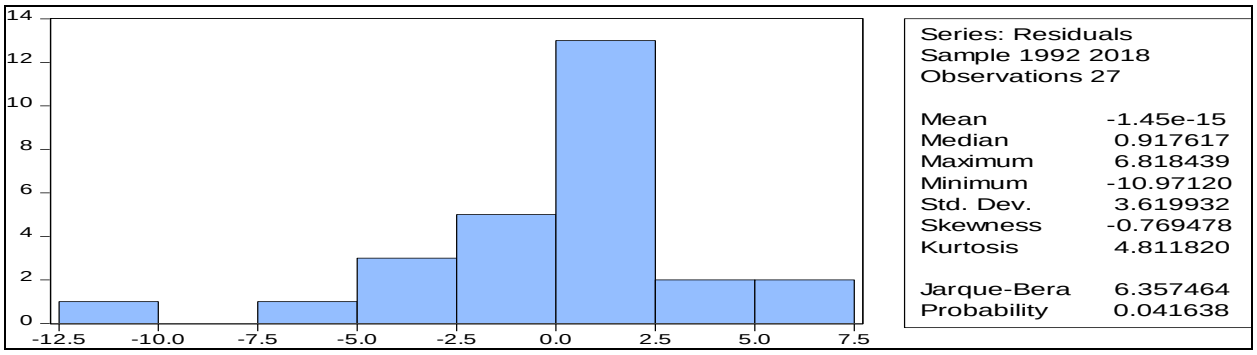

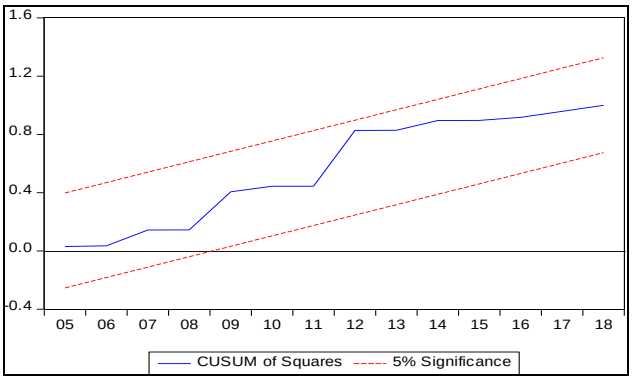

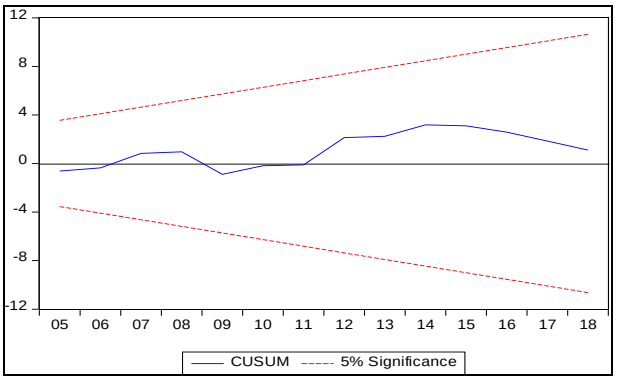

بالنسبة لمعدلات البطالة CH

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(CH)
Selected Model: ARDL(7, 2)
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend
Date: 08/19/20 Time: 16:13
Sample: 1986 2018
Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	34.93344	10.03865	3.479894	0.0037
@TREND	-0.302227	0.094497	-3.198285	0.0064
CH(-1)*	-0.661878	0.167344	-3.955188	0.0014
GP(-1)	-0.462264	0.172829	-2.674694	0.0181
D(CH(-1))	0.232859	0.179490	1.297335	0.2155
D(CH(-2))	0.650680	0.248243	2.621139	0.0201
D(CH(-3))	0.530989	0.185158	2.867766	0.0124
D(CH(-4))	0.721873	0.201191	3.587998	0.0030
D(CH(-5))	0.450045	0.216227	2.081352	0.0562
D(CH(-6))	-0.316953	0.151615	-2.090521	0.0553
D(GP)	-0.098430	0.090358	-1.089342	0.2944
D(GP(-1))	0.277256	0.120757	2.295987	0.0376

Dependent Variable: CH
Method: ARDL
Date: 08/19/20 Time: 16:20
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 7 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (7 lags, automatic): GP
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evalulated: 56
Selected Model: ARDL(7, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CH(-1)	0.570981	0.239931	2.379776	0.0321
CH(-2)	0.417821	0.313944	1.330878	0.2045
CH(-3)	-0.119691	0.271800	-0.440363	0.6664
CH(-4)	0.190883	0.252548	0.755829	0.4623
CH(-5)	-0.271828	0.252876	-1.074943	0.3006
CH(-6)	-0.766999	0.287910	-2.664020	0.0185
CH(-7)	0.316953	0.151615	2.090521	0.0553
GP	-0.098430	0.090358	-1.089342	0.2944
GP(-1)	-0.086577	0.107227	-0.807422	0.4329
GP(-2)	-0.277256	0.120757	-2.295987	0.0376
C	34.93344	10.03865	3.479894	0.0037
@TREND	-0.302227	0.094497	-3.198285	0.0064

R-squared	0.981127	Mean dependent var	18.09781
Adjusted R-squared	0.966298	S.D. dependent var	7.825068
S.E. of regression	1.436532	Akaike info criterion	3.866379
Sum squared resid	28.89075	Schwarz criterion	4.447039
Log likelihood	-38.26293	Hannan-Quinn criter.	4.033588
F-statistic	66.16342	Durbin-Watson stat	2.130753
Prob(F-statistic)	0.000000		

Levels Equation
Case 4: Unrestricted Constant and Restricted Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GP	-0.698413	0.165089	-4.230534	0.0008
@TREND	-0.456621	0.088805	-5.141848	0.0001

EC = CH - (-0.6984*GP -0.4566*@TREND)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.392244	10%	4.05	4.49
k	1	5%	4.68	5.15
		2.5%	5.3	5.83
		1%	6.1	6.73
Actual Sample Size	26	Finite Sample: n=35		
		10%	4.38	4.867
		5%	5.233	5.777
		1%	7.477	8.213
		Finite Sample: n=30		
		10%	4.427	4.957
		5%	5.377	5.963
		1%	7.593	8.35

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.535305	Prob. F(2,12)	0.5988
Obs*R-squared	2.129654	Prob. Chi-Square(2)	0.3448

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.138674	Prob. F(11,14)	0.4025
Obs*R-squared	12.27731	Prob. Chi-Square(11)	0.3432
Scaled explained SS	4.878326	Prob. Chi-Square(11)	0.9369

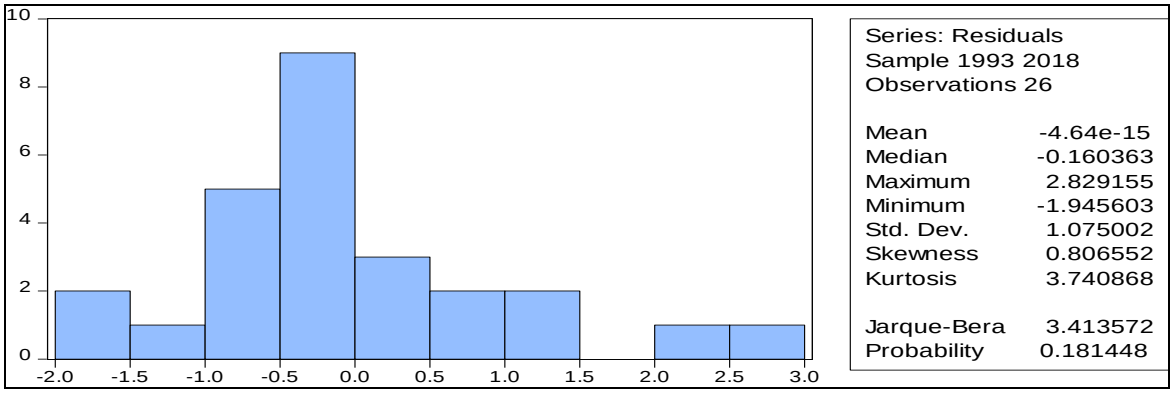

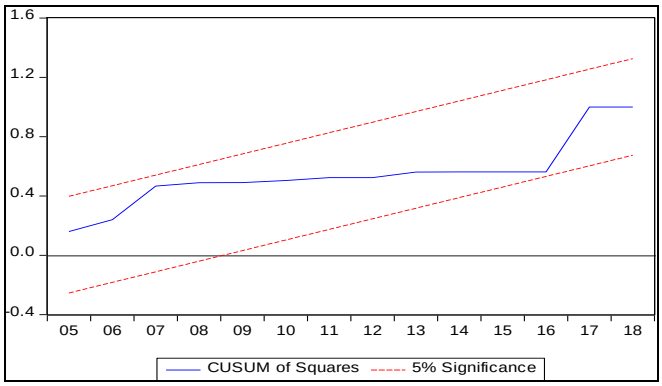

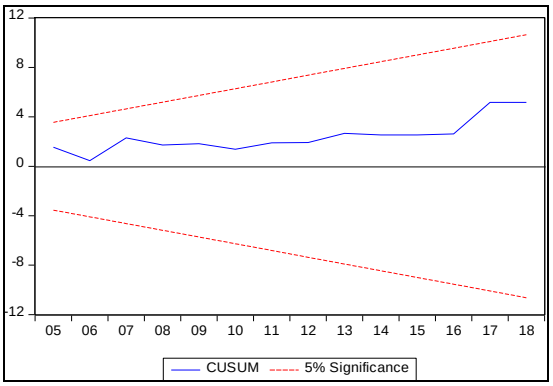

بالنسبة لمعدلات التضخم INF

Dependent Variable: INF
Method: ARDL
Date: 08/19/20 Time: 17:10
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 7 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (7 lags, automatic): GP
Fixed regressors:
Number of models evalulated: 56
Selected Model: ARDL(5, 6)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.774160	0.158170	4.894475	0.0002
INF(-2)	0.107248	0.210810	0.508744	0.6183
INF(-3)	-0.056443	0.212723	-0.265338	0.7944
INF(-4)	0.273832	0.216690	1.263704	0.2256
INF(-5)	-0.361441	0.156845	-2.304443	0.0359
GP	0.457701	0.137552	3.327467	0.0046
GP(-1)	-0.737609	0.227494	-3.242330	0.0055
GP(-2)	0.481740	0.221939	2.170596	0.0464
GP(-3)	-0.183876	0.215539	-0.853098	0.4070
GP(-4)	-0.017742	0.219018	-0.081008	0.9365
GP(-5)	-0.548660	0.223846	-2.451061	0.0270
GP(-6)	0.601354	0.158922	3.783972	0.0018

R-squared	0.927893	Mean dependent var	8.048148
Adjusted R-squared	0.875014	S.D. dependent var	9.151602
S.E. of regression	3.235401	Akaike info criterion	5.487285
Sum squared resid	157.0173	Schwarz criterion	6.063212
Log likelihood	-62.07834	Hannan-Quinn criter.	5.658538
Durbin-Watson stat	2.249094		

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(5, 6)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 08/19/20 Time: 17:11
Sample: 1986 2018
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)*	-0.262644	0.080016	-3.282386	0.0050
GP(-1)	0.052908	0.029351	1.802618	0.0916
D(INF(-1))	0.036804	0.157451	0.233752	0.8183
D(INF(-2))	0.144052	0.143906	1.001020	0.3327
D(INF(-3))	0.087609	0.144504	0.606275	0.5534
D(INF(-4))	0.361441	0.156845	2.304443	0.0359
D(GP)	0.457701	0.137552	3.327467	0.0046
D(GP(-1))	-0.332816	0.210885	-1.578190	0.1354
D(GP(-2))	0.148924	0.167233	0.890522	0.3872
D(GP(-3))	-0.034952	0.185496	-0.188424	0.8531
D(GP(-4))	-0.052694	0.179825	-0.293030	0.7735
D(GP(-5))	-0.601354	0.158922	-3.783972	0.0018

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.009828	Prob. F(2,13)	0.0843
Obs*R-squared	8.545407	Prob. Chi-Square(2)	0.0139

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.787222	Prob. F(12,14)	0.6575
Obs*R-squared	10.87830	Prob. Chi-Square(12)	0.5394
Scaled explained SS	2.561518	Prob. Chi-Square(12)	0.9979

Levels Equation
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GP	0.201443	0.078333	2.571645	0.0213

EC = INF - (0.2014*GP)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	5.807047	10%	2.44	3.28
k	1	5%	3.15	4.11
		2.5%	3.88	4.92
		1%	4.81	6.02

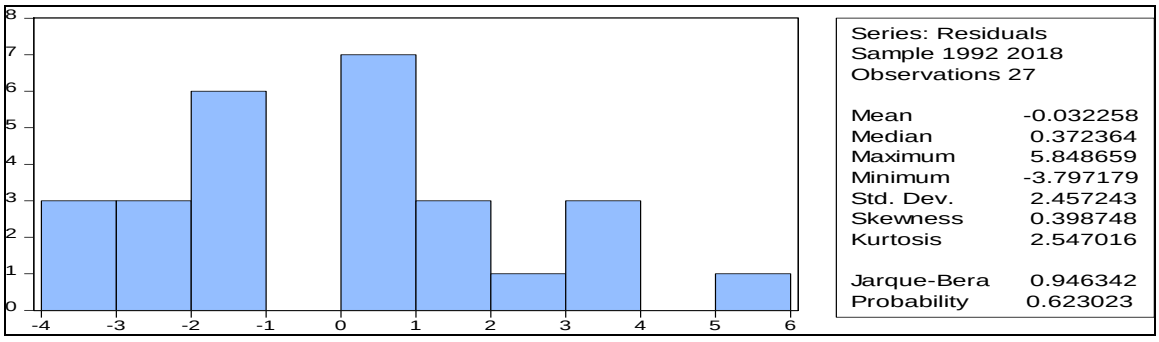

Series: Residuals
Sample 1992 2018
Observations 27

Mean	-0.032258
Median	0.372364
Maximum	5.848659
Minimum	-3.797179
Std. Dev.	2.457243
Skewness	0.398748
Kurtosis	2.547016
Jarque-Bera	0.946342
Probability	0.623023

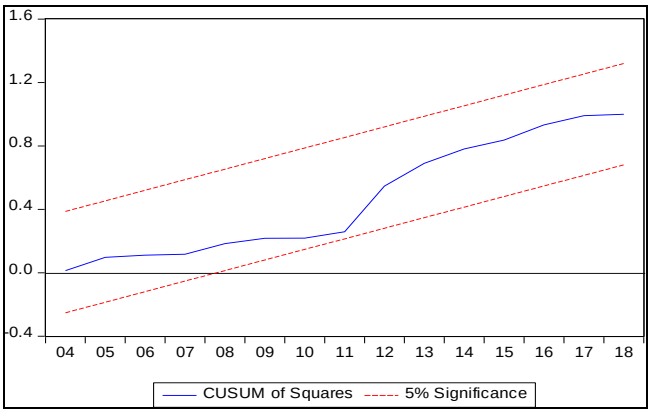

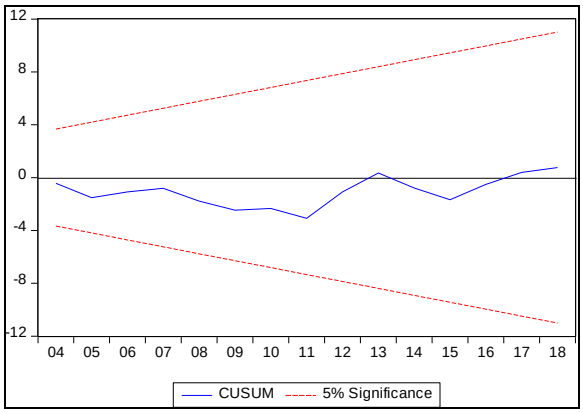

بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي GPIB

Dependent Variable: GPIB
Method: ARDL
Date: 08/19/20 Time: 16:55
Sample (adjusted): 1989 2018
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 8 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (8 lags, automatic): GP
Fixed regressors:
Number of models evalulated: 72
Selected Model: ARDL(1, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GPIB(-1)	0.289618	0.170031	1.703327	0.1009
GP	-0.013203	0.068162	-0.193699	0.8480
GP(-1)	0.044990	0.106081	0.424105	0.6751
GP(-2)	-0.102841	0.111073	-0.925882	0.3634
GP(-3)	0.131976	0.080234	1.644889	0.1125

R-squared	0.169592	Mean dependent var	2.880000
Adjusted R-squared	0.036726	S.D. dependent var	2.038661
S.E. of regression	2.000874	Akaike info criterion	4.376057
Sum squared resid	100.0875	Schwarz criterion	4.609590
Log likelihood	-60.64086	Hannan-Quinn criter.	4.450767
Durbin-Watson stat	1.780462		

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GPIB)
Selected Model: ARDL(1, 3)
Case 1: No Constant and No Trend
Date: 08/19/20 Time: 16:57
Sample: 1986 2018
Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GPIB(-1)*	-0.710382	0.170031	-4.177959	0.0003
GP(-1)	0.060922	0.017052	3.572764	0.0015
D(GP)	-0.013203	0.068162	-0.193699	0.8480
D(GP(-1))	-0.029135	0.079373	-0.367063	0.7167
D(GP(-2))	-0.131976	0.080234	-1.644889	0.1125

Levels Equation
Case 1: No Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GP	0.085759	0.015039	5.702594	0.0000

EC = GPIB - (0.0858*GP)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.845741	10%	2.44	3.28
k	1	5%	3.15	4.11
		2.5%	3.88	4.92
		1%	4.81	6.02
Actual Sample Size	30	Finite Sample: n=30		
		10%	-1	-1
		5%	-1	-1
		1%	-1	-1

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.135125	Prob. F(2,23)	0.3387
Obs*R-squared	2.695165	Prob. Chi-Square(2)	0.2599

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.279392	Prob. F(5,24)	0.3052
Obs*R-squared	6.313421	Prob. Chi-Square(5)	0.2769
Scaled explained SS	4.920329	Prob. Chi-Square(5)	0.4257

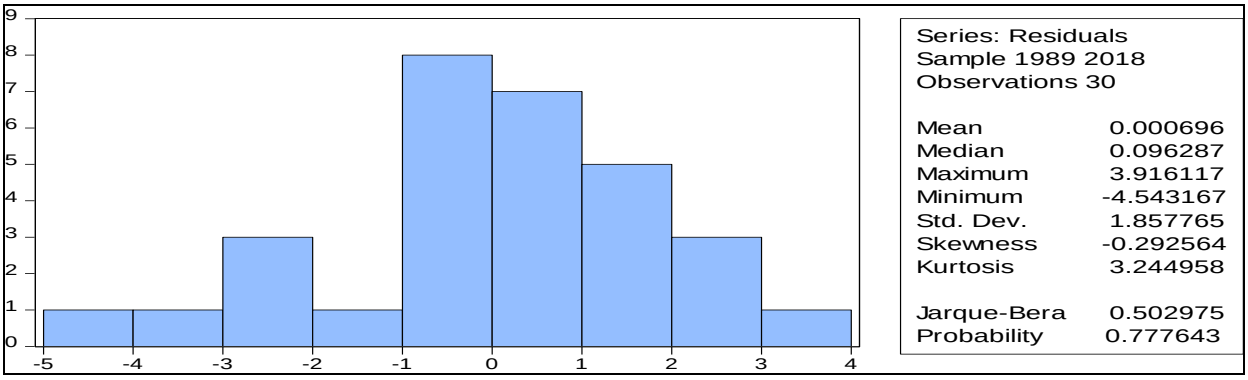

Series: Residuals
Sample 1989 2018
Observations 30

Mean	0.000696
Median	0.096287
Maximum	3.916117
Minimum	-4.543167
Std. Dev.	1.857765
Skewness	-0.292564
Kurtosis	3.244958
Jarque-Bera	0.502975
Probability	0.777643